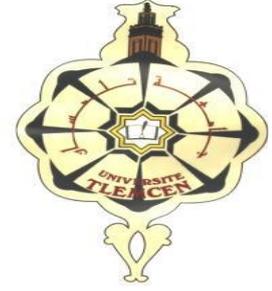




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -  
كلية الآداب واللغات  
قسم اللغة والأدب العربي



## الاقتصاد اللغويّ في المستوى الصرفيّ للعربية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في الصوتيات العربية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الجليل مرتاض

إعداد الطالب:

حمزة بوجمل

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة تلمسان	أ.د. العربي لخضر
مشرفاً	جامعة تلمسان	أ.د. عبد الجليل مرتاض
عضواً	جامعة سيدي بلعباس	أ.د. أمينة طيبي
عضواً	جامعة مستغانم	أ.د. بناصر حنيفي
عضواً	جامعة تلمسان	د. عبد الحكيم والي دادة
عضواً	جامعة سعيدة	د. العربي دين

السنة الجامعية: 2016/2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى  
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ  
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ  
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ  
تُضَوِّبُ السَّحَابَ الْمَوْبِقَ  
الَّذِي يُسْقِطُ مِنَ السَّمَاءِ  
مِثْرًا مَاءً بَارِكًا  
الَّذِي يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ  
مِثْرًا مَاءً بَارِكًا  
الَّذِي يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ  
مِثْرًا مَاءً بَارِكًا

# إهداء

أهدي ثمرة عملي في هذه الصفحات إلى الوالدين الكريمين  
حفظهما الله تعالى

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى كلّ من لهم فضل عليّ.

إلى كلّ غيور على اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

# شكر و تقدير:

الحمد لله معطي سؤل من سألًا \* وجاعل العلم منجاة لمن عملا  
ثم الصلاة على من كان مبعثه \* فضلا من الله عمّ الخلق واشتملا  
وآله الغرّ والأصحاب قاطبة \* ما مرّ ذكرهم في محفل وحلا  
وبعد:

فبتمام النعمة وجب الشكر لله تعالى الذي وفق وأعان، ومن تمام شكره شكر ذوي  
الفضل، لما جاء في الحديث: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".  
أتقدّم بجزيل الشكر وخالص التقدير للأستاذين الفاضلين اللذين أجرى الله على  
أيديهما لطفه بي:

**الأستاذ الدكتور المهدي بوروية**، الذي أشرف على هذا العمل، ولكنّ حالته الصحية  
حالت دون أن يتمّ على يديه، فنسأل الله له الشفاء والعافية، وجزاه عنّي خيراً وشكر له فضله  
وبذله ونصحه.

**والأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض** الذي أتّم الله على يديه هذا البحث، فجزاه الله  
عنّي وعن العلم وطلّبتّه خير الجزاء.

فالحمد لله الذي شرفّ هذه الرسالة وصاحبها في المبتدأ والمنتهى، وإني لا أملك لهما  
جزاءً إلاّ الإقرار بفضلهما، وإلاّ الدعاء لهما كلّما أصبحت وأمّسيت.

# مقدمة

## مقدمة

الحمدُ لله الذي لا يُلاتُ ولا يُفات، والذي لا تشتهه عليه الألوان والألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، صلاةً وسلاماً ننتفع بهما في الحياة وبعد الممات. وبعد:

فإنّ اللغةَ مؤسسةً اقتصاديةً تتمكّن بالقليل من الألفاظ أن تحيط بما لا حصر له من المعاني، وتلجأ إلى توحيّ الاقتصاد في مجال العلاقة بين اللفظ والمعنى بكلّ الوسائل، وترشيد استعمال المباني بإزاء ما يُنسب إليها من معانٍ؛ وذلك لأنّ اللغة أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم، على حدّ تعبير ابن جني.

وبما أنّ هذه الأصوات متناهية، فلا يستطيع الإنسان أن يصل بها إلى الأغراض والمعاني غير المتناهية، إلّا إذا اقتصد فيها وضعا واستعمالاً بكلّ الوسائل المتاحة وفي المستويات اللسانية كلّها. والاقتصاد بهذا المفهوم لا يخصّ لغةً دون أخرى، فهو صفةٌ بشرية عامة، إلّا أنّ اللغة العربية تميّزت به عن غيرها، كونها لغةً أمّةٍ أمّية، ساهمت المشافهة في تطويرها وصقلها وتهذيبها وتطويرها، حتى وصلت إلى أرقى صورة، وخلّصتها من كلّ عيب، مع الأداء اليومي المعتاد، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات. وهذا ما أدّى بها إلى تحمّل أعباء نقل التّراث العربيّ وحفظه، وجعلها جاهزة لحفظ كتاب الله المعجز، ونشر رسالته الخالدة.

ولم يتحقّق هذا النوع من التطوّر والرّقي في اللغات الأخرى التي عرفت الكتابة في زمن مبكّر من حياتها؛ لأنّ الكتابة تحبس الكلمات الشّفاهية حبساً مؤبّداً في حقلٍ مرئيّ. إنّ الاقتصاد اللغويّ متحقّقٌ في جميع المستويات اللسانية الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وقد سبق لي أن تطرّقتُ للمستوى الأول في موضوعي للماجستير، تحت عنوان: الاقتصاد اللغويّ في المستوى الصوتي، دراسة نظرية تطبيقية في سورة الكهف، وقد أشار علي المشرف حفظه الله بأن أوصل البحث في المستوى الصرفي؛ لأنّه يمثل واسطة العقد بالنسبة للمستويات الأخرى، ومظاهر الاقتصاد به أكثر ظهوراً وتنوعاً، إذ

تتحمّل فيه البنية الوظائف المختلفة والمتنوعة: الصرفية والنحوية والدلالية، وبه تتجلى معطيات المستوى الصوتي وقوانينه.

وكان عنوان هذا البحث: **الاقتصاد اللغويّ في المستوى الصرفيّ للعربيّة**. وقبل أن أتعرّض لخطّته، يجب أن أنوّه ببعض المصادر التي أفاد منها هذا البحث، وقد تطرّقت للاقتصاد اللغويّ، بوجه من الوجوه، أو في مستوى من المستويات، أذكر منها:

"من خصائص العربيّة": بحثٌ للدكتور تمّام حسان، في الجزء الأول من كتابه: مقالات في اللغة والأدب تناولَ فيه أهمّ خصائص اللغة، ومنها الاقتصاد، وتعرّض لوسائله، ومنها: طلب الخفّة الذي عدّه أساساً لبعض الظواهر الصياغية في العربيّة؛ كالتأليف، والإدغام، والمناسبة الصوتيّة، والإعلال، والإبدال، والتخلّص من النقاء الساكنين وتجدر الإشارة إلى أنّ رسالتي هذه قد أفادت منه كثيراً في الفصل الرابع.

**الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد**: للدكتور فخر الدين قباوة، وقد جاء في مقدّمة وتمهيد وثلاثة أبواب، تناول في التمهيد - وهو بعنوان "الاقتصاد واللغة - معنى الاقتصاد، وجاء الباب الأول - وعنوانه: اقتصاد اللغة العربيّة في فصلين، تناول في الأول: "الاقتصاد في الجهود، وفي الثاني: الاقتصاد الصّوتي في الصّيغ، وجاء الباب الثاني وعنوانه: خصائص الاقتصاد اللغوي في فصلين، تناول في الأول خصائص الاقتصاد في النظام الأصلي، وفي الثاني خصائص الاقتصاد في النظام الفرعي، وأمّا الباب الثالث، فعرض فيه لأنماط الاقتصاد وضوابطه، وذلك في فصلين، وقد تناول من أنماط الاقتصاد: الإبدال والإعلال، والإدغام والحذف، والزيادة والنقل. وقد أفدتُ منه كثيراً، وخاصّة في ما تعلق بالصيغة.

**الاقتصاد في البنية والتركيب**: مخطوط رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم (القاهرة)، لوليد محمد خير الله، تعرّض فيها للاقتصاد في المستويين الصرفي والتركيب، ولكن من جهة اللفظ والمعنى فقط، مستبعداً الاقتصاد في الجهد العضلي والذهني؛ لأنّه في زعمه ممّا يصعب ضبطه، وقد وضع تعريفاً جامعاً مانعاً للاقتصاد من وجهة نظره، وهو: "تقليل اللفظ،

وضعاً أو استعمالاً، بنيةً أو تركيباً، معدولاً به عن أصل، مقصوداً إليه، مع حفظ اللفظ والمعنى جميعاً من الإخلال".

**الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني:** للدكتور أحمد طيبي، تناول فيه مظاهر الاقتصاد وقوانينه في التركيب الصوتي للوحدات الصرفية، وقد أفدت منه في الفصل الرابع من هذا البحث. وهناك مراجع أخرى لها تعلق بالاقتصاد اللغوي، قد أفاد منها هذا البحث وهي مثبتة في فهرس هذه الرسالة.

أمّا رسالتي هذه، فقد تفرّدت عن الدراسات الأخرى بالتعرّض لعوامل تحقق الاقتصاد في اللغة العربية، واقتصاد المشترك الصرفي، واللواحق التصريفية، وأشياء أخرى سأعرضها في الخطة التالية، وفي ثنايا الموضوع. وقد جاء موضوع هذا البحث مقسماً على أربعة فصول، تتقدّمها مقدمة ومدخل، وتُعقبها خاتمة، وهي كالآتي:

### مدخل: مفهوم الاقتصاد اللغوي وعوامل تحقّقه في اللغة العربية

تطرّقنا فيه للاقتصاد اللغوي لغةً واصطلاحاً في دراسات القدماء والمحدثين، والعوامل المساعدة على تحقّقه وانتشاره في اللغة العربية حتى صار كأنه مقتصرٌ عليها ولا يوجد في سواها، ومن هذه العوامل اعتماد العربية على المشافهة والسّماع مدّةً طويلةً من عمرها مع عدم الاختلاط باللغات الأخرى.

كما بيّنا مدى صدق مصطلح (الاقتصاد) على هذه الظاهرة، وما يحمله من دلالات في مقابل المصطلحات الأخرى، نحو استيعابه كافة المستويات اللغوية، ودلالته على التوجّه والأمّ(القصد) مع الاستقامة والتوسّط والقرب والقلّة.

### الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

وقد افتتح بتوطئة: تحدثنا فيها عن المظاهر الاقتصادية للصوت اللغوي في اللغات الطبيعية عموماً \_ في مقابل الأنظمة التواصلية الأخرى \_ كالتعدّد الوظيفي لآلة التصويت، وانتشار الصوت مع الهواء، واعتماده على هواء الزفير، كما لا يُحمل ولا يتراكم لدى المتكلّم والسّامع، فهو موجودٌ عند الحاجة معدومٌ عند عدمها، ويُدرّك بحاسة السّمع على أيّة حالٍ

ودون الحاجة إلى مساعدة، ويحيط بكلّ المسمّيات الحسيّة والمعنوية ويصلح لحاضرها وغائبها، إضافة إلى تميّزه بخاصية التقطيع والتأليف، فبعدد قليل من الأصوات يتشكّل عددٌ هائلٌ من الكلمات، ومن تلك الكلمات يتشكّل عددٌ لا حصر له من التراكيب. ثمّ ثلثه ثلاثة مباحث، عنوان أولها: **النظام الصوتي في اللغة العربية**، وتطرّقنا فيه إلى النظام الفونولوجي للغة العربية، وبيّنا أقسامَ أصواتها وعددها، وتجلياتِ الاقتصاد فيها. كما أشرنا فيه إلى مظاهر الاقتصاد في توزّعها على جهاز النطق مثل اتّساع المدرج، واقتصاد التّقابلات.

وعنوان الثاني: **النظام المقطعي في اللغة العربية**، وتعرّضنا فيه إلى مفهوم المقطع بين القدماء والمحدثين، وما اشتهر به في الدرس اللساني الحديث، وذكرنا أنّ علّة وجوده، هي عدم قدرة جهاز النطق الإنساني الأداء مستمراً، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقية يستطيع جهاز النطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً.

كما تطرّقنا لأنواعه، ومظاهره الاقتصادية في نظام اللغة العربية واستعمالها، نحو شيوع المقاطع السهلة في أبنية العربية، والعمل على تكييفها وإعادة انسجامها في الاستعمال، وافتقاد مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرة النطق.

وجاء المبحث الثالث موسوماً ب: **الأبنية الأصول في اللغة العربية**، حيث تعرّضنا لأصول اللغة العربية (الثنائية، والثلاثية، والرابعة، والخماسية)، ووجوه تصرفها، وطاقاتها التركيبية الهائلة التي تنتجها من جملة الفونيمات العربية، وما أُستعمل منها وما أُهمِل. وحاول الكشف عن مظاهر الاقتصاد في هذه الأبنية، ابتداءً من الثنائي وصولاً إلى الخماسي، معتمداً في ذلك على الدّراسات الإحصائية التي أُجريت على قسم كبير من المعاجم العربية.

أمّا المبحث الرابع وعنوانه: **تأليف الكلمة العربية**: فقد سجّل أهمّ الملامح الاقتصادية التي تتجلّى في حسن تأليف الكلمة العربية من مظاهر الانسجام وشيوع الأصوات الخفيفة في نسجها، والتتابعات الصوتية الخفيفة، كما عمل على حصر التتابعات الصوتية المستعملة

والمرفوضة في الكلمة العربية، مجردها ومزيدها، وكذلك شيوخ الأصوات في كليهما، وتعزيز ذلك بالأدلة الإحصائية والنتائج المخبرية.

### الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

ويبدأ بتوطئة تطرقت إلى مفهوم الصيغة وما تعود به من اقتصاد في الجهود على مباني اللغة العربية. ثم تبعته ثلاثة مباحث، خُصص الأول منها ل: صيغ الأسماء، حيث تعرّض إلى الأعداد الهائلة لصيغ الأسماء والمصادر، وتجليات الاقتصاد في استعمال ما خفّ منها، وهجر مستقلها على جهاز النطق ومستكرها في السمع.

أمّا الثاني: فُحصص: صيغ الأفعال، ليبين المقبول منها نظرياً، وما استعمل وما لم يُستعمل وتجليات الاقتصاد في ذلك الاختيار.

واهتمّ المبحث الثالث بالمشترك الصرفي، الذي ألقى الضوء على خاصية من أهم خصائص اللغة العربية، والتي تُظهر قدرتها على الاقتصاد في الجهد العضلي والذهني معاً، وذلك بتوظيف اللغة لظاهرة الاشتراك الصيغي، والصوري، وتعدّد الوظائف للصيغة الواحدة، وما يعود به ذلك من تقليل للمباني، وتكثيف للوظائف والمعاني.

### الفصل الثالث: الاقتصاد اللغوي في اللواحق التصريفية، والذي تعرّض لتجليات

الاقتصاد في اللواحق التصريفية، في مبانيها، وفي سلوكها وأثرها في البنية المقطعية لما تتصل به، وفي الوظائف المنوطة بها، مثل: الشّخص، أو العدد أو النّوع أو غير ذلك من الوظائف الأخرى، وتحقّق ذلك في مبحثين، الأوّل للضمائر المتّصلة، والآخر للواحق الحرفية.

### الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربيّة، وتحدّث عن الاقتصاد

في الجانب الاستعماليّ لنظام اللغة العربية، إذ عند تجسيده فعلياً، تعترضنا بعض التّعثرات النّطقية، والمستقلات الصّوتية، التي لا نستطيع تحقيقها تعذراً أو استنقلاً، فنتجاوزها في النظام الفرعي بما يحقّق الخفة والانسجام.

ويتحقق هذا الاقتصاد ببعض الإجراءات التوازنية التي استتجدت بها العربية، والتي انّسبت بسمة القوانين الصوتية، وأهمّها: المماثلة والمخالفة والحذف، وينضوي تحتها كلّ مظاهر التغيّر الصوتي الأخرى، كالإعلال والإبدال، والإدغام، والوصل، والتخلّص، والمناسبة، والحذف والتقصير، والزيادة.

كما أنّني لم أخصّص فصلاً تطبيقاً للاقتصاد اللغوي على حدة؛ لأنني أدرجت في كلّ فصل نماذج تطبيقية وإحصائية للكلمة مجردة ومزيدها، من القرآن الكريم والمعاجم العربية. وفي نهاية هذا البحث وضعت خاتمة، على شكل نقاط موجزة وقفت فيها على مجمل النتائج التي تناولتها فصوله.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري لاستقراء الظاهرة، وتحليلها، ثمّ تفسيرها؛ لأنّ التفسير من كمال الوصف، ولطبيعة الموضوع (الاقتصاد)، فإنّ له أبعاداً تفسيرية (تعليقية)، إذ يحوي في طياته الأمّ والغاية، ويبيّن عن مقاصد مستعمل اللغة.

كما اعتمدت على المنهج الإحصائي مع استخدام البيانات والجداول لحصر الأبنية والتتابعات المستعملة والمرفوضة في العربية، وضبط نسبة شيوع الأصوات والأبنية. ومن معيقات هذا البحث تعدّد المصطلحات المتداخلة مع الاقتصاد من جهة، وتعدّد مفاهيمه من جهة أخرى، وامتداد مجال البحث فيه إلى علوم مختلفة ومصادر متنوعة، فهو مقصد لغوي، وعلة تفسيرية، وخاصية من خصائص اللغة، وقانون يبيّن ميل المتكلم إلى السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهود. وهذا ما جعل مكتبة هذا البحث تتسع لتشمل موضوعاتٍ مثل الحذف، والتخفيف، والاختصار، والاستغناء، والنيابة، والأصل والفرع، والتعدّد الوظيفي والتركيبي، من كتب البلاغة والنحو والصرف والقراءات والتجويد، والتعمية، والصوتيات، واللسانيات، والإحصاء، وغير ذلك...، وقد أثبتّها في قائمة المراجع. وسأذكر بعضها في هذا المقام:

فمن كتب القدمات: العين للخليل، والكتاب لسيبويه، والخصائص وسر الصناعة لابن جني. وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. ومعاني القرآن للفراء. ومقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة لابن دنيير. ومن كتب المحدثين: الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د فخر الدين قباوة. والتهئية اللغوية للنحت في العربية، د عبد الجليل مرتاض. والمعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، د يحيى مير علم، ودراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، د علي حلمي موسى. وبعد، فالحمد لله الذي وفق وسدّد، وجبر النقص بصحيح النيّة والمقصد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، القائل في جوامعه: "القصّد القصّد تبلىغوا"، وعلى آله وصحبه وسلم.

تمّ هذا البحث بحمد الله، في مدينة آفلو يوم الجمعة 21 صفر 1437هـ، الموافق لـ 04 ديسمبر 2015م.

الطالب: حمزة بوجمل

المدخل

مفهوم الاقتصاد اللغوي وعوامل تحققه في اللغة العربية

## مدخل: مفهوم الاقتصاد اللغوي و عوامل تحققه في اللغة:

### أولاً: مفهوم الاقتصاد اللغوي

#### 1. الاقتصاد في اللغة

وردت مادة (قصد) في اللغة العربية لمعانٍ متعدّدة، أهمّها ما يلي:

#### أ. التوسّط والاعتدال:

القصد: بين الإسراف والتقتير. يقال: فلان مقتصدٌ في النفقة<sup>(1)</sup>، و"قصد في معيشته واقتصد. وقصد في الأمر إذا لم يجاوز فيه الحدَّ ورضي بالتوسّط، لأنّه في ذلك يقصد الأسد". وهو على القصد، وعلى قصد السبيل إذا كان راشداً<sup>(2)</sup>، وقصد في مشيه اعتدل فيه<sup>(3)</sup>، وفي الحديث «ما عال مقتصدٌ ولا يعيل» أي: ما افتقر من لا يسرف في الإنفاق ولا يقتتر<sup>(4)</sup>، وقال أبو عبيدة: مخٌ قصيدٌ وقصودٌ، وهو دون السمين وفوق المهزول<sup>(5)</sup>. وقال الليث: "المقصد من الرجال الذي ليس بجسيمٍ ولا قصير، وقد يستعمل هذا في النعت في غير الرجال أيضاً"<sup>(6)</sup>، وذكر الكفوي<sup>(7)</sup> أنّ الاقتصاد فيما له طرفان إفراط وتفريط محمودٌ على الإطلاق. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾<sup>(8)</sup>، و﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾

(1) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط4، 1990م، مادة (قصد)، ص: 525/2.

(2) أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م، ص: 81.

(3) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، ص: 738.

(4) لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، مادة (قصد)، ص: 3642/5.

(5) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد العظيم محمود، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (قصد)، ص: 353/08.

(6) نفسه، ص: 354/08.

(7) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، مؤسّسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1998م، ص: 158.

(8) الآية 19 من لقمان.

وَلَمْ يَفْتَرُوا<sup>(1)</sup>. وقد يكنى به عما تردّد بين المحمود والمذموم، كالواقع بين الجور والعدل، وعليه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللّٰهُ﴾<sup>(2)</sup>. وفي الحديث: «... والقصد القصد تبلغوا»<sup>(3)</sup>، أي: عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل، وهو الوسط بين الطرفين<sup>(4)</sup>. وفي الحديث: «كانت صلاته قسداً وخطبته قسداً»<sup>(5)</sup>. وفي الحديث أيضاً «عليكم هدياً قاصداً»<sup>(6)</sup>، أي: طريقاً معتدلاً<sup>(7)</sup>.

ويضاف إلى التوسط والاعتدال معنى القلّة، فقد ورد عن مجمع اللغة العربية، أعطاه قسداً: قليلاً<sup>(8)</sup>. والتقليل من صميم الاقتصاد لأنّه خلاف الإفراط ونقيض الإسراف ولأنّ الإنسان مجبولٌ على جلب أكبر قسط من الفوائد بأقلّ مجهود. ولكن بشرط أمن اللبس وعدم الإخلال.

#### ب. الاستقامة والاستواء:

يقال: القصدُ استقامةُ الطريق<sup>(9)</sup>. قصدَ يقصدُ قسداً، فهو قاصد وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللّٰهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾<sup>(10)</sup>، أي: على الله تبين الطريق المستقيم، والدعاء إليه

(1) الآية 67 من الفرقان.

(2) الآية 32 من فاطر.

(3) صحيح البخاري، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2002م، كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ص: 1609.

(4) لسان العرب، ص: 3642/5.

(5) صحيح مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2006م، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ص: 385.

(6) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2001م، الحديث: 22963، ص: 61/38.

(7) لسان العرب، ص: 3642/5.

(8) المعجم الوسيط، ص: 738.

(9) تهذيب اللغة، ص: 352/08. لسان العرب، ص: 3642/5.

(10) الآية 09 من النحل.

بالحجج والبراهين الواضحة<sup>(1)</sup>، وقصد السبيل: "هو الطريق المستقيم القاصد الذي لا اعوجاج فيه"<sup>(2)</sup>، قال امرؤ القيس<sup>(3)</sup>:

ومن الطَّرِيقَةِ جَائِرٌ وَهُدَى قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ ذُو دَخْلٍ

وقد فسّر القصد في هذا السياق بالعدل، ويؤيده قوله تعالى بعده: (ومنها جائر) ويعزّزه أيضاً قول أبي اللّحام الثّغلي<sup>(4)</sup>:

على الحَكَمِ المَأْتِيّ يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجورَ وَيَقْصِدُ

قال ابن برّي في (يقصد): "أي على الحَكَمِ المَرَضِيّ بِحُكْمِهِ المَأْتِيّ إليه ليحكم ألا يجور في حكمه، بل يقصد، أي: يعدل"<sup>(5)</sup>. وقيل: "قصد في الحكم: عدل ولم يمل ناحية"<sup>(6)</sup>.

وطريقٌ قاصد: سهلٌ مستقيم<sup>(7)</sup>، وقصدَ الطَّرِيقُ قِصداً: استقام<sup>(8)</sup>، وقصد فلان في مشيه إذا مشى مستوياً<sup>(9)</sup>، واقتصد فلان في أمره إذا استقام<sup>(10)</sup>. وسهمٌ قاصدٌ وسهامٌ قواصد: مستويةٌ نحو الرّمية<sup>(11)</sup>.

(1) لسان العرب، ص: 3642/5.

(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ص: 267/3.

(3) ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت، ص: 238.

(4) لسان العرب، ص: 3642/5.

(5) كتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، أبو محمد عبد الله بن برّي المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1981م، ص: 48/2. وينظر: لسان العرب، ص: 3642/5.

(6) المعجم الوسيط، ص: 738.

(7) لسان العرب، ص: 3642/5.

(8) المعجم الوسيط، ص: 738.

(9) لسان العرب، ص: 3642/5.

(10) تهذيب اللغة، ص: 355/8.

(11) أساس البلاغة، ص: 81.

والاستقامة تؤدّي إلى المقصد من أقرب الطّرق، لأنّ الطّريق المستقيم هو أقصر الطّرق المؤدّية إلى الغاية، و لعلّ هذا ما يفهم من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾<sup>(1)</sup>، أمّا السُّبُل أو الطّرق الجائرة فإنّها منحرفةٌ وزائغةٌ عن الوصول إلى القصد. وقيل: "القاصد: القريب، يقال بيننا وبين الماء ليلةٌ قاصدة، أي هيئة السّير لا تعب فيه ولا بُطء"<sup>(2)</sup>، و "سفرٌ قاصد: سهلٌ قريب. وفي التّنزيل العزيز: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ﴾<sup>(3)</sup>، قال ابن عرفة: سفرًا قاصدًا، أي غير شاق"<sup>(4)</sup>. و سيّرٌ قاصدٌ، وبيننا ليلةٌ قاصدة، وليالٍ قواصد: هيئة السّير"<sup>(5)</sup>.

من الشواهد السابقة يتبيّن لنا أنّ الاستقامة مفضيةٌ إلى القربِ والعدلِ والسهولةِ

### والقصرِ ودفعِ المشقّة.

### ج. الإتيان والتوجّه والأمّ:

القصدُ: إتيانُ الشّيء<sup>(6)</sup>. "تقول: قصدته وقصدت له، وقصدت إليه بمعنى. وقصدتُ قصده: نحوْتُ نحوه"<sup>(7)</sup>، قال القطامي<sup>(8)</sup>:

أرمي قصيدهم طرفي وقد سلكوا بين المُجيمِر فالرّوحاءِ فالوادي

وقيل: "القصدُ: الاعتمادُ والأمّ. قصده يقصده قصداً ، وقصد له، و أقصدني إليه الأمرُ، وهو قصدك وقصدك، أي تُجاهك، وكونه اسماً أكثرُ في كلامهم"<sup>(9)</sup>، و"قصد له وإليه:

(1) الآية 153 من الأنعام.

(2) الصحاح، مادة (قصد)، ص: 524/2. 525. لسان العرب، ص: 3642/5. المعجم الوسيط، ص: 738.

(3) الآية 42 من التوبة.

(4) لسان العرب، ص: 3642/5.

(5) أساس البلاغة، ص: 81.

(6) لسان العرب، ص: 3642/5. والصحاح، ص: 524/2. ومجمل اللغة لأحمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد

المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1986م، ص: 755.

(7) الصحاح، ص: 524/2. وينظر: أساس البلاغة، ص: 81. ومجمل اللغة ص: 755، 756.

(8) ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط1، 1960م، ص: 80.

(9) لسان العرب، ص: 3642/5.

توجّه إليه عامداً، وإليه مقصدي: وجهتي، والمقصد: موضع القصد<sup>(1)</sup>. قال ابن جنّي: "أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزاًم والنهوض والنهوض نحو الشيء، على اعتدالٍ كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة، وإن كان قد يُخصّص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل"<sup>(2)</sup>.

وقريب من معنى الإتيان والأمّ معنى آخر هو الإصابة، وقد ذكره ابن فارس في مقاييسه في نفس الباب (الإتيان والأمّ)، قال: "ومن الباب: أفصده السهم، إذا أصابه فقتل مكانه، وكأنّه قيل ذلك لأنّه لم يجد عنه، ومنه: أفصده حيّة، إذا قتلتها"<sup>(3)</sup>، ومن الشواهد التي تدلّ على معنى الإصابة قول الأعشى<sup>(4)</sup>:

فأفصدها سهمي وقد كان قبلها      لأمثالها من نسوة الحيّ قارصا  
وقول الحطيئة<sup>(5)</sup>:

فإن تَكُنِ الحوادثُ أفصدتني      وأخطأهنّ سهمي حين أرمي  
فقد أخطأت حين تبعتُ سهماً      سفاها ما سفهتُ وزلّ حلمي

وقيل: الإقصاد: "القتل على كلّ حال، وهو القتل على المكان، ويقال: رمته المنية بسهما فأقصده"<sup>(6)</sup>. قال القطامي<sup>(7)</sup>:

بانوا وكانت حياتي في اجتماعهم      وفي تفرّقهم موتي وإقصادي

(1) المعجم الوسيط، ص: 738.

(2) لسان العرب، ص: 3643/5.

(3) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1979م، ص: 95/5.

(4) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: محمد محمد حسين، ص: 149.

(5) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص: 176.

(6) تهذيب اللغة، ص: 354/08.

(7) ديوان القطامي، ص: 80.

هذه المعاني اللغوية السابقة تتضافر لخدمة لفظ (الاقتصاد)، وتجعله أصلح من غيره وأدق، وذلك لأنّ ثمة مقصداً و غرضاً يؤمّه الشّخصُ و ينحو نحوه، ويريد إصابته، ويسلك إليه الطّريق المستقيمة المستوية السّهلة، والتي تكون أقصر الطّرق وأقربها وأقلّها جهداً ووقتاً. وهي متوفّرة في اللغة، كونها "أصواتاً يعبر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"<sup>(1)</sup>، فالأغراض هي المعاني، والطّريق الموصلة إليها هي الألفاظ. والمتكلم يعمد إلى اللفظ القليل أو يقلل الكثير، ليدفع عنه الثقل الذي قد يجهده أو يعوقه عن غرضه الذي قصده، أو ليدفع عنه الإطالة التي تبعده عنه<sup>(2)</sup>.

وقد وصف ابن سنان الخفاجي حدوث هذه العملية في اللغة، في قوله: "الألفاظ غير مقصودة في أنفسها، وإنّما المقصود هو المعاني والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها بالكلام، فصار اللفظ بمنزلة الطّريق إلى المعاني التي هي مقصودة، وإذا كان طريقتان يوصل كلُّ منهما إلى المقصود على سواء في السّهولة إلّا أنّ أحدهما أخصر وأقرب من الآخر، فلا بدّ أن يكون المحمودُ فيهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكاً إلى المقصد"<sup>(3)</sup>. من هذا القول يتبيّن أنّ الاقتصاد في اللّغة يرمي إلى تخليص الألفاظ من ثلاثة أمور هي: الكثرة والثقل والإطالة.

وإن كانت له مظاهر مختلفة في الحياة العملية، من زراعة وصناعة وتجارة وإدارة وتوجيه، وكذلك تراه في ميدان التفكير العلمي، لأنّه يرمي إلى الإيجاز، والتّعويل على أقلّ ما يمكن من الضوابط والفروض لتفسير الظواهر المختلفة، في أشكالها التي تتجاوز الحصر

(1) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط3، 2008م، ص: 87/1.

(2) ينظر: الاقتصاد في البنية والتركيب، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطالب: وليد محمد خير الله لكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، 2007م، ص: 15.

(3) سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م، ص: 214.

أحياناً. فالعلم اقتصاداً في التفكير والعمل، واختزالاً للجهد والنشاط في ميادين الحياة<sup>(1)</sup>، والغاية منه هي التوفير.

## 2. الاقتصاد في دراسات القدماء:

إن مصطلح الاقتصاد لم يرد له تعريف جامع في تراثنا العربي، إلا أن مظاهره، ووسائله ومعاييره كانت واضحة من خلال تطبيقاته في تراثنا اللغوي، وذلك إما بتصريف لفظه، أو بمصطلحات أخرى مثل: الاختصار، والاقتصار، والإيجاز، والتخفيف والاستغناء والحذف، ومن أهم المفاهيم التي ظهر بها في دراسات القدماء:

### أ- الاقتصاد أحد المقاصد اللغوية:

يعدّ الاقتصاد اللغوي في دراسات القدماء أحد المقاصد اللغوية التي قصدت اللغة إلى تحقيقها، إذ قال أحدهم: "الاختصار جُل مقصود العرب، وعليه مبني أكثر كلامهم"<sup>(2)</sup>. وما يفهم من هذا القول أن الاختصار من أجل المقاصد والمقدم عليها. ويزيد هذا الأمر وضوحاً قول ابن جني: "إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه، عُلِم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح. فهذا ونحوه مما يطول إيراده وشرحه مما يُزيل الشكّ عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز، عمّا طال وأمل"<sup>(3)</sup>. ونجد هذا المقصد ممثلاً بعدة قواعد كلية في دراسات القدماء، نحو<sup>(4)</sup>: التخفيف مقصدٌ من مقاصد اللغة، والأيسر في الاستعمال هو الأشهر، والمشقة تجلب التيسير.

(1) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 2001م، ص:9.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د.ط، 2006م، ص: 28/1.

(3) الخصائص، ص: 129/1.

(4) ينظر: الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، د.عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم للنشر

والتوزيع، الرياض، ط1، 2003م، ص: 18.

### ب-الاقتصاد لتقليل للفظ:

إنّ العرب قد تستغني ببعض الألفاظ عن بعضٍ إذا عُلِمَ المعنى، وتكون في حكم الموجود لقيام الدليل عليه، قال الله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهْكَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾<sup>(1)</sup>، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناءً عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب أنّ الثاني قد دخل في حكم الأول، وذلك لأنّ الألفاظ " إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً"<sup>(2)</sup>.

والتقليل هذا مشروط بفهم المخاطب للمعنى، قال ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة. وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(3)</sup>. لذلك يعرف الإيجاز بأنه "إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ"<sup>(4)</sup>. وأنّ من شروط الفصاحة والبلاغة "الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتّى يُعبّر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة"<sup>(5)</sup>.

وعلى هذا فالإقتصاد يعتمد إلى التقليل في اللفظ، مع بقاء المعنى ووضوحه، فتتحقق المقاصد والغايات ببذل أقلّ مجهود ممكن.

### ج-الاقتصاد توسط:

قد استعمل الاقتصاد عند بعض البلاغيين بمعنى التوسط كما حقّقناه سابقاً، إذ يعرفه أحدهم: "التفريط والإفراط هما الطرفان البعيان، والاقتصاد هو الوسط المعتدل، ...أما الاقتصاد فهو أن يكون المعنى المضمّر في العبارة على حسب ما يقتضيه المعبر عنه أو

(1) الآية 35 من الأحزاب.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق أحمد السيد سيّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية،

القاهرة مصر، ص: 182/1.

(3) الخصائص، ص: 140/2.

(4) سر الفصاحة، ص: 211.

(5) نفسه، ص: 205.

في منزلته. أمّا التّفريط والإفراط فهما ضدّان: أحدهما: أن يكون المعنى المضمّر في العبارة دون ما تقتضيه منزلة المعبّر عنه، والآخر: أن يكون المعنى فوق منزلته<sup>(1)</sup>.

وهذا الاقتصاد الذي يمثّل الوسط المعتدل بين الإفراط والتّفريط يردف بمصطلح المساواة عند بعض البلاغيين، وهو مطابقة اللفظ للمعنى، إذ جعل وسطاً بين الإيجاز والإطناب، وقد عبّر عنه بتعبير طريف وهو: "ما خيط ثوب لفظه على جسد معناه"<sup>(2)</sup>.

وما يفهم أنّ الاقتصاد أو المساواة في عرف البلاغيين هو التوسّط دون تقليل أو تكثير تحدّده علاقة اللفظ والمعنى. في حين أنّ الاقتصاد عند غيرهم من اللغويين والنّحاة لا يشترط التوسّط بل يرمي إلى استعمال القليل وتقليل الكثير ما أمّن اللبس وعُرف المعنى.

#### د - الاقتصاد علّة غائية:

إنّ القدماء بدءاً بالخليل ثمّ سيبويه وابن جني، قد عبّروا عن الاقتصاد بمصطلح الاستخفاف أو طلب الخفّة في مقابل النّقل أو الاستئقال، كقسم من أقسام العلل التي راعتها العرب وبنّت عليها أحكام ألفاظها<sup>(3)</sup>، وكان سيبويه يفسّر أو يعلّل بها كثيراً من التّغيّرات الصّوتية، ويجعلها غاية الإدغام والمضارعة والمخالفة والفصل بين الأمثال والحذف الصّوتي الشاذّ، وتسهيل الهمزة... إلخ.

ومن هذه التّفسيّرات على سبيل المثال: اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد<sup>(4)</sup>. الكسرة مع الياء أخفّ من الواو والضمّة بعد الياء<sup>(5)</sup>.

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د ط، 1995م، ص: 299/1.

(2) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط2، 2007م، ص: 616.

(3) دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، جمع وتصحيح: علي الرضا التونسي، نشر: المكتب الإسلامي ومكتب دار الفتح، دمشق سوريا، ط2، 1960م، ص: 74.

(4) الكتاب، سيبويه، تعليق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م، ص: 558 / 4.

(5) نفسه، ص: 165/4.

التقاء الحائنين أخفّ في الكلام من التقاء العينين<sup>(1)</sup>. عدم الابتداء بالسّاكن وعدم الوقوف على متحرّك، والتخلّص من التقاء السّاكنين<sup>(2)</sup>.

لقد اعتمد القدماء للتّمييز بين خفيف الكلام وثقيله على اللفظ كما رأينا في الأمثلة السابقة، غير أنّ الشّائع عندهم هو المعنى، فهذا أبو البقاء العكبري يوضّح ذلك في قوله: "إنّ في الكلمات ما هو خفيفٌ وما هو ثقيلٌ والخفة والثقل تعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيفُ ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيلُ ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنّه يدلُّ على مسمّى واحد ولا يلزمه غيره في تحقّق معناه، كلفظة رجل، فإنّ معناها ومسمّاها الذكر من بني آدم، والفرس هو الحيوان الصّهال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا مكانٌ ولا غيره، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصرّف وغير ذلك"<sup>(3)</sup>.

وذكر السيوطي: أنّ الاسم أخفّ من الصّفة؛ وذلك لأنّ: "الصّفة ثقلت بالاشتقاق، وبالحاجة إلى الموصوف، وتحمل الضمير"<sup>(4)</sup>.

ويظهر أنّ الثقل المعنوي فيه حشدٌ لمعانٍ عدّة في لفظ واحد، وهو ضربٌ من ضروب الاقتصاد اللغوي أيضاً، لأنك ترى ما يشتقّ من الأسماء يتضمّن تعبيراً مركّباً يغني عن عدّة ألفاظ، أو عن توليد لفظ آخر<sup>(5)</sup>، فضلاً عن المعاني السياقية والعدولية لهذه الألفاظ. وبهذا الثقل أو الخفة يُحكم للألفاظ بالأصالة أو الفرعية، والصّرف وعدمه<sup>(6)</sup>.

طلب الخفة علة غائية تجيب على (لماذا) في المواطن التي علّلت بالتّخفيف كالابتداء بالسّاكن، والتقاء السّاكنين وكراهة توالي الأمثال وكراهة التّنافر وطرق علاج هذه

(1) نفسه، ص: 585/4.

(2) الخصائص، ص: 91.90/1.

(3) التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1406هـ، ص: 173، 174، وينظر: الأشباه والنظائر، ص: 161/1.

(4) الأشباه والنظائر، ص: 65/1.

(5) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 92.

(6) الكتاب، ص: 20/1.

الكراهات، وهي من العلل الثواني التي تُعرف بها حكمة العرب<sup>(1)</sup>، والتي أصابها نقد ابن مضاء، ولكن بأقلّ حدّة من العلل الأخرى، فقد عدّ العلل الثواني التي تقبل القياس أو يحسّ بها الناطقون أثناء تأدية اللغة من المقطوع به أو المقبول<sup>(2)</sup>؛ مثل: التخلّص من التقاء الساكنين، والابتداء بالساكن، وتخفيف النطق بالإعلال، فقال في شرحه علة قلب واو (ميزان وميعاد) ياء: "إن قيل لمّ أبدل منها ياء ولم تترك على حالها؟ قيل: لأنّ ذلك أخفّ على اللسان، فهذه علة واضحة أيضاً، ولكن يُستغنى عنها"<sup>(3)</sup>.

وقد جعلها الشيخ محمد الخضر حسين أولى العلل "مما يقرب مأخذه ويتلقّاه النّظر بالقبول، كما وجّهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلّص من التقاء الساكنين، ووجّهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة"<sup>(4)</sup>.

ولكن من القدماء من أطلق العنان لهذه العلة حتى صارت علة ما لم تظهر له علة، كما قال ابن جني موضحاً الطّريق الموصل لبعض العلل: "وعلى هذه الطّريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السّؤال عمّا هذه حاله، ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلاّ بعد السّبر والتأمّل والإنعام والتصفّح، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته؛ وإن تعذّر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستئثار فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأمّاتتورده"<sup>(5)</sup>.

ويبدو أنّ السّبب في ذلك يعود لأمرين: أولهما هو نزوع اللغات عامّة للاقتصاد في الجهد الذهنيّ والعضليّ، حيث لا يخلو مستوى من مستويات اللغة من مظاهره. والآخر هو

(1) ينظر: أصول النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط4، 1999م، ص: 35/1.

(2) الردّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م، ص: 131.

(3) نفسه، ص: 132.

(4) دراسات في العربية وتاريخها، ص: 74. والقياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السّلفية، القاهرة، د.ط، 1353هـ، ص: 75.

(5) الخصائص، ص: 121/1 - 122. وينظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرّافعي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د.ط، 2005م، ص: 85/1.

أنَّ الثقل والخفة أمران نسبيان في الأغلب، وكثيراً ما يعود الأمر فيهما للذوق وهو ليس من الصفات التي يُجمع عليها الناس.

ومن أهمّ المصطلحات التي استعملها القدماء في تراثنا العربيّ، وتمثّل مظهراً من مظاهر الاقتصاد، أو آلية من آلياته: الحذف، والإضمار والاستتار، والاختصار والاقتصار، والاختزال، والإيجاز والخفة. وقد تُردف هذه المصطلحات بعضها ببعض، وخاصة مع الحذف، لأنّ مفهوم الاقتصاد لا يكاد يخرج عن كونه قطعاً من السلسلة الكلامية، سواء كان هذا القطع صوتاً، أو كلمةً أو تركيباً.

ففي المستوى النحوي مثلاً علل سيبويه بعض مواطن الحذف بالخفة والاختصار والاتساع، وكان يعني بالاتساع: مجاز الحذف مردفاً إيّاه بالإيجاز والاختصار<sup>(1)</sup>، أمّا الإضمار فكان يكثر استعماله مع حذف العوامل اللفظية، كالأفعال في الأمر والتحذير لاستغناء المخاطب عنها<sup>(2)</sup>، أو فيما يكثر استعمالهم له<sup>(3)</sup>، وقد يردف هذا الإضمار بالاختزال حينما يعمل الفعل مضمراً وجوباً في الاستعمال مع المصادر، كونه يختزل عدّة ألفاظ في المصدر المنصوب<sup>(4)</sup>، قال ابن السراج: "اعلم أنّ الاتساع ضربٌ من الحذف إلا أنّ الفرق بين هذا الباب، والباب الذي قبله (الإضمار) أنّ هذا تقيمه مقام المحذوف وتُعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنّما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ... فنحو: (سل القرية) تريد: أهل القرية"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: الكتاب، ص: 272/1.

(2) ينظر: نفسه، ص: 310/1.

(3) ينظر: نفسه، ص: 337/1.

(4) ينظر: نفسه، ص: 371/1.

(5) الأصول في النحو، ص: 255/2، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو، ص: 22/1.

أما الاختصار فخصّ به سيبويه حذف مفعول الفعل المتعدّي ليقصر على فاعله كاللزم، ويقع أيضاً في المتعدّي لفعلين<sup>(1)</sup>، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر في دلائل الإعجاز<sup>(2)</sup> في سرده لأغراض حذف المفعول كالاختصار، والاختصار.

وذكر أبو البقاء أنّ "الاختصار هو الحذف لدليل" وأنّ "الاختصار حذفٌ لغير دليل"<sup>(3)</sup> وكأنّه يعني أن عدم علم السّامع بالمحذوف لا أهمية له لأنّ الفائدة منوطةً بالمذكور، أو لأنّ خفاء الدليل يجعل السّامع يذهب في المحذوف كلّ مذهب، وهذا لا شكّ مقصدٌ من مقاصد البلاغة العربية.

أما الاستتار فيكون في الضّمائر، والمستتر هو قسيم الضّمير البارز، فالمستتر هو الذي لا تكون له صورةٌ في اللفظ، ويصبح واجب الاستتار عندما لا يتمكّن الظاهر من القيام مقامه، نحو: أقوم أو نقوم<sup>(4)</sup>، وهدفه التّخفيف، وقال الكفوي "المستتر: مفروض الوجود مقدراً ولا وجود له بالفعل"<sup>(5)</sup>.

أما الإيجاز فقد ارتبط بالمستوى التركيبيّ في شقّه الاستعماليّ فهو "إيضاح المعنى بأقلّ ما يمكن من اللفظ"<sup>(6)</sup>. أو هو "تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى. وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ القليلة إيجاز. والإيجاز على وجهين: حذف وقصر؛ فالحذف: إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. والقصر: بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير

(1) ينظر: الكتاب، ص: 68/1 - 71.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط3، 2001م، ص: 112.

(3) الكليات، ص: 159.

(4) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، جمال الدين بن هشام، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط3، 1998م، ص: 116.

(5) الكليات، ص: 870.

(6) سر الفصاحة، ص: 211.

حذف<sup>(1)</sup>، والإيجاز فرع من فروع علم المعنى، شديد الأهمية حتى أردف بالبلاغة في قولهم: "البلاغة الإيجاز"، حيث تُراعى في الإيجاز مقاصد المتكلم، لأنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُنن<sup>(2)</sup>، ويُقل به أكبر قدر من المعاني ببذل أبسط جهد ممكن "لأنه لا معنى للإيجاز إلا أن يدلّ بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى"<sup>(3)</sup>، كما تُراعى فيه حال مخاطب من باب أولى، لأنها هي التي تحدّد نوع المقال، حيث قيل: أن لكلّ مقام مقالاً، وقال المبرّد: "من كلام العرب الاختصار المفهم والإطناب المفحّم. وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيُغني عند ذوي الألباب عن كشفه، كما قيل لمحّة دالّة"<sup>(4)</sup>. وذلك لأنّ المتكلم قد يحتاج للإطناب في مقامه كحاجته للإيجاز، وإذا استعمل كلاً في موضعه فقد اقتصد.

ويجب أن نشير إلى أن بعض المحدثين يرى أن مصطلحات الاختصار والإيجاز والاختزال وغيرها ممّا يدلّ على التقليل في مقابل التطويل لا علاقة لها بالاقتصاد في التركيب؛ لأنّ الاقتصاد توازن بين المجهود والمردود نطقاً وخطاً، ولا يتمّ هذا إلا بالترام المتكلم بمعايير (قواعد) اللسان صوتاً ومفردةً وتركيباً في مخاطبة السّامع<sup>(5)</sup>.

والذي يظهر أنّ الاتكاء على القرائن المقالية والمقامية، ومعرفة حالة السّامع هو من الالتزام بمعايير اللسان والتي تؤدي بنا إلى التخلّص من كلّ ما يمكن التخلّص منه ما دام اللبس مأموناً، وبهذا نحقق الاختصار والإيجاز، وهذا لا يخرجنا عن الاقتصاد الذي يعمل

(1) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله أحمد - محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة مصر، ط3، 1976م، ص: 76.

(2) دلائل الإعجاز، ص: 106.

(3) نفسه، ص: 295.

(4) الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق وتعليق: د محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 3، 1997م، ص: 40/1.

(5) ينظر: في خصائص اللسان العربي - مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص - د عمار ساسي، مقال بمجلة المترجم، جامعة السانية وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، العدد 11، جانفي - جوان، 2005م، ص: 125.

على بذل أقلّ مجهود لتحقيق أكبر مردود، فضلاً عن أنّ التقليل من المعاني اللغوية للاقتصاد وليس التوسّط فقط كما رأينا سابقاً.

من هذا العرض الموجز يتّضح أنّ مصطلح الاقتصاد أكثر هذه المصطلحات دقّة وصدقاً على هذا المفهوم، وذلك لأنّه يحمل في طيّاته التوجّه والأم(القصد) مع الاستقامة والتوسّط والقرب والقلّة، في حين تغيب هذه الدلالات عن غيره. أضف إلى ذلك فهو يستوعب كافة المستويات اللغوية عكس البقية التي يستعمل أكثرها في سياق الكلام.

### 3. الاقتصاد في الدرس اللساني الحديث:

إنّ الاقتصاد في اصطلاح الدرس اللساني الحديث هو "أن تُعبّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي"<sup>(1)</sup>، أو هو: "ميل اللغة إلى توفير الجهد عن طريق الاختصار أو الحذف أو التعديل في مخارج الحروف"<sup>(2)</sup>، ليبلغ المتكلم بذلك أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلّ كمّية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب"<sup>(3)</sup>. وتسعى اللغة بذلك إلى عدم هدر الجهود البشرية وتعبّر "باقتضاب واختصار عمّا يجول في خاطر المنتفعين منها، وقد يسيطر على هؤلاء المنتفعين المبدأ المعروف: بذل أدنى جهد والحصول على أكبر منفعة. ويسمى هذا السلوك الاقتصاد الألسني"<sup>(4)</sup>. ويتحدّد هذا الاقتصاد أو ما يسمّى: ( économie linguistique)<sup>(5)</sup>، في ظلّ مبدأين متضادّين وهما أولاً ما يقتضيه الخطاب من البيان والوضوح، وثانياً ما تقتضيه طبيعة كلّ كائن حي من الاكتفاء بالقليل من الجهود لتحقيق غرضه.

إنّ الاقتصاد يتحقق بدايةً من خلال اللغة في ذاتها؛ لأنّه خاصّية لغوية لا تصلح اللغة بغيره، و به كانت أداة التواصل الأنجع القابلة للاستعمال العام، والقادرة بجهد زهيد على إيصال معلومات كثيرة<sup>(6)</sup>، وذلك لتناهي ألفاظها وأنماطها التركيبية، في حين أنّ المعاني غير متناهية، ويبدو جلياً "سلوك اللغة سلوكاً اقتصادياً يوظف القليل من الوسائل

(1) مقالات في اللغة والأدب، د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط1، 2006م، ص: 292/1.

(2) معجم المصطلحات الألسنية، (فرنسي - إنجليزي - عربي)، د مبارك حنون، دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ط1،

1995م، ص: 92.

andré martinet, Économie des changements phonétiques, Traité de phonologie diachronique, 2<sup>ème</sup> édition, 1964, Berne, Éditions A. Francke S. A; P: 94. (3)

(4) الألسنية العربية، ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط2، 1981م، ص: 14.

(5) Jean Dubois et autres, dictionnaire de linguistique, édition Larousse. Bordas 2002, paris, p: 163.

(6) ينظر: مبادئ في اللسانيات العامّة، أندري مارتيني، ترجمة: د سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت، ص: 21.

للوصول إلى الكثير من الغايات"<sup>(1)</sup>؛ لأنّ عدد الأفكار يتجاوز بالضرورة عدد العلامات، لذلك يجب أن يصطلح على الدلالة بالعلامة الواحدة على أفكار عديدة"<sup>(2)</sup>.

كما يتحقّق الاقتصاد بتخلّص مستعمل اللغة من المجهود العضليّ والدّهنيّ أثناء العملية التّواصلية، كتجنّيب إثقال الذاكرة بما هو غير مفيد وإقصاء الصّيبغ والأبنية العلية، والقضاء على التّفريعات الكثيرة والأنواع المختلفة للظاهرة الواحدة في داخل اللغة<sup>(3)</sup>، والاختزال لبعض الأصوات أو الاقتضاب أو الإدماج أو التّخفيف، مع المحافظة على الأنماط والمعاني المقصودة<sup>(4)</sup>. غير أنّ مفهوم الاقتصاد اللغوي قد يضيق عند بعض اللغويين، فيقتصر على الجهد العضليّ فقط، فيما يسمّى: نظرية أو قانون الجهد الأقل (principe du moindre effort)، أو نظرية السّهولة والتيسير، والذي يتحقّق على المستوى الاستعماليّ للغة لتعلّقه بالجانب الأدائيّ (الكلام)<sup>(5)</sup>.

قد حظي هذا القانون بقبول وانتشار واسع في الدّراسات اللسانية الحديثة، وخاصة التي تعنى بتاريخ اللغات وتطورها، وهذا القانون يفسّر به مؤيّدوه جلّ التّغيّرات الصّوتية، النّاشئة أثناء التّشكيل الصّوتيّ، والتّطور اللغوي بشكل عام<sup>(\*)</sup>. ويرجع هذا القانون إلى اللغوي الأمريكي هويتتي (whitney) الذي قرّر أنّ: " كلّ ما نكتشفه من تطوّر في اللغة ليس إلّا

(1) البيان في روائع القرآن، ص: 32.

(2) اللغة، ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، 1950م، ص: 394.

(3) ينظر: التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه - د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط3، 1997م، ص: 55.

(4) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 31.

(5) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، مخطوط رسالة ماجستير في علم اللغة، ردة الله ردة الطلحي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989م، ص: 20.

(\*) ومن أمثلتها كتاب أندري مارتيني الذي سبق ذكره: (Économie des changements phonétiques)

أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يُبذل في النطق، وأنّ هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات، التي لا يضرّ الاستغناء عنها بدلالاتها<sup>(1)</sup>.

وقال دي سوسير: "ومنها- أي أسباب التّغييرات الصّوتية- أنّ بعضهم أتى بقانون المجهود الأدنى لتفسير ما يجدّ من تغيّرات صوتية. فقد يكون في رأيهم هو العامل الذي يدعو إلى تعويض تقطيعين اثنين بتقطيع واحد أو إلى تعويض تقطيع صعب بآخر أيسر منه. ومهما قيل بشأن هذا الرّأي فهو جديرٌ بالفحص والعناية: فلعلّه يبيّن إلى حدّ ما سبب ظاهرة التّغير هذه، أو قد يدلّنا على الأقلّ على الوجهة التي ينبغي أن نسلّكها بحثاً عن ذلك السّبب"<sup>(2)</sup>.

ثم عدّد بعض الحالات التي يصلح قانون المجهود الأدنى لتفسيرها، كالانتقال من الصّوت الشّدِيد إلى الرّخو، وسقوط المقاطع النّهائية في عدد كبير من اللغات، وظواهر الإدغام، وقلب الحركات المزدوجة إلى حركات بسيطة<sup>(3)</sup>.

غير أنّه استثنى عدداً من الحالات التي ينتقل فيها الصّوت من الأيسر إلى الأَصعب<sup>(4)</sup>، تماماً مثل ما فعل ابن جنّي، حين عقد له باباً أسماه: (باب العدول عن الثّقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف)، مبيّناً فيه سبب المحافظة على الثّقيل، أو الانتقال إلى الأثقل<sup>(5)</sup>.

وممّن تبنّى هذا الاتّجاه من العرب الدكتور إبراهيم أنيس، حيث ذهب فيما أسماه: **(نظرية السّهولة)** إلى أنّ "الإنسان في نطقه لأصوات لغته، يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضليّ، وتلمّس أسهل السّبيل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه، من إبراز المعاني وإيصالها

(1) التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه ص: 75. وينظر: اللغة والتطور، د عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة مصر، د.ط، 1969م، ص: 11 .

(2) دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشّاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، د.ط، 1985م، ص: 225.

(3) ينظر: نفسه، ص: 225.

(4) ينظر: دروس في الألسنية العامة، ص: 225- 226.

(5) الخصائص، ص: 18/3.

إلى المتحدّثين معه. فهو لهذا يميل إلى استبدال السّهل من أصوات لغته، بالصّعب الشاقّ الذي يحتاج إلى مجهود عضليّ أكبر<sup>(1)</sup>، كما ردّ التغيّرات الصّوتية التي تتعرّض للأصوات أثناء التّشكيل (المماثلة والمخالفة) إلى أنّ الدّافع لها هو الاقتصاد في الجهد العضليّ أثناء النّطق<sup>(2)</sup>.

واحترز إبراهيم أنيس أيضاً فلم يجعل نظرية السّهولة هي العامل الوحيد في تطوّر الأصوات؛ لأنّ تطورها بصفة عامة ليس إلاّ نتيجة عدّة عوامل مجتمعة، وبذلك فمن لم يلتمس السّهولة في أيّ تطوّر صوتيّ، فعليه أن يبحث عن عوامل أخرى تبرّر هذا التّطوّر<sup>(3)</sup>.

لقد ردّ إبراهيم أنيس كثيراً من التّطورات الصّوتية في اللغة إلى هذه النظرية<sup>(4)</sup>، ففسّر بها "ذلك التطور الذي حدث في بعض الأصوات الرّخوة للغة العربية، كالذال والطاء والنّاء والظاء، إذ أصبحت في لغة الكلام أصواتاً شديدةً، هي الدال والطاء والضاد. لأنّه قد يكون أسهلّ على المرء وهو يجري بأقصى سرعته، أن يصطدم بحائط أمامه، من أن يحاول الوقوف قبل الحائط بمسافة قصيرة."<sup>(5)</sup>، كما دافع عن هذه النظرية بأنّ النّزوع نحو الأسهل (الاقتصاد في الجهد) يكون لا شعورياً، ولا يظهر جلياً إلاّ بعد أجيال، وأنّ الاقتصاد في المجهود العضليّ لا يستلزم الكسل، "لأنّ الكسل في العمل لا يؤدّي النتيجة المرجوّة التي يهدف إليها المرء، في حين أنّ الاقتصاد في المجهود العضليّ قد يؤدّي إلى الغرض المنشود عن طريق أقصر"<sup>(6)</sup>.

(1) الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، ط3، 1999م، ص: 188.

(2) ينظر: نفسه، ص: 200.

(3) ينظر: نفسه، ص: 189.

(4) ينظر: نفسه، ص: 188.

(5) نفسه، ص: 190.

(6) نفسه، ص: 190.

غير أنّ دي سوسير وإبراهيم أنيس لم يتّفقا تماماً في استعمال قانون المجهود الأدنى؛ فالأوّل فسّر به تطوّر الأصوات الشّديدة إلى الرّخوة، والثاني فسّر بنفس القانون تطوّر بعض الأصوات الرّخوة في العربية إلى الشّديدة، والذي يبدو أنّ ما يمكن رده لقانون المجهود الأدنى هو أحد التطوّرين فقط، ويعرف بمقارنة الجهد المبذول بين الأصوات الرّخوة والشّديدة، وقد أكّد القدماء من النّحاة أنّ "الهمس والرّخاوة أسهل على النّاطق من الشدّة والجهر"<sup>(1)</sup>، كما أثبتت الإحصائيات الحديثة شيوع الأصوات المائعة والرّخوة عن الأصوات الشّديدة<sup>(2)</sup>، وبهذا قد يكون التطوّر إلى الرّخاوة هو الذي به اقتصاد في المجهود العضليّ.

وممّن تبنّى هذه النّظرية أو القانون من العرب الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، الذي دافع عنه بحرارة وفسّر به كثيراً من التّطوّرات الصّوتية في اللغة العربية خصوصاً واللغات السّامية عموماً، وجعل نظرية السّهولة والتيسير واختصار الجهد العضليّ هي المفسّر لجملة من القضايا والتّطوّرات اللغوية، مثل ظاهرة تسهيل الهمز<sup>(3)</sup>، وانكماش الأصوات المركّبة<sup>(4)</sup>، وكذلك اندثار الأصوات الأسنانية في بعض اللهجات<sup>(5)</sup>، والقلب المكاني، إضافة إلى القضاء على التّفريعات الكثيرة<sup>(6)</sup>، والقياس اللغوي الذي يلغي الاختلافات ويعمل على توحد الظّاهرة واطّرادها على وتيرة واحدة حتّى في غياب علّة التّغيير<sup>(7)</sup>

(1) ظاهرة التّخفيف في النحو العربي، د أحمد عفيفي، الدارالمصرية اللبنانية، القاهرة مصر، ط1، 1996م، ص: 39.

(2) ينظر: نفسه، ص: 39. ومفهوم القوّة والضّعف في أصوات العربية، د محمد يحيى سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2006م، ص: 62.

(3) ينظر: التطور اللغوي، ص: 76.

(4) ينظر: نفسه، ص: 78.

(5) ينظر: نفسه، ص: 83.

(6) ينظر: نفسه، ص: 86-87-88 والتطور اللغوي وقانون السّهولة والتيسير، د رمضان عبد التّوّاب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة- الجزء 36، نوفمبر 1975م، ص: 196.

(7) ينظر: التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، د رمضان عبد التّوّاب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة- الجزء 33، ماي 1974م، ص: 109.

ويستثني كما فعل سابقوه، وبلغى التعارض المزعوم حول هذه النظرية، بقوله: "وهذا القانون كغيره من قوانين التطور اللغوي، صالح للعمل في أية لغة من اللغات، وليس معنى هذا أنّ كل لغة، لا بدّ أن تتعرض لجميع آثاره؛ فالحتمية بمعنى أنّه لا بدّ من وقوع كل لغة تحت سيطرة هذا القانون، والشمول بمعنى عدم إفلات أية لغة من تأثيره والسير على مقتضاه- أمران لم يقل بهما واحد من أنصار التطور اللغوي في العصر الحديث"<sup>(1)</sup>؛ "لأنّ كل قانون صالح للعمل أساساً، غير أنّ هناك ظروفاً معقدة متشابكة، في الحياة اللغوية اليومية تعوق سير هذه القوانين، ممّا يجعلها في كثير من الأحيان محدودةً بأزمة خاصة، أو أماكن معينة."<sup>(2)</sup>

كما أنّ وجود قوانين أخرى لا تتعارض مع وجود هذا القانون، لأنّ القانون اللغوي له من الحتمية والضرورة، مثل ما لقانون الجاذبية في الطبيعة، وقانون العرض والطلب في الاقتصاد، ولكنّ وجود قانون ما، لا يمنع وجود قانون آخر يعارضه في العمل؛ فإنّ قانون الجاذبية مثلاً، يقضي بأنّ الأجسام كلّها تسقط نحو مركز الأرض في خط عمودي، لكن هذا لا يمنع أن ترى ورقة تسقط في خطّ متعرج، أو ترى البالون يرتفع إلى أعلى."<sup>(3)</sup>، فالقانون في اللغة، كالقانون في الطبيعة، لا يمضي دون أن يصطدم بقوانين أخرى<sup>(4)</sup>.

لقد ذهب فريق آخر إلى رفض هذا القانون وعدم الاعتراف بتفسير التغيرات الصوتية، والتطور اللغوي بشكلٍ عام على أساسه، ومن هؤلاء ماريوباي الذي رأى: أنّ نظرية الاقتصاد في الجهد أو ميل مستعملي اللغة إلى اتباع أسهل الطرق في الحديث، لا تتفق مع الحقائق المعروفة، فلو صحّت هذه النظرية لكانت كلّ اللغات الحديثة أسهل في نطقها من اللغات

(1) التطور اللغوي، ص: 86.

(2) نفسه، ص: 86.

(3) التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، (المقال).

(4) ينظر: نفسه.

التي تفرّعت عنها<sup>(1)</sup>، لأنّ ماريوباي يتصوّر "أنّ التّطوّرات اللغوية تخضع لعوامل أخرى أكثر تعقيداً بكثير من مجرّد رغبة المتحدّثين بها في بذل مجهود أقلّ حتّى يوفّروا على أنفسهم بعض المشقّة والعناء"<sup>(2)</sup>. ويستدلّ بأنّ "كلّ الشّواهد التّاريخية والوصفية تدلّ على أنّ التّغيّر يحدث بسبب رغبة المتحدّث في تأكيد كلامه، ونطقه بسرعة وطلاقة وإنّ بذل أقلّ جهد ليس الغاية التي تعتبر عاملاً فعّالاً في التّغيّر اللغوي"<sup>(3)</sup>.

وممّن اعترض على هذا القانون من العرب الدكتور عبد الرحمن أيّوب، بحجّة " أنّنا لا نجد في الكلام كلّ هذا القدر من المشقّة، حتّى يلجأ الإنسان إلى توفير ما يبذل من جهد"<sup>(4)</sup>، إضافة إلى أنّه " ليس من اليسير أن نميّز الأصوات التي يسهل نطقها من الأصوات التي يعسر على الإنسان أن ينطق بها، وذلك لأنّ السّهولة والعسر أمر نسبي"<sup>(5)</sup>، كما أنّه ردّ التّطوّر الصّوتي في الأصوات الأسنانية إلى أنّه عادة من العادات اللغوية التي تنطق بهذا ولا تنطق بذاك<sup>(6)</sup>.

أمّا تّمّام حسان فقد رفض قول إبراهيم أنيس بأنّ التّطوّر الصّوتي في اللغات يميل في عمومها نحو تيسير الأصوات (تيسير النطق والاقتصاد في الجهد العضليّ أثناء صدورها)، و ذكر أنيس أنّ هذا الاقتصاد قد ترتّب عليه ظواهر ثلاث<sup>(7)</sup>:

1- خلوّ اللغات في أحدث صورها في غالب الأحيان من المجموعات الصّوتية المتنافرة التي تتعثر في نطقها الألسنة.

2- الميل نحو التّقصير من بنية الكلمات.

(1) ينظر: لغات البشر - أصولها طبيعتها تطورها - ماريو باي، ترجمة: د صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1970م، ص: 85 .

(2) نفسه، ص: 85 - 86.

(3) نفسه، ص: 86.

(4) اللغة والتطور، ص: 32.

(5) نفسه، ص: 33.

(6) اللغة والتطور، ص: 34.

(7) دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1972م، ص: 32.

3- أصوات الأمم المتمدينة تتكوّن بوساطة الهواء في أثناء صعوده من الرئتين وخروجه من الفم (الزفير)، خلاف ما يوجد في بعض اللغات البدائية التي تستعمل الشهيق. ولقد ناقش تمام حسان النّقاط السابقة، فردّ عن الظّاهرة الأولى بقوله: "فلا خلاف في أنّ اللغة الإنجليزية لغة أمّة متمدينة، بل إنّها أصبحت الآن لغةً عالمية يشترك في التخاطب بها معظم المثقّفين من أبناء العالم. وفي هذه اللغة الإنجليزية مجموعات من الأصوات التي يصعب النّطق بها حتّى على أبنائها....."(1).

أمّا الثّانية، فردّ الفصل فيها للمعنى لا للفظ، إذ يرى أنّ "الميل إلى سهولة النّطق هو آخر ما يتحكّم في تطوّر اللغة وصيغها"(2). ولأنّ "اللغة حين تجد في الكلمة الطويلة بياناً لمعنى أكثر ممّا في الكلمة القصيرة ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الطويلة"(3). وقال في الثّالثة بأنّ " شعوب أفريقيا التي تستخدم الأصوات النّاشئة عن دخول الهواء إلى الرئتين قد بدأت تأخذ بأسباب المدنية، وتستكمل حرّيتها، وسوف نعلم عندما تصل إلى مرحلة متقدّمة في الحضارة، ما إذا كانت هذه الأصوات تنافي سهولة النطق وتجافي المدنية، أو أنّها ستبقى تسائر التقدّم."(4).

إضافة إلى ما سبق فقد رفض تعليل النقاء السّاكنين بالاستئقال، بحجّة أنّ الجهاز النّطقي عند مختلف الأمم من فطرة الله الواحدة، ولا سيما في خلقه الجسم الإنساني، ولو كانت المسألة مسألة خفة أو ثقل لاخترعت اللغة الإنجليزية شيئاً تنوّقى به النقاء السواكن وإتّما يردّ انفراد كلّ لغة بطريقة في أنماطها إلى الاختيار العرفي الاعتباري فحسب(5).

ولقد توقّف هنري فليش عند هذه الظّاهرة ( المستنقلات الصّوتية)، التي فسّرت عند غير البنيويين بالاقتصاد في الجهد، فقال بعد تطرّقه لمجموعة من الكراهات في اللغة العربية

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية، د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة مصر، 4، 2000م، ص: 52.

(2) نفسه، ص: 53.

(3) نفسه، ص: 52.

(4) نفسه، ص: 53.

(5) نفسه، ص: 53.

كتوالي الأمثال: "يبدو أنّ هذه الكراهات لم تكن ظاهرةً سطحية، أو أثراً لطريقة في النطق أقلّ أو أكثر انتشاراً وإنما هي ردّ فعل قوي أكثر عمقاً نطلق عليه كراهةً لأننا لا نملك تحديده أكثر من ذلك"<sup>(1)</sup>.

إنّ الخلاف فيما يبدو مبالغٌ فيه لأنّ مؤيدي السهولة والاقتصاد في الجهد العضليّ، لا يرون أنّها تتمّ إرادياً وبقصد، ولا يقولون بظهورها سريعاً - ولعلّ هذا ما يُصعّب التسليم بها- كما أنّهم يعترفون بصعوبة تحديد مقدار الجهد بين الصّوتين في بعض الأحيان، زيادة على ذلك فهم لا ينظرون إلى هذه النّظرية إلّا على أنّها أحد العوامل ذات الأثر البيّن في النّظور الصّوتي<sup>(2)</sup>.

لقد ردّ تمام حسان التّغيّرات الصّوتية إلى العرف اللغوي، ووصفها بالظواهر السياقية، إلّا أنّه يعترف بقدرٍ من النّقل والخفّة في بعض الظواهر السياقية، فقال معقّباً على إدغام الدّال في التّاء في مثل (قعدتُ - قعتُ): "إنّ محاولة جهر الدّال الساكنة المتلوّة بالتّاء تتسبّب في ثقل العملية العضوية، أو في اللبس وكلاهما مشكلة من مشكلات التّطبيق، ولكنّ ثقل العملية العضوية ليست سبباً في حدوث الظواهر السياقية جميعاً، لأنّ بعضها لو نُفّذ في نطقه النظام كما هو لم نحسّ ثقل العملية النّطقية في نطقه أبداً"<sup>(3)</sup>.

كما صرّح بالاقتصاد في الجهد العضلي على مستوى البنية، وذلك من خلال الإجراء التصريفي قائلاً: "من طبيعة الاستعمال اللغوي أن يُسعى فيه إلى طلب الخفّة اقتصاداً للجهد الحركي في النطق وتلك ظاهرة لا نعلم لغة بمنأى عنها ولقد حرصت اللغة العربية - أو بعبارة أخرى حرص الذّوق العربي- على كراهية توالي المثليين والمتقاربين والمتعارضين وكان حفيماً بتوالي المختلفين والمتناسبين ومن هنا وجدنا إجراءات عدولية تصريفية تتبع في صياغة

<sup>(1)</sup>العربية الفصحى- نحو بناء لغويّ جديد- هنري فليش، تعريب وتعقيق: د عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت/لبنان، ط2، د.ت، ص: 204.

<sup>(2)</sup>ينظر في (نظرية السهولة)، الأصوات اللغوية، ص: 188-189.

<sup>(3)</sup>اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة مصر، 1979م، ص: 263.

البنية كالإدغام والإخفاء والإقلاب والإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف والمناسبة علاجاً لمشاكل تجاور الأصوات الذي يتّسم بالثقل".<sup>(1)</sup>

والذي يظهر جلياً أنّ هذا الاضطراب والخلاف بين الفريقين مرده إلى صرامة المنهج الذي اختاره تمام حسان وأمثاله<sup>(2)</sup>؛ لأنّ إبراهيم أنيس يتبنّى المنهج التاريخي، أو هكذا الصبغة العامة لأبحاثه، وتتمام حسان وصفي لا يخلط الوصف بمنهج آخر، حيث صرح بأنّ "الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنّه الآن من الآراء التي لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج"<sup>(3)</sup>، ولذلك فقد قدّم بديلاً يتناسب مع الوصفية، واستعمله لدراسة التغيّرات الصوتية، معتمداً فيه على موقع الصوت في الكلمة، وما يحدث له من تغيير نتيجة وجوده في سياقه الذي تغيّر فيه، ويسمّي التغيّرات الصوتية: (الظواهر السياقية، أو الظواهر الموقعية)<sup>(4)</sup>.

وبهذا نخلص إلى أنّ الاقتصاد في الجهد العضلي أو قانون السهولة والتيسير هو تادية اللغة عن طريق الكلام ببذل أقلّ جهد ممكن مع تحقيق الفائدة المرجوة، وذلك بالقضاء على ثقل تجاور الأصوات في السلسلة الكلامية وتسهيل عملية النطق بها، وكذلك بإسقاط كلّ ما أمكن إسقاطه من كلمات وأصوات بالاتكاء على القرائن المتضافرة في السياق وعلى قرينة الحال، وهذا ما قال فيه ماريوباي: "هنا يأتي في العادة دور السياق لينفذ السامع من الاضطراب، ويساعد على توصيل الرسالة بصورة صحيحة ليتمكن ترجمتها على الرّغم من صورتها الصوتية المبهمة، والانحرافالعارض على نطقها"<sup>(5)</sup>

(1) البيان في روائع القرآن، ص: 77/2.

(3) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 17.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 52.

(4) ينظر مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1986م، ص 178. واللغة العربية معناها ومبناها، ص: 262 .

(5) أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرةمصر، ط8، 1998م، ص: 91.

ولكن صلاحية قانون السهولة والتيسير أو مبدأ الاقتصاد في الجهد العضلي لتفسير التغيرات الصوتية تبقى نسبية، لأنّ بعض التغيرات الصوتية تخضع لعوامل أخرى، أهمها الدلالة كأمن اللبس والحمولة الدلالية للفظ والمقام، كما جاء في شرح المفصل بأنّ "الإدغام إنّما جيء به لضربٍ من التخفيف فإذا أدّى ذلك إلى فساد عدلٍ عنه إلى الأصل، والأحكام الموضوعية للتخفيف إذا أدّت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت"<sup>(1)</sup>، هذا الكلام يؤكّد أولية المعنى على اللفظ في المراعاة، فلا يُتصرّف في اللفظ إلا بتمام المعنى، وأمن اللبس على المخاطب.

ومن أمن اللبس عدم إلحاق التاء في الصفات الخاصة بالإناث مثل: حائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد؛ لأنّ اختصاص هذه الصفات بالموثّث جعل اللبس مأموناً فتخفّفت اللغة من هذه التاء<sup>(2)</sup>، ومنه عدم إدغام المثليين إذا أدّى إلى اشتباه بناء ببناء، نحو سرر وطلل وجدد لأنّك لو أدغمت فقلت: طلّ وسرّ وجدّ لاشتبهت بالأفعال ولم يُعلم أسماء هي أم أفعال؟<sup>(3)</sup>.

وكان أمن اللبس عاملاً مساعداً على الاقتصاد في الجهد العضلي، وهذه طبيعة العربية التي ترخّصت في المستويات اللغوية المختلفة<sup>(4)</sup>، وحتّى في التغيرات السياقية إذا توقّر الوضوح وأمن اللبس<sup>(5)</sup>، لهذا نجد المبرّد يقول في سبب الإدغام: "ليرفع اللسان عنهما رفعة واحدة؛ إذ كان ذلك أخفّ وكان غير ناقض معنى، ولا ملتبس بلفظ"<sup>(6)</sup>، وقال لما أراد أن يعالج باب الحذف: "هذا باب ما يحذف استخفافاً؛ لأنّ اللبس فيه مأمون"<sup>(7)</sup>. ممّا سبق

<sup>(1)</sup> شرح المفصل، موقّق الدين بن يعيـش النحوي، عالم الكتب، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ص: 122/10.

<sup>(2)</sup> ينظر: الأشباه والنظائر، ص: 313/1 وظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: 93.

<sup>(3)</sup> ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص: 96.

<sup>(4)</sup> ينظر: البيان في روائع القرآن، ص: 229 / 1 و ص: 75/2.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 263.

<sup>(6)</sup> المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة مصر،

1994م، ص: 233/1.

<sup>(7)</sup> نفسه، ص: 383/1.

نلاحظ أنّ المتكلم يتخلّص من بعض الجهود، دون أن يلبس على المتلقي، ومع المحافظة على ما يميّز الألفاظ عن بعضها البعض.

وقد نجد في الكلام من المظاهر الصّوتية التي تُركت على ثقلها ولم يُنزع فيها إلى الاقتصاد في الجهد المبذول، إمّا أمناً للّبس كما رأينا أو أنّ هذا الاقتصاد قد يؤدي إلى ثقل جديد، فبقي الثقل الأول على حاله، كعدم تسهيل الهمزة الأولى في بداية الكلام، وعدم الإدغام المؤدّي إلى التقاء الساكنين، لأنّ اللغة تسعى إلى الوضوح والفائدة فتحتاط دائماً وتوقّر أمن اللبس.

ثم إنّ هناك جانباً مهارياً للغة ينتج عن شيوع الاستخدام وتكراره لدى الناطقين، حتى يتعودوا على الثقل (التّعقيدات النطقية)، ويحكمون بخفّته، ويصبح من العادات النطقية التي يصعب التخلّص منها، باعتبارها عادةً عضلية عصبية، تجعل أبناء البيئة الواحدة يجرون أصواتهم المفردة والمركّبة في مجارٍ ثابتة بقدر ثبات العادات<sup>(1)</sup>، وربما كان هذا الجانب المهاري للغة هو الملكة اللغوية التي قصدتها ابن خلدون بقدرته الإنسان على التحكم في اللغة والتصرّف فيها<sup>(2)</sup>، وانظر إلى قول ابن يعيش وهو يبرّر خفّة الاسم لكثرتة في الكلام والاستعمال: "ألا ترى أنّ العجميّ إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّة استعماله له، وكذلك العربيّ إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له"<sup>(3)</sup>، فنلاحظ أنّه جعل الإحساس بالخفّة أو الثقل ناتجاً عن كثرة الاستعمال أو قلّته.

وبدعم هذا نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف لصعوبة تحوّل القبائل العربية عن بعض عاداتها النطقية فضلاً عن غير العرب، فجاءت الأحرف السبعة مستوعبةً للمظاهر اللهجية، حتى يتعود المسلمون على هذا النّسق الاستعماليّ والأسلوبيّ المعجز<sup>(4)</sup>، لأنّ الإلزام بالقراءة على حرف واحد في أوّل العهد فيه مشقّة وخرج، فجاءت الأحرف السبعة تسهيلاً

(1) ينظر: ظاهرة التّخفيف في النحو العربي، ص: 87.

(2) المقدّمة، ص: 630.

(3) شرح المفصل، ص: 113/1.

(4) دراسات في علوم القرآن، د محمد بكر إسماعيل، دار المنار، القاهرة مصر، ط2، 1999م، ص: 72.

وتيسيراً وتوسعة على الأمة، فقرأ الهذلي (عتى حين) يريد: حتى حين، وقرأ الأسدي (تعلمون) بكسر أوله، والتّميمي يهمز والقرشي يسهّل<sup>(1)</sup>، واستمرّ هذا التّيسير حتّى جمع عثمان رضي الله عنه القرآن على ما جاء في العرصة الأخيرة<sup>(2)</sup>.

وقد جاء في معاني الأحرف السبعة شيءٌ كثيرٌ في الاختلافات اللهجية التي تخصّ النطق الشكليّ للكلمة، كالفتح والإمالة، والترقيق والتّفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. إذن فالاقتصاد في الجهد المبذول في القرآن الكريم أول الأمر كان بالتوسعة، ثم بعد الشّيوع والتأقلم مع العادات الجديدة أصبح بالدّربة والممارسة، مع بقاء بعض العادات المتجذّرة التي يصعب على الإنسان التخلّص منها، فحوتها القراءات القرآنية التي بقيت بعد الجمع بما أقرّته العرصة الأخيرة، وبما يحتمله رسم المصاحف العثمانية من الأحرف السبعة<sup>(3)</sup>.

وقريب من هذا ما أورده الجاحظ في البيان والتبيين، وهو أنّ الإنسان قد حباه الله بالقدرة على التقليد وأنّه يستطيع التكلّم بجميع مخارج الأمم، حيث قال: "وحيث فضّله على جميع الحيوان بالمنطق والعقل والاستطاعة، فبطول استعمال التكلف ذلّت لذلك جوارحه ومتى ترك شمائله ولسانه على سجيته كان مقصوراً بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه"<sup>(4)</sup>.

إن استعمال التكلف يقضى على بعض عيوب النطق كما ذكر الجاحظ أيضاً: "وكانت لثغة محمد بن شبيب المتكلّم بالغيث، فإذا حمل على نفسه وقوم لسانه أخرج الرّاء

<sup>(1)</sup> ينظر: دراسات في علوم القرآن، ص: 75.

<sup>(2)</sup> ينظر: نفسه، ص: 112.

<sup>(3)</sup> ينظر: النّشر في القراءات العشر، الإمام ابن الجزري، تقديم وتعليق: جمال الدّين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط 1، 2002م، ص: 36/1.

<sup>(4)</sup> البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، د.ط، 2005م، ص: 53/1.

على الصحّة فتأتّى له ذلك وكان يدع ذلك استتقالاً<sup>(1)</sup>. ولكن من العادات الكلامية كما أسلفنا ما لا يستطيع المتكلم أن يزول عنها، وبها يعلم السامع أن المتكلم عربيّ أو نبطيّ أو خراسانيّ أو غير ذلك، رغم الإعراب وتخيّر الألفاظ وشرف المعنى<sup>(2)</sup>، لهذا قال الجاحظ: "فأمّا حروف الكلام فإنّ حكمها إذا تمكّنت في الألسنة خلاف هذا الحكم (تقليد مخارج الألفاظ وصور الحركات والسكون) ألا ترى أنّ السّندي إذا جُلب كبيراً فإثّه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زائياً ولو أقام في علياء تميم وسفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاماً"<sup>(3)</sup>.

وهذا ما نراه في إرسال عرب الحواضر صبيانهم إلى البادية ليتشربوا اللغة العربية الخالصة التي لم تصبها جوائح الاختلاط والتمدّن، ولعلّ هذا ما أراده ابن خلدون في قوله: "إنّ من حصلت له ملكة في صناعة فقلّ أن يجيد بعدها ملكة في أخرى"<sup>(4)</sup>، وهو يعلّل ذلك بأنّ "الملكات صفاتٌ للنفس وألوان؛ فلا تزدهم دفعةً واحدة. ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها"<sup>(5)</sup>. فاللغة في رأيه ملكة في اللسان من جملة الملكات الصناعيّة تحصل بالممارسة والاعتیاد والتكرّر للكلام، ويجب أن تكون هي الأولى قبل أن تسبقها إليه ملكة أخرى"<sup>(6)</sup>. وهو ما أكّده الدّراسات الحديثة في علم البيولوجيا والنفس بأنّ الملكات ترسخ في الصّغر وقبل اكتمال نموّ الدّماغ<sup>(7)</sup>، ومتى اكتمل نموّه صعب على الإنسان استبدالها بملكات أخرى من جنسها، كما يصعب عليه اكتساب ملكات جديدة.

(1) البيان والتبيين ، ص: 33/1.

(2) ينظر: نفسه، ص: 52/1.

(3) نفسه ، ص: 53/1.

(4) المقدّمة، ص: 422.

(5) نفسه، ص: 422.

(6) ينظر، نفسه، ص: 619.

(7) ينظر: محاضرات في فقه اللغة، د محمد الحباس، دار غبريني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2006م، ص:

## ثانياً: عوامل تحقق الاقتصاد في اللغة العربية

الاقتصاد ليس وفقاً على لغةٍ دون أخرى، لأنَّ كلَّ لغةٍ\_ مهما كان مستواها أو محتواها\_ قادرةٌ على التعبير بشكلٍ اقتصاديٍّ عن جميع حاجات الإنسان الفكرية والتواصلية، لأنها أدقّ وسيلة وأخصرها، وأقدرها على الأداء والإبلاغ. وهو يصيب اللغة في جميع مستوياتها ( الصّوتية والصّرفية والتّحوية والدّلالية)، ولكن بدرجات متفاوتة وطرق مختلفة، فاللغة العربية مثلاً، بها مظاهر اقتصادية تقلُّ أو تندر في غيرها، كالصيغ، والاشتقاق، والإعراب، وتنوّع الجمل.

إنّ ما يسترعي الانتباه استفادة اللغة العربية من بعض العوامل التي حُرّم منها غيرها من اللغات، ما جعلها تبلغ أقصى درجات الكمال والنّمام مع الخفّة والانسجام، وتستعمل أنواعاً شتى وطرقاً كثيرة من الاقتصاد في اللغة لتحقيق الغايات والمقاصد، ومنها:

### أ- المشافهة:

المشافهة صفة قدمى -مقابلة للكتابة- تخصّ اللغة التي يُتواصل بها شفهيًا (صوتياً) داخل المجتمع الإنساني قبل دخول الكتابة لتدوينها والقيام بديلاً عنها في التواصل. وكما هو معروف فإنّ اللغات لم تعرف الكتابة إلّا في وقت متأخّر من حياتها، ولم يحدث ذلك إلّا في مجموعات بشرية محدودة فحسب، فأقدم مخطوط يرجع تاريخه إلى 6 آلاف سنة فقط بالرغم من تاريخ البشرية الضارب في القدم<sup>(1)</sup>. كما أنّ معظم اللغات لم تعرف الكتابة على الإطلاق، وليس هناك من بين آلاف اللغات المتكلّم بها اليوم سوى ما يقرب من 78 لغة فقط لها أدب مكتوب... وليس ثمة طريقة إلى الآن لإحصاء عدد اللغات التي اختفت أو تحوّلت إلى لغات أخرى قبل أن تعرف الكتابة<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: الشّافهة والكتابية، والترج أونج، ترجمة: د. حسن البنا عز الدين، مراجعة: د. محمد عصفور، عالم المعرفة،

فبراير، 1994م، ص38.

(2) ينظر: نفسه، ص43.

واللغة العربية من بين اللغات التي اتّسمت بهذه الصفة وبقيت ملاصقة لها زمنًا طويلاً، منذ نشأتها إلى قبيل نزول القرآن، ما جعل الأفواه والأذان تتحكّم فيها "وتسير بها سراعاً في اتجاه موسيقيّ ملطّف، وتصبغ أصواتها بألوان كثيرة واسعة المدى من الاختصار والإيجاز"<sup>(1)</sup>، عكس العبرية مثلاً التي قد عرفت الكتابة في القرن الأول الميلادي<sup>(2)</sup>.

إذن فالمشاهدة عملت على تطوير العربية وصلقلها وتهذيبها وتطويعها، إذ جعلتها تصل إلى أرقى صورة وتتخلّص من كلّ عيب، مع الأداء اليومي المعتاد، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات<sup>(3)</sup>. وهذا لم يحدث للغات التي عرفت الكتابة في زمن مبكّر من حياتها؛ لأنّ الكتابة تحبس الكلمات الشفاهية حبساً مؤبداً في حقلٍ مرئيٍّ<sup>(4)</sup>.

لقد كان للمشاهدة والسّماع دورٌ كبيرٌ في تهذيب اللغة العربية وتخليصها في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركّبات الصّوتية العسيرة نطقاً وغير المستساغة سمعاً. ذلك ما سمح لها بتحمّل أعباء نقل التّراث العربيّ وحفظه، وجعلها جاهزة لحفظ كتاب الله المعجز ونشر رسالته الخالدة.

ومن بين المزايا التي توفّرت للغة العربية بسبب الشفاهية:

#### \*الموسيقية:

اللغة العربية لغة موسيقية؛ لأنّها تقوم على نظام الصيغ والوزن والطبيعة التكرارية للعبارات، فيكون لها بذلك علاقة وطيدة مع عملية التنفس، ويساعدها من الناحية الفسيولوجية على التذكّر<sup>(5)</sup>، ولأنّ أهلها يهتمّون بصناعة الكلام وتجويده، ويختارون من السّلسلة الكلامية ما سلّم من جنف التّأليف، وخفّ على اللسان، وقبله الفهم والتدّ به

<sup>(1)</sup>الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 240.

<sup>(1)</sup>ينظر: الشفاهية والكتابية، ص: 14

<sup>(3)</sup>ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 241.

<sup>(1)</sup>ينظر: الشفاهية والكتابية، ص49.

<sup>(2)</sup>ينظر: نفسه، ص77.

السَّمْع<sup>(1)</sup>، ويظهر هذا جلياً فيما أُثر عن أسواق العرب، وما اشترطه البلاغيون في فصاحة الكلمة، فضلاً عن أنّ العرب لم ترتبط بالصناعات الأخرى ارتباطها باللغة التي تفتنت في تأديتها باقتصاد في الجهد الذهني والعضلي، ليسهل الترمّم بها ويسهل حفظها واسترجاعها متى دعت الحاجة، وذلك لأنّ الكلام المنسجم المنتظم أقلّ عبئاً على الذاكرة السَّمعية، وأيسر في إعادته وترديده. ومما أُثر عن القدماء في نقد الشعر قول أحدهم: "وعيارُ التحامِ أجزاءِ النَّظْمِ والتَّامِهِ على تَخْيِيرٍ من لذيذِ الوزنِ، الطُّبَعِ واللسانِ، فما لم يتعثرِ الطُّبَعُ بأبيهِ وعقودِهِ، ولم يتحبَّسِ اللسانُ في فصولِهِ ووصولِهِ، بل استمرَّ فيه واستسهلاه بلا ملالٍ ولا كلالٍ، فذلك يوشِكُ أن تكونَ القصيدةُ منه كالبيتِ، والبيتُ كالكلمةِ تشابُهًا لأجزائه وتقارناً"<sup>(2)</sup>، وألا يكون كما قيل فيه:

وشعرٍ كبعيرِ الكبشِ فرَّقَ بينه لسانُ دَعِيٍّ في القريضِ دخيلٍ

وكما قال خلف:

وبعضُ قريضِ الشَّعرِ أولادُ عِلَّةٍ يَكُدُّ لسانَ الناطقِ المتحفِّظِ

وكلّ هذه العوامل أدّت إلى تكوين ملكاتٍ لسانيةٍ إنتاجاً ونقداً، وعملت على صقل وتشذيب هذه اللغة لتكون أهلاً لاستيعاب القرآن الكريم، بآياته ومقاصده وإعجازه. وقد سجّل أحد الباحثين أنّ "الكلمة العربية تشكّل وحدة صوتية جيّدة وأنها موزونة أينما وردت في الشَّعر والنثر، وأنّ جلّ اللغات السَّامية قد خلت من هذه الموسيقية، حتى إنّ المستشرق الألماني "شاده" لم يجد قصيدة عبرية واحدة فيها البحر أو الوزن الموحد من أولها إلى آخرها. وإنّما وجدت لمحات من أوزان مختلفة"<sup>(3)</sup>، والشعر يمتاز بانسجام المقاطع وتواليها، وأنّه يخضع لنظام خاصّ من التناظر والتناسب، يسمح بتريده واستحضاره دون

<sup>(1)</sup>ينظر: شرح المقدّمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1431هـ، ص: 33.

<sup>(2)</sup>نفسه، ص: 36.

<sup>(3)</sup>الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ط1، 1980م، ص: 456.

إرهاق للذاكرة<sup>(1)</sup>، وهذا ما يبرّر كثرته إذا ما قيس بما نقل من النصوص النثرية، فقد سئل عبد الصّمد بن الفضل الرّقاشي، لم توثّر السجع على المنثور وتلزم نفسك القوافي وإقامة الوزن؟ فقال: "إنّ كلامي لو كنت لا أمل فيه إلا سماع الشاهد لقلّ خلافي عليك، ولكنّي أريد الغائب والحاضر، والرّاهن والغابر، فالحفظ إليه أسرع، والآذان لسماعه أنشط، وهو أحقّ بالتقييد وبقلّة التّفات، وما تكلمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلمت به من جيّد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره ولا ضاع من الموزون عشره"<sup>(2)</sup>،

فهذه آثار الشفاهية على اللغة العربية التي ظهرت في اتزان كلماتها وانسجام مقاطعها، وتناغم تراكيبيها، وقد عمّت الموسيقى جميع الكلام العربي، وتهاياً فيه مقدار من الوزن ولو لم يقصد صاحبه إلى الشعر. فلو تأملت "أحاديث الناس وخطبهم ورسائلهم لوجدت فيها مثل (مستفعلنفاعلاتن) كثيراً، وليس أحدٌ في الأرض يجعل ذلك المقدار شعراً. ولو أنّ رجلاً من الباعة صاح: من يشتري بادنجان؟ لقد كان تكلم بكلام في وزن: مستفعلن مفعولان"<sup>(3)</sup>.

وقد تجلّت الموسيقى أيضاً في القرآن الكريم الذي تتوالى فيه المقاطع داخل الآيات في تناسقٍ موسيقيٍّ جذّاب<sup>(4)</sup>، ممّا أدّى ببعض الشعراء إلى توظيف آياتٍ كاملة في شكل أبياتٍ شعرية نحو قول أبي نواس:

لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ

وقول الآخر:

تَبَارَكَ مَنْ تَوَفَّأَكُمْ بِلَيْلٍ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ

(1) ينظر: موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس، دار القلم، بيروت لبنان، ط4، 1972م، ص: 17.

(2) البيان والتبيين، ص: 175/1.

(3) نفسه، ص: 176/1.

(4) ينظر: طرق العربية في معالجة النقل الصوتي وإرساء الانسجام، د المهدي بوروية، مقال بمجلة اللغة العربية، الجزائر، العدد: 17، يونيو 2007، ص: 177. والبيت الأول مقتبس من الآية 92 من آل عمران: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. والبيت الثاني مقتبس من الآية 60 من الأنعام: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّأكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾.

ويرى أحد الدارسين أنّ هؤلاء الشعراء وجدوا الاقتباس من القرآن سهلاً ميسراً، "لأنّ الكثرة الغالبة من آيات القرآن الكريم تصلح من ناحية توالي المقاطع أن تنظم شعراً" (1). وما كان للعربية أن تبلغ هذا الشأن لولا المشافهة والسّماع اللذان خلّصاها "من كلّ ما يشوبها من المركّبات الصّوتية العسيرة نطقاً والثّقيلة سماعاً، ممّا سبغ على الكلام العربي انسجاماً واتزاناً، وعلى الكلمة العربية سلاسة وانسياباً ومسحةً موسيقيةً امتازت بها عن سائر أخواتها الساميات" (2).

### التوازن:

اللغة الشّفاهية تمتاز بالتّوازن مقارنةً بالكتابية لأنّها تعيش في الحاضر متخلصة من الذكريات التي لم تعد لها صلة بها، في حين أنّ الكتابية تبقى مرتبطة مع الماضي عن طريق القواميس التي تحدّد المعاني المختلفة للكلمة وتحدّد تواريخها (3).

### نشاط الذاكرة:

الشفاهية تعمل على تنشيط الذاكرة وتنمية مهارة الحفظ في حين أن الكتابة تخزّن المعرفة خارج الدّهن وتحرّره للتحوّل إلى أفكار جديدة، إذ لا يأخذ على عاتقه مهمّة الحفظ (4)، فقوّة الذاكرة وسعة الحافظة تؤدّيان إلى رسوخ الملكة، وبه يستطيع المتكلّم أن يرتجل باستحداث ألفاظ جديدة أو تخليص بعض الألفاظ من التعقيدات النّطقيّة أو الوزنيّة. لذا فعندما نجري مقارنات بين اللغات نراعي خصوصية كلّ لغة، فمثلاً عندما ساوى تمام حسان بين اللغة العربية والإنجليزية بأنّها لغة متمدينة وعالمية وأنّها لا تعدم وسيلة لدفع التقاء الساكنين والنّزوع إلى الاقتصاد في الجهد العضليّ؛ عليه أن ينظر إلى تاريخ ألفاظها

(1) موسيقى الشعر، ص: 173.

(2) موسيقى اللغة العربية أسبابها ومقاصد العرب منها، مقال للدكتور: المهدي بوروبة، مجلّة المعرفة، تصدرها: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، العدد: 536، أيار 2008م، ص: 255.

(3) ينظر: الشفاهية والكتابية، ص 91.

(3) ينظر: نفسه، ص 85.

على سبيل المثال، فإنّ نسبة كبيرة من ألفاظها مأخوذ من لغات أخرى وخُصّ لنظامها، وهل هذا التّخضع يزيل كلّ التعقيدات النّطقية في هذه المدّة من تاريخ الإنجليزية العالمية.

### ب- عدم الاختلاط:

إنّ عدم اختلاط اللغة العربية باللغات الأخرى، واعتمادها على المشافهة في مراحل التهذيب الطّويلة، جعلها تُصرّف على وجوه كثيرة، خلافاً للغات الأخرى التي ارتبطت بالتّدوين الذي كبّلها، إضافة إلى هجرة بعض اللغات وتقلّبها بين أظهر الأمم، ممّا أورثها بعض العادات الدّخيلة<sup>(1)</sup>. في ظلّ عدم الاختلاط قد أعانت الشفاهية اللّغة على بلوغ أعلى مستويات النضج، وذلك لأنّها عاشت مرحلة كبيرة من الزمن لغة شفوية في بيئة أمّية، لم يتقن أهلها فنون التّسجيل الكتابي<sup>(2)</sup>، وقد ساهم هذا "في تنقية أصوات العربية من كلّ ما يحدّ من انسيابها، أو يقف دون تواردها مقاطعها في إيقاع موسيقيّ جذاب"<sup>(3)</sup>.

هذه الظاهرة عملت على تقلّب اللغة وتطورها في ظل مدّ وجذبٍ ساهما في استقرارها وعدم تشظّيها في شكل لغات جديدة؛ مدّ القبائل التي تفرّقت في شبه الجزيرة واستقلّت كلّ منها بقياسها وذوقها في استعمال اللغة، وجذب المناسبات الدينية والأسواق الأدبية، الذي عمل على تواصل القبائل والوصول إلى لغة مشتركة فصحي<sup>(4)</sup>.

أمّا إذا انفصلت اللغات عن بعضها، وتباعدت في المحالّ، فإنّها تتقطع أواصر الصلّة، وتغيب وجوه الشّبه وملامح القربى بينها، كما حدث للغة اليمن التي قال فيها أبو عمرو بن العلاء: "ما لسانُ حميرٍ وأقاصي اليمنِ بلساننا، ولا عربيّتهم بعربيتنا"<sup>(5)</sup>، وهذا ما

(1) ينظر تاريخ آداب العرب، ص: 70/1.

(2) ينظر: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرّسالة، بيروت/لبنان، ط2، 1985م، ص: 46.

(3) ظواهر التّشكيل الصّوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة تقدّم بها الباحث المهدي بوروية إلى قسم اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بجامعة تلمسان لنيل درجة الدكتوراه عام 2002م.

(4) ينظر: في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، ص: 46. ومباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، د عبد

الجليل مرتاض، منشورات ثالثة، الأبيار الجزائر، 2003م، ص: 12. 13.

(5) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، نشر دار المدني بجدة، د ط، د ت،

ص: 11/1.

سلمت منه لغة قريش، إذ كانت العرب تُقبل عليها لتحضر الموسم كلّ عام، وتحجّ البيت، إضافة لبعدها عن بلاد العجم من جميع جهاتها، أمّا القبائل التي اختلطت بالأعاجم فلم تكن لغتهم تامّة الملكة .

عدم الاختلاط جعل لغات القبائل لا تخرج عن اللسان العربي، والشّاهية ساعدتها على التطور والتخلّص من مستبشع اللهجات ومستقبح الألفاظ. والواقع أنّ الشّاهية تؤثر في كيان اللغة بضياع تراثها وأمحاء ملامحها التاريخية، لولا عاملا الأسواق الأدبية، وحرص العرب على تسجيل مآثرهم في قصائد، يحفظها الرواة<sup>(1)</sup>، فلهذين العاملين فضلٌ في الإبقاء على خصائص اللغة الفصحى.

إنّ الاقتصاد اللغوي كما أسلفنا لا يقتصر على لغة دون أخرى، ولكنّه أكثر حضوراً وظهوراً في العربية من غيرها. وقد عبّر عن هذا ابنُ خلدون حين قال: "ولذلك نجد كلام العجم في مخاطباتهم أطول ممّا نقدّره بكلام العرب. وهذا هو معنى قولهم صلى الله عليه وسلم: «أوتيتُ جوامعَ الكَلِمِ واختصِر لي الكلامُ اختصاراً»"<sup>(2)</sup>، وقد دعا صلى الله عليه وسلم إلى الإيجاز الذي بلغ حدّ الإعجاز في الخطابة، فقال: «إنّ طولَ الصلَاةِ وقصرَ الخُطبةِ مَنبئةٌ من فقهِ الرّجل»<sup>(3)</sup>. وما خُطبه إلا نماذج من الاقتصاد المعجز لما جمعته من صنوف المعاني وحوته من مقاصد في أوجز لفظ وأجمل سبك وأعلى بلاغة، وأفصح بيان<sup>(4)</sup>. ومن ضروب جوامع الكلم أيضاً، أحاديثه وأدعيته صلى الله عليه وسلم التي لا يتعدّى الواحد منها الكلمات ذوات العدد، ولكنه يشتمل على معانٍ لا تحصى ولا تعدّ.

(1) ينظر: في التطور اللغوي ، ص: 46.

(2) المقدّمة، ص: 621.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1963م، ص: 290/4.

(4) ينظر: كيف تغدو فصيحاً عفّ اللسان، محمد حسان الطيان، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، الإصدار 39، 2012م، ص: 28. 29.

# الفصل الأول:

## الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

توطئة

أولاً: النظام الصوتي في اللغة العربية

ثانياً: النظام المقطعي في اللغة العربية

ثالثاً: الأبنية الأصول في اللغة العربية

رابعاً: تأليف الكلمة العربية

## الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

### توطئة

الصوت أثر سمعيّ ناجم عن حركة تذبذبية تصدر عن جسم مصوّتٍ، وتنتقل عبر وسط سائل أو غازي أو صلب<sup>(1)</sup>، ويُشترط في حدوث الصوت وانتشاره واستقباله وجود مصدرٍ يحدث اضطراباً أوذبذبةً، ووسطٍ معيّن لينقلها إلى حيث تستقبل، وجهازٍ سمعيّ يلتقطها ليتّم تحليلها وتحصل الاستجابة بعد ذلك<sup>(2)</sup>، والصوت اللغويّ ككلّ الأصوات ينشأ منذبذبات مصدرها في الغالب الحنجرة. فعند اندفاع النّفس من الرّئتين يمرّ بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم أو الأنف، تنتقل خلال الهواء الخارجيّ على شكل موجات حتّى تصل إلى الأذن.<sup>(3)</sup>

إنّ الأصوات التي يصدرها الإنسان ليست كلّها أصواتاً لغويّةً، كصوت التحذير أو الخوف أو الألم أو النّحيب، فالصوت اللغويّ يتميّز عن غيره بوجود النقطيع والتعديل وعدم الاسترسال، فلا يبدو في مظهرذبذبة مستمرة طويلة غير معدّلة كالتّي نسمعها من صفارة الإنذار أو من صفارة القطار، وإنّما هي معدّلة بمقدار ما يصاحبها من حركات الفم.

وقد عرفه ابن جني في قوله: "اعلم أنّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النّفس مستطيلاً متّصلاً، حتّى يعرض له في الحلق والفم والشّففتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً"<sup>(4)</sup>. كما أشار ماريو باي إلى هذا الأمر في قوله: "ليكون الصّوت لغويّاً - بالمعنى العام - فإنّ الأصوات الصادرة عن الجهاز النطقيّ يجب أن تكون ذات معنى، وتنتقل رسالة محدّدة معيّنة من عقل إنسان إلى آخر"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: علم الأصوات وعلم الموسيقى، دراسة صوتية مقارنة، عبد الحميد زاهيد، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان الأردن،

ط1، 2010م، ص: 21

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة مصر، د.ط، د.ت، ص: 20.

(3) الأصوات اللغوية، ص: 10.

(4) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص: 06/1.

(5) أسس علم اللغة، ص: 38.

والأعضاء التي تسهم في إنتاج الصّوت اللغويّ تسمّى بأعضاء النّطق أو تسمّى مجتمعة بجهاز النّطق، ويتجلّى الاقتصادي هذه الأعضاء كونها تقوم بوظائف أخرى حيوية، بل أساسية لحفظ الحياة، وليس إصدار الأصوات الكلامية إلاّ وظيفة واحدة من الوظائف الكثيرة التي تقوم بها هذه الأعضاء<sup>(1)</sup>، إذ قالوا في تسميتها بأعضاء النّطق إنّه من باب التّوسّع والمجاز<sup>(2)</sup>. إضافة إلى "أنّ معظم الأصوات التي يتكوّن منها جلّ الكلام، ليست في حقيقتها إلاّ اعتراضاً لهواء الرّفير.... وهذا يعني أنّ إنتاج الكلام لا يكفّر الكثير من العناء"<sup>(3)</sup>. وهذا سلوكٌ اقتصاديٌّ آخر في تفضيل أغلب لغات العالم<sup>(4)</sup> لهواء الرّفير عند إنتاج أصواتها اللغوية.

يعلّق أحد الباحثين على هذا السلوك بقوله: "هل تستطيع أن تدلّني على أحدٍ يستطيع أن يستغلّ النّفايات بطريقة أجزى وأكثر كفاءة وأهميّة من استغلال الإنسان لنفايات عملية التّنفس؟ ثم يجيب هو نفسه عن تساؤله قائلاً: طبعاً، لا"<sup>(5)</sup>. لأنّ عملية الشّهيق يرافقها عمل عدّة أعضاء كالرّئتين والضّلع والحجاب الحاجز، وتتطلّب نشاطاً عضلياً، أمّا عملية الرّفير فهي عملية سلبية لا تتطلّب نشاطاً عضلياً بل هي مجرد رجوع أنسجة الرّئة المطّاطة إلى وضعها الأصليّ قبل أن تؤثر عليها حركة الشّهيق بالتمدد<sup>(6)</sup>، والفرق بين الشّهيق والرّفير

<sup>(1)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1،

2003م، ص: 12 ومناهج البحث في اللغة، ص: 73.

<sup>(2)</sup> ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 99-100.

<sup>(3)</sup> الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص: 80.

<sup>(4)</sup> هناك بعض الأصوات تنتج في حالة الشّهيق، كما في لغة zoulou، ولكنها قليلة. وتسمى هذه الأصوات بالشفطية (clicks).

<sup>(5)</sup> أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة (9)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت - أيلول 1978م، ص: 254. وينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ، ص: 80. وكيف تغدو فصيحاً عفّ اللسان، ص: 16.

<sup>(6)</sup> الكلام إنتاجه وتحليله، د عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984م، ص: 29.

في الجهد يشبه الفرق بين ملء بالونة بآلة النفخ ثم تفريغها بالسّماح للهواء بالخروج بدون بذل أيّ جهد<sup>(1)</sup>.

كما يتّصف جهاز النطق عند الإنسان بخصائص تجعله مكيفاً لتسهيل عملية التعبير اللغوي، ومن هذه الخصائص<sup>(2)</sup>:

- التغيّر الذي يطرأ على نظام التنفّس أثناء الكلام بتسارع الشّهيق وتقاصره، وتباطؤ الزفير وتطاوله.

- بساطة تركيب الحنجرة بالمقارنة مع حنجرة القرد مثلاً، الأمر الذي يساعد على مرور الهواء من الرئتين بدون عوائق.

- سماكة اللسان ومرونة حركته وقوّة عضلاته، وهي خصائص تساعد على تكوين حبرات متفاوتة في الاتّساع لازمة لنطق الأصوات المصوّتة.

- صغر الفم نسبياً الذي يمكّن من انفتاحه وانغلاقه بسرعة ممّا هو ضروريّ لنطق بعض الأصوات الانفجارية.

يوضّح ابن سينا قيمة الصّوت الاقتصادية كونه أصلح العلامات الوضعية التي يعبر بها الإنسان عن حاجاته وكلّ ما يدور في نفسه قائلاً: "وكان أخلق ما يصلح لذلك هو الصّوت لأنّه يتشعب إلى حروفٍ تتركّب منها تراكيب كثيرة من غير مؤنة تلحق البدن، وتكون شيئاً لا يثبت ولا يبقى، فيؤمن وقوف من لا يحتاج إلى شعوره عليه"<sup>(3)</sup>، وفي هذا القول إشارة إلى النّقطيع المزدوج<sup>(4)</sup> الذي يساعد على الإحاطة بالمعاني التي لا تنتهي بأقلّ عدد ممكن من الأصوات، فضلاً عن مادة هذا الصّوت الذي سرعان ما يتلاشى في الفضاء

<sup>(1)</sup>ينظر: الكلام إنتاجه وتحليله، ص: 29.

<sup>(2)</sup> علم النّفس ومسائل اللغة، د كمال بكداش، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 2002م، ص: 12.

<sup>(3)</sup>كتاب الشفاء، الفن السادس من الطبيعيات، ابن سينا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، باريس، د.ط، 1988م، ص: 200. وينظر: الدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين، مخطوط رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

اللغة، الطالبة: طيبي أمينة، جامعة سيدي بلعباس، (2004/2005)، ص: 33.

<sup>(4)</sup>André Martinet, La linguistique synchronique, presses universitaires de France, Paris, 1970, p:07 .

بعد تحقيق هدفه، دون أن يحدث تراكمات لعلامات إشارية تحيط بالمرسل والمتلقي، وفوق هذا كله فلا يستعين السّامع بحواسّه الأخرى عدا السّمع لإدراكه مثل ما يفعل مع الإشارة. وقد ذهب الإمام فخرالدّين كذلك إلى أفضلية الألفاظ على وسائل الاتّصال الأخرى، لأنّها أيسرها وأفيدها وأعمّها؛ فقال: "أمّا أنّها أيسر فلأنّ الحروف كصفات تعرض لأصوات عارضة للهواء الخارج بالتنفّس الضّروري، الممدود من قبل الطّبيعة، دون تكلف اختياري. وأمّا أنّها أفيدها فهي موجودة عند الحاجة معدومة عند عدمها. وأمّا أنّها أعمّها فليس يمكن أن يكون لكلّ شيء نقش؛ كذات الله تعالى والعلوم، أو إليه إشارة كالغائبات؛ ويمكن أن يكون لكلّ شيء لفظ." (1).

هذه بعض المظاهر الاقتصادية التي ميّزت الصّوت اللغويّ عموماً عن بقية العلامات التّواصلية الأخرى، إذ تتمثّل في:

التعدّد الوظيفي لآلة التصويت، وانتشار الصوت مع الهواء، واعتماده على هواء الرّفير، ولا يُحمل ولا يتراكم لدى المتكلّم والسّامع، فهو موجود عند الحاجة معدوم عند عدمها، ويُدرك بحاسة السّمع على أيّ حالٍ، ودون الحاجة إلى مساعدة، يحيط بكلّ المسمّيات الحسيّة والمعنوية ويصلح لحاضرها وغائبها، ويتميّز بخاصية التقطيع (2) والتأليف، فبعدد قليل من الأصوات يتشكّل عدد هائل من الكلمات، ومن تلك الكلمات يتشكّل عدد لا حصر له من التراكيب، وهذا مبدأ اقتصادي يمكن اللغة من استعمال أصوات محدودة في صياغة تراكيب متنوعة الدلالة بتنوع تجارب الناطقين وحاجاتهم، وفي هذا السياق يقول أندري مارتيني: "... فإذا أعطينا لكلّ مونيم إنتاجاً صوتياً خاصاً وغير قابل للتحليل فإنّه يلزمنا أن نميّز بين الآلاف منها، وهو ما لا يتوافق مع القدرات النطقية ولا السمعية عند الإنسان" (3).

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص: 34/1.

(2) André Martinet, éléments de linguistique générale, librairie Armand Colin, Paris 1970, p: 13.

(3) André Martinet, La linguistique synchronique, p: 15.

إضافة إلى ما سبق، فهناك تناسب للمجال الترددي للصوت اللغوي مع حاجيات الإنسان، فهو منخفض التردد (BF) ويحدّد بالترددات التي يتمّ إدراكها سمعياً من 16 [Hz] إلى 16 [KHz]<sup>(1)</sup>، ولو كان تردده عالياً لما تناسب مع أذن السّامع، و لما كانت هناك خصوصية للكلام، إذ يصل إلى أماكن بعيدة غير مقصودة بالخطاب، خاصّة مع انتشار الصوت في كلّ الاتجاهات.

وبعد التطّور التكنولوجي واختراع وسائل الاتصال الحديثة كالمذياع والتلفزة والهاتف، صارت هذه الأصوات تُضمّنُ صناعياً في موجاتٍ عالية التردد تستطيع الوصول إلى أماكن بعيدة جداً، وعندما تصل يُفكّ ذلك التضمينُ صناعياً أيضاً لسماع تلك الأصوات المرسلّة.

---

<sup>(1)</sup> ينظر: علم الأصوات العام ، د بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، (د،ط)، 1983م، ص: 35- 36.

## أولاً: النظام الصوتي في اللغة العربية

### 1\_ عدد الأصوات اللغوية وأقسامها:

يتألف النظام الصوتي في اللغة العربية من أربعة وثلاثين صوتاً لغوياً<sup>(1)</sup> مقسمة على قسمين رئيسين هما<sup>(2)</sup>:

#### أ\_ الأصوات الصامتة أو الساكنة (consonnes):

وتمثل ثمانية وعشرين صوتاً من المجموع، وهي: ء، هـ، ع، ح، ق، غ، خ، ك، ش، ج، ي، ل، ر، ن، د، ذ، ض، ت، ط، ز، س، ص، ذ، ظ، ث، ف، ب، م، و.

#### ب\_ الأصوات الصائتة أو المصوتة أو الحركات (voyelles):

وتمثل الأصوات الستة الأخرى: الحركات القصيرة الثلاث أو أبعاض الحركات، وهي: الفتحة والكسرة والضمة (ـَ ـِ ـُ)، ويرمز لها بالرمز (ح) المقابل للحرف الأول من كلمة حركة، أو بالرمز (م) المقابل للحرف الأول من كلمة مصوت، أو بالرمز (v) المقابل للحرف الأول من كلمة (voyelle) أو كلمة (vowel). والحركات الطويلة التي تمثل تمطيماً أو تطويلاً لها، وهي ما تسمى بحروف المدّ (الألف، والياء والواو المدّيتين<sup>(3)</sup>). ولما كانت تعدّ تطويلاً للحركات القصيرة فقد أعطيت قيمة الحركة مضاعفة ورمز لها بالرمز (ح ح) أو (VV). وقد التبس على القدماء فعدّوا حروف المدّ سواكن، لاعتمادهم على الرموز الكتابية لا على الظواهر الصوتية في التّقييد لهذه القضية، وبهذا علّل أحد الباحثين في قوله: "وما سمّيت هذه المدّات سواكن\_ على ما نفهم من كلامهم\_ إلا لخلوّها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصيرات)، وإلا فمن المستحيل تسميتها سواكن على أيّ وجه

(1) هذا العدد يمثل الفونيمات أي الوحدات الصوتية الصغرى التي يتغير المعنى بتغيرها، أما التأدية الفردية لهذه الأصوات وتغيراتها السياقية فلا حصر لها.

(2) ينظر: معجم علم الأصوات، د محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م، ص: 186-187.

(3) الواو والياء لكلّ منهما رمز كتابي واحد ويطلق على مدلولين صوتيين مختلفين، فهما حركتان خالصتان ونعني بهما: الضمة والكسرة الطويلتين في مثل: ندنو، نرمي. وهما حرفان في مثل: وهب، يهب، قوم، بيت. ويعرف هذان الأخيران في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات أو أنصاف الصوامت، وذلك لأنهما ينتميان إلى الحركات من الناحية النطقية، وإلى الصوامت من الناحية الوظيفية. ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص: 95.

فسّرت السكون ومعناه<sup>(1)</sup>. وربما لأنها مساوية للصامت الساكن في البنية الإيقاعية ما عدا بنية القافية عند العروضيين<sup>(2)</sup>.

وأهمّ صفة فاصلة بين القسمين هي ما يعترض الهواء المندفع في الحلق والفم عند النطق بالأصوات؛ فالصّوامت "إمّا ينحبس معها الهواء انحباساً محكماً فلا يُسمح له بالمرور لحظة من الزمن يتبعها ذلك الصّوت الانفجاريّ، أو يضيق مجراه فيحدث النّفس نوعاً من الصّفير أو الحفيف"<sup>(3)</sup>، في حين أنّ الصّوائت تتميز بنطقٍ مفتوحٍ ولا يعترض هواءها أيّ عائق<sup>(4)</sup>، كما عرّفها دانيال جونز، بأنّها صوتٌ مجهور ينبعثُ الهواءُ أثناء تشكيله في تيّارٍ متتابعٍ خلال الحلق والفم ولا يوجد معه إعاقةٌ أو تضيقٌ يسمح بوجود احتكاك<sup>(5)</sup>.

كما تتميز الصّوائت إضافةً إلى النطق المفتوح، بالعلوّ والارتفاع في درجة الصّوت، وصفة الجهر المطلقة المصاحبة لها.

هذا العدد الذي جسّدته اللغة العربية في نظامها الصّوتيّ وجهٌ اقتصاديّ ظاهرٌ ووسطيةٌ واعتدالٌ في الاختيار بين اللغات الطبيعية الأخرى<sup>(6)</sup>، التي تدرّجت في اختيار أصواتها اللغوية من سبعة عشر صامتاً إلى ستة وثلاثين صامتاً، وإلى أكثر من خمسين صوتاً باحتساب الصّوائت.

(1) دراسات في اللغة، ص: 156.

(2) ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديماً وحديثاً، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمد خليفة، وإشراف: أ. د. عبد القادر دامخي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2004. 2005م. ص: 6. 7.

(3) الأصوات اللغوية، ص 26.

(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص 135 وينظر: علم الأصوات العام ص: 79.

(5) دراسة الصوت اللغوي، ص: 137.

(6) ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، د. محمد مراياتي/ د. يحيى مير علم/ د. محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سورية، ص: 223/1. 224.

## 2\_ توزّعها في جهاز النطق:

### أ\_ الصوامت:

تنوّع الأصوات الصّامّة في اللغة العربية على مدارج النطق توزيعاً واسعاً شاملاً لكلّ نقاطه ومواضعه، ابتداءً من أقصى نقطة من جهاز النطق، وتتمثّل في الحنجرة إلى نهايته وتتمثّل في الشّفتين، وقد ورّع علماء الأصوات المحدثون هذه الصّوامت على عشرة مخارج<sup>(1)</sup> على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

1. الشّفتان: وأصواتها: الباء والميم والواو.
2. الشّفة السّفلى مع الأسنان العليا: ولها صوت الفاء.
3. الأسنان: والأصوات الصادرة منها هي: الذا، والطاء، والثاء.
4. الأسنان مع اللثة: وأصواتها هي: الدال، والضاد، والتاء، والطاء، والزاي، والسين، والصاد.
5. اللثة: والأصوات الصادرة منها هي: اللام، والراء، والنون.
6. الغار: والأصوات الصادرة منه هي: الشين، والجيم، والياء.
7. الطّبق: والأصوات الصادرة منه هي: الكاف والغين والحاء.
8. اللهاة: والصوت الصادر منه هو القاف.
9. الحلق: ويخرج منه صوتان هما: العين، والحاء.
10. الحنجرة: ويخرج منها صوتان هما: الهمزة، والهاء.

ما يميّز أصوات اللغة العربية هو توزّعها في أوسع مدرج صوتي عرفته اللغات<sup>(3)</sup>، على شكل سلسلة متصلة الحلقات بدءاً من الحنجرة إلى الشّفتين، بحيث لا يحدث ازدحام في

(1) المخرج هو مكان النطق، وهو المكان الذي ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت.

(2) ينظر: مناهج البحث، ص: 111.110. وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، رمضان عبد التواب، ص:

31\_30.

(3) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 249.

منطقةٍ أو مناطق، ولا يَحْدُثُ إهمالٌ لبعضها، عملاً بمبدأ التدرُّج المنتظم الخالي من ظاهرة التجمُّع عند منطقة وترك أخرى دون استغلال<sup>(1)</sup>.

إنَّ الأصوات اللغوية التي يمكن إنتاجها في جميع اللغات موزعةٌ في جهاز النطق على ثلاث مناطق: أمامية ووسطى وخلفية، وكلُّ منطقة تنقسم إلى شعبتين؛ إذ تنفَرِّع المنطقة الأمامية إلى خيشومية وأسنانية شفوية، والوسطى إلى مستعلية ومستقلة، والخلفية إلى لهوية وحلقية، وكلُّ شعبة مقسّمة إلى عدد محصور من الأحياز.

وقد تجد في لغات أخرى حروفاً أكثر عدداً، ولكنها تكون محصورة المخارج في نطاق أضيق وفي مدرج أقصر، ما يتسبّب في سوء توزيع الأصوات اللغوية واختلال الميزان الصوتي وفقدان الانسجام. أمّا اللغة العربية فأصواتها تتوزّع في مدرجها الواسع توزعاً عادلاً يؤدي إلى التوازن والانسجام<sup>(2)</sup>.

ورغم أنّ جهاز التصويت البشريّ مهياً خِلقاً لإنتاج الأصوات اللغوية عبر هذه المناطق بشعبها وأحيازها، إلّا أنّ للغات البشرية الخيرة في توظيف أعضاء جميع الشعب المذكورة أو توظيف ما يخفّ عليها منها، وتنقسم اللغات تبعاً لهذا التوظيف إلى قسمين: لغات إمكانية كالعربية لأنّها تستغلُّ جميع الإمكانيات التي يوفّرها جهاز النطق من أقصاه إلى أدناه، ولغات اقتصارية كالفرنسية والإنجليزية اللّتين اقتصرتا على استغلال بعض الشعب، وإهمال بعضها الآخر، فلا يوجد ضمن أصواتهما المستعلّي، وأغلب الحلقّي، وهناك بعض اللغات الأسيأوية التي تركز على شعبي الحلقّي والمستعلّي فقط، وفي مثل هذه اللغات الاقتصارية تقوى علاقة المشابهة بين أصواتها، وتضعف القِيم التي تميّز كلّ صوت عن غيره<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م، ص: 194.

<sup>(2)</sup> ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 250.

<sup>(3)</sup> ينظر: النّمطي في الأساس الصوتي للعربية، مقال بمجلة التاريخ العربي، العدد 16، 2000م، د محمد الأوراعي، كلية الآداب، الرّباط.

إنّ اتّساع المدرج يساهم في ارتفاع درجة تمايز الأصوات اللغوية داخل السلسلة الكلامية، ما يؤدي إلى الوضوح في السّمع والسهولة في الأداء، ويعزو أحد الباحثين احتفاظ اللغة العربية الفصحى بأنسائها اللغوية وثبات أصواتها عكس ما اعترى سائر اللهجات في العالم لسعة مدرجها الصّوتي<sup>(1)</sup>. وقد اشترط النقاد قديماً لفصاحة الكلمة العربية التباعد بين مخارج الأصوات، قال ابن دريد: "اعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت.... وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف"<sup>(2)</sup>.

واتّساع المدرج ساعد العرب على اختيار الكلمات ذات الأصوات المنسجمة المتناسقة والخالية من الثقل، ويمكن الوقوف على هذا الأمر بتدبّر الأبنية المهملة في اللسان العربيّ، فهي متروكة في الغالب إمّا لحزونها وثقلها في النطق<sup>(3)</sup>، أو لالتباسها بغيرها من المستعمل، وأخذ في الحسابان فيما اختير منها خفةً للتطق وسهولة الوصول إلى السّامع، وقد بين الخليل أنّ اتّحاد المخارج أو تقاربها أحد أسباب الإهمال من النّاحية الصّوتية، فذكر في باب (العين والحاء)، أنّه لا تأتلف منهما كلمة واحدة مستعملة، لتقارب مخرجيهما إلّا في باب النّحت<sup>(4)</sup>.

وفي ذلك يقول ابن جني: "وأحسن التأليف ما بوعد فيه بين الحروف، فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس إلّا يأتلفا"<sup>(5)</sup>، وقال أيضاً: "أمّا إهمال ما أهمل ممّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة، فأكثره متروكٌ للاستئقال، وبقية ملحقة به ومقفاة على إثره. فمن ذلك ما رُفض استعماله لتقارب حروفه نحو: سصوصس، وظثوئظ، وضشوشض؛ وهذا حديثٌ واضحٌ لنفور الحسّ عنه، والمشقة على النّفس لتكلفه، وكذلك نحو قج، وجق، وكقوقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب

(1) ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص: 285.

(2) جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1344هـ، ص: 09/1.

(3) ينظر: سر الفصاحة، ص: 57.

(4) العين، الخليل، ص: 69\_53/1.

(5) سر الصناعة، ص: 329/2.

مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم. فإن جُمع بين اثنين منها فُدِّم الأقوى على الأضعف؛ نحو: أهل، وأحد، وأخ، وعهد، وعهر، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما<sup>(1)</sup>.

ولعلَّ اتِّساعَ المدرج في اللغة العربية سببٌ أو من الأسباب التي مُنِعَ لأجلها التقاء الساكنين في نظامها، وذلك لأنَّ بُعدَ مخارج الصَّوات يُحتمُّ وجود أصوات أخرى تقوم بوصلها ببعضها البعض لتسهيل النطق بها، وهذه الأصوات الرابطة هي الصَّوات.

تتميّز أصوات اللغة العربية في توزّعها داخل جهاز النطق بسلوكٍ اقتصاديٍّ لا يَقلُّ أهميّةً عن اتِّساع المدرج وهو وجود جملة كبيرة منها على شكل مجموعاتٍ أو أسرٍ يقع بعضها من بعضٍ موقع التناظر أو التقابل، فكلُّ أسرة أو مجموعة من الأصوات تشترك في مخرجٍ واحدٍ ومجموعة من الصّفات الأخرى، وكلّ صوت منها يختلف عن غيره بسمة تمييزية واحدة تسهّل مهمة الإرسال والإدراك، وتجعل منه صوتاً مستقلاً له دوره في تركيب المقطع أو الكلمة وفي دلالة هذه الكلمة ووظيفتها<sup>(2)</sup>، ومن الأمثلة على ذلك:

**الهمزة والهاء:** كون الهمزة وقفّة حنجريّة أو صوتاً شديداً، والهاء احتكاكية أو رخوة جعل كلاّ منهما كياناً مستقلاً بنفسه له دوره في اللغة، في مثل: أب و هاب.

**العين والحاء:** يشتركان في المخرج وكيفية مرور الهواء عند النطق بهما، وتنفرد العين بتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقه، هذه الصّفة التي تسمّى الجهر فرّقت بينهما في الدلالة، نحو: عور و حور.

**الذال والثاء:** فهما ممّا بين الأسنان واحتكاكيان، ولكن الذال مجهور والثاء مهموس، وهذا الفرق بينهما أدّى لاختلافهما في الدلالة، نحو: ذاب و ثاب.

(1) الخصائص، ص: 104/1.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص: 195، و بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 249/2-

**الطاء والتاء:** فهما يشتركان في المخرج وفي صفة الوقف والانفجار والهمس، وينفرد الطاء بملمح التفخيم الذي يجعله يؤدي وظيفة لغوية تختلف عن التي يؤديها التاء في نحو: طاب وتاب، باختلاف المعنى سببه صفة الإطباق التي اتصف بها الطاء.

وهذا الذي ذكر كان على سبيل المثال لا الحصر من تقابل الأصوات داخل مخارجها<sup>(1)</sup>. وربما يوجد هذا التقابل أو التناظر في أصوات بعض اللغات كما حدث بين الصوتين الأولين من الكلمتين: box و pox في اللغة الإنجليزية، ولكن هذا التقابل لا يجري على سنن مطرد في تكوين الكلمات وبنيتها، فهو وإن وُجد في بعض الكلمات إلا أنه لم يتخذ اتجاهًا مستقرًا يؤهله لأن يكون قاعدةً أو ما يشبه أن يكون كذلك<sup>(2)</sup>.

**واقتصادالتقابلات** يكمن في الاكتفاء بالقليل من العمليات المُحدثة للأصوات اللغوية، وذلك بإشراك كل مجموعة منها في مخرج واحد، ثم يخالف كل صوت الآخر في صفة لا تكلف جهداً عضلياً<sup>(3)</sup>، يقول مارتيني: "فالتقابلات المتناسبة هي من بين المتقابلات التي يزيد عدد الحروف في لغة ما دون أن يتزايد بنفس النسبة عدد العمليات التلقظية التي يجب أن تبقى متميزة"<sup>(4)</sup>.

هذا التقابل يجعل اللغة تستفيد من تميز صوتٍ عن صوتٍ في سمة واحدة وتوظيفها في التغاير الدلالي بينهما، فضلاً عن التجانس والإيقاع الذي يحدثه هذا التقابل داخل السلسلة الكلامية، حيث يرفع من عتبة الانتظام بتشكيل ثنائياتٍ صغرى تتبادل المواقع في

(1) هناك ثنائيات أخرى متقابلة في المخرج مثل: الطاء والذال، والذال والتاء، والصاد والسين، والسين والزاي، والغين والخاء، والباء والميم، والصاد في النطق الحديث مع الدال. إضافة إلى الثنائيات المتقاربة مثل: القاف والكاف، الجيم والشين، والباء والفاء، والهمزة والعين، واللام والنون، وغيرها. ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987م، ص: 46. 47.

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ص: 196.

(3) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 257/2.

(4) andré martinnet, Économie des changements phonétiques, p: 101.

المستوى الاستبدالي، ويمنع تتابعها في المستوى التركيبي لصعوبة تحققها في النطق ولاشتباه بعضها ببعض في السمع<sup>(1)</sup>.

ويذكر لنا جاكسون التقابلات الممكنة للفونيمات في اللغة العربية والتي قاربت 325 ثنائية كما أحصاها كانتينو، غير أن المستعمل منها فعلياً تسع تقابلات فقط في حال أحصيناها على قاعدة التقابل الثنائي للسمات. ومن الواضح أن هذه الثنائيات "المحدودة في عدد صغير من التقابلات، تعكس ميل الاستعمال اللغوي إلى الاقتصاد في الجهد، كما تساعد في الوقت ذاته الدارس في تحليل البنيات اللغوية"<sup>(2)</sup>.

وللتقابلات الصوتية أو اندماج الوحدات الصوتية في متناسبات أو حزم دور مهم في المحافظة على ثبات واستقرار أصوات اللغة، ويرى مارتينيأنها تساهم في إبقاء النظام على ما هو عليه؛ وذلك لأنها يتقلل بها عدد عمليات التلّففتكون أبين، ويكون للناطقين بها أكثر من فرصة لإدراكها وإحداثها، لكثرة دوران هذه العمليات في الكلام. أما الفونيمات غير المندمجة المنفردة في النظام فتكون أكثر عرضة للزوال<sup>(3)</sup>، إضافة إلى ذلك فالصوت الذي تربطه بغيره تقابلات أو يشكّل مع غيره ثنائيات، لو انزاح ولو بصفة واحدة فقد أو اكتساباً لأدى به ذلك إلى تطابقه مع صوت آخر، وتغيّر المعنى، لهذا فأى خطأ في هذه الأصوات سيكتشف ويصوّب، أما الأصوات التي ليست لها تقابلات فقد تفقد أو تكتسب صفة أو أكثر دون أن يشعر بها أحد مادام أثرها السمعي مختلفاً عن غيره وما دامت الوظيفة الدلالية محققة. ولعلّ تطوّر صوت الضاد يفسّر هذا الأمر، فهو عند القدماء صوت من أول حافة اللسان أو جانبه رخو (احتكاكي)، مجهور مطبق، ولم يكن له نظير، يقول سيبويه: "ولولا الإطباق لخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"<sup>(4)</sup>، أما في اللغة المعاصرة

(1) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 285-286.

(2) النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، دراسة ونصوص، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م، ص: 43.

(3) andré martinet, Économie des changements phonétiques, p: 103.

(4) الكتاب، ص: 575/4.

فهو صوتٌ أسناني لثوي انفجاري (شديد) مجهور مطبق، وهو المقابل المطبق أو المفخّم للـدال.

### ب\_ الصَوَائِد (المصَوَّات):

تنوّع الصَوَائِد القصيرة باعتدال مع الفم، واحدة في الوسط والأخرى في الأمام والثالثة في الخلف، وهي على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

**الفتحة:** يكون اللسان معها مستويًا في قاع الفم مع ارتفاعٍ خفيفٍ في وسطه، حيث يبقى الفم مفتوحاً بشكلٍ متّسع، وحجرات الرّنين فيه كبيرة، والشّفتان مسطحتان منفرجتان. فهي حركة أو صائتٍ وسطيّ متّسع قصير.

**الكسرة:** يرتفع معها مقدّم اللسان تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حدٍّ ممكن، مع انفراج الشّفتين، فهي حركة أو صائتٍ ضيقٍ أمامي.

**الضمّة:** يكون اللسان معها أقرب ما يمكن من الحنك اللين واللهاة، وتكون الشّفتان مفتوحتين فتحاً خفيفاً ومتقدمتين نحو الأمام بشكلٍ مدوّر. فهي حركة أو صائتٍ خلفيّ ضيقٍ. تُعدّ الصَوَائِد أشيع الأصوات اللغوية في العربية، لتناسبها مع قانون السّهولة واليسر، فنطقها أسهل من نطق الصَوَامت؛ إذ لا تحتاج إلى حبس تيّار النّفس أو إعاقته، كما لا تحتاج إلى مكان نطق محدّد<sup>(2)</sup>، والصوامت مجهدة تتطلّب جهداً عضلياً وطاقاً أكثر منها<sup>(3)</sup>، وهو ما يفهم من قول الفراء بأنّها تسمّى بحروف المدّ واللين، "لأنّها تخرج بامتدادٍ ولينٍ من غير كلفةٍ على اللسان لاتّساع مخرجها، فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصّوت فيه

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 209\_210. و المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 93\_94.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 91.

(3) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م، ص: 83.

وامتدّ ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوتُ وصلب، وكلّ حرف مساوٍ لمخرجه إلا هي  
فلذلك قبلت الزيادة وأمكن فيها التّطويل والتّوسّط بخلاف غيرها من الحروف"<sup>(1)</sup>.

والصّوائت تتفاوت فيما بينها أيضاً من حيث الخفة والنّقل أو الجهد العضليّ، كما  
جاء عن الخليل في الأشباه والنظائر: "...وأنت تتكّلف في إخراج الضمّة إلى تحريك الشفتين  
مع إخراج الصّوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت، فما عمل  
فيه عضوان أثقل ممّا عمل فيه عضو واحد"<sup>(2)</sup>.

ويعلّل الفراء ثقل الضمّة والكسرة مقارنةً بالفتحة قائلاً: "...فإنّما يُستثقل الضمّ والكسر  
لأنّ لمخرجيهما مؤنّة على اللسان والشفتين (إذ تنضمّ الشفتان عند) الرّفعة بهما فنثقل الضمّة،  
ويمال أحد الشّدقين إلى الكسرة فتري ذلك ثقيلاً، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة"<sup>(3)</sup>.

يقول إبراهيم أنيس: "على أنّه حين نتساءل عن أيّ الصّوتين أيسر في النّطق أو  
أيّهما الذي يحتاج إلى جهد عضليّ أكثر، نجد أنّ الضمّة هي التي تحتاج إلى جهد عضليّ  
أكثر؛ لأنّها تتكوّن بتحريك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكوّن بتحريك أدنى اللسان،  
وتحرّك أدنى اللسان أيسر من تحرّك أقصاه"<sup>(4)</sup>، ويقتضي ترتيب الصّوائت وفق معيار الجهد  
العضليّ أن توضع الضمّة في المقدّمة لثقلها في النّطق، فالكسرة، ثمّ الفتحة التي تعدّ أقلّ  
الصّوائت كلفةً، وأكثرها شيوعاً في أبنية الكلام وتراكيبه لخفتها وسهولة لفظها"<sup>(5)</sup>.

وقد أشار سيبويه إلى هذا الترتيب في أثناء كلامه على تخفيف ما أصله التحريك  
بالسكون، بأنّ الفتحة تخفّف رغم خفتها إذا كان ما بعدها مضموماً أو مكسوراً، لأنّهم كرهوا  
الانتقال من الأخفّ إلى الأثقل"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup>الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر، ط1، 1999م، ص: 15  
وينظر: شرح المفصل، ص: 130/10.

<sup>(2)</sup>الأشباه والنظائر في النحو، ص: 179/1.

<sup>(3)</sup>معاني القرآن، الفراء، ص: 13/2.

<sup>(4)</sup>في اللهجات العربية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، ط3، 2003م، ص: 85.

<sup>(5)</sup>مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 102.

<sup>(6)</sup>ينظر: الكتاب، ص: 231-230/4.

بالاستناد إلى الاستعمال يقول ابن جنّي: "أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرّون إليها من الضمة كما يفرّون من السكون"<sup>(1)</sup>، كما استقرى النحاة علامات الإعراب والبناء، فوجدوا الفتحة أكثرها، لأن المنصوبات أكثر من المجرورات والمرفوعات، وكذلك ما بُني على الفتح أكثر من غيره، لأنهم جعلوا " الأثقل للأقلّ لقلّة دورانه، والأخفّ للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقلّ"<sup>(2)</sup>، ويؤيد هذا الإحصاءات التي قام بها المحدثون، فقد أُجري إحصاء للصّوائت في سورة الضحى فكانت نسبة ورود الفتحة (99 مرة) والكسرة (15 مرة) والضمّة (7 مرات)<sup>(3)</sup>، وهذا يؤكّد صحّة تصوّر القدماء من علماء العربية لنسب ورود هذه الصّوائت في الأبنية والتراكيب العربية، وكذلك قام الدكتور الخولي بوضع قائمة تمثّل شيوع الأصوات اللغوية في العربية، وقد احتلت الفتحة والكسرة الموقعين الأولين على التوالي وتأخّرت الضمة للمرتبة السادسة في هذه القائمة<sup>(4)</sup>.

وقد أقرّ الدرس الصوتي الحديث وصف القدماء للصّوائت القصيرة في ترتيبها على حسب الجهد العضلي المبذول (الخفة والنقل)<sup>(5)</sup>، فوصفت الفتحة بأنها أخفّ الصّوائت لكون اللسان معها راقداً وممتداً في الفم في وضع يشبه وضع الإراحة<sup>(6)</sup>، مع حياد الشفتين. تليها الكسرة لارتفاع مقدّم اللسان معها نحو الحنك مع انفراج الشفتين، وبهذا الارتفاع والانفراج تكون أكثر إجهاداً من الفتحة، ثم الضمة إذ يصاحب نطقها ارتفاع في أقصى اللسان مع تراجعه إلى الخلف وضمّ الشفتين، وبهذه الأعمال يتضاعف الجهد العضلي مع الضمة<sup>(7)</sup>.

(1) الأشباه والنظائر في النحو، ص: 179/1.

(2) نفسه، ص: 179/1.

(3) ينظر: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 102.

(4) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 147.

(5) ينظر: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 104.

(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 151.

(7) ينظر: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 104 والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص:

94.93، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، المطبعة العربية تونس، ط3، 1992م،

ص: 50.

وما قيل على الصّوائت القصيرة ينطبق تماماً على الصّوائت الطويلة فالواو أثقلها تليها الياء ثمّ الألف أخفّها، إذ الفرق بينها "فرق في الكميّة لا في الكيفية، بمعنى أنّ وضع اللسان في كليهما واحد، ولكنّ الزّمن يقصر ويطول في كلّ صوت، فإذا قصر كان الصّوت قصيراً وإذا طال كان الصّوت طويلاً"<sup>(1)</sup>، وفي ذلك يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ الواو أثقل من الياء والألف، والمعني بالتّقل أنّ الكلفة عند النّطق بها تكون أكثر، والياء أخفّ من الواو وأثقل من الألف وإذا تدبّرت ذلك عند النّطق بالحرف وجدته صحيحاً..."<sup>(2)</sup>.

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ لا فرق في الجهد العضليّ المبذول في الصّوائت القصيرة والطويلة إلّا في الزّمن الذي إذا تلبّس بالصّائت القصير مدّة أطول من حقّه، يصبح صائتاً طويلاً، حيث يُستخدم لأغراض دلالية وموسيقية.

إنّ اللغة العربية الفصحى تستعمل الصّوائت بطريقة اقتصادية عجيبة، لأنّها حقّقت بأقلّ الأصوات وأسهلها فوائد عدّة، فاخترت أقلّ عدد يحويه نظام الصّوائت في اللغات المعروفة، وهو ثلاثة صوائت، في حين أنّ اللغات الأخرى قد أوغلت في استخدامها، ابتداءً من خمسة صوائت إلى ما يفوق التّسعة<sup>(3)</sup>، وهي في اللغة الإنجليزيّة واحد وعشرون صائتاً<sup>(4)</sup>، من بينها اثنا عشر صائتاً مفرداً، لا وجود لحركة اللسان أثناء نطقها<sup>(5)</sup>، والأخرى مركبة.

يرى أحد الباحثين أنّ هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة تستحقّ النّظر والتأمّل إذا قيست بما يناظرها في اللغات الأخرى<sup>(6)</sup>. ثمّ بيّن لنا أنّ قلّة الصّوائت "في لغة ما حسنة من حسنات هذه اللغة في النّطق والأداء الفعليّ للكلام. ذلك أنّ الحركات - في عمومها -

(1) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 96.

(2) مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 104.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 156 - 157.

(4) علم الأصوات، حسام البهنساوي، ص: 112.

(5) الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 203\_204.

(6) دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ط1، 1998م، ص: 199.

ومجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج: 71، نوفمبر، 1992م، ص: 37.

أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرّضاً للتغيّر والتبدّل. ومن الطبيعي أنّه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوى احتمالاً وظاهرةً التغيّر والتحوّل أكثر وقوعاً.<sup>(1)</sup> لا شك أنّ الصّوائت أقلّ كلفةً على جهاز النطق من الصّوامت لما ذكرنا سابقاً من وضعها الحرّ أثناء إنتاج الصّوت لانتساع المخرج وعدم وجود التعويق، ولكنّ المشقّة تكمن في صعوبة تحقيقها نظراً لتأثيرها بما يجاورها من صوائت<sup>(2)</sup>، والقرب الشّديد بينها؛ إذ يؤدي أيّ انحراف إلى سوء الفهم، خاصّة مع كثرة دورانها ووضوحها السّمي الذي تمتلكه قياساً بالأصوات الصّامته ما يجعل الانحراف في نطقها واضحاً ومستكرهاً، وهذا ما يجعل كثرة عدد الصّوائت تنهك النّاطق والسّامع في تمييزها من بعضها البعض، خصوصاً في تعلّم اللغات الأجنبيّة<sup>(3)</sup>.

وما يزيد من صعوبة الصّوائت هو عدم ارتكازها على موضع محدّد(مخرج) أثناء صدورها، ما يجعلها كثيرة التغيّر مع مرور الزّمن واختلاف البيئات والعادات<sup>(4)</sup>. والعربية الفصحى تجنّب هذه التعقيدات باختيار ثلاثة صوائت فقط اثنان متقابلان أحدهما في مقدّمة اللسان والآخر في أقصاه والثالث في الوسط، وتضاف لها ثلاثة أخرى إذا أخذ الطول والقصر في الحسبان<sup>(5)</sup>، "وعلى الرّغم من هذه القلّة النسبية في عدد الحركات العربية، إلّا أنّ لهذه الحركات دوراً مهمّاً في المادّة اللغوية على كلّ المستويات. فهي بالإضافة إلى دورها الصّوتي المتملّ في كونها لبنات أساسيةً في البناء الصّوتيّ للغة، تؤدّي وظائف ذات أهميّة فائقة على المستوى الصّرفي والمعجمي والدّلالي والنّحوي جميعاً.<sup>(6)</sup>

(1) دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، ص: 200.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل، ص: 202.

(3) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 29-30 وعلم الأصوات، ص: 112-113.

(4) الأصوات اللغوية، ص: 30.

(5) ينظر: الصوائت والمعنى في العربية، ص: 15-16.

(6) دراسات في علم اللغة، د كمال بشر، ص: 201. وينظر: خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية، د كمال بشر، مقال

بمجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء: 71، نوفمبر، 1992م، ص: 39. وينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في

أصوات المدّ العربية، ص: 49.

## الفصل الأول: الاقتصار في أبنية اللغة العربية

---

وكلّ ما عدا هذه الصّوائت لا يدخل إلا ضمن التّغيّرات التّركيبية التي تفرزها التّوازنات الصّوتية داخل التّشكيل، أو التّنوّع اللهجيّ، وقد تودّي هذه الانحرافات إلى معرفة لكنة المتكلّم أو بيئته ومدى أصالته في اللغة ولكن لا تصل إلى سوء الفهم والإخلال بالمعنى، ولعلّ هذه القلّة العددية للصّوائت في اللغة العربية هي التي ساهمت في ثباتها واستقرارها، وضمنت بقاءها محتفظةً بخواصّها الصّوتية الأساسية على مرّ الزمن.

## ثانياً: النظام المقطعي في اللغة العربية

يمثل المقطع اللغوي (syllabe) أصغر كمّ نطقيّ يمكن للمتكلّم التوقّف عليه، وهو أساس صوتيّ مركّب تشترك فيه جميع اللغات ويمكن تحليلها على أساسه<sup>(1)</sup>، وقد مال بعض اللغويين إلى تقسيم الأصوات اللغوية وفقه، بسبب الاعتراضات المطروحة على التقسيمات الأخرى<sup>(2)</sup>. وللمقطع تعريفات كثيرة منها أنه نسق من الأصوات اللغوية له حدّ أعلى يمثل قمة إسماع طبيعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع. ومنها أنه قمة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة. ومنها أنه تعبير عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام<sup>(3)</sup>، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة<sup>(4)</sup>. ومنها أنه "إيقاع صوتيّ، يمثل مجموع العناصر التي تنتج من خفقة صدرية لغوية، أي: من ضغطة للحجاب الحاجز على الرئتين للتصويت، يكون عنها جهدٌ عضليّ يتصاعد إلى القمة، ثم يهبط حتّى ينعدم"<sup>(5)</sup>. فمثلاً كلمة "سَمِعَ" المركّبة من ثلاثة أحرف يمكن نطقها على ثلاث وحدات صوتية يمكن الوقوف على كلّ واحدة منها وقوفاً بيّناً، فالسين المفتوحة وحدة، والميم المكسورة وحدة أخرى، والعين المفتوحة وحدة ثالثة.

والمقطع يتكوّن من قمة وقاعدة، فالقمة تكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع عالية وهي الصّوائت بوجه عام، إلا أنّ بعض اللغات قد تجعل القمة من الصّوائت التي تقترب من الصّوائت في قوّة الإسماع، وهذه الصّوائت هي الرّاء والميم واللام والنون.

أمّا القاعدة فتكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع واطئة وهي من الصّوائت عادة، ولكن تدخل معها أشباه الصّوائت<sup>(6)</sup>. ومصطلحا القمة والقاعدة وضعا من خلال تسجيل الكلام على لوح حسّاس، فتشكّلت الدّبذبات الصّوتية على هيئة خطّ متموج فيه ارتفاعات

<sup>(1)</sup> ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديماً وحديثاً، ص: 7.

<sup>(2)</sup> ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 45. ودراسة الصوت اللغوي، ص: 138.

<sup>(3)</sup> André Martinet, éléments de linguistique générale, p: 59

<sup>(4)</sup> ينظر: مناهج البحث في اللغة، ص: 170.

<sup>(5)</sup> الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 54.

<sup>(6)</sup> ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 46.

وانخفاضات، حيث سمّيت الارتفاعات بالقمم والانخفاضات بالقواعد ولقد لوحظ أنّ أصوات المدّ (الصّوائت) تحتلّ القمم دائماً لكونها تملك قوّة إسماع عالية، في حين تحتلّ الصّوائت القواعد<sup>(1)</sup>.

إنّ علّة وجود المقطع هو عدم قدرة جهاز النطق الإنساني الأداء مستمراً، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقية يستطيع جهاز النطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً<sup>(2)</sup>. ونحصل في كلّ مقطع على صائت مكتنف بصامت أو أكثر<sup>(3)</sup>.

والواقع أنّ الباحث في ما تناوله تراثنا النقدي والفلسفي من ظواهر لغوية وصوتية وعروضية ليجده قد تعرّض إلى المقطع ومفهومه تعرّضاً ضمناً يستشفّ من ثنايا الخبر. أو صريحاً واضح الدلالة. فمن الدلالات الضمنية الرواية التي أوردتها الأخفش عن كيفية تحصيل الخليل علم العروض بقوله: "أبصرت بشيخ على باب يعلم غلاماً وهو يقول له قل:

نعم لا - نعم لا لا - نعم لا - نعم نعم نعم لا - نعم لا لا - نعم لا لا

فسلمت عليه وقلت له: أيها الشيخ ما الذي تقوله لهذا الصبي؟ فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمى التنعيم... فحجبت ثم رجعت إلى المدينة فأحكمتها"<sup>(4)</sup>. ففي هذا النص دلالة ضمنية على أن العرب كانوا يقطّعون كلامهم على أسس مقطعية بسيطة ومركبة لتسهيل التلقين. وذكر الباقلاني عن أبي العباس ثعلب قوله: "إنّ العرب تعلّم أولادها قول الشعر بوضع غير معقول يوضع على بعض أوزان الشعر

<sup>(1)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 132.

<sup>(2)</sup> ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م، ص: 101.

<sup>(3)</sup> ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 47.

<sup>(4)</sup> كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د. ت. د، ط، ص: 7.8.

كأنه على وزن: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل. ويسمّون ذلك المتير واشتقاقه من المتر وهو الجذب أو القطع<sup>(1)</sup>.

وفي تراثنا الفلسفي نجد الفارابي قد تعرّض لذكر المقطع صراحة فحدّده مفهوماً ونوعاً. إذ عرفه بقوله: المقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت<sup>(2)</sup>، وحدّد نوعه بقوله: كلّ حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به فإنّه يسمّى المقطع القصير، وكلّ حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنّا نسمّيه المقطع الطويل<sup>(3)</sup>. ويشكّل النظام المقطعي عنده الأساس الذي عليه يقوم بناء الكلمة. وقد أشار أيضاً إشارة ضمنية إلى نوع آخر من المقاطع مثّل له بمقطع طويل (سبب خفيف) متبوع بحرف ساكن وأطلق عليه تسمية الوتد المفرد، وهو يقابل في التقسيم المقطعي الحديث المقطع الطويل.

إنّ النظام المقطعي الذي استقرّ في الدرس اللغوي الحديث واعتمده كثير من الباحثين المعاصرين يشتمل على خمسة أنواع من المقاطع. سنذكرها في ما يلي ونبيّن وجوه الاقتصاد في اختيارها وشيوعها في اللغة العربية، ولتسمية مكونات المقطع تجب الإشارة إلى رموزها، حيث رمزنا بـ (ص) إلى الصّامت، وبـ (م) إلى الصّائت (المصوّت) القصير، وبـ (م م) إلى الصّائت (المصوّت) الطويل، وإذا انتهى المقطع بصامت فهو مغلق، أمّا إذا انتهى بصائت فهو مفتوح. وباعتماد هذه العناصر نعيّن أنواع المقاطع فيما يلي<sup>(4)</sup>:

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت وصائت قصير، ورمزه (ص م)

نحو: ف، ب، ت. ويعدّ هذا النوع من المقاطع الأكثر شيوعاً في اللغة العربية.

(1) إجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، تعليق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص: 52.

(2) كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 1075.

(3) نفسه، ص: 1075.

(4) الدراسات المقطعية في التراث، د المهدي بوروية، مقال بمجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد: 01، ماي 2005م، ص: 237.

ب/ المقطع المتوسط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت وصائت طويل، ورمزه (ص م م) نحو: ما ، في ، ذو.

ج/ المقطع المتوسط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسطهما صائت قصير، ورمزه (1) (ص م ص) نحو: لَنْ، مِنْ، قُلْ.

د/ المقطع الطويل المغلق: ويتشكّل من صامت فصائت طويل فصامت، ورمزه (ص م م ص) نحو: باب، عيد، حوت.

هـ/ المقطع الطويل مضاعف الإغلاق: ويتكوّن من صوت صامت وصائت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه (ص م ص ص) نحو: عَبْدٌ، حِمْلٌ، تَكْلٌ.

وقد زاد بعض الباحثين مقطعا سادساً أطلق عليه المقطع المديد<sup>(2)</sup>، ويتألّف من صامت وصائت طويل يتبعه صامتان، ورمزه (ص م م ص ص) نحو: شاقّ، ضارّ، حادّ.

إنّ الشّائع الكثير الاستعمال من هذه المقاطع مفرداً أو مركباً هو الثلاثة الأولى، التي تمتاز بأنّها أخفّ المقاطع جهداً، لسلاسة التّصويت فيها، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع في حشو الكلمة إذ له شروط قاسية، فلا يُقبل إلا في الوقف، أو عندما يكون حدّه الثاني مكرراً في المقطع الذي يليه، وذلك كقولك: الضّالّين، ودابّة، والحاqqة، ومع أنّه جائز في ظلّ هذين الشّرتين إلاّ أنّه مقطع مكروه في العربية<sup>(3)</sup>، ولا يوجد إلاّ في النثر؛ لأنّ الشّعر يكتفياً بالمقاطع الثلاثة الأولى<sup>(4)</sup>، وإن استعمله على قلة جعله يختصّ في البنى الإيقاعية الشعرية بنهايات الأبيات<sup>(5)</sup>.

ويسعى للتخلّص منه إمّا بتقصير صائته الطويل ليتحوّل إلى مقطع من النّوع الثالث (ص م ص)، أو بتقسيم نواته إلى صائتين قصيرين وإقحام الهمزة بينهما كما في قولهم:

(1) ينظر: الدراسات المقطعية في التراث (المقال)، والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 55.

(2) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 55.

(3) ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د يحيى عباينة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م، ص: 19.

(4) ينظر: مبادئ اللسانيات، ص: 113.

(5) ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديماً وحديثاً، ص: 10.

احمأرّ، في احمأرّ، وقد تتحوّل الهمزة للعين أو الهاء، في مثل: ابذعرّ، وارمعلّ، وادلهمّ، واكفهّر<sup>(1)</sup>.

أمّا المقطع الخامس فلا يحصل إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف، وينشطر في الوصل إلى مقطعين. وهو نادر الوقوع في الشعر ولا يوجد إلا في حالات مخصوصة يغلب عليها إظهار السمة الصوتية للإيقاع كالإنشاد<sup>(2)</sup>.

أمّا المقطع السادس فلا يتحقّق إلا في أواخر عدد محدود الكلمات وحين الوقف، وبصير في الوصل مقطعين. وهذا يخفّف الجهود المبذولة في أداء الكلام.

ومن المظاهر الاقتصادية في النسيج المقطعيّ العربي افتقار مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء. ومن ذلك المقاطع المكونة من: (م م)، أو (م ص ص)، أو (ص ص م)، أو (ص ص م م)، أو (ص ص م ص)، أو (ص ص م ص م ص)، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرة النطق<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديماً وحديثاً، ص: 21-22-23.

(2) ينظر: نفسه، ص: 10.

(3) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 56، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي،

د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م، ص: 41-42.

### ثالثاً: الأبنية الأصول في اللغة العربية

إنّ للعبية طاقةً عظيمةً تستطيع من خلالها أن تحيط بالمعاني غير المتناهية من أقصر السبل، وبأيسر الوسائل، وأقلّ المؤن. تتجلى هذه الطاقة فيما يُعرف بوجه تصرّف الكلمة العربية، وهو تشكّلها على وجهين من حرفين، وعلى ستة أوجه من ثلاثة أحرف، وعلى أربعة وعشرين وجهاً من أربعة أحرف، وعلى مئة وعشرين وجهاً من خمسة أحرف. قال الخليل: "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين، نحو قد، ودق، وشد، ودش. والكلمة الثلاثية تتصرّف على ستة أوجه وتسمّى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، رضى. والكلمة الرباعية تتصرّف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً، يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو... والكلمة الخماسية تتصرّف على مئة وعشرين وجهاً، وذلك أنّ حروفها وهي خمسة أحرف تُضرب في وجوه الرباعي وهي 24 حرفاً فتصير 120 وجهاً يُستعمل أقله ويلغى أكثره"<sup>(1)</sup>.

وقد حقّق الرياضيون المحدثون هذه الوجوه عن طريق ما يسمّى بصيغة العامل<sup>(2)</sup>:

$$2=1\times 2 =!2$$

$$6 =1\times 2\times 3 =!3$$

$$24 =1\times 2\times 3 \times 4 =!4$$

$$120 =1\times 2\times 3 \times 4 \times 5 =!5$$

تستعمل العربية من هذه الإمكانيات الهائلة للأصول الأخفّ والأعدل في التركيب وتستبعد المستنقل منها، والمبالغ في الطول، ألا ترى إلى الرباعي له أربعة وعشرون أصلاً لم يُستعمل منها إلّا القليل، فمادّة (ع ق ر ب)، أُستعمل منها أربعة فقط: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، والعشرون مهملة كلّها. ولم يُستعمل من الخماسيّ إلّا النادر مع منعه من

(1) العين، ص: 66/1.

(2) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 69/2.

التَّصَرَّف، فلا نجد "شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك؛ مع أنّ تقليبه يبلغ مئة وعشرين أصلاً. ثمّ لم يستعمل من ذلك إلا سفرجل وحده"<sup>(1)</sup>. ووجه التَّصَرَّف هذه إذا استنفدت حروف الهجاء تصل إلى ما يربو عن اثني عشر مليون أصل مسموح بها حسابياً، لكن العربية لم تستعمل إلا القليل منها، وقد ورد عن الزبيدي<sup>(2)</sup> أنّ المستعمل منها 5620 أصلاً فقط.

يتجلّى اقتصاد الأصول العربية في اعتدال توزّعها وتدرّجها من الثنائي وصولاً إلى الخماسي، واستعمال أحسنها تأليفاً وأوسطها عدداً، وأقلّها مؤنة على جهاز النطق، وهجر المستنقل منها والمستكره، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

### 1. الأصل الثنائي<sup>(3)</sup>:

هو المكوّن من حرفين يحتلّ فيه الموقع الأول أحد الحروف الثمانية والعشرين (28)، ويحتلّ الموقع الثاني منه إضافة إلى ذلك العدد ألف المدّ، فيكون بذلك عدد الأصول الثنائية المسموح بها رياضياً 812 أصلاً ناتجاً عن ضرب:  $28 \times 29$ . أما عدّة التراكيب المسموح بها دون تكرار فهي:  $27 \times 28 = 756$  تركيباً، يحذف منها 28 تركيباً مكرّر الحرفين قلبه وغير قلبه لفظ واحد.

ولم يستعمل من هذا العدد في واقع اللغة العربية إلا جزء يسير، تؤكّده الدّراسات الإحصائية المخصّصة لجذور المعاجم العربية. فقد أُستعمل على سبيل المثال في صحاح الجوهري واحدٌ وعشرون (21) جذراً ثنائياً<sup>(4)</sup> يمثّل نسبة 2,5% من عدد الجذور الثنائية المسموح بها رياضياً، ونسبة 0,372% من عدد جذور هذا المعجم البالغة 5693 جذراً<sup>(5)</sup>،

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص: 193/1.

(2) ينظر: نفسه، ص: 60/1.

(3) تسمية هذا القسم بالأصل أو الجذر فيه نوع من التسامح أو التجوّز، لأنّه يشير إلى تراكيب جامدة (غير متصرفة) تلازم حالة واحدة، والجذر يشير إلى أصل متصرف يشق منه. ينظر: الكتاب، ص: 328/4.

(4) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، د علي حلمي موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1978م، ص: 13\_14.

(5) نفسه، ص: 53.

وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالمستعمل من الجذور الأخرى، أضف إلى ما سبق أنّ عشرة جذور منها في هذا المعجم تنتهي بألف المدّ. وقد بلغ عدد هذه التراكيب مئة وخمسة عشر (115) تركيباً في دراسة إحصائية أوسع من سابقتها أُجريت على خمسة معاجم<sup>(1)</sup> عربية، والتي بلغ عدد جذورها (11347).

وتبقى هذه النسبة قليلة مقارنة بما هو مسموح به رياضياً إذ تمثّل نسبة 14,16% منه، كما تمثّل 1,013% من العدد الكلي للجذور المستعملة في هذه الدراسة. وإضافة إلى عدم تصرّفه، فإنّ معظمه أسماء أصوات تضاهي الثمانين صوتاً<sup>(2)</sup>، مثل: صه، ومه، وأح، وأر... أمّا بقيته فهي أدوات تشتمل على حروفٍ وأسماء.

ومن مظاهر الاقتصاد في هذا الأصل "أنك لا تجد فيه \_على قلة حروفه\_ ما أوله مضموم إلا القليل، وإنّما عامّته على الفتح نحو: هل، وبَل، وقَد، وأن، وعَن، وكَم، ومَن، وفي المعتلّ: أو، ولو، وكَي، وأَي، أو على الكسر نحو: إن، ومِن، وإذ، وفي المعتلّ: إي، وفي، وهي. ولا يعرف الضمّ في هذا النحو إلا قليلاً، هو، وأمّا هم فمحذوفة من همو..."<sup>(3)</sup>.  
ومن مظاهر الاقتصاد أيضاً قيام كثير من تراكيب الثنائي على صوت واحد يُتبع بهاء السكت طلباً للخفة<sup>(4)</sup> نحو: كه، جه، قه، عه.

## 2. الأصل الثلاثي:

يعدّ هذا الأصل أكثر الأبنية استعمالاً في العربية، كما قال سيبويه: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيء، من الأسماء والأفعال، وغيرهما مزيداً فيه وغير مزيد فيه، وذلك لأنّه كأنه هو الأوّل، فمن تمّ تمكّن في الكلام"<sup>(5)</sup>.

(1) المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، للطالب: يحيى مير علم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م، ص: 58.

(2) ينظر: نفسه، ص: 60.

(3) الخصائص: ص: 115/1.

(4) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 59.

(5) الكتاب، ص: 310\_309/2.

فعدد الجذور الثلاثية المسموح بها رياضياً هو:  $(28^3) = 21952$  جذراً ثلاثياً، أما إذا ألغينا منه عدد الحروف المكررة، فيصير العدد على الشكل التالي:  $26 \times 27 \times 28 = 19656$  جذراً ثلاثياً. وقد بلغ عدد الجذور الثلاثية في الصحاح: 4814 جذراً بنسبة 85,37% من عدد جذور هذا المعجم<sup>(1)</sup>، ونسبة 21,93% من العدد المسموح به رياضياً. كما بلغ عدد الجذور الثلاثية في الدراسة الأخرى 7198 جذراً<sup>(2)</sup> من العدد الإجمالي البالغ: 11347 جذراً بنسبة قدرها: 63,435%.

وكثرة استعمال الثلاثي تمثل الاعتدال والتوازن في عدد الأحرف المستعملة وسهولة الأداء، قال ابن جني: "فأكثرها استعمالاً (الأصول) وأعدلها تركيباً الثلاثي. وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقلّ حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أنّ جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة،.... والثلاثي عارياً من الزيادة، وملتبساً بها ممّا يبعد تداركه وتتعّب الإحاطة به"<sup>(3)</sup>. وإتّما كانت كثرة استعماله لتمكّن اللسان من نطقه، لأنّ كلّ حرف قد أخذ موقعه المناسب. وهذا يساعد على سهولة النطق، وإعطاء اللفظ حقّه منه، وحجز الحشو، "فتمكّن الثلاثي إنّما هو لقلّة حروفه لعمرى ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي حالهما، ألا ترى أنّ المبتدأ لا يكون إلا متحرّكاً، وأنّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً فلمّا تتافترت حالهما وسطوا العين حاجزاً بينهما، لئلا يُفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه

(1) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، ص: 53.

(2) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 61. وقد أجريت دراسات إحصائية أخرى وصلت إلى نتائج متقاربة، مثل: إحصاءات جذور معجم الجيم التي بلغت: (3599) جذراً، احتلت الجذور الثلاثية منها (2913) جذراً بنسبة: 80,93%. والرباعية (647) جذراً بنسبة: 17,97%. والخماسية (39) جذراً أو 1,08%.

ينظر: علم الصرف الصوتي، د عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998م، ص: 197.

(3) الخصائص، ص: 105/1.

ومنصبًا إليه<sup>(1)</sup>. فيسهل الانتقال الصوتي بين الأحرف الثلاثة على عكس ما كان على حرف واحد أو حرفين، كذلك نجد الوصل أسهل في بعض الحروف التي يلحقها صويت<sup>(2)</sup> عند الوقف يبدد النفس ويضيع الطاقة الكافية لإنتاج أصوات أخرى.

### 3. الأصل الرباعي:

يتكوّن من أربعة أصول يشغل الموقع الرابع منها ألف المدّ والحروف الهجائية مستثنى منها الواو والياء، فيصبح عدد الأصول الرباعية المسموح بها رياضياً<sup>(3)</sup>:

$$592704 = 27 \times (28^3)$$

وإذا استبعدنا الجذور مكررة الحرف من الحساب يصبح العدد المسموح به 491400 وصلنا إليه وفق هذه الصيغة الحسابية  $(25 \times 26 \times 27 \times 28)$ . تمثّل كلّ ما تكلم به العربيّ أو رغب عنه ممّا يأتلف أو لا يأتلف. واستعملت العربية من هذا النوع في معجم الصحاح 766 أصلاً، يمثّل 13,584% من عدد الأصول المستعملة فيه، ويمثّل أيضاً 0,129% من العدد المسموح به رياضياً<sup>(4)</sup>، كما تمثّل الأصول الرباعية المستعملة 1/6 عدد الجذور الثلاثية المستعملة. وقد بلغ عدد الجذور الرباعية في الدّراسة الإحصائية الأخرى: 3739 جذراً تمثّل 32,95% من العدد الإجمالي البالغ 11347 جذراً. وعلى الرّغم من هذه النّسبة المرتفعة للرباعي في الدّراسة الثّانية إلّا أنّها لا تمثّل سوى 0,63% من العدد المسموح به رياضياً، كما يعود ارتفاع عدد الرباعي في الدّراسة الثّانية مقارنة مع الأولى إلى ضخامة المادّة المدروسة فقد أعدت على خمسة معاجم، أضف إلى ذلك احتواء هذا العدد على 416 جذراً مضاعفاً<sup>(5)</sup> لم يكن جُلّها مدرجاً في الدّراسة السّابقة .

(1) الخصائص، ص: 106/1

(2) ينظر: نفسه، ص: 107.106/1.

(3) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، ص: 19.

(4) نفسه، ص: 19.

(5) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 76.

ولم تتصرّف العربية في الرباعيّ تصرفها في الثلاثيّ، ولم تستعمل منه إلا القليل مقارنة بما تفرضه القسمة الرياضية؛ وذلك لأنّ واضعها يرغب عمّا ثقل وأملّ بكثرة حروفه، ويتصرّف في أعدل الأصول وأخفّها<sup>(1)</sup>. ومع ذلك فالرباعيّ وإن كان أقلّ استعمالاً في واقع اللغة من الثلاثيّ إلاّ أنّه أكثر من استعمالات الثنائيّ والخماسيّ.

#### 4. الأصل الخماسيّ:

يتكوّن من خمسة أصول، وهو أقلّ الأبنية استعمالاً وأكثرها حروفاً وأضعفها تصريفاً، بل هي عديمة التصرف إلاّ ما استعملوه من تحقيرها وتكسيروها وترخيمها، وذلك لتقاصر الفعل عنها ووقوفه عند الرباعيّ. وعدد أصوله المقبولة حسابياً:

$(28)^5 = 17210368$  أصلاً. وإذا أبعدنا المشتبهات يكون عددها على النحو التالي:

$$11793600 = (24 \times 25 \times 26 \times 27 \times 28)$$

ولم يستعمل من هذه الأصول في الصّاح إلاّ 38 أصلاً، وهذا العدد لا يكاد يُذكر مقارنة بما هو مسموحّ به حسابياً، ولا يمثّل سوى 0,674% من عدد الأصول المستعملة في الصّاح<sup>(2)</sup>، في حين قد بلغ الخماسيّ في المعاجم الخمسة 295 جذراً<sup>(3)</sup>، وهو عدد جدّ قليل، إذ إنّّه لا يتجاوز 2,29% من مجموع الجذور العربية.

وفي الجدول التّالي توضيح لما سبق من عدد الجذور ونسبها:

(1) ينظر: الخصائص، ص: 111/1.

(2) دراسة إحصائية لجذور معجم الصّاح باستخدام الكمبيوتر، ص: 53.

(3) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 109.

الجدور	عددتها في جذور الصحاح	نسبتها المئوية إلى مجموع الجذور	عددتها في جذور المعاجم الخمسة	نسبتها المئوية إلى مجموع الجذور
الثلاثية	4814	%85,37	7198	%63,435
الرّباعية	766	%13,584	3739	%32,951
الخماسية	38	%0,674	295	%2,29
الثنائية	21	%0,372	115	%1,013
المجموع	5639	%100	11347	%100

ولم تظهر في الجذور الخماسية المستعملة بعض الحروف إطلاقاً، وهي: (ت، ظ، غ، ك، و، ي)، وظهر بعضها مرّة واحدة فقط (ء، ذ، ض)<sup>(1)</sup>.

قال سيبويه: "وليس لبنات الخمسة فعلٌ كما أنّها لا تُكسّر للجمع، لأنّها بلغت أكثر الغاية ممّا ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الرّوائد فيها، لأنّها إذا كانت فعلاً فلا بدّ من لزوم الرّيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد كثيرة ما قبله، لأنّه أقصى العدد...والحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على مثال فعلل في الاسم والصفة. فالاسم سفرجل، وفرزدق، وزبرجد. وبنات الخمسة قليلة، والصفة نحو: شمردل، وهمرّجل، وجنعدل..."<sup>(2)</sup>.

إنّ العربية تسعى دائماً إلى تحقيق الحدّ الأدنى من الجهد بتكثير استعمال الخفيف، وتقليل استعمال الثّقيل، وهذا ما أثبتته الدّراسات الإحصائية لواقع اللغة، فكلّ ما زاد عدد حروف الأبنية قلّ استعمالها لها ولم تقبل من صورها إلّا القليل، فالخماسي كما رأينا لم تستعمل من صورته المئة والعشرين إلّا صورة واحدة (فعلل)، وقصرته على الأسماء دون الأفعال لزيادة ثقلها بتحمّلها للضمائر، وقلّت من تصرّفه واستعماله كما شهدت بذلك

(1) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، ص: 23.

(2) الكتاب، ص: 210/4.

## الفصل الأول: الاقتصار في أبنية اللغة العربية

---

الإحصاءات. إضافة إلى اشتراطها لامتزاج أبنية الرباعي والخماسي بالحروف الذلقية والشفوية (ر، ل، ن، م، ب، ف، و)، ليخفّ اللفظ وتزول تعثراته النطقية وتوتراته الصوتية.

## رابعاً: تأليف الكلمة العربية

تقوم الكلمة العربية على قواعد ثابتة تضمن لها اقتصاد الجهد وسهولة الأداء، وشيوع الاستعمال وحسن القبول، وهذه القواعد تتمثل في:

1. خفة اللفظ وقلة حروفه، فالعربية تستعمل من الألفاظ وتختار أيسرها نطقاً وأقلها حرفاً، وقد رأينا هذا في الصفحات السابقة بالأدلة الإحصائية، كما وجدنا في كلام البلاغيين ما يدل على ذلك، فهذا ابن سنان الخفاجي يضع اعتدال الكلمة وقلة حروفها أحد شروط فصاحة اللفظ المفرد، قال: "أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة"<sup>(1)</sup>.

2. حسن التأليف وذلك يكون بالانسجام بين مخارج الحروف وصفاتها، ودرء التناثر<sup>(\*)</sup> الذي يجعل الكلمة متناهية في النقل على اللسان وعسيرة النطق.

3. شيوع الأصوات السهلة داخل نسج الكلمة، وذلك لأن الأصوات اللغوية تتفاوت في الخفة والنقل، فأحسن الألفاظ تأليفاً أكثرها استعمالاً لما خف من الأصوات، بل قد يكون بعضها شرطاً في عربية الكلمة كاشتراطهم للحروف الذلق في ما زاد على الثلاثة من الأصول. وسنحاول فيما يلي أن نلقي الضوء على هذه المظاهر.

لقد لاحظ القدماء أن الكلمة العربية الفصيحة المقبولة هي التي يجري تأليف أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) على شرط تباعد المخارج وتناسقها، ليختلف الجرس ويسهل

(1) سر الفصاحة، ص: 87.

(\*) ربط بعض البلاغيين التناثر بقرب المخارج، لأن أغلب الكلام المستعمل مركب من الحروف المتباعدة، وجعل بعضهم الآخر التناثر في تباعد الحروف جداً أو لتقاربها، لكونها في ذلك كالطفرة أو المشي في القيد. وانتقد هذان الرأيان لوجود ألفاظ متقاربة الحروف حسنة كلفظ الشجر والجيش والفم، ومتباعدة قبيحة مثل ملع. هذا ما جعل ابن الأثير يصرح بأن الضابط في تناثر الحروف وحاصله هو الذوق الصحيح سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. والحق في كون التقارب موجباً للتناثر إنما هو الغلبة لا اللزوم، ويشبه استواء تقارب الحروف وتباعدها في تحصيل التناثر استواء المثليين اللذين هما في غاية الوفاق والضدّين اللذين هما في غاية الخلاف فلا يجتمع المثلان لشدة تقاربهما ولا الضدان لشدة تباعدهما، وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة فالتباعدة أخف وهي المكونة لأغلب كلام العرب، لذا جعل التباعد صفة من صفات حسن اللفظ المفرد وشرطاً من شروط فصاحته. لمزيد من التفصيل ينظر: شرح التلخيص، ص: 82.81.80/1. وشرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، ص: 20. وسر الفصاحة، ص: 58.57.

الأداء، ولا تتسامح اللغة في هذا المطلب إلا في أضيق الحدود في حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما، وهذه الشروط مرتبطة أشد الارتباط بدراسة المستعمل والمهجور من مواد اللغة. والمخارج العربية حين تنسب إلى المناطق الثلاثة التي حددها اللغويون لدراسة التأليف على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

أ. المنطقة الأولى (الشفتان)

\_ الشفوي (ب، م، و).

\_ الشفوي الأسنان (ف)

ب. المنطقة الثانية (مقدم اللسان)

\_ الأسنان (ث، ذ، ظ).

\_ اللثوي الأسنان (ت، د، ض، ط، س، ز، ص)

\_ اللثوي (ن، ل، ر)

\_ الغاري (ج، ش، ي)

ج. المنطقة الثالثة (مؤخر اللسان والحلق)<sup>(\*)</sup>

\_ الطبقي (ك)

\_ اللهوي الحلقومي (خ، غ، ق)

\_ الحلقي (ع، ح)

\_ الحنجري (ء، ه)

<sup>(1)</sup> ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009م، ص: 266\_267.

<sup>(\*)</sup> درج القدماء وبعض المحدثين على إبقاء الغين والحاء في منطقة الحلق، ووضع القاف والكاف في منطقة اللسان، ويكون بذلك تقسيمهم على الشكل التالي:

منطقة الشفتين، وأصواتها: (ب، م، و، ف)، ومنطقة اللسان، وأصواتها: (ق، ك، ج، ش، ي، ض، ل، ن، ر، ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث). ومنطقة الحلق، وأصواتها: (ء، ه، ع، ح، غ، خ).

وحركية الانتقال بين هذه المناطق الثلاثة تُحدّد على أساسها مراتبُ الفصاحة<sup>(\*)</sup>، فإنّ الكلمة تَخِفُّ وتثَقُل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قريباً أو بعداً<sup>(1)</sup>. وقد ورد عن السبكي ذكرٌ لشروط حسن تأليف الكلمة الثلاثية، وعدد تراكيبيها اثنا عشر<sup>(2)</sup>:

- الأول: الانتقال من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: (ع د ب)
- الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: (ع ر د)
- الثالث: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: (ع م هـ)
- الرابع: الانتقال من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: (ع ل هـ)
- الخامس: الانتقال من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: (ب د ع)
- السادس: الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: (ب ع د)
- السابع: الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو: (ف ع م)
- الثامن: الانتقال من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: (ف د م)
- التاسع: الانتقال من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو: (د ع م)
- العاشر: الانتقال من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: (د م ع)
- الحادي عشر: الانتقال من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: (ن ع ل)
- الثاني عشر: الانتقال من الأوسط إلى الأدنى إلى الوسط، نحو: (ن م ل).

<sup>(\*)</sup> وضع البلاغيون إضافة إلى شرط خلوّ اللفظ المفرد من التناثر، والتثام حروفه وانسجامها شروطاً من صميم الاقتصاد في الجهد العضليّ والذهنيّ معاً فمن الاقتصاد العضلي: خفة اللفظ واعتداله وشيوع استعماله وخلوّه من الغرابة والتوعر. ومن الاقتصاد الذهني موافقته للقياس حيث تودى الألفاظ على مقاييس محفوظة ومطرّدة لا ترهق الذاكرة. ينظر: شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ص: 20. وشروح التلخيص، ص: 76/1. وسر الفصاحة، ص: 64 وما بعدها.

(1) ينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص: 156/1. و اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 267.

(2) عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ص: 95.94/1. وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ص: 156-157.

ثم يقرّر السبكي أنّ أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً الأول ثمّ العاشر ثمّ الثاني، وأمّا الخامس والتاسع فهما سيان في الاستعمال، وإن كان القياس يرجح التاسع، وأنّ أقلّ الجميع استعمالاً هو السادس<sup>(1)</sup>.

يمكن أن نقف على أسس المفاضلة بين هذه التراكيب كما يراها السبكي نفسه، فهو يرتبها كما يلي:

التركيب الأول لأنه يتحقّق بنزول متدرّج دون صعود

التركيب العاشر لأنه يتحقّق بنزول متدرّج يعقبه صعود.

التركيب الثاني لأنه يتحقّق بنزول غير متدرّج يعقبه صعود.

التركيبان الخامس والتاسع ويقدمّ التاسع قياساً لأنه يتحقّق بصعود متدرّج يعقبه نزول،

أمّا الخامس فيتحقّق بصعود متدرّج دون نزول.

التركيب السادس لأنه يتحقّق بصعود غير متدرّج يعقبه نزول.

وما يلاحظ على هذا الترتيب أنّه بني على أسس ثلاثة:

\* الاتجاه في الانتقال نزولاً وصعوداً، إذ قدّم النزول على الصعود تماشياً مع اتجاه

خروج الهواء وما يحقّقه من اقتصادٍ في الجهد العضليّ المبذول.

وفي التراكيب التي تحقّقت بالنزول والصعود معاً، فالسبكي يقدّم ما تقدّم فيه النزول

على الصعود، ويبدو هذا مخالفاً لما يراه بعض المحدثين<sup>(2)</sup> من أنّ أسهل التراكيب ما كان

الصعود فيه أولاً ثمّ الانحدار في المرحلة الثانية؛ لأنّ ثقل الصعود يُحتمل لكون جهاز

النطق يكون في البداية محافظاً على كلّ طاقته، ويساعده في الانتقال الثاني عاملُ الانحدار

وهو موافقته لاتجاه خروج الهواء<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: عروس الأفراح، ص: 95/1. والمزهر، ص: 157/1.

<sup>(2)</sup> ينظر: في خصائص اللسان العربي - مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص - (المقال)، ص: 122-123

ومبادئ اللسانيات، ص: 126-127.

<sup>(3)</sup> وبهذا المعيار تكون التراكيب الأسهل ( 6، 7، 8، 9، 11)، والأصعب ما كان الصعود فيها في المرحلة الثانية، (2)،

3، 4، 10، 12).

\* التدرّج في الانتقال وعدمه إذ قدّم التركيب المتدرّج على غيره، لأن التدرّج في الانتقال يساهم في خفة اللفظ وانسجامه.

\* هذا الترتيب السابق في حالة استغلال المناطق الثلاثة لجهاز النطق.

أمّا التراكيب الباقية التي يُرجعُ فيها إلى ما يُنتقلُ عنه، واشتركت في اختيار منطقتين فقط، فأخفّها وأكثرها استعمالاً\_بناءً على المعايير نفسها\_ على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

التركيب الثّاني عشر: لأنّ فيه نزولاً متدرّجاً يعقبه صعود، ولأنّ المنطقتين اللتين يشغلها هما مقدّم اللسان، والشفّتان.

التركيب الرّابع: لأنّ فيه نزولاً متدرّجاً يعقبه صعود، ولأنّ المنطقتين اللتين يشغلها هما اللسان، والحلق.

التركيب الثّالث: لأنّ فيه نزولاً غير متدرّج يعقبه صعود.

التركيب الثّامن: لأنّ فيه صعوداً متدرّجاً يعقبه نزول، ولأنّ المنطقتين اللتين يشغلها هما مقدّم اللسان، والشفّتان.

التركيب الحادي عشر: لأنّ فيه صعوداً متدرّجاً يعقبه نزول، ولأنّ المنطقتين اللتين يشغلها هما اللسان، والحلق.

التركيب السّابع: لأنّ فيه صعوداً غير متدرّج يعقبه نزول.

إنّ القسمة الرّياضية المحتملة من تقسيم الأصول الثلاثة على مناطق النطق الثلاثة هي: سبعة وعشرون احتمالاً، نحصل عليها بضرب  $(3 \times 3 \times 3) = 27$ . لكنّ السبكيّ والسيوطيّ لم يذكرّا غير اثني عشر منها، في حين بقي خمسة عشر تركيباً محتملاً لم تذكر. وقد انتقد تمام حسّان هذا التّقصير منهما قائلاً: "ويظهر أنّ الشّيخ بهاء الدّين وكذلك السيوطيّ لم يكلف نفسه عناء استقصاء الإمكانات التي تحتملها الكلمة العربيّة من هذه

<sup>(1)</sup> ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص: 157/1.

النّاحية استقصاءً كاملاً... ولا شكّ أنّ الشّيخ بهاء الدّين والسّيوطيّ كليهما لم يكن أمامهما عملٌ معقّد كالَّذي قام به الخليل... ولهذا أرفض أن تكون مقالته شاملة<sup>(1)</sup>.

ولكن ما يبدو أنّ ما تُرك من احتمالات القسمة الرّياضية كان قصداً وعن دراية تامّة لا عن توهم أو تقصير، وذلك لأنّ التراكيب الخمسة عشر متروكة إمّا للنقل أو لتأخرها في الفصاحة، وهي على قسمين:

تراكيب تبقى فيها الحروف في منطقة واحدة دون انتقال، فتتكوّن بذلك كلمات من ثلاثة أحرف متقاربة أو من جنس واحد، وهذا متعذّر أو مستنقل، لصعوبة التحقّق كالمشي في القيد، وعدم الانسجام والوضوح السّميّ.

تراكيب تبدأ بثنائية من نفس المنطقة أو تنتهي بها، وهذه التّراكيب منها ما يُمنع كتجاوز حروف الحلق إلّا في حالات قليلة وشروطٍ مُعيّنة، ومنها ما يتحقّق في مقدّم الفم والشفتين، ولكن تبقى أقلّ انسجاماً واستعمالاً من التي يتحقّق فيها التّباعد في المخارج.

وقد أثبتت الدّراسات الإحصائية لانتلاف الحروف في الجذور العربية أنّ الثنائية التي يكون حيزاً حرفياً (حلق\_ حلق) هي أضعف الثنائيات دوراناً<sup>(2)</sup>، ولم يرد من هذه الثنائيات سوى 178 ثنائية، وهي بهذا لا تتجاوز أكثر من 0,66% وشبيهه بهذه الثنائيات تلك التي يكون حيزاً حرفياً (شفه\_شفه) وهي على ضعف دورانها فقد انتهت عدتها إلى 360 ثنائية أي بنسبة قدرها 1,34% ويبدو أنّ وجود الواو بين حروفها رفع من دورانها على نحو ما سبق. وظاهر أنّ ثنائيات الحيزين (فم\_فم) جاءت أقواها دوراناً، إذ بلغت عدتها 9163 ثنائية<sup>(3)</sup>، وهو رقم ضخم يعدل 34,24% أي قرابة ثلث الثنائيات العربية<sup>(4)</sup>.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 268\_270.

(2) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 143.

(3) ينظر: نفسه، ص: 211.

(4) ينظر: نفسه، ص: 143.

وهذه التراكيب التي سكت عنها السُّبكي هي إمّا متعدّرة الاستعمال، وإمّا قليلة الاستعمال، وإمّا متأخّرة في الحسن، وهذا ما صرّح به ابن جنّي في تقسيمه الثلاثي للتأليف<sup>(1)</sup>:

الضرب الأول: تأليف الحروف المتباعدة وهو أحسنه وهو الأغلب في كلام العرب.

الضرب الثاني: تأليف الحروف المتقاربة بتضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأوّل في الحسن.

الضرب الأخير: تأليف الحروف المتجاورة وهو دون الاثنين الأوّلين، إمّا رُفض البتة وإمّا قلّ استعماله.

إنّ دراسة ظاهرة التأليف التي بُنيت على المناطق الثلاث الرّئيسة\_ التي يشتمل كلّ منها على مخارج متعدّدة\_ تكون أقلّ دقّة وشمولية من الدّراسة المبنية على جميع المخارج، لذلك ارتأينا فيما يلي أن نحصر جميع التّتابعات الصّوتية المرفوضة في الكلمة العربية مجردّها ومزیدها.

واخترنا التّتابعات الصّوتية المرفوضة في المجرّد من دراسة إحصائية لدوران الحروف في جذور العربية<sup>(2)</sup>؛ لأنّها تمثّل الأصل المعجميّ الذي تتفرّع عنه الصّيغ الاشتقاقية. وقد اعتمدت في مادّتها اللغوية على 11347 جذراً لغوياً تمثّل محتوى خمسة من أمّات المعاجم العربية هي: جمهرة اللغة لابن دريد، وتهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيّدة، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي. وأسفر هذا الإحصاء عن التّثنيات المرفوضة في الجدول التالي:

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 331/2.

(2) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 03.

جدول ما لا يقترن من الحروف في إحصاء الجذور العربية للمعاجم الخمسة<sup>(1)</sup>

الحرف	ما لا يتألف معه تتابعاً
ع	ع
ب	ف
ت	ظ ن ص ض ط
ث	ن ز س ص ض ظ ش
ج	ت غ ق ظ
ح	ع غ ه خ
خ	ع غ ه ح ك
د	ت ط ض ظ
ذ	ت ث ز س ش ص ض ط ظ د
ر	ظ
ز	ث س ش ص ض ظ ن
س	ث ز ش ص ض ظ
ش	ض
ص	ث س ش ض ظ ن ز
ض	ن س ص ظ ت ث ش ق
ط	ت ن ص ض ظ
ظ	ت ث ج ح خ د ن ز س ش ص ض ط غ ق ك
ع	ع ح خ غ
غ	ع ح ج خ ع ك
ف	ب
ق	ج ك
ك	ط ق
م	ب ف ح خ ظ
ه	ح خ ظ

<sup>(1)</sup> المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 205.

تلافت الجذور العربية 114 ثنائية متعدّرة ومستقلة<sup>(1)</sup>، من جملة الأصول الممكنة (841)، بنسبة 13,5% وتبقى الكثرة الكاثرة التي تأتلف حروفها بنسبة 86,5%. وقد شملت ظاهرة عدم الائتلاف أربعة وعشرين حرفاً من جملة الحروف العربية (28)، وبقي منها أربعة تأتلف مع غيرها هي: (و، ي، ل، ن) إضافة للرّاء فهو لا يأتلف متقدّماً مع الظاء فقط في جذور معدودة، غير أنّه الأقوى دوراناً من بقية الحروف، والأكثر ائتلافاً مع غيره إذ يأتلف مع ثمانية عشر حرفاً<sup>(2)</sup>، تشكّل الثنائية (ب ر) أقواها دوراناً، إذ وردت (255) مرّة بنسبة تقرب من 8%، وجاء مقلوبها (ر ب) في المرتبة الثانية. والذي يلاحظ أنّها من حروف الذّلاقة التي تجسّد الاقتصاد بارتفاع تواترها وكثرة ائتلافها مع غيرها في الكلمة العربية ولزيادة التوضيح قد بسطنا الجدول السابق وبيّنا كلّ حرف من الحروف، وما لا يفترن معه في الجذور بالتقدّم أو التأخّر أو بهما معاً، وتفصيل ذلك في الجدول التالي:

(1) المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 139\_140.

(2) ينظر: نفسه، ص: 141.

الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

ما لا يسبقه من الحروف	الحرف	ما لا يلحقه من الحروف
غ ع خ ء	ء	ع ء
ف م	ب	ف
ظ ط ض ذ ج	ت	ظ ذ ص ض ط
ظ ض ص س ز ذ	ث	ذ ز س ص ض ظ ش
ق غ ظ	ج	ت غ ق ظ
ه غ ع ظ خ	ح	ع غ ه خ
ه غ ع ظ ح	خ	ء غ ه ح ك
ظ ذ	د	ت ط ض ظ
ظ ط ض ص ز ث ت	ذ	ت ث ز س ش ص ض ط ظ د
_____	ر	ظ
ظ ص س ذ ث	ز	ث س ش ص ض ظ ذ
ظ ض ص ز ث	س	ث ز ش ص ض ظ
ظ ض ص ز ذ ث	ش	ض
ظ ط ض ز ذ ث ت	ص	ث س ش ص ض ظ ذ ز
ظ ص ش س ز ذ د ث ت	ض	ذ س ص ظ ت ث ش ق
ك ظ ذ د ت	ط	ت ذ ص ض ظ
ظ ض ص ز س ر ذ	ظ	ث ج ح خ ذ ز س ش ص
غ ح ء	ع	ء ح غ خ
ظ خ ح ج	غ	ء ح ج خ ع ك
م ب	فا	ب
ك ظ ض ج	ق	ج ك
ق غ ظ خ	ك	طق
_____	م	ب ف
خ ح	ه	ح خ ظ

من الجدول السابق يتجلى لنا بناء اللغة العربية في تشكيلها الصوتي على الاقتصاد اللغوي، فقد تجنبت المخارج المتساوية والمتجاورة، والأصوات المستقلة التي يكلف نطقها جهداً مضمناً، وفيما يلي بعض هذه المظاهر:

\*عدم تتابع الثنائيات ذات المخرج الواحد أو المتقاربة، كتجاور الأصوات الحلقية فإنها تمثل أقل الحروف تآلفاً بلا فصل كما رأينا سابقاً، ومن الثنائيات المرفوضة تجنباً للثقل: (غ ع)، (ع ع)، (ع ع)، (خ ع)، (ه ح)، (ح ه)، (غ ح)، (ح غ)، (ع ح)، (ح ع)، (خ ح)، (غ خ)، (خ غ)، (خ ه)، (ه خ)، (غ ع)، (ع غ)، (ع خ).

إن هذه الثنائيات المهجورة تقتضي وجود 16 ثنائية مستعملة غير أن ابن جنى لم يذكر إلا تسعاً. منها خمس ثنائيات متجاوزة في ثلاثة مواضع<sup>(1)</sup>:

تجاور الهمزة مع الهاء والحاء والياء شرط تقدّم الهمزة.

تجاور العين مع الهاء، شرط تقدّم العين.

تجاور الخاء مع العين، شرط تقدّم الخاء.

وأربع مكرّرة مثل لها ب<sup>(2)</sup>: المهه، والبعح، والبعع والرخخ.

ومن الأصوات التي اشتركت في المخرج أو تقاربت ولم تأتلف البتّة أصوات أقصى

اللسان (ق، ك)<sup>(3)</sup>، وكذا أصوات الصّفير والأصوات الأسنانية (ظ، ث، ذ، ص، ز، س).

يبدو ممّا سبق أنّ اقتراب مخرجي الثنائية مدعاة لزيادة النّقرة، وهو السبب الرئيس في

انعدام ائتلاف جلّ الثنائيات أو قلّتها<sup>(4)</sup>، فكلمًا تقارب مخرج الحرفين كانا أثقل على اللسان

منهما إذا تباعدا. "ومن شأن العرب استعمال ما خفّ وتجنّب ما ثقل، ولا يكادون يجمعون

بين حرفين من مخرج واحد، أو مخرجين متساويين، وإذا اجتمعا أدغموا أحدهما في

الآخر"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 329\_328/2. وقد سكت ابن جنى عن سبع ثنائيات أثبت الإحصاء ائتلافها، ربّما لقلّتها، أو شدوذها.

<sup>(2)</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 330/2.

<sup>(3)</sup> أضاف لهما ابن جنى صوت الجيم فثلاثتها لا تأتلف البتّة عنده، غير أنّ إحصاء الجذور العربية أثبت وجود (ك ج)، و(ج ك) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 330/2. والمعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 205.

<sup>(4)</sup> المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 67.

<sup>(5)</sup> علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 115/2.

\* ومن اقتصاد اللغة العربية في تشكيل أصواتها أن جعلت الأسهل منها والأكثر امتزاجاً بغيرها أكثر دوراناً، وقلّلت من المستقل لزيادة مؤنثته على اللسان واعتياصه. ومن الأصوات المستقلة التي ظهر فيها اقتصاد اللغة صوت الظاء، فهو أكثر الأصوات تنافراً مع غيره في التشكيل الصوتي العربي، فقد رُفض استعماله في سبع وعشرين ثنائية: مع عشرة أصوات مطلقاً سواء بالتقدّم أو بالتأخّر، وهي: ط، ص، ض، ز، س، ذ، د، ج، ث، ت. ومع صوت الرّاء متأخّرة (ر ظ). ومع ستة أصوات متقدّمة: (ظ ح)، (ظ خ)، (ظ ش)، (ظ ق)، (ظ ك)، (ظ غ).

إنّ كثرة التّنافر هي ما جعلته أقلّ استعمالاً، فقد ورد في ذيل قائمة شيوع الأصوات العربية، إضافةً إلى ضعف دورانه في الثلاثي والرّباعي وانعدامه في الخماسي<sup>(1)</sup>. ولا شكّ في أنّ هذا عائداً إلى كلفة النّطق به. وربّما كان هذا سبب اختصاص العربية به، جاء في كتاب العين: "وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية"<sup>(2)</sup>، وقريب منه ما قاله ابن دريد: "اعلم أنّ الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفاً، مرجعهنّ إلى ثمانية وعشرين حرفاً. منها حرفان مختصّ بهما العرب دون الخلق وهما: الحاء والظاء"<sup>(3)</sup>. وقال ابن فارس: "ومما اختصّت به العرب الحاء والظاء"<sup>(4)</sup>.

تتشرك معه في كثرة التّنافر الأصوات المطبقة وأصوات النّفث: الضاد الذال والثاء والصاد ثمّ الطّاء. وذلك للنّقل الناتج عن الإطباق والاستطالة والنّفث؛ فتجعل اللسان يعمل من جهتين (طرفه وأقصاه)، أو منهما مع حافّته، وهدر كمّية كبيرة من النّفّس (مادة الصوت).

(1) المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 137.

(2) معجم العين ص: 59/1.

(3) جمهرة اللغة، ص: 4 / 1.

(4) الصاحبى في فقه اللغة، ص: 71.

وقد أثبت القدماء ثقل الضّاد، فهو "أصعب الحروف تكلفاً في المخرج، وأشدّها صعوبةً على اللفظ"<sup>(1)</sup>، قال ابن الجزري: "والضّاد انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإنّ السنة النّاس فيه مختلفة وقلّ من يحسنه..."<sup>(2)</sup>.

كذلك من الأصوات التي تكلف جهاز النطق جهداً عضلياً كبيراً صوت الهمزة، لأنّه بعيد المخرج عسير النطق؛ يتمّ بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية بقوة وحفز، ويساعد على ذلك مقاومة الحجاب الحاجز وعضل الصدر، وانغلاق الوترين ومنعهما للنفس المتردّد بينهما وبين الصّدر بعض الوقت، ثمّ انفراج هذه الأوتار فجأة ليندفع الهواء بالصّوت، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضليّ كبير بإجماع القدماء والمحدثين<sup>(3)</sup>، فقد قال فيها ابن يعيش: "اعلم أنّ الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق فاستثقل النطق به، إذ كان إخراجها كالتهوّع"<sup>(4)</sup>.

وأكد ذلك من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس في قوله: "ولا شك أنّ انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراج المزمار فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضليّ قد يزيد على ما يحتاج إليه أيّ صوت آخر، ممّا يجعلنا نعدّ الهمزة أشقّ الأصوات"<sup>(5)</sup>، كما أكد الإحصاء ضعف دورانها فيما زاد على الثلاثة<sup>(6)</sup>.

وصعوبة إنتاج هذا الصوت أو ثقله جعل العرب عموماً تغيّره وتصرّف فيه ما لم تتصرّف في غيره من الأصوات، وقد أوضح هذا الأمر مكّي بن أبي طالب في قوله: "إنّ الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جلد صعب على اللفظ به، بخلاف سائر الحروف، مع ما فيها من الجهر والقوّة، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم تستعمله في غيرها من الحروف، فقد استعملوا فيها: التّحقيق، والتّخفيف وإلقاء حركتها على ما قبلها

(1) الرعاية، ص: 185.

(2) النشر في القراءات العشر، ص: 178/1.

(3) ينظر: التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير (مقال)، ص: 196.

(4) شرح المفصل، ص: 107/9.

(5) الأصوات اللغوية، ص: 78.

(6) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 79.

وإبدالها بغيرها من الحروف، وحذفها في مواضعها، وذلك كلّه لاستثقالهم لها، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها...<sup>(1)</sup>. وفي ذلك يقول السيوطياً أيضاً: "لما كان أثقل الحروف نطقاً وأبعدها مخرجاً، تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قریش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً"<sup>(2)</sup>، ثم ذكر أربع طرق لتخفيفها وهي: النقل والإبدال، والتسهيل، والإسقاط<sup>(3)</sup>.

ومن الاقتصاد أيضاً قلة استعمال الأصوات المصمتة في الأبنية العربية، وعدم انفرادها فيما طال منها؛ لأنها تتصف بالثقل والصعوبة في النطق، وتكلف جهاز النطق جهداً مضمناً، كما يقلّ شيوعها في الاستعمال مقارنة مع المذلة، التي أثبتت الدراسات الإحصائية كثرة استعمالها<sup>(4)</sup> في أبنية الكلام لخفتها وسهولتها في النطق.

وقد ورد عن الخليل أنها "أخف الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء. ولا يحسن بناء الرباعي المنبسط والخماسي التام إلا بمخالطة بعضها"<sup>(5)</sup>، وجعلها معياراً لمعرفة الأصيل من الدخيل والمحدث في كلام العرب<sup>(6)</sup>. وعن الأخفش أنها سميت بالمذلة؛ "لأن عملها في طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه، وهي أخف الحروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسميت الأخر مصمتة؛ لأنها أصممت أن تختصّ بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان"<sup>(7)</sup>. ولم يخرج ابن جني عن هذا المعنى لأصوات الذلاقة حيث

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسيتحقيق: د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، د.ط، 1974م، ص: 72/1.

(2) الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطيتحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2004م، ص: 246.

(3) ينظر: نفسه، ص: 628/2-629-630.

(4) ينظر: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ص: 83. والمعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 146.

(5) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة مصر، 1964م، ص: 50/1.

(6) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي - د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ط، د.ت، ص: 51/1-52.

(7) جمهرة اللغة، ص: 8/1.

قال: "وفي هذه الحروف الستة سرٌّ طريف ينتفع به في اللغة، وذلك أنّك متى رأيت اسماً رباعياً أو خماسياً غير ذي زوائد، فلا بدّ فيه من حرف من هذه الستة أو حرفين، وربما كان فيه ثلاثة... فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه الأحرف الستة، فاقض بأنّه دخيل في كلام العرب وليس منه.." (1).

يتّضح ممّا سبق أنّ أسهل كلام العرب وأكثر ما تستعمله من الأصوات ما كان بطرف اللسان أو الشفتين (2)، وهذا الترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في جذور العربية دليلٌ على ذلك (3):

ر، ل، ن، ب، م، ع، ق، د، س، ف، ج، ح، و، هـ، ش، ط، ك، خ، ز، ي، ت،  
ء، ص، ث، غ، ذ، ض، ظ، ا.

هذا الترتيب التنازلي يبيّن النزعة الاقتصادية للغة العربية في قيام أبنيّتها على الأصوات السهلة والخفيفة، فأقوى الحروف دوراناً (ر، ل، ن، ب، م)، ولم تتخلّف عنها سوى الفاء التي تقدّمت عليها أحرف الطلاقة والنّساعة (ع، ق، د، س) (4) التي يعلو تواترها في غير الثلاثي.

هذا بعض ما تعلّق بالأبنية المجرّدة من مظاهر اقتصادية، كاختيار أقلّها عدداً، وأخصرها بنيةً، وأكثرها انسجاماً، وأسهلها صوتاً.

أمّا فيما يتعلّق بالكلام المزيد، فالعربية تتصرّف في أصوله بالاشتقاق والإصاق لتوليد ألفاظ جديدة تتميز بالرشاقة والانسجام، وذلك بصبّها في قوالب موسيقية معتدلة، وتزويدها بأسهل الأصوات وأخفّها، وهي التي ذكرها ابن جني في قوله: "فأخفّ الحروف عندهم وأقلّها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسماة حروف الزيادة، وهي: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والنون، والتاء، والهاء، والسين، واللام،

(1) سر صناعة الإعراب، ص: 70-71.

(2) علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 117/2.

(3) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 146.

(4) نفسه، ص: 50.

ويجمعها في اللفظ قولك: اليوم تنسأه<sup>(1)</sup>. وقد أضاف لها بعضهم<sup>(2)</sup> الكاف والباء والفاء حتى تستوعب الكلام المستعمل (بمجرده ومزيده وسوابقه ولواحقه)؛ لأن حروف الزيادة وحدها لا تفي بكل ما يزداد على الجذر من حروف، بل لا بدّ من زيادة هذه الحروف الثلاثة ليكتمل بها تصريف الكلمة. فالكاف للتشبيه نحو: (وجهها كالقمر)، والباء للعلّة أو السببية نحو: ﴿فَكَلًّا أَخَذْنَا بِذُنْبِهِ﴾<sup>(3)</sup>، والفاء للنسق أي العطف نحو: قام زيد فعمرو.

هذه الأصوات تضي على الكلام التثاماً وانسجاماً وتقضي على بعض التتابعات المستقلة أو المتعدّرة في أبنية العربية، ولاستجلاء هذه المظاهر نتبّع الثنائيات الممتنعة في الكلام العربي (النصوص)، والتي كان الفضل في استخراجها وإيراد قواعد اقترانها لعلماء التعمية<sup>(4)</sup> الذين استطاعوا تتبّع مواطن الائتلاف والتنافر الخاصة بالحروف، ومعرفة دورانها ومراتبها<sup>(5)</sup>، فقد أدّى اشتغالهم بتعمية النصوص واستخراج معماها إلى عنايتهم باللغة وعلومها عنايةً بالغةً فاقوا بها من سبقهم، وتوصّلوا إلى الكثير من النتائج العلمية الهامة التي يتعلّق بعضها بالدراسة الصوتية كمخارج الأصوات وصفاتها، والدراسة الكمية والإحصائية عليها لاستخراج قواعد تواترها وتنافرها وتمازجها<sup>(6)</sup>.

(1) سر صناعة الإعراب، ص: 327/2.

(2) ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 154/2.

(3) الآية 40 من العنكبوت.

(4) التعمية لغة هي الخفاء والالتباس، وهي في الاصطلاح تحويل نص واضح إلى آخر غير مفهوم باستعمال طريقة محدّدة يستطيع من يعرفها أن يفهم النص. واستخراج المعنى يكون عكس ذلك، يحوّل فيه النصّ المعنى إلى نص واضح. ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 09/1.

(5) علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 14/1. 15.

(6) هناك مؤلفات كثيرة في هذا الفن تزخر بهذه النتائج العلمية الهامة، منها: رسالة في استخراج المعنى ليعقوب بن إسحاق الكندي، والمؤلف للملك الأشرف لعلّي بن عدلان، ومفتاح الكنوز في إيضاح المرموز لعلّي بن الدريهم، ومقاصد الفصول المترجمة عن حلّ الترجمة لابن دنينير. ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

## الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

اعتمد علماء التعمية في دراستهم لاقتران الأصوات اللغوية وامتناعه في العربية على الإحصاء لاستقراء الظواهر الصوتية ووضع القوانين لها، فوجدوا أنّ الأصوات العربية منقسمة على قسمين<sup>(1)</sup>:

**الأصوات المتغيرة:** وهي التي تمتاز بالسهولة واليسر وتأتلف مع كلّ الأصوات الأخرى بالتقديم والتأخير معاً أو بأحدهما<sup>(2)</sup>، ويعرض لها أن تكون تارة أصلية وتارة زوائد<sup>(3)</sup>، ومجموعها اثنا عشر حرفاً، حروف الزيادة (سألتمونيها)، مع الكاف والباء والفاء.

**الأصوات الأصلية:** وهي التي يعرض لها ألا يقارن بعضها بعضاً بالتقديم والتأخير، أو بأحدهما فقط. ولا تتغير البتة فتكون زوائد بوجه من الوجوه. وهي ستة عشر صوتاً لغوياً موضحة في الجدول الآتي<sup>(4)</sup>:

ث ج ح خ د ذ ر ز ش ص ض ط ظ ع غ ق	الحروف الأصلية
ء ب ت س ف ك ل م ن ه و ي	الحروف المتغيرة

وقد اخترنا دراسة ابن دنينير (ت627هـ) نموذجاً لما لا يأتلف من التثنيات في التشكيل الصوتي؛ لأنها متأخرة وشاملة لما قبلها من حالات التنافر المطلق أو المشروط بالتقدم، أو التأخر، وهي على النحو التالي:

(1) ينظر: رسالة الكندي، علم التعمية واستخراج المعنى، ص: 238/1.

(2) يستنتى منها السنين فإنها لا تقارن: ث، ذ، ص، ض، ظ، ز بتقديم ولا تأخير.

(3) الزوائد هي ما لحق الاسم بتصريفه في الأزمان، أو الأعداد، أو التذكير، أو التأنيث، أو الإضافة، أو التشبيه، أو العلة، أو النسق، أو ما كان نحو ذلك.

(4) ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى، ص: 240/1.

ما لا يتألف من الحروف في الكلام (أي النصوص)<sup>(1)</sup>

ما لا يسبقه	الحرف	ما لا يلحقه
ذ ز س ص ض ظ	ث	ذ ز س ص ض ظ ش
ط ظ غ ق	ج	ط ظ غ ق
ظ خ ع غ (ه) <sup>(2)</sup>	ح	خ ع غ
ظ ح غ	خ	ح غ
ظ	د	ظ ز ص ض
ث ز س ص ض ط ظ	ذ	ث ز س ص ض ط ظ ش غ
د ث ذ س ص ظ ط	ز	ث د س ص ظ ش ض
ث ذ ز ص ض ظ	س	ث ذ ز ص ض ظ ش
ث ز س ص ض ظ ذ ض	ش	ض
ث ذ ز س ص ض ط ظ د	ص	ث ذ ز س ص ض ط ظ ج ش
د ز ث ذ س ش ص ض ط ظ	ض	ث ذ س ش ص ض ط ظ ق
ض ص ذ ظ (د) <sup>(3)</sup>	ط	ظ ذ ز ص ض
ث ج د ذ ز س ص ض ط	ظ	غ ث ج ح د ذ ز س ص ض ط ش ق خ
ع ق ذ خ ح ج (ظ) <sup>(4)</sup>	غ	ج ح خ ع

(1) علم التعمية واستخراج المعنى، ص: 149/2.

(2) لم يذكر ابن دنينير هذه الثنائية (ه ح) ولا الكندي قبله، وهي لا تأتلف في الجذور مطلقاً بسبب الثقل الشديد، ولم يوقف على إمكانية لاقتران هذه الثنائية في الكلمات المزيدة. ينظر: علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 145/2.

(3) (دظ) ثنائية لم يذكرها ابن دنينير، بيد أن كثيراً من المتقدمين نصّ على عدم انتلافها كابن السراج وابن جني وابن الدريهم، وقد وُجد في الدراسة الإحصائية لدوران الحروف في جذور العربية جذران تقدّمت فيهما الدال على الطاء، على أن في كلّ منهما تضعيفاً من العلماء، وهما: (دطر)، و(أدط). ينظر: علم التعمية، ص: 152/2. 153.

(4) زاد ابن دنينير الثنائية (ظ غ) على الكندي، وحقّها أن تزداد، إذ أثبتت الدراسات الإحصائية عدم انتلافها، فلم تسجل إلا جذراً واحداً هو (غظظ)، وقد أهمله أئمة اللغة المتقدمون، كما أن الطاء فيه لغة، الأصل فيها المغطعة. ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية صوتية مخبرية، ص: 179. وعلم التعمية، ص: 152/2.

## الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

يتّضح من هذا الجدول السلوك الاقتصادي للحروف الزوائد التي تلحق ما يشتقّ من الأبنية المجرّدة، وذلك لاشتغال المجرّد على حالات من التّنافر وعدم الائتلاف لم يشتمل عليها المزيد، وهو أمرٌ طبيعيٌّ لأنّ الأبنية تتّسع رقعة التّنافر فيها كلّما ضاق تصريفها وتجرّدت من الزوائد حتّى تبلغ أقصاها في الجذور، " والعكس صحيح؛ إذ تتناقص حروف التّنافر كلّما اتّسع تصريفُ الكلمة واكتفتها السّوابق واللواحق حتّى تبلغ أضيق مجالٍ لها في الكلام المستعمل المشتمل على كلّ أحوال الكلمة مجرّدة ومزيدة ومسبوقة بسوابقها ومتّصلة بلواحقها وتكاد حروف التّنافر عند ذلك تنحصر فيما يستحيل ائتلافه لمانعٍ صوتيٍّ وثقلٍ فيزيائيٍّ كالحاء والخاء والظاء والصاد...." (1).

ومما يستدلّ به على ذلك وجودُ خمس عشرة ثنائية عديمة الائتلاف في المجرّد دون المستعمل، وهي ممثلة في الجدول الآتي:

ء	ب ف	ت ظ	خ ع	د ت
ذ ت	ظ ت	ع ء	غ ك	خ ك
ف ب	ق ك	ك ط	ك ق	ه ح

كما يُستدلّ على اقتصاد الأبنية المزيدة بهذا الترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في الكلام العربيّ الذي يُظهر شيوع ما يسمّى بالأصوات المتغيرة لما تمتاز به من سهولة ويسر (2)

ا، ل، م، ه، و، ي، ن/ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج/ذ، ص، ش،  
ض، خ، ث، ز، ط، غ، ظ (3).

(1) علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 153/2.

(2) ينظر: نفسه، ص: 147/1.

(3) رتب ابن عدلان النحوي (ت666هـ) الحروف في رسالته: المؤلّف للملك الأشرف بناءً على تواترها كثرةً وقلةً، وجعلها ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

الكثيرة: ا ل م ه و ي ن. وقد جمعت في قولهم: المهوين. المتوسطة: ر ع ف ت ب ك د س ق ح ج. جمعت أيضاً في قولهم: رعت بكس قحج. القليلة: ذ ص ش ض خ ث ز ط غ ظ. جمعت في أوائل الحروف في كلمات بيت من الشعر:

ظلم غزا طاب زوراً ثاوياً خوف ضنى شبت صبا ذاوياً

ونلاحظ أنّ الكلام العربي المستعمل تزيد حاجته للأصوات السهلة إضافة لأصوات الذلاقة فينتج تواترها عمّا كانت عليه في الأبنية المجردة، فنتقدّم (ا، ل، م، هـ، و، ي، ن) إلى رتبة الأصوات كثيرة الاستعمال، وتتأخّر الزاء إلى الرتبة السابعة بعدما كانت الأولى في الأبنية المجردة، وتبقى الأصوات المستنقلة قليلة الاستعمال.

وخلاصة القول أنّ اقتصاد الأبنية العربية يتجلى في اعتدال أصولها وسهولة إنتاجها، وانسجام أصواتها؛ لتباعد المخارج واتّساع المدرج. وتقابل أصواتها في كلّ مخرج، وشيوع الأصوات السهلة، والتتابعات الخفيفة والمنسجمة، وغلبة الأبنية المعتدلة.

كما لا يفوتني في نهاية هذا الفصل أن أشير إلى مسلك اقتصادي آخر تسلكه العربية لتوليد ألفاظها وتنمية أبنيته، وهو صوغ الكلمة المفردة من مجموع حروف كلمتين أو أكثر على طريق الاختصار، وهو ما يسمّى بالنحت، أو بالاشتقاق الكبار على رأي من يعدّه ضرباً من ضروب الاشتقاق<sup>(1)</sup>. ويُعرّف النحت بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه"<sup>(2)</sup>، نحو قولهم: حمدل من الحمد لله، ويسمل من بسم الله، وسبجل من سبحان الله، ودمعز من أدام الله عزّك، وقد صرّح ابن فارس بأنّه "جنس من الاختصار، نحو: (رجلٌ عبشميّ)، منسوب إلى اسمين، وذكر قول الخليل:

أقولُ لها ودمعُ العينِ جارٍ ألم تحزُنك حَيْعَلَةُ المُنادي

مكانَ قوله: حيّ على<sup>(3)</sup>.

وتقلّ الكلمات المنحوتة أو المركبة من كلمتين أو أكثر في اللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى، كالفارسية والأرمنية، وعدة لغات أوروبية كالإنجليزية والألمانية، وهذا يعود

<sup>(1)</sup> ينظر: التهيئة اللغوية للنحت في العربية، د عبد الجليل مرتاض، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص: 62. 61. 60.

<sup>(2)</sup> نفسه، ص: 04.

<sup>(3)</sup> الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م، ص: 209. 210.

ربما لكون العربية تملك وسيلة أخرى تعتمد عليها في توليد الألفاظ، وهي: "الاشتقاق"، الذي قد يفقد في مثل تلك اللغات<sup>(1)</sup>. إضافة إلى عدم الحاجة إليه قديماً، أمّا في وقتنا هذا، فتدفعنا إليه "حاجات علمية ومقتضيات حضارية وتطور ضخم في العلوم والترجمة"<sup>(2)</sup>، وتفعيله في اللغة العربية بات ضرورياً، لتتوسّع، وتستجيب لحاجة الناطقين بها، وتسائر التطور الحاصل في اللغات الحيّة. خاصّة وأنّ نظام النحت في العربية موجود وظاهر، وأقيسته مستعملة<sup>(3)</sup>، وفي سلوكه اختصاراً وسهولة، ولا شكّ أنّ هذا مقصد من المقاصد العامّة للغة العربية.

وفي ما يلي بعض الشروط التي وضعها القدماء للكلمة المنحوتة، يتجلى فيها مقصدان من مقاصد اللغة، وهما الاقتصاد في الجهود العضلية والذهنية، وأمن اللبس<sup>(4)</sup>:

\* السهولة اللفظية، فلا يجب أن يكون اللفظ المنحوت نابياً عن الجرس الموسيقي والسليقة العربية.

\* وضوح الاختزال، أي أن يكون اللفظ المنحوت سارياً على وزن من أوزان الكلمة العربية على قدر الإمكان.

\* أن يؤدّي المنحوت حاجات اللغة من أفراد وتثنية ونسب وإعراب.

والالتزام بهذه الشروط يجعل النحت "وسيلة إيجابية في إثراء اللغة العربية وتجديد ألفاظها لتلاحق التطور العلمي والحضاري الحديث في غير تنكّر لطبيعتها أو عدوان على خصائصها"<sup>(5)</sup>.

وتستعمل العربية في سلوكها هذا أربعة أنواع من النحت<sup>(6)</sup>:

<sup>(1)</sup> ينظر: الاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، ص: 100.

<sup>(2)</sup> المؤدّ في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، د حلمي خليل، دار النهضة العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1985م، ص: 99.

<sup>(3)</sup> ينظر: نفسه، ص: 92. والتهيئة اللغوية للنحت في العربية، ص: 84.

<sup>(4)</sup> ينظر: المؤدّ في العربية، ص: 99، والاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، ص: 100. 101.

<sup>(5)</sup> المؤدّ في العربية، ص: 99.

<sup>(6)</sup> ينظر: نفسه، ص: 90. 91. والاقتصاد المورفونولوجي في التواصل اللساني، ص: 101. 102. والتهيئة اللغوية

للنحت في العربية، ص: 24.

**1. النحت الفعلي:** يصاغ فيه الفعل المنحوت من كلمتين أو جملة، ليدلّ على حكاية القول أو حدوث المضمون. ومن أمثلته: بأبأ الرجل، قال: بأبي أنت. وحَيْعَلَ المؤدّن، قال: حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح. وطَبَّقَ، قال: أطال الله بقاءك، وجَعَفَلَ، قال: جُعِلْتُ فداك، وهكذا.

**2. النحت الوصفي:** وفيه تبني الكلمة من كلمتين أو جملة؛ لتدلّ على صفة بمعناها أو أشد منها، نحو قولهم: الصلِّدَم، صفة منحوتة من: الصلِّد والصلِّدَم. وصَهْصَلِق، صفة منحوتة من: صَهْلَ وصَلِقَ. وضِبَطَر، صفة منحوتة من: ضَبَطَ وضَبَّرَ، وغيرها.

**3. النحت الاسمي:** يتشكّل فيه الاسم من كلمتين أو جملة، نحو قولهم: جُلْمُود؛ من: جَمَدَ وجَلَدَ، وحَبُقُرٌّ؛ للبرد، من: حَبَّ قَرَّ، يُقال في المَثَل : هو أَبْرَدُ مِنْ حَبُقُرِّ. ويُلْمَم من: ويلُّ لأمّه.

**4. النحت النسبي:** وفيه يصاغ من كلمتين أو أكثر اسمٌ يدلّ على نسبة صاحبه إلى قبيلته أو بلده، كقولهم: عبشمي، في من ينسب إلى (عبد شمس)، وعبدري من عبد الدار. تتحقّق الكلمة المنحوتة باختصار واختزال، وتحقّق الأهداف والغايات ببذل أدنى جهد، إذ تحلّ محلّ كلمتين أو أكثر. كما يحلّ النحت مشكل عدم انتلاف بعض الأصوات المتقاربة مخرجاً، ويهيئها للاشتقاق<sup>(1)</sup>، ممّا يمكّن المستعمل من التخلّص من بعض التعنّّرات النطقية دون التفريط فيما يقتضيه الخطاب.

<sup>(1)</sup>التهيئة اللغوية للنحت في العربية، ص: 24.

# الفصل الثاني

## اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

مفهوم الصيغة

أولاً: صيغ الأسماء

ثانياً: صيغ الأفعال

ثالثاً: المشترك الصريفي

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

### مفهوم الصيغة

الصيغة لغةً هي مثال الشيء أو صورته أو هيئته التي وُضع أو سُبِك عليها شيءٌ آخر مرتّب بترتيبها، وهي مصدرٌ للفعل (صاغ). والصياغة أو الصوغ "هو تهيئةً على شيءٍ على مثالٍ مستقيم ومن ذلك قولهم: صاغ الحليّ يصوغه صوغاً، وهما صوغان إذا كان كلُّ واحدٍ منهما على هيئة الآخر"<sup>(1)</sup>. فصاغ الشيء "يصوغه صوغاً وصياغةً: سبكه... يقال صاغ شعراً وكلاماً أي وضعه ورتّبته... ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا، أي هيئته التي بُني عليها"<sup>(2)</sup>.

أمّا في الاصطلاح فهي: هيئة الكلمة<sup>(\*)</sup> التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في

(1) معجم مقاييس اللغة، ص: 322.321/3.

(2) اللسان، ص: 2527.

(\*) يُستعمل مع الصيغة مصطلحان آخران لهما علاقة بها، وهما: البنية، والوزن أو الميزان، فالبنية هي حروف الكلمة مع حركاتها وسكناتها المخصوصة بغضّ النظر عن هيئتها، أي هي مجموع الأحرف التي تتكوّن منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كلّ من الأسماء والأفعال والحروف، وقد تكون هذه البنية متصرفة ولها هيئة \_حاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها\_ تُحتذى ويُصاغ عليها، فتسمّى عندئذ صيغة، وهي مبنى صرفيّ وجزء من التحليل الصرفي يمثّل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها. أمّا إذا لم تتصرّف وتكن لها هيئة يصاغ عليها فهي بنية وليست صيغة.

أمّا الميزان الصرفي فهو معيار من الحروف يُعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغير في التحقّق الفعلي للغة على مستوى الكلام المنطوق. فهو مبنى صوتي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية، مثل: (ق) فعل أمر من الفعل (وقى)، وزنه: (ع)، وصيغته (أفعل)، وهو بتعبير اللسانيين المحدثين من الكلام، أمّا الصيغة فهي من اللغة. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص:

موضعه<sup>(1)</sup>، أو "هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها"<sup>(2)</sup>.

وهي في تعريفات الباحثين المعاصرين<sup>(3)</sup>: قوالب المباني التي ترجع إلى أصول اشتقاقية وتصاغ الكلمات على أساسها. أو قوالب لمجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين بالفصحى، وتُحدّد بها المعاني الكليّة أو المفاهيم العامّة. وهي عندهم جزء من التحليل الصرفي ومبنى صرفيّ يمثل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها.

إنّ اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ أو القوالب الصّرفية التي عادت عليها بألوان من الاقتصاد في الجهود، وفيما يلي سنتطرّق لبعضها:

تفيدنا الصيغ في "التوصّل إلى معرفة الزائد من الأصليّ على سبيل الاختصار، فإنّ قولك: وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول: الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد"<sup>(4)</sup>، وهذا هو الاقتصاد إذ يعني الوصول إلى الغايات الكثيرة بالوسائل القليلة؛ لأنّها تبيّن "حال الكلمة وما طرأ عليها من تغييرات وما فيها من أصول وزوائد بأخصر عبارة وأوجز لفظ"<sup>(5)</sup>.

يتجلّى الاقتصاد أيضاً في الصيغ كونها لا تكلفنا مادّة جديدة بل يأتي المعنى الوظيفي لها محمولاً على المادّة متراكباً مع الدلالة المعجمية عن طريق صورة اللفظ الذي

(1) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأسترباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د. ط، 1982م، ص: 2/1.

(2) الكليات ص: 560.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 133. والإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم، د عبد الحميد أحمد يوسف هنداي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2002م، ص: 19. وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د فاضل مصطفى الساقى، المطبعة العالمية، القاهرة، 1977م، ص: 189.

(4) همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ، ص: 233/6.

(5) المغني في تصريف الأفعال، د محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999م، ص: 35.

تتلبس به. وذلك لأنّ كلّ لفظ له معنى لغوي يفهم من مادّة تركيبه، ومعنى صيغيّ يفهم من هيئته، أي: حركاته وسكناته وترتيب حروفه؛ لأنّ الصّيغة اسم من المصوغ الذي يدلّ على التّصرّف في الهيئة لا في المادّة؛ فالمفهوم من حروف (ضرب) استعمال آلة التّأديب في محلّ قابلٍ له، ومن هيئته وقوع ذلك الفعل في الزمان الماضي، وتوحيد المسند إليه وتذكيره وغير ذلك<sup>(1)</sup>. وأنت تلمس ما في هذا التصريف من إيجاز في التعبير، واختصار في الأداء.

ومن الاقتصاد أيضاً قدرتها الفائقة على تنمية اللغة وتزويدها بمفردات "لا تحصى لتخدم المعاني المختلفة، كالفعل في أزمانه الثلاثة، والحدث المجرد من الزّمان في المصادر المتنوّعة، واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التّفصيل، واسم الزّمان، واسم المكان، واسم الآلة، والمؤنث، والمثنى، والجمع، والمصغّر، والمنسوب، فالمصدر (قَطَعَ) يتولّد منه عدد كبير من الأبنية، نحو: قَطَعَ، يَقْطَعُ، اقْطَعْ، قاطِعٌ، يُقَاطِعُ، قاطِعٌ، أَقْطَعُ، يُقْطَعُ، أَقْطِعُ، قَطَّعَ... انْقَطَعَ... اقْتَطَعَ... تقاطَعَ... استقطَعَ... قاطِعٌ، مُقْطَعٌ، مُقْطَعٌ،....."<sup>(2)</sup>.

وهذا ما وضّحه السيوطي في قوله: "الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تنتهي؛ فخصّوا كلّ تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير الموادّ، حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتّعظيم إلّا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضّرب؛ لمنافاتهمالهما؛ لضاق الأمر جدّاً، ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرّقوا بين (مُعْتَق) و(مُعْتَق) بحركة واحدة حصل بها تمييزٌ بين ضدّين"<sup>(3)</sup>.

مما سبق نرى كيف تعمل الصّيغة على إنتاج عدد هائل من المفردات بتعريض مادّتها الأساسية لصورٍ وهيئاتٍ عارضة، تزيد اللغة العربية غنى ونماء، وتيسّر لها الإحاطة بالمعاني المختلفة من أقصر الطّرق وبأقلّ الأصوات.

(1) الكليات، ص: 715.716.

(2) تصريف الأسماء والأفعال، د فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط2، 1988م، ص: 13.14.

(3) المزهر، ص: 1/275.276.

ويوضح أحد الباحثين تحقق الاقتصاد في الصيغ في قوله: "إنّ للأبنية والقوالب وظيفة فكرية منطقية، فقد اتخذ العرب في لغتهم للمعاني العامّة أو المقولات المنطقية قوالب أو أبنية خاصّة فجعلوا للفاعلية، والمفعولية، والمكان، والزّمان، والسببية، والحرفة، والأصوات والمشاركة، والآلة، والتفضيل، والحدث، ولمعان أخرى كثيرة صيغاً وقوالب بحيث إذا بُنيت أيّ مادّة من موادّ الألفاظ على تلك الهيئة، وصيغت في ذلك القالب أدت ذلك المعنى متّصلاً بتلك المادّة، فلو قلت: (التزاور مدعاةً للألفة) فالتزاور مؤلّفة من مادّة (زور) وقالب (التفاعل) الدال على المشاركة، فأصبح المعنى زيارة النّاس بعضهم بعضاً، ولفظ مدعاة من مادّة (دع و) وقالب (مفعلة) الدال على تسبب الشّيء أو كثرته مثل مشغلة، ومهّاة فمعناها السبب الداعي إلى... والألفة مصدر من ألف يدلّ على الفعل نفسه"<sup>(1)</sup>.

إنّ هذه الصيغ (القوالب الفكرية العامّة) توفّر على المتكلم والمتعلّم كثيراً من الجهد؛ لأنّها تستوعب جميع المعاني الجزئية والتفصيلية<sup>(2)</sup>، وتفصح عن مراد المتكلم وتوصله إلى السامع في قول مختصر وعبارة موجزة، يتجلّى فيها الاقتصاد العضلي والذهني معاً. تبيّن ممّا سبق أنّ صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التي تحدّد معناها ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادّة واحدة، فالصيغة هي التي تقيم الفروق بين الكلمات وهي التي تخصّص المعنى وتحدّده<sup>(3)</sup>. غير أنّ هذه الصيغة قد لا تكون كافية لذلك التخصيص أو التّحديد فتتخلّ عناصر أخرى مقالية ومقامية تُزيل اللبس وتُشجّح التّواصل.

كما تتجلّى بمظهر اقتصادي آخر لا يقلّ أهميّة عمّا سبق، وهو مساعدتها لنا على تصنيف الكلم وإدراك وظائفها، ومعرفة القدر المشترك بينها. فكلّ مجموعة لها هيئة مشتركة.

<sup>(1)</sup> فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 278.

<sup>(2)</sup> ينظر: الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطالب: ليث محمد لال محمد،

إلى كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، 1415هـ، ص: 12.11.10.

<sup>(3)</sup> ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص: 117.116.

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

والوصول إلى معرفة أحوال الأبنية وحصر الصيغ التي تنتج اللغة على منوالها هو من اقتصاد العلم الذي يُكتفى فيه بالأجناس عن الأنواع<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق يقرّر أحد الباحثين قائلاً: "والميزة الحقّة التي تذكر للغة العربية في مقابل غيرها من اللغات ليست أفضليتها في اعتمادها على القوالب للتعبير عن المعاني الوظيفية في مقابل اعتماد غيرها على العناصر الصرفية غير القالبية، للتعبير عن تلك المعاني، وإثما الفضل الحقّ لتلك الظاهرة الصرفية يكمن في اتّخاذ العربية للقوالب والأبنية وسيلة حاسمة للحدود بين الكلمات في السياق"<sup>(2)</sup>.

وبهذا تصلح الصيغة لأن تُستخدم أداةً من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، وهذا الأساس هو ما تشكو من عدم وجود مثله معظم لغات العالم لتحديد به الكلمات.

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح الشافية، ص: 12/1. والأصول، دراسة إستمولوجية لغوية للفكر اللغوي عند العرب، د تمام حسان، عالم

الكتب، القاهرة، د.ط، 2000م، ص: 16. 17.

<sup>(2)</sup> الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، ص: 9.

## أولاً: صيغ الأسماء

رأينا في التمهيد كيفية تحقق الاقتصاد في الصيغ عموماً، وسنتطرق لصور تحققه في الأسماء، وما ظهرت به من استلطاف وانسجام وتوزيع في مستويات طبقية معيارها رشاقة اللفظ مع الإعراض عن الثقل المجهد واختيار الألف لكثرة الاستعمال والتوليد، وأول ما يلاحظ أن صيغها قليلة محدودة بالنسبة لما ورد عليها من الكلمات، وهي كما يلي:

### 1. صيغ الاسم المجرد:

#### أ. صيغ الاسم الثلاثي المجرد:

وتحصر في عشر صيغ قسمتها العقلية اثنتا عشرة، أهملت العرب منها اثنتين واستعملت عشراً، وبيان ذلك أن اللام لا تقسم باعتبارها؛ لأن اختلافها لأجل الإعراب، وبقيت الفاء والعين، فأما الفاء فتكون متحركة بالحركات الثلاث، ولا تكون ساكنة لتعذر الابتداء بالسّاكن، وعسر لفظ حرفين ساكنين متواليين خلافاً لما يقع في بعض اللغات الأجنبية. وفي هذين المظهرين منزع واضح إلى الاستلطاف برفض ما هو ثقيل أو عسير، وأما العين فتكون بالحركات الثلاث وبالسّكون، وإذا ضربت ثلاثة في أربعة كانت اثني عشر، مفتوح الفاء أربعة: فَعْلٌ، فَعِلٌ، فَعَلٌ، فَعُلٌ، وكذلك مكسورها، ومضمومها، إلا أنه سقط من مكسورها (فَعُلٌ) لأنه ليس من أبنيتهم استنفالاً له، وسقط من مضمومها (فَعُلٌ) لأنه بناء مختصّ بالفعل لما لم يسمّ فاعله<sup>(1)</sup>. قال سيبويه: "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فَعُلٌ ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فَعُلٌ"<sup>(2)</sup>.

ونسبة المستعمل من المحتمل عقلاً هو:  $100 \times (12 \div 10) = 83,33\%$

وإليك صيغ الثلاثي المجرد محصورة في هذا الجداء<sup>(3)</sup>:

(1) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ص: 669، 668/1.

(2) الكتاب، ص: 366/4.

(3) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص: 72/2.

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

	فتحة	كسرة	ضمّة	سكون
فتحة	فَعَل	فَعِل	فَعُل	فَعْل
كسرة	فَعِل	فَعِل	فَعُل	فَعْل
ضمّة	فَعُل	فَعِل	فَعُل	فَعْل

أهملت الصيغة (فَعِل) كراهية الانتقال من الكسر وهو ثقيل، إلى الضمّ، وهو أثقل منه. والخروج من الكسرة إلى الضمّة أثقل من العكس<sup>(1)</sup>؛ لأنّه خروج من ثقيل إلى أثقل منه فذلك لم يأت فَعُل، لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحُبْك إن ثبت<sup>(\*)</sup>، ويجوز إذا كانت إحدى الحركتين غير لازمة نحو: يضربُ وليُقْتل.

أما فَعُل فهي صيغة أقلّ ثقلاً من فَعُل؛ لأنّ فيها انتقالاً من الضمّ الأثقل إلى الكسر الأقلّ ثقلاً، ولذا وُجد في الفعل المبني لغير الفاعل دون الاسم، وجوّز ذلك لعروضه لكونه فرع المبني للفاعل.

ويرجع إهمال الصيغتين لاستئصال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه، أما ما كان في نحو عُقّ وإبل فتماثل الثقيلين خفّفها قليلاً<sup>(2)</sup>.

### ب. صيغ الاسم الرباعي المجرد:

الممكن منها ثمان وأربعون صيغة نحصل عليها بضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فنحصل على اثني عشر، نضربها في أربع حالات اللام الأولى، فتصير ثماني وأربعين صيغة، يسقط منها ثلاثٌ لامتناع اجتماع الساكنين. فتبقى خمس وأربعون صيغة

(1) ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 36/1.

(\*) رَجَّح بعض العلماء في نحو: رُئِمَ ودُنِّل، وحُبْك وريو، أنّ الاسمين الأولين منقولان من الفعل المبني للمجهول، والأخيرين هما من تداخل اللغات. ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 38. 39. والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور

الإشيلي، تحقيق د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 1996م، ص: 51.

(2) ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 36/1.

ممكنة الوقوع أهمل منها تسع وثلاثون، واستعمل منها ست فقط<sup>(\*)</sup>، بنسبة من المحتمل عقلاً:  $12,5\% = 100 \times (48 \div 6)$ .

والصيغ المستعملة الست هي: فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ. وأمثلتها: جعفر، زبرج، بُرْثَن، دِرْهَم، قِمَطْر، جُخْدَب. وهي تمثل استعمال العرب لما هو أخف من غيره، ولذلك تراهم فيه يقبلون على سكون العين. إنهم لا يحركوها إلا في بناء واحد (فَعَلَّ)، لسكون لامه الأولى. ولو بنوا على نحو: فَعَلَّ، فَعَلَّ، فَعَلَّ، لكان الاسم ثقيلًا جدًّا، مكروهاً<sup>(1)</sup>. والصيغ المهمله أثقل من المستعملة، وكان منها ما يقع فيه أربع متحركات متواليات أغفله العربي لما يكون فيه من النقل أيضا<sup>(\*)</sup>.

وتعود كثرة أبنية الثلاثي مقارنة بأبنية الرباعي إلى أنه أخف، "كونه أقلّ أصول الأسماء المتمكّنة، فتصرفوا فيه لخفته أكثر من تصرفهم في الرباعي"<sup>(2)</sup>، واستخدموا منه أكثر الأبنية التي يحتملها، وأهملوا أقلها. أمّا الرباعي فقد ضيقوا نطاق استعماله لثقله على اللسان، فاستخدموا منه القليل، وأهملوا الكثير.

ولو ألقينا نظرة سريعة على أبنية الأسماء لبدأ لنا جلياً أنّ هذه الأبنية يقلّ عددها كلما زاد عدد أصولها.

### ج. صيغ الاسم الخماسي المجرد:

الممكن منها عقلاً مئة واثنان وتسعون<sup>(3)</sup>، وذلك بضرب أربع حالات اللام الثانية في الثماني والأربعين الحاصلة في الرباعي المجرد. يسقط منها حالات النقاء الساكنين التي

<sup>(\*)</sup> خمسة باتفاق الجمهور وهي: جَعْفَرٌ، زَبْرَجٌ، بُرْثَنٌ، دِرْهَمٌ، قِمَطْرٌ، وزاد الأخفش السادسة نحو جُخْدَب. ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 47. ويرى ابن عصفور أن لا حجة في جُخْدَب ويُرْقَع وجُوذِر لأنها وردت بالضم أيضا فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً. ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ص: 54.

<sup>(1)</sup> تصريف الأسماء والأفعال، ص: 65. 66.

<sup>(\*)</sup> قد ورد ما اجتمع فيه أربع متحركات نحو: جَنْدَلٌ، وَهْدَبٌ، وَعَرَشٌ والراجح أنه محذوف منها ساكن بين اللامين والأصل:

جنادل وهدابوعرنتن. ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 49/1. والممتع الكبير في التصريف، ص: 55.

<sup>(2)</sup> الممتع في التصريف، ص: 69/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، ص: 60. 61. 62.

تمثّل إحدى وعشرين، وتبقى مئة وإحدى وسبعون(171)صيغة ممكنة الاستعمال، لكن ما أقرّ في واقع اللغة أربعٌ منها فقط هي ألطف ما يمكن، وهي:  
فَعَلَّل، فَعَلَّل، فَعَلَّل، فَعَلَّل، وتمثيلها كما يلي: سَفَرَجَل، قِرْطَعْب، جَحْمَرَش،  
فُدْعَمِل(1).

ونسبة المستعمل من المحتمل عقلاً في الخماسي هو:  $2,083\% = 100 \times (192 \div 4)$ .  
وقد ضيق الخماسي في الاستعمال لشدة ثقله حتّى أهمل أكثره، فكان ما أهمل مئة  
وإحدى وسبعين صيغة، وهي الأكثر ثقلاً وعسراً.

كما أنّه لم يُبين من الفعل خماسيّ؛ لأنّه "يصير ثقيلًا بما يلحقه مطرداً من حروف  
المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول والضّمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة"(2).  
وإنّما جوّزوا في الاسم رباعياً وخماسياً للتوسّع، ولم يجوّزوا سداسياً لئلاّ يوهّم أنّه  
كلمتان؛ إذ الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، هذا وأكثر أنواع الأبنية وقوعاً في  
الكلام الثلاثيّ، ويليه الرباعيّ، ويليه الخماسيّ(3).

لم يُستعمل السداسيّ في اللغة العربية كونه يمثّل ضعف أصوات البوّرة الثلاثية، ولا  
يكون إلّا في المركّب، نحو: حضرموت وسيبويه، وله أحكام خاصة. "فإن ورد غير مركب  
كان كالكلمتين في بنية واحدة أصلية، تحتمل الزيادة أيضاً. وهو ممّا يتقلّ تردده في ناجز  
الكلام، فغيابه ضربٌ من الاقتصاد العلاجيّ، وغياب ما أكثر منه أولى"(4).

## 2. صيغ الاسم المزيد:

يبدأ الاسم المزيد من أربعة إلى سبعة إذ يزداد على ثلاثيّ الاسم واحدٌ نحو ضارب،  
واثنان كمضروب، وثلاثة كمستخرج، وأربعة كاستخراج، وعلى رباعيّه واحدٌ كمدحرج، واثنان

(1) ينظر: شرح الشافية، (الرضي)، ص: 47/1.

(2) شرح الشافية، (الرضي)، ص: 9 / 1.

(3) نفسه، ص: 9 / 1.

(4) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 114.

كمتدحرج، وثلاثة كاحرنجام، ولم يُزَد في خماسيّه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل وعضرفوط، أو بعده مجرداً عن التاء كقَبَعَثْرَى أو معها كقَبَعَثْرَا، ونذر قَرَعَبْلَانَة وإصْطَفَإِيْبَة<sup>(1)</sup>.

ومعرفة عدد الأسماء المزيدة الممكنة عقلاً تعود إلى جُداء الصيغ المجرّدة والحروف الزائدة العشرة، باعتبار الحركات والسكنات ومواقع الحرف المزيد، وفيما يلي بيان ذلك:

#### أ. الاسم الثلاثي المزيد:

وله أربعة أقسام<sup>(2)</sup>، أولها المزيد بحرف، ونصل إلى حسبته الممكنة رياضياً بضرب حروف الزيادة العشرة في عدد صيغه في عدد الحركات والسكنات في عدد مواقع الحرف الزائد، فيكون الحاصل على الشكل التالي:  $1920 = 10 \times 4 \times 4 \times 12$  صيغة. المستعمل منها في الكلام نحو 80 صيغة<sup>(3)</sup>، والمهمل حوالي 1840، وهو من الثقيل والعسير نطقاً.

فإذا زيد فيه حرفان كان المحتمل:  $19200 = 5 \times 2 \times 10 \times 4 \times 4 \times 12$  صيغة.

المستعمل منها حوالي 135 صيغة<sup>(4)</sup>، والمهمل أكثر من 19050.

وإذا زيد فيه ثلاثة أحرف فالمحتمل:  $138240 = 6 \times 3 \times 10 \times 4 \times 4 \times 4 \times 12$  صيغة.

المستعمل منها نحو: 65 صيغة<sup>(5)</sup>، والمهمل أكثر من 138150.

وإذا زيد فيه أربعة أحرف فالمحتمل:  $860160 = 7 \times 4 \times 10 \times 4 \times 4 \times 4 \times 4 \times 12$  صيغة.

المستعمل منها في حدود ستّ صيغ<sup>(6)</sup>، والمهمل أكثر من 860150.

أما المزيد بخمسة أحرف فهو في حكم المهمل، لما يكون فيه من ثقلٍ للفظ، ومجانبة

للاقتصاد اللغويّ.

(1) شرح الشافية، (الرضي)، ص: 10 / 9.

(2) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 117.

(3) الممتع الكبير، ص: 57 \_ 70.

(4) نفسه، ص: 71 \_ 91.

(5) نفسه، ص: 92 \_ 102.

(6) نفسه، ص: 102 \_ 103.

ب. الاسم الرباعي المزيد:

إذا زيد في الرباعي حرف واحد كان كالمزيد فيه حرفان، أي على 19200 صيغة. وإذا زيد فيه حرفان كان كالثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، أي على: 138240 صيغة. وإن زيد فيه ثلاثة صار كالثلاثي المزيد فيه أربعة، أي على: 860160 صيغة. والمستعمل منها جميعاً حوالي:  $61=4+21+36$  صيغة<sup>(1)</sup>. وهو أقل من الثلاثي المزيد المستعمل، فالمهمل أكثر من 1000000.

ج. الاسم الخماسي المزيد:

إذا زيد في الخماسي حرفاً كان كالرباعي المزيد فيه حرفان، أي على 138240 صيغة. وإن زيد فيه حرفان كان كالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف، أي على 860160 صيغة. وقد استعمل من هذا كله بضع كلمات فقط، كما قال ابن الحاجب: "وللمزيد فيه (الخماسي) أبنية كثيرة ولم يجيء في الخماسي إلا عَضْرَفُوط، وِخْرَعْبِيل، وِقِرْطَبُوس، وِقَبَعْنَرِي، وِخَنْدَرِيَس على الأكثر"<sup>(2)</sup>. وأهمل ما يتجاوز 998000 صيغة.

وفي هذه النسب دليلٌ قاطع على نزعة اللغة العربية إلى الاقتصاد في الجهود الذهنية والعلاجية باستعمال أسهل الأبنية نطقاً، وأقلها عدداً. فأشهر الصيغ المستعملة للأسماء المجرد منها والمزيد 372 صيغة، 20 منها للمجرد، وللمزيد 352 صيغة. وهي نسبة ضئيلة جداً 0,035% مقارنة مع المهمل الذي يتجاوز المليون (1019520)، وهذه النسبة رغم أنها تقريبية؛ لأننا استقيناها من الصيغ الواردة في كتاب الممتع الكبير لابن عصفور، إلا أنها لا تخرج عما وصل إليه القدماء والمحدثون.

فقد ذكر سيبويه أشهر الصيغ من الثلاثي والرباعي والخماسي المجرد منها والمزيد وهي عنده ثلاث مئة مثال وثمانية أمثلة (308) في قوله: "جميع ما ذكرت العرب للثلاثي الصحيح عشرة أمثلة، وللرباعي خمسة أمثلة، وللخماسي أربعة أمثلة، وللمزيد من الثلاثي

<sup>(1)</sup>الممتع الكبير، ص: 103\_113.

<sup>(2)</sup>شرح الشافية، (الرضي)، ص: 1/47. وينظر: الممتع الكبير، ص: 113\_114. والكتاب، ص: 444/4. 445.

مائتا مثال وثمانية وعشرون مثلاً. وللمزيد من الرباعي ستّة وخمسون مثلاً. وللمزيد من الخماسي خمسة أمثلة<sup>(1)</sup>. وقد صرّح في مواضع مختلفة بأنه أتى بها نحو قوله: ولا نعلم أنّه جاء شيء من الأسماء والوصف مزيداً وغير مزيد إلا وقد ذكرناه<sup>(2)</sup>.

وزاد عليه ابن السراج اثنين وعشرين مثلاً، وزاد ابن جني ستين مثلاً، وزاد الزبيدي اثنين وثمانين مثلاً، وزاد غيره أمثلة يسيرة، حتّى وصل بها ابن القطّاع إلى أكثر من ألف مثال<sup>(3)</sup>، إذ قال في عدد الأبنية: "والذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألف مثال وخمسمائة مثال، للثنائي منها مائة مثال وسبعة وتسعون مثلاً، وللثلاثي السّالم سبعة عشر مثلاً، وللمضاعف والمكرر منه أربعة وخمسون مثلاً، وللمزيدة من الثلاثي ألف مثال (واثنان وعشرون)<sup>(\*)</sup> مثلاً، وللرباعي السّالم خمسة عشر مثلاً، وللمضاعف منه أربعة عشر مثلاً، وللمزيدة من الرباعي مائة وستة وخمسون مثلاً، وللخماسي السّالم عشرة أمثلة، وللمزيدة من الخماسي خمسة عشر مثلاً<sup>(4)</sup>".

انتقد أحد الباحثين ابن القطّاع تكلفه في تعداد الأبنية وتتبعه للأمثلة النادرة وإسرافه في تطبيق قاعدة المزيد، حتى اعتبر كلّ ما كان من حروف الزيادة زائداً، ووضعه في الميزان، ممّا عقّد الأبنية تعقيداً شديداً، وأخرج هذا العدد الضخم من الأبنية ذات الأوزان الغريبة<sup>(5)</sup>.

(1) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطّاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ د أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، د.ط، 1999م، ص: 89. ولم نعثر على هذا القول في كتاب سيبويه.

(2) الكتاب، ص: 440/4\_445.

(3) ينظر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1995م، ص: 112.

(\*) أشار محقق الكتاب أنّ العدد 22 مطموس في المخطوط، ووصل إليه استنتاجاً من العدد الإجمالي للأبنية وهو 1500 مثال. في حين ذكر أحمد مختار عمر العدد 32 مكانه، والعدد الإجمالي للأبنية 1510، ونسب هذا الكلام لابن القطّاع أيضاً. ينظر: معاجم الأبنية في اللغة العربية، ص: 113.

(4) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص: 92. وينظر: المزهري، ص: 4/2.

(5) معاجم الأبنية في اللغة العربية، ص: 213.

ويؤكد هذه الملاحظة اكتفاء الفارابي في معجمه بـ 195 بناء فقط، تمثل أشهر الأبنية وأكثرها استعمالاً، منها 165 للأسماء، و30 للأفعال، وهو عدد ينقص عما ذكره سيبويه فضلاً عما أُسْتُدْرِك عليه<sup>(1)</sup>. وأهمّل البقية على علم ودراية وعدّها من الشاذ والنادر؛ ويعزّز هذا الحكم أنّ معظم هذه الأبنية المتروكة وغيرها أوردها ابن قتيبة في أدب الكاتب تحت عنوان: "باب شواذ البناء"، وهذا الكتاب هو من مصادر ديوان الأدب للفارابي، وله عليه شرح<sup>(2)</sup>.

وبعض النظر عن هذا الاختلاف فإنّ نسبة الصيغ المستعملة مطّردتها وشاذّها لا تتجاوز 0,15% من الصيغ المهملة والممكنة رياضياً. وهذا لا شكّ نهج قويم حققت به اللغة العربية الاقتصاد في الجهود الذهنية والعلاجية باستعمال أسهل الأبنية نطقاً، وأقلّها عدداً. ويعزّز هذا العدد من الصيغ عند تركيبها بالمادّة اللغوية مظهر آخر من مظاهر الاقتصاد، إذ ترى لأبنية الثلاثي، مجرداً ومزيداً، عشرات الألوف من المفردات تنتظمها، أمّا أبنية الرباعيّ المجرد والمزيد، فقد ترى لها مئات من المفردات التي بنيت عليها، وقلّ استعمالها في الشعر والنثر. وأمّا أبنية الخماسيّ المجرد والمزيد فلن ترى لها إلاّ عشرات من الكلمات التي تخضع لها، ويندر ورودها في قديم الكلام وحديثه ولذلك كان أكثرها حوشياً غريباً<sup>(3)</sup>.

(1) معاجم الأبنية في اللغة العربية ص: 76.

(2) نفسه، ص: 82.

(3) تصريف الأسماء والأفعال، ص: 83. 84. وينظر: الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، ص: 59.

## ثانياً: صيغ الأفعال

إنَّ صيغ الأفعال المجرّدة مقتصرّةٌ على الثلاثيِّ والرباعيِّ؛ وذلك لأنَّ أحادي الأصول وثنائيها مفقودان، وكذلك خماسي الأصول فما كان أكثر، وتصل صيغه بالزيادة إلى ستّة أحرف، وفيما يلي إيضاحٌ لجميع صيغ الأفعال الممكنة والمستعملة في اللغة العربية:

### 1. صيغ الفعل المجرّد:

#### أ. صيغ الثلاثي المجرّد:

يحتمل الثلاثيُّ المجرّد اثنتي عشرة (12) صيغة أيضاً، والمستعمل منها ثلاث (3) صيغ، وهي: فَعَل، وفَعِل، وفُعِل، إضافة إلى صيغة أخرى للمبني لغير الفاعل وهي: فُعِل، والمهمل منها ضعف ذلك، أي 8. ونسبة المستعمل من العدد الممكن تمثل: 33,33%.

وبيان ذلك في الجدء التالي:

سكون	ضمّة	كسرة	فتحة	
فَعَل	فَعُل	فَعِل	فَعَل	فتحة
فِعَل	فِعُل	فِعِل	فِعَل	كسرة
فُعَل	فُعُل	فُعِل	فُعَل	ضمّة

وهذا الاختيار فيه تحقيق للاقتصاد اللغوي؛ وذلك لأنَّ أوّل الصيغ الثلاث مفتوح دائماً، إذ يمتنع أن يكون الأوّل في العربية ساكناً مطلقاً، ولو كان مكسوراً أو مضموماً للزم اجتماع ثقلين، ثقل الفعل، وثقل الضم أو الكسر. وثنائه يمتنع أن يقع ساكناً؛ لأنَّ آخره عرضة للتسكين عند الإسناد إلى الضمائر المتحرّكة، فلو كان الثاني ساكناً لالتقى ساكنان، فلم يجز إلاّ تحريكه<sup>(1)</sup>، وسوّغ في المبني لغير الفاعل (فُعِل) ضمُّ الأوّل رغم ثقله؛ لينمّيز عن الصيغ الأخرى، ولأنّه يسهم في تخفيف من جهة أخرى وهو حذف الفاعل في السياق.

(1) دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1378هـ، ص: 55.

والمضارع يحتل 1920 صيغة، تحسب بضرب عدد الصيغ المحتملة في حروف الزيادة في عدد الحركات والسكونات ومواقع الحرف المزيد، أي:  $1920 = 4 \times 4 \times 10 \times 12$  ولم يرد منها غير 16، وهي جداء عدد صيغ الماضي المستعملة في عدد أحرف المضارعة:  $16 = 4 \times 4$  صيغة. فالمهمل منها أكثر من: 1900 صيغة<sup>(1)</sup>. أمّا صيغ فعل الأمر فهي أكثر إهمالاً؛ لأنّ المستعمل منها ثلاث صيغ فقط، وهي: **افْعَلْ، وافْعِلْ، وافْعُلْ**.

### ب. صيغ الرباعي المجرد:

الفعل الرباعي المجرد شأنه شأن الاسم الرباعي من الاحتمال، إذ يستغرق ثماني وأربعين صيغة للماضي، أستعملت منها صيغة واحدة للمبني للفاعل، وأخرى للمبني لغير الفاعل، وهما: **فَعَّلْ، وفُعِّلْ**، بنسبة قدرها 0,1% من الممكن، وأهمل منها ستّ وأربعون صيغة. (46)

وهذا مظهر آخر من مظاهر الاقتصاد اللغويّ يختصّ فيه الرباعيّ المبني للفاعل بصيغة واحدة **فَعَّلْ**، لأنّه ثقيل بالنسبة إلى الثلاثيّ لكثرة حروفه فلم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثيّ المجرد بفتح عينه وكسرهما وضمهما، والتزموا فيها الفتحات لخفتها فتعادل ثقله، فصار باباً واحداً بالاستقراء، وإنّما لم يحركوا جميع حروف الرباعيّ المجرد كما حركوا جميع حروف الثلاثيّ المجرد لئلا يلزم توالي أربع حركات في الكلمة الواحدة، وفيه غاية التثقل، ولم يسكنوا فاءه لتعذر الابتداء بالسّاكن، ولا اللّام الأولى لئلا يلزم اجتماع السّاكنين على غير حدّه إذا اتّصل به ضمير رفع متحرّك لوجوب سكون اللّام التّانية حينئذ حملاً على الثلاثيّ، ولم تسكّن اللّام التّانية لئلا يلزم خرم قاعدة الماضي مع بنائه على الفتح ما لم يتّصل بضمير رفع متحرّك، فيسكّن أو ساكن كالواو فيضمّ فتعيّن حرفه الثاني للسكون، وهو العين<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 118.

<sup>(2)</sup> المغني في تصريف الأفعال، ص: 122.

وسُوِّغَ كذلك في المبني لغير الفاعل (فُعِّل) ضَمُّ الأول رغم ثقله؛ حملاً له على الماضي وتوحيداً لنمط المبني لغير الفاعل، ولأنه يعوّض بالتخفّف من الفاعل بحذفه من التركيب.

ويحتمل المضارع منه 19200 صيغة، لم يرد منها إلا 8، هي جداء عدد صيغ الماضي في عدد أحرف المضارعة:  $8=4 \times 2$ . وأهمل منه 19192 صيغة. أما فعل الأمر فهو أكثر إهمالاً، إذ لم ترد منه إلا صيغة واحدة هي: فَعَّل

## 2. صيغ الأفعال المزيدة:

إنَّ صيغ الأفعال المزيدة لا تتجاوز الستة أحرف أصولاً وزيادات، تجنّباً للنقل والعسر، وفيما يلي تفصيلها:

### أ. صيغ الثلاثي المزيد:

الفعل الثلاثي المزيد فيه حرف واحد، كالأسم أيضاً يحتتمل 1920 صيغةً مبنية للفاعل وغير الفاعل، ولم يُستعمل منها إلا عشرون صيغة، وأهمل الباقي. وهذه الصيغ العشرون، عشرٌ منها مبنية للفاعل، تمثيلها فيما يلي: الملحق منها بالرّباعي: فَيَعْل (بَيَطَر)، وفَعَّل (شَمَل)، وفَوَعْل (حَوَقَل)، وفَعْوَل (جَهْوَر)، وفَعْنَل (قَلْنَس)، ويفْعَل (يَزْنَأ)، وفَعْلَى (قَلْسَى). وغير الملحق: أَفْعَل (أَكْرَم)، وفَاعَل (ضَارَب)، وفَعَّل (عَلَّمَ)<sup>(1)</sup>. وعشرٌ أخرى مبنية لغير الفاعل، وتكون بضمّ أول هذه العشر، وكسر ما قبل آخرها.

والمضارع من الثلاثي المزيد بحرف يحتتمل 19200 صيغة، المستعمل منها في حدود الثمانين ( $4 \times 20$ ). والمهمل 19120. وفعل الأمر يحتتمل احتمال الماضي، والمستعمل منه 10 فقط، إذ لا يبني لغير الفاعل.

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ص: 115-117.

وما زيد فيه حرفان من الثلاثي، يحتمل الماضي منه 19200 صيغة أيضاً واستعمل منها في حدود ست وعشرين صيغة. ثلاث عشرة صيغة مبنية للفاعل<sup>(\*)</sup>، وتمثيلها على النحو التالي: الملحق منها بتفعّل: تَفَعَّلَى (تَقَلَّسَى)، وَتَفَعَّلَتْ (تَعَفَّرَتْ)، وَتَفَعَّلَ (تَقَلَّسَ)، وَتَفَعَّلَ (تَجَلَّبَبَ)، وَتَفَعَّلَ (تَشَيَّطَنَ)، وَتَفَعَّلَ (تَجَوَّرَبَ)، وَتَفَعَّلَ (تَرَهَّوَكَ)، وَتَفَعَّلَ (تَمَسَّكَنَ)، وَتَفَاعَلَ (تَغَافَلَ)، وَتَفَعَّلَ (تَكَرَّمَ)<sup>(1)</sup>. وغير الملحق: انفعَلَ (انطلق)، وافتعَلَ (اقتدر)، افْعَلَّ (احمَرَّ)، وتقابلها ثلاث عشرة أخرى مبنية لغير الفاعل.

ومضارعه يحتمل 138240 صيغة، والمستعمل منها:  $104 = 4 \times 26$ . والمهمل من الأمر أكثر من الماضي أيضاً لتعدّر البناء لغير الفاعل فيه.

وما زيد فيه ثلاثة أحرف من الثلاثي، يحتمل الماضي منه 138240 صيغة، وقد استعمل منها ست (6) صيغ فقط. اثنتان من الملحق بالرباعيّ المزيد بحرفين (افْعَلَّلَ): اِفْعَلَّلَ (افْعَسَسَ)، وَاِفْعَلَّلَى (اسْتَنْقَى). وأربعٌ من غير الملحق: اسْتَفْعَلَ (اسْتَخْرَجَ)، وَاِفْعَلَّ (احْمَارَّ)، اِفْعَوْلَ (اعْلَوَطَ)، وَاِفْعَوْلَ (اغْدَوَدَنَ)<sup>(2)</sup>. ويضاف لها ستٌ للمبني لغير الفاعل. ومضارعه يحتمل 860160 صيغة، والمستعمل منها:  $48 = 4 \times 12$ . والمهمل من الأمر هو أكثر من الماضي.

### ب. صيغ الرباعيّ المزيد:

لا يتحمّل الفعل الرباعيّ أكثر من زيادتين، تجنّباً للثقل وعسر النطق. فما زيد فيه حرف واحد يحتمل في الماضي 19200 صيغة، ولم يُستعمل منها غير صيغتين إحداهما للفاعل وأخرى لغير الفاعل: تَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلِلَ. ويحتمل المضارع منه 138240 صيغة،

<sup>(\*)</sup> أضاف بعضهم صيغاً أخرى لكن وصفت بالشذوذ أو الندرة، ومنها: فَعَّالٌ (بَزَّالٌ)، وَفَعَّلَ (دَنَفَعٌ)، وَفَعَّلَنَ (فَرَصَنَ)، وَفَعَّمَلَ (حَمَّطَلٌ)، وَفَعَّمَلَ (فَصَمَلٌ)، وَفَعَّمَلَ (فَرَصَمَ)، وَتَهَفَّعَلَ (تَهَلَّقَمَ)، وَاِفْعَمَّمَلَ (اهْرَنَمَعَ). ينظر: شرح الشافية، ص: 69. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 99.

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح الشافية (الرضي)، ص: 1/ 67. 68. والممتع الكبير في التصريف، ص: 116\_ 118. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 99\_ 101.

<sup>(2)</sup> ينظر: المتع الكبير في التصريف، ص: 117. 118.

استعمل منها:  $8=4 \times 2$  صيغ. وقد أهمل من الأمر أكثر ممّا أهمل من الماضي أيضاً، لعدم البناء لغير الفاعل في الأمر.

أمّا ما زيد فيه حرفان، فيحتمل ماضيه 138240 صيغة، ولم يستعمل منها إلا أربع صيغ<sup>(1)</sup>: **أَفْعَلَّ**، و**أَفْعَلَّ**، و**أَفْعَلَّ**، و**أَفْعَلَّ**، ويحتمل مضارعه 860160 صيغة، والمستعمل منها:  $16=4 \times 4$ . والمهمل من الأمر هو أكثر من الماضي أيضاً.

وإجمالاً لما سبق فإنّ عدد الصيغ المستعملة للأفعال في الماضي والمضارع والأمر بين ثلاثيّ مجرد ومزيد، ورباعيّ مجرد ومزيد، وخماسيّ مجرد ومزيد، وبين المبني للمعلوم منها والمبني للمجهول، تقدّر بـ **386 صيغة**. وتبقى الصيغ المهملة بالملايين. وهياً صيغ ثقيلة جداً، توالى فيها أربعة مقاطع قصيرة، أو صيغ من أحرف متنافرة، أو تكرر فيها حرف مستنقل، وإمّا تعدّر نطقها لما فيها من المعرقلات الصوتية، كتتابع السواكن، أو توالي المدود، أو وقوع ضمة أو كسرة قبل الألف، أو وقوع مدّ في أول الصيغة.

هذه حال الصيغ المهملة في العربية لأسباب الاقتصادية المرعية والصور المجهدة أو مستحيلة النطق، وحينما نستعرض أعداد الصيغ، وما دخل منها حيّز الاستعمال، نجده يحقق ضرباً من الاقتصاد اللغويّ، فالنسب المسجّلة سابقاً تمثل ارتفاعاً في الأسماء عامّة مجردة ومزيدها، إذا قيست بالأفعال؛ وذلك لأنّ الاسم "أخفّ مضموناً من الأفعال، وأكثر تردداً في الكلام. فهو محتاجٌ إلى صورٍ تستوعب تردده وكثرة استخدام مفرداته. ثم إنّ رشاقتَه تجتذب المزيد من الأبنية، لتبقى في التعبير سيطرة المظاهر الاقتصادية ممثلة في الجهد الأدنى"<sup>(2)</sup>.

أما ثقل الفعل زيادة على الاسم فيعود لاتّصاله بالضّمائر التي تكون معه كالكلمة الواحدة، إضافة إلى ثقله المعنوي، لدلالته على الحدث والزّمان والفاعل. وهذا ما جعل الفعل

(1) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ص: 123.

(2) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 121، 120.

المجرّد ينحصر في الثلاثيّ والرّباعيّ، في حين أنّ الاسم المجرّد يتجاوزهما إلى الخماسيّ، كما لا يتعدّى المزيد من الأفعال ستّة أحرف، ويصل خلافاً له الاسم المزيد إلى السّبعة.

ومن المظاهر الاقتصادية البارزة كثرة أحرف العلة في الموادّ الأصلية للثلاثيّ، إذ جعلته يحوز أعلى نسبة في استهلاك الأبنية ويتحمّل أكبر قدر من الزيادة، ويستوعبها في أبنيته المختلفة محافظاً على رشاقتها وخفته؛ لأنها تهبّي الصيغة للتخفيف، بالقلب والإبدال والنقل والإدغام والحذف، وتمتاز كما رأينا في الفصل السّابق بسهولة نطقها، وقوّة إسماعها، وهي أدنى وروداً في الأبنية الرّباعية الأصول، ومفقودة في الخماسية الأصول. وهذا يزيد من تمكين الثلاثيّ في الكلام، وتعلّبه في استيعاب صيغ البناء.

كما تعود كثرة حروف الزيادة في الثلاثيّ لأنها خفيفة مقارنةً بالأصول ولا ترهقه وتجعله كالرّباعيّ والخماسيّ المجرّدين، بل أقلّ منهما ثقلاً. والحدّ الأقصى للزيادة يتملّكه الاسم لتمكّنه في الكلام واستقلاله الدّالي. والثلاثيّ منهما يحمل في الاسمية خمسة أحرف، وفي الفعلية ثلاثة، والرّباعيّ يستوعب في الاسمية ثلاث زيادات وفي الفعلية اثنتين. وكلّما ارتقينا في عدد الأصول المكوّنة للألفاظ قلّ عدد الزيادات، فالرّباعيّ من الأفعال يقف عند زيادة حرفين والخماسيّ من الأسماء يقف عند زيادة حرف واحد.

ومن تجلّيات الاقتصاد اللغويّ في الصيغ طبيعة حروف الزيادة وتوزّعها توزّعاً خاصاً يساهم في تخفيفها ورشاقتها. فإذا تتبّعنا تكرار الحرف الأصليّ في صيغ الأسماء والأفعال، وجدناه يتناسب عكساً مع ثقل البناء بأصوله، فالحروف الأصول يكثر تكرارها في الثلاثيّ المجرّد ثمّ يتدنّى فيقلّ في الرّباعيّ، ويزول في الخماسيّ. وعلى هذا نجد الكثير في الكلام من نحو: جرّب وعلمّ وقطّع واسودّ وجلبب واغرورق وسلّم وسكّين وسؤدد والقليل من مثل: اسبكرّ ويشربّ وطلّسم وطيرمّاح.

ومن ذلك أيضاً سلوكها الاقتصاديّ في تفاوت تكرارها ولزومها مواضع محدّدة من الصيغ. فالثلاثيّ من الكلام يكثر التكرار في عينه نحو: درّب ويولّد واحدودب وحمالّ وجبارّ واحديداب. ويقلّ في لامه مثل: شملل واقعنسس وعُئلّ، ويفقد في فائه. وكثرة تكرار العين

يعود لكونها وسط الكلمة، والتكرار لها أخفّ من تكرار اللام التي هي طرف، وعرضة للاتصال بالضمائر واللواحق الصرفية. وأعسر من ذلك تكرار الفاء لآته غالباً ما يكون بالإدغام وهو متعذرٌ في بداية الكلمة<sup>(\*)</sup>.

وقد يتكرّر في الكلمة الواحدة حرفان ويكون ذلك في العين واللام، نحو: صَمَحَمَحْ وَعَزْمَزَمْ وَدَمَكَمَكْ، وقلّ أن يرد في الفاء والعين مثل مَزْمَرِيْس، ومع ذلك فهو محصور في الأسماء، لما فيها من الخفة والرّشاقة. ومثله تكرار الحرف الواحد غير مرّة، فقد يرد في الأسماء، نحو: مُسَوْدِدْ، ومُبَيَضِّضْ واسْوَدَادْ وابْيَضَّاضْ وكُدُّبْدُبَانَة، وأقلّ من ذلك في الأفعال، نحو: اسْوَدَّدْ وابْيَضَّضْ.

ويمتاز الرباعيّ الأصول بكثرة تكرار لامه الثانية، ثمّ يقلّ ذلك في الأولى، فالعين، ويفقد في الفاء كما في الثلاثي، فمن الأوّل: اطْمَأَنَّ واشْرَابٌ واقشَعَرَ وعَرِيْدٌ وعُقْرِيَّان، ومن الثاني: عدبَسَ وطرمّاح وشقرّاق، ومن الثالث: طلّسم وشمّخر<sup>(1)</sup>.

وخلاصة هذا أنّ تردّد الحرف كثيرٌ في الأسماء والأفعال الثلاثية والرباعية لخفة موضعه وقدرة هذه المفردات على استيعابه وتوظيفه للمعاني المقصودة، ثمّ يقلّ تردّد الحرفين، مقتصرّاً على مواضع محدودة، لما يكون فيه من الثقل وحمل جهاز النطق على المراوحة بين أحياء موحّدة. ويغيب تردّد الثلاثة لما فيه من قفلةٍ للفظ وتعثّر في النطق، إذ يصير كالكلمتين المكررتين في بناء واحد وهو أمرٌ مردول مستنقل.

كما أنّ الغالبية العظمى من الحروف المكررة ساكنة مخففة، أو متحركة بالفتح الملطّف للتصويت، والقليل منها مكسور، وأقلّ منه المضموم. إضافة إلى أنّ هذه الحروف المكررة يكثر فيها الإدغام فتصير كالحرف الواحد أو يفصل بينها بفواصل يخفّف حدة تكرارها، وهذا ضربٌ آخر من اقتصاد الجهود.

(\*) هناك كلمات فاؤها وعينها من لفظ واحد وتوهم بأنّ فيها تكرار الفاء مثل: بَبْرٌ وتَبْرٌ، ويبيّن . أو ما اشترك فيها الفاء مع حرف من حروف الزيادة أو عين الكلمة مثل: تَثْقُلُ ويَبْغَاءُ. فالأولى وزنها: تَفْعُلُ، والأخرى: فَعْلَاءُ. ينظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، ص: 101.102.

(1) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 126.

أمّا عن مواضع زيادة الحروف العشرة التي يجمعها قولهم سألتمونيها، وأحوالها، فقد رأينا في الفصل السابق أنّها تضي على الكلام التثاماً وانسجاماً وتقضي على بعض التتابعات المستقلة أو المتعدّرة في أبنية العربية، وأنها تمتاز بالسهولة واليسر والائتلاف مع كلّ الأصوات الأخرى بالتقديم والتأخير معاً أو بأحدهما، باستثناء السين كما رأينا في الفصل السابق<sup>(1)</sup>.

لو تتبعنا تردّد هذه الحروف مزيدةً في مفردات العربية لرأينا أنّ أكثرها وروداً هو صائت الألف، لأنّه أخفّ الأصوات بما فيه من المدّ والانفتاح وقد أهله هذا لأن يكون أصلاً في بعض الأدوات، نحو: أما إذا لا ما ها وا يا، وأن يكرّر مرتين مزيداً في بعض المفردات مثل: جمادى وصحارى وحوارى وساباط وعيايا وطباقاء<sup>(2)</sup>. ويليه في التردّد الياء ثمّ الواو، وهو أثقل من سابقه وقد اختصّ بما هو قليل الاستعمال، وفيه إدغام يزيل ثقل التكرار مثل: اعلوط اعلوطاً، واجلوز اجلوزاً. وقد اشتهر بين العلماء أنّ الأصل في الزيادة لهذه الأصوات؛ لأنّها أقوى جرساً وإسماً من الحروف الصامتة، ورشيقة خفيفة، يسهل تداولها، والإكثار منها في المفردات، لئليها واعتلالها ويونس بزيادتها، ويُركن إليها لقربها من الحركات التي تلازم كلّ كلمة<sup>(3)</sup>.

ثمّ يأتي بعد هذه الثلاثة الهمزة والميم دون تكرّر واحد منهما في الزيادة، ويليها النون، فالتاء، ثمّ السين وتتحصر زيادته في الاستفعال ومشتقاته، ثمّ الهاء الذي يختصّ بالوقف، واللام، ولا يقعان إلّا في كلمات قليلة<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: الفصل الأول من هذا البحث، ص: 87.

(2) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 128.

(3) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 41.

(4) ينظر: نفسه، ص: 41.

أما الهمزة، فهي مع ثقل لفظها مهيأة للتخفيف مفردة ومركبة. فإن كانت للوصل سقطت في درج الكلام، وإن كانت للقطع فإنها تخضع لأنواع من التخفيف تحدّ من ثقلها وتزيل نبرة التهوع فيها، حذفاً وإبدالاً وتسهيلاً<sup>(1)</sup>.

وأما النون والميم فهما مجهورتان، ومتوسّطتان، وقريبتان من الصوائت كما يبدو من تسجيل ذبذبات أصوات الكلام، إذ يكون لهما قمع تشبه ما تمثله الصوائت، والنون فيها من الغنة ما يقربها من أحرف اللين، وإذا سكنت صار مخرجها من الخيشوم ممتدّاً كامتداد الألف، والميم تشبه الواو لاشتراكهما في المخرج، وتشارك النون في الغنة أيضاً.

وقد تأخّر تردّد الناء والسين، مع زيادتهما دون زيادة ما قبلهما؛ بسبب الهمس الذي يقتضي جهداً عضلياً. وندرت زيادة الهاء لثقلها بالهمس أيضاً، وحُصرت في بعض المفردات، وفي السكت بشروط محدّدة. وقد تأخّرت اللام مع قربها من الصوائت، لئلا تجتمع في التركيب التعبيري كثرة الورود في الأصل والزيادة والتعريف، وقد ثبت من إحصاء تردّد الحروف في أصول المفردات أنّ اللام ثاني الحروف وروداً<sup>(2)</sup>.

ومما سبق نرى أنّ حروف الزيادة عامّة تشترك في صفات ظاهرة من الخفة والرّساقة، وتعمل على تشكيل المعاني الصرفية دون أن تنقل الألفاظ بأصوات عسيرة أو مجهدة.

وما يساهم أيضاً في تحقيق الجهد الأدنى، تشكّل الأدوات والضمائر والعلامات\_ وهي أكثر الكلمات تردّداً في التركيب\_ من حروف الزيادة بنسبة 80%، كالذي نراه في نحو: ال، أم، إذ، إن، أن، أو، أي، بل، لم، كم، كي، لا، مذ، ما، هل، هو، هي، هم، هنّ، وا، يا، أجل، إذن، سوف، متى، نعم، نحن، أنتم، حتّى، كأنّ، لكنّ، لعلّ، لمّا، لولا، مهما، أنتما، أنتنّ<sup>(3)</sup>.

(1) شرح الملوكي، ص: 103.

(2) ينظر: ص: 85 من هذا البحث.

(3) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 131.

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

وتتجسّد النّزعة الاقتصادية للزوائد في اختيار المواقع المناسبة لها في الصيغ، وغلبة الأَخْف منها في الاستعمال، لئلا تُوَدِّي إلى ثقل أو تعثّر، وتوازن استعمالها مع بقية الأصول في بناء المفردات، فالأكثر استعمالاً من الزوائد، أقلّ تردّداً في أصول البنية. فالألف التي حازت أعلى نسبة في الزوائد، ليس لها نصيب في أصول الأسماء والأفعال، وكذلك أنّ كثرة تردّد الياء والواو المزيديّين في التركيب يقابله قلة تردّدهما في الجذور، وأنّ ما قلّت زيادته عموماً له نسب عالية في أصول المفردات<sup>(1)</sup>.

وما زاد من نزعة التّخفيف والاقتصاد في الجهد العضليّ في الصيغ، غلبة الحركة الخفيفة المصاحبة للزوائد في الاستخدام، أو السكون الذي تخفّ به الحروف وتلطّف. ولو تأملنا زوائد الكلام العربيّ لوجدنا أنّ الفتح يغلب على الأكثر منها تردّداً، وأنّ الضمّ يلزم الأقلّ تردّداً.

وبهذا تساهم الزوائد بأنواعها، ونسبة تردّدها، ومواقع إقحامها، وحركاتها وسكناتها، في الحفاظ على سمات الاقتصاد، وانسجامها مع الأصول. وما خالف هذه النّزعة من التّخفيف، وبدا ثقيلاً عسير النّطق، انحصر في كلمات معدودة هجرها الاستعمال الأدبيّ والعلميّ، وبقيت في بطون المصنّفات اللغوية والصرفية دليلاً حياً على النّزعة الاقتصادية في لغة العرب.

<sup>(1)</sup> ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 146. وعلم التعمية واستخراج المعنى عند العرب، ص: 147/1.

### ثالثاً: المشترك الصرفي في اللغة العربية

المشترك ظاهرةً اقتصاديةً بارزةً في اللغة، يتحمّل فيها المبنى الواحد أكثر من معنى أو وظيفة، كما أنّه لا يقتصر على الدلالة المعجمية كما هو شائع، بل يشمل جميع المستويات اللغوية الأخرى، فالمشترك اللغوي هو "اللفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين أكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة." (1) أو هو ما اتّحدت صورته واختلف معناه، على عكس المترادف، يقول سيبويه في باب اللفظ للمعاني "اعلم أنّ من كلامهم.... واتّفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو قولك: وَجَدْتُ عليه من المَوْجِدَةِ، وَوَجَدْتُ، إذا أردت وَجْدان الصَّالَةِ. وأشبه هذا كثيرٌ" (2). ولكثرته في العربية اعتبره أحدُ الباحثين خصيصة لها لا تنكر، وإلاّ فهو موجودٌ في سائر اللغات (3).

ويُعدّ المشترك مظهرَ اقتصادٍ وثراءٍ في اللغة، وعاملَ تنمية لها، فهو حشدٌ معنويّ تترادف فيه المعاني وتتوالى على اللفظ الواحد؛ وذلك لأنّ المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، فتحتّم الاشتراك ليفي "بتغطية المدلولات الاجتماعية التي تسبق المدلولات اللغوية، وتجدّد في المجتمع، حتّى تفي بمطالب الحياة والأحياء" (4). كما يعدّ مادّة صالحة للتّورية والتّجنيس إذ يُوسّع من القيم التعبيرية، ويبسط مداها اللفظي، ويفضله وجدت أجناس كثيرة من ألوان البيان والبديع مثل التّجنيس والتّرصيع والمغالطات المعنوية (5).

أمّا المشترك الصرفي فهو صنو المشترك اللغوي، غير أنّه يتعلّق بالأبنية الصرفية في المستوى الصرفي، وما تشترك فيه من أبواب وما تحمله من وظائف. ويقصد به اشتراك عدّة أبواب أو وظائف صرفية متباينة في مبنى صوتي واحد، أو صيغة واحدة، فصيغة **فَعِيل** مثلاً قد يُراد بها المصدر. مثل: الرَّحِيلُ غداً، أو المبالغة، مثل: اللهُ سميع، أو الصّفة المشبّهة، مثل: زيدٌ كريم.

(1) المزهر، ص: 292/1.

(2) الكتاب، ص: 49 / 1.

(3) دراسات في فقه اللغة، ص: 301.

(4) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، توفيق محمد شاهين، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1980م، ص: 28.

(5) ينظر: نفسه، ص: 30.

ويراد بالمشارك الصرفي أيضاً صلاحية اللفظ لأكثر من صيغة لاختلاف معناه، أو لاتحاد صورته مع ألفاظ أخرى خارج السياق، أو بسبب ما يطرأ عليه من تغييرات تجميلية وتحسينية كالإعلال والإدغام، فلفظة **تُضَارَر** مثلاً تحتل البناء للفاعل والمفعول أي: تُضَارَر، وتُضَارَر، وقد اشترك اللفظان في صورة واحدة بسبب ما وقع لهما من الإدغام.

وهذا لا شكّ ملمحٌ بارزٌ لاقتصاد اللغة العربية في هذا الجانب، إذ تغطّي بأقلّ عدد ممكن من الصيغ عدداً كبيراً من الوظائف الصرفية، وتسمح لقسم من الألفاظ أن يتحمّل معاني مختلفة صرفية ودلالية، فيحدث بذلك تكثيف دلاليّ ووظيفيّ لتلك الألفاظ، ويعتمد في تعيين هذه الصيغ والمعاني ودفع اللبس الحاصل بينها على السياق بنوعيه المقاليّ والمقاميّ. إنّ الصيغ تضطلع بهمة تحمّل التمييز بين الأبواب الصرفية العامة، والمعاني الوظيفية من أقصر السبل، عملاً بمبدأ الاشتراك الذي يمثل أعلى درجات الاقتصاد إذ تقلّل فيه المباني وتكثّف المعاني، وقد ارتأينا في هذا البحث أن نوزّع هذا المشارك على ثلاثة أقسام، الأول يجليّ اقتصاد المشارك الصيغيّ، حيث إنّ الصيغة الواحدة تغطّي بابين صرفيين أو أكثر، والثاني يتعلّق بالاشتراك في الصورة اللفظية فقط مع الاختلاف في تقدير الصيغة، والأخير يخصّ تعدّد المعاني الوظيفية للصيغة داخل الباب الصرفيّ الواحد. وسنرى الآن أمثلة تؤكّد هذا المنزع في العربية:

### 1. المشارك الصيغيّ:

من أهمّ الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية ما يلي:

#### 1.1. صيغة مفعّل:

يشترك في هذه الصيغة بابان صرفيان هما اسما الزمان والمكان، والمصدر الميميّ، مثل: مشرب، ومذهب، و مكثّر، ومسعى، فإنّها تدلّ على الحدث، وزمانه، وموضعه.

وضابطها أنها تصاغ من الثلاثي المجرد الصحيح مفتوح العين أو مضمومها<sup>(\*)</sup> في المضارع<sup>(1)</sup>، نحو: المشرب من شرب يشرب، والمذهب من ذهب يذهب، والمهرب من هرب يهرب، والمكثر من كثر يكثر، والميظ من يَظ يَظِّق<sup>(\*)</sup>، ومن معتل اللام مطلقاً<sup>(2)</sup>، نحو: المرمى، والملهى، والمرعى.

ويظهر الاقتصاد في هذه الصيغة لإفادتها مكان الفعل وزمانه ومصدره بضرب من الإيجاز والاختصار، ولولاها للزمنا أن نأتي لكل منها بلفظ خاص؛ فأبدل حرف المضارعة ميما مفتوحة للفصل بين الاسم والفعل، وبقيت الصيغة على حالها مفتوحة العين. وكان القياس يقتضي في مضموم العين أن تُضم أيضاً في المصدر واسمي الزمان والمكان، (مفعِل)، غير أنهم عدلوا عنها طلباً للخفة إلى الفتح؛ لأنه ليس في كلام العرب مفعِل إلا بالهاء نحو: مكزّمة، ومعونة<sup>(\*)</sup>. ومن الاقتصاد أيضاً استئقالم الكسر مع الياء في مفعِل معتل الآخر، فاختراروا الألف وفرّوا من الكسر إلى الفتح، نحو: المأتي، والمزّمي، والمأوي، والمئوي<sup>(3)</sup>، والأمر نفسه في الناقص الواوي لاستئقالم إيّاه أيضاً من باب أولى واختيارهم للفتح مطلقاً، نحو: المغزى، والمدعى.

## 2.1. صيغة مفعِل:

يشارك في هذه الصيغة أيضاً بابان صرفيان هما اسما الزمان والمكان، والمصدر الميمي. ويأتي اسما الزمان والمكان على هذه الصيغة من ثلاثة أفعال:

<sup>(\*)</sup> يستثنى من مضموم العين اثنا عشر اسماً جاءت أسماء الزمان والمكان منه مكسورة العين، وهي: المنسك، والمجزر، والمنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمسقط، والمسكن، والمرفق، والمسجد، والمنخر. كما قد ورد بعضها بالفتح على القياس، وهو المنسك، والمطلع، والمفرق، والمحشر، وقيل: الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه. ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت، د.ط)، ص: 153/3. وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاسترلابادي، ص: 313/1. 314.

<sup>(1)</sup> ينظر: الكتاب، ص: 89/4، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، ص: 181/1.

<sup>(\*)</sup> المثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم لخفته كقولهم: ميّظ وميسر في المصدر والزمان والمكان. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، ص: 186/1.

<sup>(2)</sup> ينظر: شرح الشافية الكافية، ص: 244/4.

<sup>(\*)</sup> ورد مكزّم، ومعون، شاذّين مصدرًا ل: فَعَلَ ولا غيرهما، وقد جعلهما الفراء جمعاً لمكزّمة ومعونة على حدّ تمرّة وتمر.

ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين)، ص: 303/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: شرح المفصل، ص: 155/1.

من الفعل الثلاثي الصحيح مكسور العين في المضارع، نحو: المَضْرِب والمَجْلِس من ضَرَب يضرب وجَلَس يجلس.

ومن الأجوف مكسور العين في المضارع، نحو: المَصِيف والمَقِيل من صاف يصيف، وقال يقيل.

ومن المثال الواوي صحيح اللام، نحو: المَوْعِد، والمؤرِد من وعد يعد، وورِد يرد. أما المصدر فيكون في الغالب من الثلاثي المجرد على مَفْعَل، كمَقْتَل ومضْرَب، ومذهَب، وهذا ما جعل بن الحاجب يجعله قياساً مطّرداً، وذكر الرضي أنّ هذا القياس ليس على إطلاقه؛ "لأنّ المثال الواوي منه بكسر العين كالموعِد والموجِل، مصدرًا كان أو زماناً أو مكاناً، على ما ذكر سيبويه"<sup>(1)</sup>، إذ قال: "كلّ شيء كان من هذا فَعَل فإنّ المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مَفْعَل، وذلك قولك للمكان: الموعِد، والموضع... وفي المصدر: الموجدة والموعدة..."<sup>(2)</sup>. ويتجلى الاقتصاد هنا أيضاً في اشتراك المصدر مع اسمي الزمان والمكان في صيغة مَفْعَل، والتصرّف في صيغة الفعل المضارع بأقل جهد ممكن، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتوحة للفصل بين الاسم والفعل، وإبقاء الصيغة على حالها مكسورة العين. وحُمِل مفتوح العين من هذا الباب على مكسورها، نحو: الموجِل والموجِل لطريان الاعتلال عليه وما بينهما من موافقة.

### 3.1. صيغ المفعول من غير الثلاثي:

يشارك مع اسم المفعول في صيغته، أسماء الزمان والمكان، والمصدر الميمي<sup>(3)</sup>، قال ابن يعيش: "علم أنّ أسماء المكان والزمان ممّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها، فإنّهما يكونان على زنة مفعولهما وذلك كالمُدْحَل، والمُخْرَج، والمُغَار، ويشمل هذا اللفظ المكان والزمان والمصدر والمفعول"<sup>(4)</sup>، ويقلّ بهذا عدد الصيغ المستعملة ويتحقق الاقتصاد في الجهود العضلية والذهنية معاً، ويُعتمد في التفريق بينها وتعيينها على السياق وملابسات الخطاب.

(1) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، ص: 170/1.

(2) كتاب سيبويه، ص 92.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، ص: 168/1.

(4) شرح المفصل، ص: 156 /3.

الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

وفيما يلي جدول يمثل الاشتراك الحاصل بين المكان والزمان والمصدر والمفعول من الصيغ التي زادت على الثلاثة من غير إلحاق، وهي ست عشرة صيغة، ثلاث للثلاثي المزيد فيه بحرف (أَفْعَلْ، فَعَلَ، فاعَلَ)، وخمس للمزيد فيه بحرفين (انْفَعَلَ، اِفْتَعَلَ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، اِفْعَلَّ)، وأربع للمزيد فيه بثلاثة أحرف (اسْتَفْعَلَ، اِفْعَوَلَ، اِفْعَوَّلَ، اِفْعَالًا)، وواحدة للرباعي المجرد (فَعَّلَلَ)، وأخرى للمزيد فيه بحرف (تَفَعَّلَلَ)، واثنان للمزيد فيه بثلاثة (اِفْعَعَّلَلَ، اِفْعَلَّلَلَ):<sup>(1)</sup>

الصيغة المشتركة	اسم المفعول، والمصدر، واسما الزمان والمكان	المبني لغير الفاعل	المضارع	الماضي
مُفَعَّلٌ	مُخْرَجٌ	يُخْرَجُ	يُخْرِجُ	أَخْرَجَ
مُفَعَّلٌ	مُجَرَّبٌ	يُجَرَّبُ	يُجَرِّبُ	جَرَّبَ
مُفَاعِلٌ	مُقَاتِلٌ	يُقَاتِلُ	يُقَاتِلُ	قَاتَلَ
مُنْفَعَلٌ	مُنْطَلِقٌ	يُنْطَلِقُ	يَنْطَلِقُ	انْطَلَقَ
مُفْتَعَلٌ	مُعْتَرِضٌ	يُعْتَرِضُ	يَعْتَرِضُ	اعْتَرَضَ
مُنْفَعَلٌ	مُتَعَرِّضٌ	يُتَعَرِّضُ	يَتَعَرِّضُ	تَعَرَّضَ
مُتَفَاعِلٌ	مُتَدَارِسٌ	يُتَدَارِسُ	يَتَدَارِسُ	تَدَارَسَ
مُفَعَّلٌ	مُحَمَّرٌ	يُحَمَّرُ	يَحَمِّرُ	احْمَرَّ
مُسْتَفْعَلٌ	مُسْتَعْفِرٌ	يُسْتَعْفِرُ	يَسْتَعْفِرُ	اسْتَعْفَرَ
مُفْعَوَعَلٌ	مُعْدُوْدِنٌ	يُعْدُوْدِنُ	يَعْدُوْدِنُ	اعْدُوْدِنَ
مُفْعَوَّلٌ	مُعْلُوْطٌ	يُعْلُوْطُ	يَعْلُوْطُ	اعْلُوْطَ
مُفْعَالٌ	مُشْهَابٌ	يُشْهَابُ	يَشْهَابُ	اشْهَابَ
مُفَعَّلٌ	مُدْحَرَجٌ	يُدْحَرَجُ	يُدْحَرِجُ	دَحَرَجَ
مُتَفَعَّلٌ	مُتَدَحْرَجٌ	يُتَدَحْرَجُ	يَتَدَحْرِجُ	تَدَحْرَجَ
مُفَعَّلٌ	مُحْرَنْجَمٌ	يُحْرَنْجَمُ	يَحْرَنْجَمُ	احْرَنْجَمَ
مُفَعَّلٌ	مُقَشَعْرٌ	يُقَشَعْرُ	يَقَشَعِرُ	اقَشَعَرَ

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين)، ص: 215/1. 220.

وإضافة إلى هذا الحشد بالاشتراك لمعاني الأبواب، فإنَّ صيغة المفعول من غير الثلاثي بزيادة أو غيرها قد تحققت كذلك بطريقة اقتصادية عالية، تحفظ الجهد وتوحد الأنماط؛ وذلك باشتقاقها من الفعل المضارع المبني للمفعول كما رأينا في الجدول السابق، مع تغيير بسيط يتمثل في إبدال حرف المضارعة المضموم ميما مضمومة، أقلّ منه في الجهد أو مساوية له، تضمن التمييز بين الاسم والفعل، مع اتّحاد الصيغتين الأصلية والفرعية في الدلالة على من وقع عليه الفعل، ومنه مثلاً: مُكْرَم، مُقَاتِل، مُسْتَغْفِر، من: يُكْرَم، يُقَاتِل، يُسْتَغْفِر.

#### 4.1. صيغة فاعل:

يشارك في هذه الصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، والصفة المشبهة، والنسب غير القياسي. فاسم الفاعل من الثلاثي يأتي غالباً على زنة فاعل، سواء كان صحيحاً أو معتلاً، نحو: عالم، وأخذ، وقائل، وقاض، من: علم، وأخذ، وقال، قضى. ويصاغ من الماضي، بإقحام الألف بين الفاء والعين، وكسر عينه (1).

وتشارك معه الصفة المشبهة في هذه الصيغة، كما جاء عن سيبويه في باب: "هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء): وقالوا: ناضر كما قالوا: نضر". (2) وأكد أبو حيان مجيئها على فاعل، إذ قال: "ولا التفات لقول من زعم أنّها لا تجيء على الفاعل... وقد جاءت على فاعل، ومنه: ضامر الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر" (3)، وظاهر القلب، وإن وصفت بالقلّة من هذا الباب (4). وخصّ بعضهم مجيئها على فاعل من الفعل المتعدي نحو: حمده فهو حامد، وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب. (5)

أما صيغة فاعل في النسب، فقد ذكرها سيبويه في قوله: "وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه ممّا يكون فاعلاً، وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي الثّشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن" (6)، وهي مقيدة بالسّماع،

(1) ينظر: همع الهوامع، ص: 287/3.

(2) كتاب سبويه، ص: 141/4.

(3) ارتشاف الضرب، ص: 2347 /5. وينظر: همع الهوامع، ص: 287/3. 288.

(4) همع الهوامع، ص: 287 /3.

(5) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 39/2.

(6) الكتاب، ص: 420/3.

كما قال ابن عصفور: "وقد يجيء على فاعل، نحو: نابل، ورامح، ودارع، ولابن، وتامر وهو موقوف على السماع"<sup>(1)</sup>.

وأيد ذلك الرضي في قوله: "اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعّال وفاعل بمعنى ذي كذا، كتامر ولابن ودارع ونابل، ومنه عيشة راضية، وطاعم كاس... من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه"<sup>(2)</sup>. وفيما يلي أمثلة يعتمد فيها على المعنى للتمييز بين هذه الأبواب:

\* قول الحطيئة<sup>(3)</sup>:

أغررتني وزعمت أن نك لابن بالصيف تامر

فإن صيغة فاعل في لابن وتامر دلت على النسب، أي: ذو لبن وتامر، اعتماداً على معنى البيت، ولأن هذه الصيغة هنا لم تشتق من الفعل.

\* وقولنا: الطالب كاتب الدرس: صيغة الفاعل دلت على اسم الفاعل لأنه مشتق من فعله، ودلّ على التجدد والحدوث.

\* وقولنا: الرجل طاهر القلب: صيغة الفاعل دلت على الصفة المشبهة لأنها أفادت الثبات، واللزوم.

وقد تحقق الاقتصاد بإشراك ثلاثة أبواب صرفية في صيغة واحدة، إضافة إلى خروجها إلى أبواب أخرى في الاستعمال، مثل ما ورد في هجاء الحطيئة للزبير بن بدر<sup>(4)</sup>:

دع المكارم لا ترحل ليغييها وأقعد فأئك أنت الطاعم الكاسي

فالطاعم والكاسي في البيت دلاً على اسم المفعول، المُطعم، والمكسو. وإن كانت على صيغة الفاعل<sup>(5)</sup>، وقد ذكر المفسرون أمثلة كثيرة له من القرآن الكريم كقوله تعالى:

(1) المقرب، ص: 409 / 2 .

(2) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 86.85 / 2 .

(3) ديوان الحطيئة، ص: 91، والكتاب، ص: 420/3.

(4) ديوان الحطيئة، ص: 119.

(5) ينظر: شرح المفصل، ص: 21/3.

﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾<sup>(1)</sup>، بمعنى مدفوق. وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(2)</sup>. بمعنى لا معصوم.

أضف إلى ما سبق تحقق الانتقال من صيغة الفعل أو الاسم إلى صيغة فاعل من أقرب السبل وأيسرها، إذ تمّ بتطويل فتحة فاء الفعل الماضي وكسر عينه، وبقيت الصيغة محافظةً على ثلاثة مقاطع كما كانت عليه في الفعل، ونمثل لها بما يلي: كَتَبَ كَاتِبٌ كَاتٍ/ت/ب/. كَاتٍ/بُنْ/. ثلاثة مقاطع اثنان منهما من المتوسط، والآخر من القصير المفتوح. وإذا صيغت من الاسم، فنتم بتطويل فتحة الفاء، أو يُقحم الألف بين فاء الاسم وعينه، مع تحريك عينه بالكسر كما يلي:

تَمَرٌ — تَامِرٌ: تَمَّ/رُنْ — تَا/م/رُنْ. لَبِنٌ — لَابِنٌ: لَبَّ/نُنْ — لَابِ/نُنْ.

كما يتحقق في هذه الصيغة (فاعِل) وجه آخر من وجوه الاقتصاد، وهو اشتراك الأمر من فاعِل، واسم الفاعل من الثلاثي فيها مثل: كَاتِبٌ، فهي فعل أمر من كَاتَبَ، واسم فاعل من كَتَبَ، ولا تختلفان إلا في حرف الإعراب، وهذا الاشتراك قد يؤدي إلى لبس أو غموض إذا كان اسم الفاعل غير معرّف وموقوفاً عليه، كقولنا: عاقِبْ كُلَّ مَذْنِبٍ وَقَاتِلْ<sup>(3)</sup>. فَإِنَّ قَاتِلٌ بحاجة إلى قرينة لتعيين أحدهما.

### 1. 5. صيغة فَعِيل:

تتشترك صيغة (فَعِيل) في بابين صرفيين هما<sup>(4)</sup>: الصفة المشبهة وصيغ المبالغة. وتأتي صيغة فعيل للمبالغة في الأصل من الفعل اللازم فَعُل، وقد أشار إلى هذا المبرّد في سياق الحديث عن أسماء الفاعلين وما يلحقها من الزيادة للمبالغة، إذ قال: "فَأَمَّا ما كان على (فَعِيل) نحو: رَحِيمٌ وَعَلِيمٌ... والفعل الذي هو لَفْعِيل في الأصل إنّما هو ما كان على (فَعُل) نحو: كَرُمٌ فهو كريم..."<sup>(5)</sup>.

(1) الآية 06 من الطارق.

(2) الآية 43 من هود.

(3) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 2/37.

(4) ينظر: الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية، شكران حمد شلاكة المالكي، مقال بمجلة القادسية في الآداب والعلوم

التربوية، العدد: 1، المجلد: 8، 2009م، ص: 110.

(5) المقتضب، ص: 2/113. 114.

وتأتي من بقية الأفعال معدولاً بها عن أسماء الفاعلين، إذا أريد بها التكاثر والمبالغة<sup>(1)</sup>، نحو: رَحِيم وَعَلِيم.

أما صيغة **فَعِيل** في باب الصفة المشبهة فتكون من الأفعال اللازمة، كقولك: زيد كريم حسبه، وشديد ساعده<sup>(2)</sup>، وهي تدلّ على معنى ثابت فإن أفادت الحدث في الحال أو المستقبل جاءت على اسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال<sup>(3)</sup> وصرّح ابن الحاجب والرضي بأنّ مجيء هذه الصيغة في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر كالطيب واللبيب والخسيس والنقيّ والشقيّ، وهي الغالب في باب **فَعُل**، وأنّ مجيئها من **فَعَل** قليل<sup>(4)</sup>.

ونلمح هنا سهولة المسلك في اختيار هذه الصيغة للمبالغة والصفة المشبهة من الفعل الماضي مكسور العين أو مضمومها **فَعِل** أو **فَعُل** في الغالب، مع مدّ كسرة الأول فقط، وحذف ضمة الثاني وإقحام الياء المدية بين عينه ولامه. وصيغت من الفعل الماضي كاسم الفاعل؛ لأنها فرع عنه، كما هي فرع عن الماضي اللزوم في عدم التعدي<sup>(5)</sup>، وصيغ اسم المفعول، وأسماء الزمان والمكان، والمصدر من المضارع كما رأينا سابقاً.

ويُعتمد لتعيين المعنى المناسب للصيغة المشتركة على القرائن المقالية والمقامية للخطاب كما مرّ بنا، وقد تكون المعاني كلّها مرادةً مقصودةً من باب التوسّع في المعنى والتكثيف الدلالي، وخاصةً في النصوص البليغة والتي يعدّ القرآن الكريم في أعلى طبقاتها، فتودّي العبارة الواحدة بفضل هذا المشترك مؤدّي عبارتين أو أكثر، وإنّ هذا لهو من أعلى درجات الاقتصاد في اللغة. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾<sup>(6)</sup> وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾<sup>(7)</sup>. فقد ورد في تفسير (الحكيم) معان: أولها أنّه بمعنى الحاكم مثل القدير والعليم أي المبالغة في الحكم، والثاني: معناه ذو الحكمة في تأليفه

(1) شرح الكافية الشافية، ص: 103 / 1.

(2) ينظر: شرح المفصل، ص: 122 / 3.

(3) ينظر: نفسه، ص: 123 / 3.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 148. 147 / 1.

(5) ينظر: شرح المفصل، ص: 122 / 3. والكتاب، ص: 256 / 1.

(6) الآية 1-2 من يس.

(7) الآية 58 من آل عمران.

ونظمه، أي: صفة مشبهة، والثالث: أنه بمعنى المُحَكَم، أي: فعيل بمعنى مُفَعَّل، وقد تكون كلُّها مرادفة مقصودة<sup>(1)</sup>.

### 6.1. صيغة مِفْعَال:

تتشرك هذه الصيغة في ثلاثة أبواب صرفية، هي: المبالغة، واسم الآلة، واسم الفاعل. وهي من أكثر الصيغ استعمالاً في تكثير الشيء وتشيده والمبالغة فيه<sup>(2)</sup>، نحو: مِضْرَاب، ومِنْحَار، ومِقْدَام<sup>(3)</sup>، كما أنَّها محوِّلة من اسم الفاعل<sup>(4)</sup>.

وهي أيضاً إحدى الصيغ القياسية لاسم الآلة، مِفْعَل، ومِفْعَلَةٌ ومِفْعَال<sup>(5)</sup>، وهذه الأخيرة كأنها مأخوذة من مِفْعَل مع مدِّ الفتحة، كما قال ابن مالك:

لآلةٍ من الثلاثي (مِفْعَلَةٌ) و (مِفْعَل) أو مُدَّة، ومِفْعَلَةٌ<sup>(6)</sup>.

كما "قد بينى -اسم الفاعل- أيضاً من أَفْعَلِمِفْعَال كَمِعْطَاء، ومِهْدَاء، ومِعْوَان"<sup>(7)</sup>. فتمثّل هذه الصيغة اسم الفاعل من الفعل المزيد بحرف.

### 7.1. صيغة فَعَال:

تتشرك هذه الصيغة في بابين صرفيين هما: صيغ المبالغة، والنسب غير القياسي. وصيغة (فَعَال) هي من أكثر صيغ باب المبالغة، قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ (فَاعِلٍ)، لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِ(فَاعِلٍ) مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ الْمَبَالِغَةِ. فَمَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى: فَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعَالٌ وَفَعِلٌ"<sup>(8)</sup>، كقولك: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إِذَا كَانَ يَكْثُرُ الْقَتْلَ، وَرَجُلٌ ضَرْابٌ وَشَتَّامٌ.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب في التفسير، الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 2001م، ص: 171/2-172.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 424/3.

(3) ينظر: المقتضب، ص: 113/2.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ص: 228/1.

(5) ينظر: الكتاب، ص: 208/4-209، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 186.

(6) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، ص: 2249/4.

(7) نفسه، ص: 1035/2.

(8) كتاب سيبويه، ص: 164/1، وينظر: الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية (المقال)، ص: 110-111.

وتأتي (فَعَال) في باب النسب غير القياسي، للذي يكون صاحب شيء يعالجه، "وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَابٌ، ولصاحب العاج: عَوَاجٌ، ولصاحب الجمال التي يُنقل عليها جَمَالٌ، ولصاحب الحُمُر التي يَعْمَل عليها حَمَارٌ، وللذي يعالج الصَّرْف صَرَافٌ، وذا أكثر من أن يُحْصَى" (1)، وهي أكثر استعمالاً في هذا الباب من صيغة فاعل (2).

والملاحظ في هذه الصيغة أنها سماعية في النسب، قياسية في المبالغة، وحققت الاقتصاد في الأبنية بجمعها معنيين في صيغة واحدة. كما صيغت للمبالغة قياساً من الفعل فَعَل بسهولة ويسر وبأقل جهد ممكن، وذلك بإشباع فتحة عين الفعل فقط؛ لأنّ التّضعيف في فَعَل يفيد أيضاً التّكثير والمبالغة. وحُمِلت عليها صيغة فَعَال في النسب؛ لأنّ طول المزولة والمعالجة والصُّحبة تقتضي التّكثير.

ومن أمثلة هذا الاشتراك كلمة: ظَلَام في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (3).

فمما قيل في معناها: أنها للكثرة أو المبالغة؛ لأنها مرتبطة بالعباد، وفي العباد كثرة. وأنها للنسب، أي: بذى ظلم (4)، من باب عَطَّارٌ وَبِرَّازٌ.

### 8.1. الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات:

تتشارك معظم الصيغ في العربية بين الأسماء والصفات، وفي هذا السياق نكتفي بالتمثيل بصيغ الأبنية المجردة؛ لأنها محصورة ومتّفق عليها، وتكفي للتدليل على هذا النوع من المشترك، ولأنّ صيغ الأبنية المزيدة كثيرة، وليس الموضع موضع استقصاء.

فالصيغ الثلاثية كما مرّ بنا تحتل قسمتها العقلية اثنتي عشرة صيغة، استعملت العرب منها عشر صيغ، شركة بين الأسماء والصفات، وأهملت اثنتين، هما: فِعْلٌ، وفُعِلٌ، الأولى منهما مهملة فلا يأتي على مثالها أيُّ من مفردات اللغة، والثانية مختصة بالأفعال

(1) الكتاب، ص: 420/3.

(2) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 85/1.

(3) الآية 182 من آل عمران.

(4) غرائب القرآن ورجائب الفرقان، الحسن بن محمد النيسابوري، ط1، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، 1996م، ص:

.321/320/2

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

دون الأسماء والصفات، ولم يأت عليها إلا اسمٌ واحدٌ هو دُئِلُ، والرّاجح أنّه منقولٌ من الفعلية<sup>(1)</sup>، وفي الجدول الموالي تمثيلٌ للصيغ العشر المستعملة<sup>(2)</sup>:

الرقم	الصيغة	مثالها من الأسماء	مثالها من الصفات
01	فَعَل	فَلَس	شَهْم
02	فَعَلَ	جَبَل	بَطَل
03	فَعِل	كَتَف	حَذِر
04	فَعُل	عَضُد	يَقْظ
05	فِعَل	سِرْب	جَلْف
06	فِعَلَ	عِنَب	زِيم
07	فِعِل	إِيل	بِلِز
08	فُعَل	قُفَل	حُلو
09	فُعَلَ	صُرَد	حُطَم
10	فُعِل	عُنُق	جُرَز

وفيما يلي جدول آخر يمثل الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات في الرباعي والخماسي المجرّدين، وهي عشر صيغ مستعملة، ستّ منها للرباعي (فَعَلُّ، وفِعَلُّ، وفُعَلُّ، وفِعَلُّ، وفِعَلُّ، وفِعَلُّ) وأربع للخماسي (فَعَلُّ، وفِعَلُّ، وفِعَلُّ، وفِعَلُّ)<sup>(4)</sup>:

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، ص: 35/1.

(2) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 34 / 2.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (ركن الدين)، ص: 216. 215/1.

(4) ينظر: نفسه، ص: 220/1. 221. 222.

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

الرقم	الصيغة	مثالها من الأسماء	مثالها من الصفات
01	فَعْلٌ	جعفر	سُلهب
02	فِعْلٌ	زبرج	دُفنس
03	فُعْلٌ	برثن	جرشع
04	فِغْلٌ	عدرهم	هبلع
05	فِعْلٌ	قمطر	سبطر
06	فُعْلٌ	جخذب	قعدد
07	فَعْلٌ	سفرجل	همرجل
08	فِعْلٌ	قرطعب	جردحل
09	فَعْلٌ		قهلبس
10	فُعْلٌ	قذعمل	خبعثن

هذه الأمثلة لاشتراك الاسم والصفة في كل الصيغ المستعملة في الأبنية المجردة دليل آخر على اقتصاد الجهود العضلية والذهنية معاً؛ وذلك لإثراء اللغة بتفعيل أبنيتها الخفيفة وتحميلها الوظائف المختلفة، واستبعاد الصيغ المُجهدَة وعدم الإفراط في استعمال البقية الممكنة اقتصاداً وترشيداً للطاقة الذهنية للذاكرة، ومساهمة في رفع درجة الانتظام والموسيقية في اللغة، والتي تعود عليها بالانسجام وسهولة الأداء، والحفظ، والإرجاع.

كما يُسهم هذا الاشتراك في وجود أجناس كثيرة من ألوان البيان والبديع مثل التجنيس والترصيع والمغالطات المعنوية<sup>(1)</sup>، ولا شك أن هذا الاتفاق في الصيغ مدعاة لحدوث اللبس، والذي لا خلاص منه إلا في الاعتماد على السياق وملابسات الخطاب، بل إن الصيغة الواحدة قد تتلبس نفس الحروف، وتُستعمل اسماً تارة ووصفاً تارة أخرى<sup>(2)</sup>، ولا سبيل لتحديدتها إلا في ظلّ السياق سباقاً ولحاقاً. ومن الأمثلة على ذلك:

العدل أساس الملك.

هو الحكم العدل اللطيف الخبير

هذا حدث عظيم لا يتكرر كثيراً.

(1) ينظر: المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ص: 30.

(2) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 35/2.

هذا غلام حدث لا يؤاخذ

فلاحظ أنّ الكلمتين: العدل والحدث، وهما خارج السياق تصلحان للاسمية والوصفية ولا تتحدّد إحداهما إلا داخل السياق.

### 9.1. صيغ المضارع:

وهذا مظهر آخر من مظاهر اقتصاد الصيغ، يتمثل في اشتراك الأفعال المضارعة المسندة إلى المخاطب، والغائبة (أنت، هي)، في نفس الصيغ<sup>(1)</sup>، إذ نقول: أنتَ تَقْرَأُ، وتعرّف، وتُسَاعِدُ وتَسْتَغْفِرُ، وهي تَقْرَأُ، وتعرّف، وتُسَاعِدُ وتَسْتَغْفِرُ. ولا يمكن من خلال الصيغة وحدها أن نعرف إلى أيّهما هي مسندة، إلا بمساعدة التركيب والقرائن السياقية بصفة عامة.

### 10.1. صيغة تفاعل، وتفعّل:

تتشركان في الماضي والأمر عند إسنادهما إلى أحد هذه الضمائر: الألف، والواو والنون، وإليك تمثيلها في هذا الجدول<sup>(2)</sup>:

الماضي	الأمر	الماضي	الأمر
هما تقاتلا	أنتما تقاتلا	هما تعلّما	أنتما تعلّما
هم تقاتلوا	أنتم تقاتلوا	هم تعلّموا	أنتم تعلّموا
هن تقاتلن	أنتن تقاتلن	هن تعلّمن	أنتن تعلّمن

وهذا الاشتراك في الصيغ يزيد من اقتصاد الأبنية، كما يعتمد على ذكر الضمائر، أو السياق بصفة عامة لدفع اللبس الواقع بينها.

هذه بعض الأمثلة لاشتراك الصيغ التي تجسّد بوضوح اقتصاد اللغة في مستواها الصرفي، إذ يغطّى فيه بأقلّ عدد ممكن منها أكبر عددٍ من الأبواب والوظائف الصرفية، مع توظيف أقلّها هيئةً وأسهلها نطقاً، وهجر المستكره منها والمستثقل. أضف إلى ذلك أنّ هذه

(1) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 37 / 2.

(2) مقالات في اللغة والأدب، ص: 37 / 2.

## الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

الصيغ عندما تتلبس بالأصوات اللغوية، فقد يظهر بها بعض ما يوجب التخفيف من تعثرات نطقية ومستكرهات بنائية، فيُلجأ حينئذ إلى القيام بتعديل هذه الصيغ وإعادة توازنها بما يسمى بالإدغام والإعلال والقلب وغيرها.

وهذه الإجراءات التوازنية قد تجعل بعض الألفاظ تشترك مع بعضها في الصورة مع الاختلاف في الصيغة تقديراً، فلا يميّز بينها عندئذ إلا بالقارئ، وقد عقد ابن جني لمثل هذا باباً في الخصائص، سمّاه: اتفاق المصاير على اختلاف المصادر<sup>(1)</sup>. ويعود هذا الاشتراك بفوائد إضافية على الأبنية فضلاً على الاقتصاد، وسنجلّي هذه الظاهرة بأمثلة في العنصر الموالي.

---

(1) ينظر: الخصائص، ص: 466/1.

## 2 المشترك الصوري:.

سنذكر كما قدّمنا أمثلة لما اشترك في الصورة اللفظية بين الأسماء، أو بين الأفعال، أو بين الأسماء والأفعال، ونبيّن الصيغة التقديرية لكلّ مثال، والمردود الاقتصاديّ لهذا الاشتراك، وسنبداً بما اتّحدت صورته من الأسماء واختلفت صيغته:

### 1.2. الاشتراك الصوري بين اسم الفاعل واسم المفعول:

يشترك اسم الفاعل واسم المفعول في صورة واحدة نطقاً وكتابةً، بسبب الإعلال بالقلب أو الإدغام، فتصلح لذلك الكلمة للوصفين<sup>(1)</sup>، ويكون هذا الاتفاق في الحالات الثلاث التالية:

\* عند صياغتهما من الفعل الأجوف إذا كان على افتعل أو انفعّل، نحو: اختار وانقاد، فاسم الفاعل واسم المفعول منهما: مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ عَلَى السَّوَاءِ، ويختلفان تقديراً، فصيغة الفاعل: مُفْتَعِلٌ مِنْ مُخْتَيِّرٍ، وَمُنْفَعِلٌ مِنْ مُنْقَوِّدٍ، وصيغة المفعول: مُفْتَعَلٌ مِنْ مُخْتَيِّرٍ، وَمُنْفَعَلٌ مِنْ مُنْقَوِّدٍ. فنقول: الله مختارٌ أنبياءه، والنبىُّ مختارٌ من ربّه، وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد إذا قاده صاحبه، والصاحب مقتاد له<sup>(2)</sup>، والذي أدّى إلى هذا الاشتراك في الصورة هو الإعلال الذي حدث لحرف العلة، إذ قلب ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فحُجبت الصيغتان بذلك في صورة لفظية واحدة، والقرينة هي التي تعيّن إحداهما.

\* عند صياغتهما من الفعل المضاعف إذا كان على افتعل، أو انفعّل، نحو: امتدّ، وانحلّ، فنقول فيهما<sup>(3)</sup>: مُمْتَدِّ وَمُنْحَلٌّ لاسم الفاعل واسم المفعول على السَّوَاءِ، والقرينة هي التي تميّز أحدهما من الآخر. وصيغة الفاعل: مُفْتَعِلٌ مِنْ مُمْتَدِّدٍ، وَمُنْفَعِلٌ مِنْ مُنْحَلِّ، وصيغة المفعول: مُفْتَعَلٌ مِنْ مُمْتَدِّدٍ، وَمُنْفَعَلٌ مِنْ مُنْحَلِّ، ومثله قولك: أنا معتدّ لك بكذا وكذا،

(1) ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، د. سليمان بن إبراهيم العايد، مقال بمجلة جامعة أم القرى، مجلة فصلية

للبحوث العلمية المحكمة، العدد 3، 1410هـ، ص: 118.

(2) ينظر: الخصائص، ص: 466/1. 467.

(3) ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص: 118.

وهذا أمر معتدّ به، وهذا فرس مستنّ، لنشاطه وهذا مكان مستنّ فيه؛ إذا استنّت فيه الخيل. والإدغام هو الذي حجب الصيغتين في صورة لفظية واحدة، ولكنّ التقدير مختلف.

\* عند صياغتهما من الفعل المضاعف إذا كان على صيغة فاعل، أو تفاعل، أو افعال، أو أفعال، نحو: شاقّ، وتحابّ، واحمّرّ، واحمّارّ، فنقول فيها: مُشاقّ، ومُتّحابّ، ومُحمّرّ، ومُحمّارّ، للدلالة على اسم الفاعل والمفعول معاً، فلا نفرّق بينهما إلا بالسياق لخروج الصيغتين في صورة لفظية واحدة للإدغام، ولكن بتقديرين مختلفين؛ فصيغة الفاعل على النحو التالي: مُفاعِلٌ من مُشاقِقٍ، ومُتّفاعِلٌ من مُتّحابِبٍ، مُفَعَلٌ من مُحمَرِّرٍ، ومُفَعَلٌ من مُحمّارِرٍ. وصيغة المفعول كما يلي: مُفاعِلٌ من مُشاقِقٍ، ومُتّفاعِلٌ من مُتّحابِبٍ، ومُفَعَلٌ من مُحمَرِّرٍ، ومُفَعَلٌ من مُحمّارِرٍ، ومنه قولهم<sup>(1)</sup>: هذا بُسْرٌ مُحمَرٌّ ومُحمّارٌّ، وهذا وقتٌ مُحمَرٌّ فيه ومُحمّارٌّ فيه.

## 2. الاشتراك الصوري بين مَفْعِلٍ وفَعِيلٍ ومَفْعُولٍ:

تتشرك هذه الصيغ في البنية السطحية عندما تتراكب الأصوات اللغوية للكلمة عليها، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

\* يشترك اسما الزّمان والمكان والمصدر من الثلاثيّ الأجوْف اليائيّ مع فَعِيلٍ المبدوء بميم أصلية في الصورة اللفظية<sup>(2)</sup>، كقولك: محيِصٌ، فإنّها تحتل أن تكون اسم زمان أو مكان أو مصدرًا ميميًّا، وصيغتها مَفْعِلٌ، من حاص يحيِص، ومعناه المفرّ أو المهرب. ويحتل أن تكون من مَحَصّ، وهو سرعة العدو، أو شدّة الخُلُق، فالميم فيه أصلية وصيغتها حينئذٍ فَعِيلٌ.

(1) ينظر: الخصائص، ص: 466/1.

(2) ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص: 119.

ومثلها كلمة: مَسِيل، فإنْ كانت من سال يسيل، فهي على مَفْعِل كالمسير والمصيف. وإنْ كانت من مَسَل، والميم فيه أصلية، فصيغتها فَعِيل. وقد قالوا في مادتها مُسَل، وأمَّسِلَة ومُسَلان(1).

ومثلها أيضاً: محيض، فإنْ كانت من الحيض، فهي اسم زمان أو مكان، صيغته مَفْعِل. وإنْ كان من محض، فصيغته فَعِيل.

\* يشترك اسم المفعول من الثلاثي الأجوف مع فَعِيل المبدوء بميم أصلية في الصورة اللفظية، مثل: مشيط، إنْ كانت مأخوذة من الشياطة والشيط فهي اسم مفعول بنيته العميقة مفعول، وبسبب الإعلال صار وزنها مَفْعِل، أو مَفِيل(2).

وأما إنْ كانت من مشط والميم أصلية، فهي صيغة فعيل للمبالغة، يقال: لَمَّ مشيط أي: ممشوطة.

ومنه أيضاً: مَهِين فهي اسم مفعول من هان يهين، ومعناه الذلّ، على مَفْعَل أو مَفِيل كما تقدّم(3). أو من مَهَن بمعنى الضعيف، فهي فعيل.

\* يشترك اسما الزّمان والمكان من الثلاثي الأجوف اليائيّ مع اسم المفعول في الصورة، نحو: مَبِيع ومَعِيب، إذ صيغتهما تحتل أن تكون للزمان والمكان، أو اسم مفعول، والبنية التقديرية مختلفة كما مرّ بنا.

### 3.2. الاشتراك الصوري بين الأسماء والأفعال:

\* تشترك بعض الأسماء مع بعض الأفعال في الصورة اللفظية، ومن الأمثلة على ذلك المضعّف من باب فَعَل، حيث تتحدّد صورة المصدر وصورة الفعل مع اختلاف بنيتهما العميقة، نحو: شدّ، فإنْ كان فعلاً فصيغته فَعَل، وإنْ كان مصدراً فصيغته فَعْل. ولا يميّز بينهما إلا بالمتعلقات السياقية التي يختصّ بها كلّ منهما، كالتعريف والتنوين والجر وغيرها.

(1) ينظر: الخصائص، ص: 478/2.

(2) تصريف الأسماء، ص: 88. 89.

(3) ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص: 119.

وقد يشترك بعضها الآخر في الصورة وفي الصيغة معاً، ولا يختلفان إلا في حركة الحرف الأخير والسياق، مثل: صَبَّ وَقَرَّ، فهما اسمان؛ لأنهم قالوا: رَجُلٌ صَبٌّ، وَيَوْمٌ قَرٌّ، فأصلهما: صَبَبٌ، وَقَرَّرٌ<sup>(1)</sup>. وهما فعلان؛ لأنك تقول: صَبَبْتَ يا رجل، قَرَّرْتَ يا يومنا، فهذا كقولك: حَذَرَ فهو حَذِرٌ، وبَطَرَ فهو بَطِرٌ<sup>(2)</sup>.

\* يشترك الفعل مع الوصف كما أشار إليه النص الأخير من باب فَرِحَ يَفْرَحُ سواء أكان مضعقاً أم غير مضعّف، ولا يفرّق بينهما إلا بالإعراب والعلامات المختصة بالاسم والفعل.

\* يشترك: طَلَبَ في كونه فعلاً ماضياً، ومصدرًا، وليس بين الصيغتين فرقٌ ظاهرٌ إلا في حركة الحرف الأخير<sup>(3)</sup>، كقولنا: طَلَبَ طلباً. وينطبق هذا على كلِّ فعل مفتوح العين في الماضي، ومصدره على فَعَلَ.

## 4.2. الاشتراك الصوري بين الأفعال:

### 1.4.2. اشتراك الماضي مع الأمر:

\* يوافق الماضي المضعّف مفتوح العين في المضارع، فعل الأمر في الصورة اللفظية مع اختلاف الصيغة. ومن أمثله: حَصَّ، بَشَّ، مَلَّ، لَدَّ، بَحَّ، صَبَّ، وَدَّ، قَرَّ هَشَّ، ضَنَّ، مَرَّ، عَضَّ، غَصَّ. فهذه الأفعال الماضية التي تُفْتَحُ عينها في المضارع، ولا يفرّق بينها وبينه إلا بحرف المضارعة وحركة الإعراب. تشترك في الصورة مع أفعال الأمر؛ وذلك لأنّه فرع المضارع، ونحصل عليه بحذف حرف المضارعة مع الجزم، فنعود بذلك إلى صورة الماضي، ويمنع التضعيف تمييز أحدهما من الآخر، لكن الصيغة مختلفة، فإن كان ماضياً فهي: فَعَلَ أو فَعِلَ، وإن كان أمراً فهي: اِفْعَلْ.

(1) المنصف في التصريف، عثمان ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة

إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1960م، ص: 320/1.

(2) نفسه، ص: 320/1.

(3) تصريف الأسماء، ص: 47.

\* يشترك الماضي والأمر في صورة لفظية واحدة مع الاختلاف في تقدير الصيغة، وذلك من مزيد الثلاثي **انفعل** و**افتعل** المبدوء بهمزة الوصل ولامه مضعفة. فالأفعال: **امتدَّ**، و**اشتدَّ**، و**احتدَّ**، **تحتمل** أن تكون ماضيةً، صيغتها **اِفْتَعَلَ**، **سُكِّنَتْ** فيها العين وأدغمت في اللام؛ لأنهما متماثلان. وتحتمل أن تكون أمراً صيغتها **اِفْتَعِلْ**، وحدث لها الإدغام أيضاً لتماثل العين واللام، بعد تسكين الأول وتحريك الثاني، وسبب الإدغام زوال العلامات الفارقة بين الصيغتين، فظهرتا في صورة واحدة.

والأمر نفسه في مثل هذه الأفعال: **انجَرَ**، و**انقَضَ**، و**انقضَّ**، فهي تحتمل أن تكون ماضيةً على **انْفَعَلَ**، وتحتمل أن تكون أمراً على **انْفَعِلْ**. وحدث فيها ما حدث في الأفعال السابقة من الإدغام حيث جعلها تشترك في صورة نطقية واحدة.

#### 2.4.2. اشتراك الأمر والمبني للمفعول من الماضي:

يشترك الماضي المبني للمفعول مع فعل الأمر في الصورة مع الاختلاف في الصيغة، وذلك إذا كانا من الثلاثي المضعف مضموم العين في المضارع. ومن الأمثلة على هذا: **رُدَّ**، و**شُدَّ**، و**عُضَّ**، فإنها تحتل صيغتين: **أفْعُلْ**، و**فُعِلْ**. فالأولى منهما للأمر، والأخرى للمبني للمفعول. ولا نفرق بينهما إلا بالسياق، كقولك في الجملتين: **شُدَّ الحَبْلُ**، و**شُدَّ الحَبْلُ**، إذ يتبين من الإسناد والتركيب أن **شُدَّ** في الجملة الأولى فعل أمر أصله **أشُدُّ** على **أفْعُلْ**، أدغمت الدال الأولى في الثانية ونقلت الضمة إلى الشين قبلها، وحذفت الهمزة لعدم الحاجة إليها، وحركت الدال الثانية بالفتحة للتخفيف. وفي الثانية فعل ماض مبني للمفعول أصله **شُدَّ** على **فُعِلْ**، أدغمت فيه الدال في الدال لأنهما متماثلان. ومثال الأمر أيضاً في قوله تعالى: **﴿وَإِذَا حُيِّئْتُمْ بِهِ فحَبِّئُوا بِأَحْسَنِّ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾**<sup>(1)</sup>، ومثال المبني للمفعول في قوله تعالى: **﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا﴾**<sup>(2)</sup>.

(1) الآية 86 من النساء.

(2) الآية 91 من النساء.

وللفعل المضعف المبني لغير الفاعل في فائه ثلاثة أوجه حملاً على الثلاثي الأجوف<sup>(1)</sup>: إخلاص الضمّ وقد رأينا كيف يشترك مع الأمر من مضموم العين في المضارع، والإشمام، وإخلاص الكسر، وهذا الأخير أيضاً يشترك مع فعل الأمر من مكسور العين في المضارع، فنقول في فَرَّ يَفِرُّ: فَرٌّ للمبني لغير الفاعل والأمر معاً، مع الاختلاف في تقدير الصيغة، والسياق والقرائن ونظام الجملة هو الذي يعيّن أحدهما.

### 3.4.2. الاشتراك الصوري في بعض تصاريف الفعل المضارع الناقص<sup>(2)</sup>:

يظهر الفعل الناقص الواوي في صورة واحدة عند إسناده إلى نون النسوة وواو الجماعة خطاباً وغيبيةً، مع الاختلاف في تقدير الصيغة، فنقول في سما وعفا: هُنَّ يسمون ويعفون، أنتنَّ تسمون وتعفون، هم يسمون ويعفون أنتم تسمون وتعفون. والخلاف بينهما في الصيغة، إذ هي مع نون النسوة: يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ. ومع واو الجماعة: يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ.

والتغيير الذي أدى إلى اشتباه الصيغتين هو الإعلال بحذف لام الفعل المسند إلى واو الجماعة هو، وصورته المقدّرة هي: يَسْمُونَ وَيَعْفُونَ.

وما تتميز به الصورتان عن بعضهما البعض: أنّ الواو في جمع المذكر ضمير وهي الفاعل، والواو الأصلية فيه محذوفة (لام الفعل)، والنون فيه نون الرفع، والفعل مع جمع المذكر مرفوع بثبوت النون، وقد تحذف نونه في حالة النصب والجرم.

والواو في جمع الإناث لام الفعل، والنون معه ضمير النسوة، والفعل مع جمع الإناث مبني على السكون، والنون لا تسقط منه.

\* يظهر الفعل الناقص اليائي في صورة واحدة عند إسناده إلى ياء المخاطبة ونون النسوة، مع الاختلاف في تقدير الصيغة، فنقول للمخاطبة: أنتِ تَقْضِينَ، وَتَهْتَدِينَ، وَتَسْتَرْضِينَ، وَتُنَادِينَ، وَتَرْضِينَ، وَتَسْئَلِينَ، وَتَسْعِينَ، وَتَنْمَطِينَ، وَتَنْصَابِينَ.

(1) ينظر: المنصف في التصريف، ص: 249/1. 250.

(2) ينظر: احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، ص: 111. 112.

ونقول لمخاطبة جمع الإناث: أَنْتُنَّ تَقْضِينَ، وَتَهْتَدِينَ، وَتَسْتَرْضِينَ، وَتُنَادِينَ، وَتَرْضِينَ، وَتَسِينَ، وَتَسَعِينَ، وَتَمَطِينَ، وَتَصَابِينَ.

والياء في أفعال المخاطبة ضمير، وهي فاعل، والنون فيها علامة رفع، ويمكن حذفها فتكون علامة نصب أو جزم. والياء في مخاطبة جماعة الإناث من أصل الفعل، والنون ضمير رفع متحرك، وهي الفاعل، ولا يمكن سقوطها منه.

#### 4.4.2. الاشتراك الصوري بين فاعل وأفعَل:

تتشرك هاتان الصيغتان في الصورة اللفظية، وذلك إذا دلت الأولى على مهموز الفاء المزيد بالألف، ودلت الثانية على المزيد بالهمزة من مهموز الفاء أيضاً، ومثالهما: آمن وآتى، فإتّهما يحتملان الصيغتين معاً:

ف(أَمِنَ)، بزيادة الألف بين فائه وعينه يصير: أَمَّنَ على صيغة فاعل وترسم أَمَّنَ، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ﴾<sup>(1)</sup>. وآمن على صيغة فاعل متعدّد بمعنى أَمَّنَ ضِدَّ أَخَافَ.

وَأَمَّنَ، بزيادة الهمزة في أوله يصير: أَمَّنَ على صيغة أَفْعَلَ، وَيُتَخَفَّفُ من اجتماع الهمزتين بإبدال الثانية منهما حرف مدٍّ من جنس حركة الأولى، فتصير: آمن. ومثالها قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(2)</sup>. وآمن على صيغة أَفْعَلَ لازم بمعنى صدّق.

كما يتعيّن أحدهما إذا عرفنا المضارع، أو المصدر منهما، فمتى عرف المضارع أو المصدر استطعنا أن نحدّد نوع الفعل، إذ المزيد بالهمزة على أَفْعَلَ ومضارعه يُفْعَلُ، ومصدره إِفْعَالٌ. والمزيد بالألف على فاعلٍ، ومضارعه يُفَاعِلُ، ومصدره الْفِعَالُ.

(1) الآية 04 من قريش.

(2) الآية 285 من البقرة.

#### 5.4.2. الاشتراك الصوري بين فَعَلَ وَاَفْتَعَلَ:

تتشرك هاتان الصيغتان في الصورة اللفظية، وذلك إذا دلّت الأولى على المزيد بالتضعيف فيما عينه تاء أو ما يقاربها في المخرج، ودلّت الثانية على المزيد بالهمزة والتاء منه، ومثالهما: قَتَلَ، وفتح، وهَدَى، فإنّ هذه الأفعال تحتل الصيغتين معاً، يقال: قَتَلَ الرجل عدوّه، إذا أراد شدّة قتله إياه، وهو فَعَلَ من قَتَلَ. أمّا قَتَلَ الرجلان؛ أي تقاتلا، على افتعل وأصلها إِفْتَتَلَ أُدْغِمَتِ التاءُ في التاءِ لأنهما متماثلان، ونُقِلَتِ فتحةُ التاءِ إلى القافِ قبلها، وحذفت همزة الوصل لانتفاء الحاجة إليها، ومضارعها يَفْتَعِلُ، والأصل فيه يَفْتَتِلُ، أُدْغِمَتِ فيه التاءان، ونُقِلَتِ فتحةُ التاءِ إلى القافِ قبلها كما حصل في الماضي.

والأمر نفسه في: هَدَى فإنّه يحتمل الصيغتين فَعَلَ وَاَفْتَعَلَ، والمضارع يَهْدِي، وقد ورد في لهجة أخرى على يَهْدِي، تدغم التاء في الدال لتقارب المخرجين، وتُنْقَلِ فتحةُ التاءِ إلى الهاء قبلها، أو تحرك الهاء بالكسر على الأصل في النقاء الساكنين<sup>(1)</sup>، وقد وردت القراءة القرآنية بهما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾<sup>(2)</sup>.

#### 6.4.2. الاشتراك الصوري بين يُفَاعِلُ، ويُفَاعِلُ:

تتشرك هاتان الصيغتان في صورة لفظية واحدة، وذلك إذا دلّت الأولى على الفعل المبني للفاعل من المضعف المزيد بالألف، والثانية على المبني لغير الفاعل منه، ومع جميع حروف المضارعة. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾<sup>(3)</sup>، إذ يحتمل الفعل تُضَارَّ الصيغتين تُفَاعِلُ وتُفَاعِلُ، وذلك بسبب الإدغام الذي أخفى المعالم الفارقة بينهما.

<sup>(1)</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 190.

<sup>(2)</sup> الآية 35 منيونس.

<sup>(3)</sup> الآية 233 من البقرة.

وإضافة إلى الاقتصاد الحاصل بدفع ثقل التكرير بالإدغام، واشتراك الصيغتين في التعبير عن معنيين مختلفين بصورة صوتية واحدة، فإن القرآن الكريم يستعمل هذا المشترك الصوري استعمالاً اقتصادياً عجبياً، تُكثف به المعاني، وتؤدي الجملة به مؤدى جملتين، ضمن ما يسمى بالتوسع في المعنى، فالفعل "تضار" في الآية السابقة، إذا اعتبرناه مبنياً للفاعل (تضارِر)، "فالمفعول محذوف تقديره: لا تضارِر والدّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر"<sup>(1)</sup>، وإذا اعتبرناه مبنياً للمفعول (تضارِر)، كان المعنى: "لا يضارِر مولودٌ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة، وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضرر"<sup>(2)</sup>، والمعنيان مرادان، والنهي موجّه للوالد والوالدة معاً في آن واحد، ولو أريدَ أحدهما لفكّ الإدغام وتعيّن أحد المعنيين وصار النهي لأحدهما؛ لأنّ اللغة لا تعدم وسيلة لأمن اللبس، ويدعمه سماع القراءتين بالفكّ، فقد "روي عن ابن عباس: لا تضارِر، بفكّ الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية. وقرأ ابن مسعود: لا تُضارِر، بفكّ الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية"<sup>(3)</sup>. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾<sup>(4)</sup>، فإنّ الفعل يحتمل البناء للفاعل، "فيكون المعنى أنّه ينهى الكاتب والشهيد أن يضارّا أحداً بأن يزيد الكاتب في الكتابة أو يحرفّ وبأن يكتّم الشاهد الشهادة أو يغيّرّها أو يمتنع من أدائها للفاعل"<sup>(5)</sup>، وباعتبار الفعل مبنياً للمفعول فالنهي من أن يضارّها أحد بأن يُعنتا ويُشقّ عليهما في ترك أشغالهما أو بالتهديد للخروج عن الصدق في الكتابة والشهادة<sup>(6)</sup>. والمعنيان مرادان فهو ينهى عن قوع الضرر عنهما، أو صدوره منهما، ولو أراد أحد المعنيين لفكّ الإدغام، وفي ذلك

(1) البحر المحيط، ص: 503/2 وينظر: الجملة العربية والمعنى، ص: 174.

(2) البحر المحيط، ص: 503/2.

(3) نفسه، 502/2.

(4) الآية 282 من البقرة.

(5) الجملة العربية والمعنى، ص: 173.

(6) ينظر: نفسه، ص: 173، والبحر المحيط، ص: 725-726.

يقول الزركشي: "قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ويصحّ حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، قيل: المراد (يضارر) وقيل (يضارر)، أي الكاتب والشهيد لا يضارر فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر، ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضارره فيطلبه في وقت فيه ضرر وكذلك قوله: ﴿لَا تُضَارَّرُ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ فعلى هذا يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين<sup>(1)</sup>.

#### 7.4.2. الاشتراك الصوري بين مضارع رأى والمزيد بالهمزة منه:

يشارك المضارع المسند للمتكلم والمزيد بالهمزة من هذا الفعل في صورة لفظية وكتابية واحدة، هي: (أرى)، مع الاختلاف في الصيغة. والأصل في أرى المضارع أَرَأِي على صيغة أَفْعَلُ، قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الهمزة التي هي عين الفعل للتخفيف فصار وزنها في شكلها الصوتي المتحقق أَفَل. وطرد الباب على وتيرة واحدة مع جميع حروف المضارعة، فقالوا: نرى ويرى وترى ولم يقولوا: نَرَأَى وَيَرَأَى وَتَرَأَى، وفي هذا قال سيبويه: أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من (رأيت) فقد اجتمعت العرب على تخفيفها لكثرة استعمالهم إياها، جعلوا الهمزة تعاقب<sup>(2)</sup>.

أي أنهم جعلوا همزة المتكلم وهمزة الفعل في حكم المتعاقبين وبينهما ساكن، وأجروا عليها التخفيف. ومن الأمثلة على أرى المضارع، قوله تعالى: ﴿فَقَالَ مَا لِي لَأَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

أما الأصل في أرى المزيد بالهمز من رأى فهو: أَرَأِي على صيغة أَفْعَلُ، قلبت الياء المتطرفة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الهمزة التي هي عين الفعل للتخفيف فصار

(1) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث،

(القااهرة)، مصر، (د. ط، د. ت)، ص: 207/2-208.

(2) الكتاب، ص: 28/4.

(3) الآية 20 من النمل.

وزنها في شكلها الصوتي المتحقّق أَفَل. ومن أمثلة هذا الفعل ما ورد في قوله تعالى: ﴿لِتَحْكَمَ  
بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾<sup>(1)</sup>.

هذه أمثلة من الاشتراك الصيغيّ بين الأبواب الصرفية، الذي يحقّق الاقتصاد العضليّ والذهنيّ معاً، إذ تُكثّف فيه الوظائف، ويقلّ فيه عدد الصيغ، ورأينا كيف تشترك بعض الصيغ في الصورة اللفظية فقط، بسبب ما يعترى بنيتها الصوتية من تغيّر للتخفيف، وتسهم بذلك في مساهمة اللفظ الواحد في أداء أكثر من معنى. إضافة إلى مساهمة هذا المشترك في رفع درجة الانتظام والموسيقية، والتجنيس وبعض وظائف البيان والبديع. كما تسهم الصيغة الواحدة إضافة إلى ما سبق، في تحمّل وظائف صرفية متعددة ومختلفة باختلاف السياق الذي وردت فيه، وسنرى طرفاً منها في المبحث الموالي.

(1) الآية 105 من النساء.

### 3. تعدّد المعاني الوظيفية للصيغة الواحدة

هذا مظهر آخر من مظاهر الاقتصاد الذي يسمح به نظام اللغة على مستوى الصيغ الصرفية التي أُدخل فيها حرف زائد أو أكثر، فيصبح لها معنى جديداً، هو إمّا مركّب من المعنى الأصلي وما اكتسبه من الصيغة الجديدة، وإمّا بسيط لا علاقة له بالمعنى الأصلي. فتساهم الصيغة الواحدة بذلك في الاقتصاد في المباني بتحملها للمعاني المتعدّدة<sup>(1)</sup>، وسنورد الآن عدداً من الصيغ ذوات المعاني المتعدّدة، والتي تجسّد هذا المنزع الاقتصادي في المستوى الصرفي للغة العربية.

#### 1.3 أفعال: تدل هذه الصيغة على معانٍ كثيرة جداً نذكر منها<sup>(2)</sup>:

أ. **التعدية:** وهي جعل الفعل يتعدّى إلى مفعول به، ويُضَمَّن معنى التّصيير، بعد أن كان لازماً، نحو: أخرج وأدخل وإذا كان الفعل المجرّد متعدياً إلى مفعول واحد يصبح بالهمزة متعدياً إلى اثنين. نحو: ألبس وأفهم، وإذا كان متعدياً إلى اثنين فقد يصبح متعدياً إلى ثلاثة. نحو: أريتُ محمداً الصدقَ نافعاً.

ب. **الصيرورة:** وهي الدلالة على أنّ الفاعل قد صار صاحب شيء من لفظ الفعل. نحو: أثمر الشجر (صار ذا ثمر)، وأبلح التمر (صار ذا بلح)، وأخمس العدد (صار خمسة).

ج. **البلوغ أو الدّخول:** وهو أن يبلغ الفاعل مكاناً نحو أعرق: بلغ العراق. وأشأم: بلغ الشام. وأنجد: بلغ نجد. أو زماناً، نحو: أصبحنا، أي بلغنا الصباح، وأمسينا، بلغنا المساء. أو عدداً، نحو: أثلت الأطفال، أي: بلغوا ثلاثة. وأربعوا، وأخمسوا وأعشروا.

د. **الاستحقاق:** وهي أن يستحق الفاعل معنى الفعل، نحو: أحصد الزرع (استحقّ الحصاد)، وأزوجت الفتاة (استحقّت الزواج).

(1) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 2/36. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 111.

(2) ينظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربية، د صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،

مصر، د ط، د ت، ص: 213.212. ومقالات في اللغة والأدب، ص: 2/36. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 111.

112.

هـ. **السلب والإزالة:** وهي أن يُزيل الفاعلُ عن المفعول أصل الفعل نحو: أشكيت زيداً (أزلت شكواه)، وأعجمت الكتاب (أزلت عجمته)، فإن كان الفعل لازماً، ودخلت عليه الهمزة، فإنها تكون لسلب أصل الفعل عن الفاعل. نحو: أقسط الحاكم، أي: زال عنه القسط. وهو الظلم.

و. **المبالغة:** وهي الزيادة في معنى الفعل وتوكيده. وتصحّ المبالغة إذا كان المجرد والمزيد لمعنى واحد. كقولك: سقيت الضيف وأسقيته، ووقفت الهارب وأوقفته، وكذلك نحو ما نراه بين: وفي وأوفى، وحبّ وأحبّ، ووعد وأوعد، وحسّ وأحسّ.

ز. **المطاوعة:** وهي أن تريد من الشيء أمراً فيفعله حقيقة أو مجازاً. وهي عكس التعديّة، إذ تفقد الفعل قدرته على نصب المفعول به، فتجعل المتعدّي لازماً. نحو: أكبّ الطفلُ على وجهه، وأفطر الصائم، وأبشر المريضُ. فهذه أفعال لازمة مطاوعة للأفعال المتعدّيّة: كبّ، فطرّ.

كما تدلّ على معانٍ أخرى كالتعريض، والتكثير، والتسمية، والدعاء، ونفي الغريزة، والوجود، والوصول، والإعانة، والإغناء عن المجرد<sup>(1)</sup>.

### 2.3. فَعَلَّ: تدلّ على معانٍ كثيرة أهمها<sup>(2)</sup>:

أ. **التعديّة:** نحو: نزل، وفرّج، وحذّر، ووصل، وسيّر. وإذا كان المجرد متعدّياً إلى مفعول واحد فقد يصبح بالتضعيف متعدّياً إلى اثنين. نحو: حملته العبء، وعلمته الإعراب.

ب. **المبالغة والتكثير:** والمراد به تكثير وقوع الفعل، وكأنه حدث مراراً. نحو: طوّف، وقتل، وغلق، وقطع، كسر، ومزّق، وقلم.

ج. **التوجّه:** والمراد به التوجّه نحو ما هو من لفظ الفعل، نحو: شرّق وغرّب، ويمّن، ويسرّ.

(1) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 111\_113.

(2) ينظر: الدلالة الصوتية، ص: 214. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 114.

د. النسبة: وهي أن ينسب الفاعلُ المفعولَ إلى ما هو من لفظ الفعل، أو أن يصفه به. نحو: كَفَرْتَ زِيداً نسبته إلى الكفر، وكَذَّبْتَهُ نسبته إلى الكذب. ومن ذلك فَسَّقَ، قَيَّسَ، وَنَزَّرَ، وَلَحَّنَ.

هـ. السلب والإزالة: نحو: قَلَّمْتَ أَظْفَرِي (أزلتها)، وَقَشَّرْتَ الْفَاكِهَةَ (أزلت قشرتها). وَقَدَّيْتَ الْعَيْنَ (أزلت عنها القذى).

و. اختصار حكاية المركب: نحو: كَبَّرَ (قال: الله أكبر)، وَهَلَّلَ (قال: لا إله إلا الله)، وَسَبَّحَ (قال: سبحان الله)، وَلَبَّى (قال: لبيك اللهم لبيك)، وَسَلَّمَ (قال: السلام عليكم).

ز. المبالغة: نحو: شَمَّرَ عَنْ سَاعِدِهِ، قَطَّبَ جَبِينَهُ، جَمَعَ الْكُتُبَ، وَفَتَّشَ الْغُرْفَةَ. ومنه: بَشَّرَ، قَبَّحَ، رَشَّحَ، مَيَّزَ، فَكَّكَ.

### 3.3. فاعل: ومن أشهر معانيها<sup>(1)</sup>:

أ. المشاركة: وهي وقوع الفعل من متعدّد، أي: نسبة معنى الحدث إلى الفاعل والمفعول، واقتسامهما الفاعلية والمفعولية، مثل دَارَسَ زَيْدٌ عَمْرَوًّا. فالمدرسة وقعت منهما، والفاعل هو الذي بدأ بها. وكذلك عَاتَبَ، قَاتَلَ، صَارَعَ، جَادَلَ، نَافَسَ، شَادَّ، فَآخَرَ.

ب. المتابعة: أو الموالاة. نحو: تَابَعْتَ الدَّرْسَ، وَوَالَيْتَ الصُّومَ، وَوَاصَلْتَ السَّفَرَ.

ج. المبالغة: نحو: رَاقِبَ، حَازَرَ، فَاجَأَ، سَافَرَ، وَاعَدَ، جَاوَزَ، دَافَعَ.

د. التّكثير: نحو: ضَاعَفْتَ الشَّيْءَ، أَي كَثَّرْتَ أضعافه.

هـ. إضفاء صفة: نحو: عَافَاكَ اللهُ، أَي: جَعَلَكَ ذَا عَافِيَةٍ، وَكَافَأَهُ الْمَعْلَمَ، جَعَلَهُ ذَا

مكافأة.

<sup>(1)</sup> ينظر: الدلالة الصوتية، ص: 213. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 115-116.

**4.3 إِفْتَعَلَ: من معانيها<sup>(1)</sup>:**

أ. **المطاوعة:** تدلّ على المطاوعة للمجرّد المتعدّي إلى مفعول واحد ليصبح لازماً. نحو: جمعته فاجتمع. والمتعدّي إلى اثنين ليكون متعدّياً إلى واحد. نحو: اكتسى الفقير ثوباً. وقد تدل على المطاوعة لـ "أَفْعَلَ" نحو: انتصف، والتهب، أو لـ "فَعَّلَ" نحو: اقترب، واعتدل.

ب. **التشارك:** نحو: اختصم زيد وعمرو، ومنه: اختلف، اتّفق، استيف، اجتور.

ج. **الاتخاذ:** وهو أن يتّخذ الفاعل ما هو من لفظ الفعل. نحو: اعتاد (اتخذ لنفسه عادة)، واختتم (اتخذ خاتماً)، ومن ذلك: احترف، اعتذر، اكتال، امتطى، ارتشى.

د. **الاجتهاد والمبالغة في الطلب:** نحو: اكتسب، اقتلع، اجتهد، اقتدر، اخترق، امتحن، امتلك، ابتدع، اقتاد، استرق.

**5.3 تَفَاعَلَ: ومن أشهر معانيها<sup>(2)</sup>:**

أ. **المشاركة:** وهي أن يشترك في الفعل اثنان أو أكثر، نحو: تسابق الرجلان، وتصالح القوم. وإن كان "فَاعَلَ" متعدّياً إلى مفعول واحد أصبح في صيغته الجديدة لازماً. نحو: تسابق، تقائل، تصارع، تواعد، تحابّب. وإن كان متعدّياً إلى مفعولين أصبح متعدّياً إلى واحد. نحو: تجاذبنا الحديث، وتنازعا الثوب.

ب. **المطاوعة:** وتكون مطاوعته لـ "فَاعَلَ"، نحو: باعدته فتباعده، وإن كان "فَاعَلَ" متعدّياً إلى مفعول واحد أصبح لازماً. نحو: تباعد، توالى، تطاول، تعافى. وإن كان متعدّياً إلى مفعولين أصبح متعدّياً إلى واحد. نحو: ناولته القلم فتناوله. وقد رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسيته في هذا المعنى<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 36/2. والدلالة الصوتية، ص: 215. وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 119.118.

(2) ينظر: الدلالة الصوتية، ص: 215 . 216، وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 117..

(3) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، ص: 224/1. 225، والدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص: 216.

ج. الإيهام: أو الادعاء، وهو أن يُخَيَّلَ الفاعلُ لغيره أصل الفعل، وهو غير متّصف به في الحقيقة. نحو: تجهل، تغافل، تكاسل، تباله، تناسى، تغابى.

3. 6. تَفَعَّلَ: ولها معانٍ كثيرة نذكر منها<sup>(1)</sup>:

أ. المطاوعة: وتكون مطاوعته لـ: فَعَّلَ، فيصير الفعل لازماً إن كان متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: تفرّق، تقطّع، تصدّع، تأدّب، تيسّر، تعودّ، ترقّى، تمدّد، تدلّل. ومتعدياً إلى مفعول واحد إن كان متعدياً إلى اثنين. نحو: تعلّم، تحمّل، تسلّم، تجنّب، تجشّم.

ب. الانتساب: وهو أن ينتسب الفاعل إلى ما هو من لفظ الفعل. نحو: تعرّب، أي: انتسب إلى العرب. وتمصّر: انتسب إلى مصر. وكذلك: تقيّس، وتنزّر، وتكوّف.

ج. التكلّف: وهو أن يعاني الفاعل صفة يحبّها، فيحصل له أصل فعلها. نحو: تشجّع، تحلّم، تصبّر، تجلّد، تبصّر، تجملّ، تكرمّ.

د. الصيرورة: نحو: تحجّر، تأسّف، تأهّل، تحنّف، تهوّد، تأيّمّت.

هـ. المبالغة: نحو: تولّى الهارب، أي: ولى. إلاّ أنّه أبلغ في الدلالة. ومن ذلك: تعدّى، تخيّر، تغيّب، تشكّى.

3. 7. تَفَعَّلَ: من أشهر المعاني لهذه الصيغة:

أ. المطاوعة: وتكون لـ فَعَّلَ. نحو: دحرجته فتدحرج، وبعثرته فتبعثر. ومنه أيضاً: تغريل، تزلزل، تفرّق، تززع.

ب. المبالغة: نحو: تلغثمّ، تنغممّ، تجمّم، تحمّم.

ج. الانتساب: نحو: تدمشق، تحنبل، تقرمط، تمعدّد.

د. الإيهام: نحو: تقأسف.

<sup>(1)</sup> تصريف الأسماء والأفعال، ص: 115. 116.

3. 8. استفعل: وأشهر معانيها<sup>(1)</sup>:

أ. **الطلب**: وهو طلب الفاعل أصل الفعل، حقيقة أو مجازاً. نحو: استغفرت ربّي، أي:

طلبت منه المغفرة. وكذلك: استشار، استفهم، استخرج، استوقد، استنصح، استبقى، استردّ.

ب. **الصيرورة**: وهو تحوّل الفاعل من حال إلى حال من لفظ الفعل. نحو: استحجر

الطين، واستنوق الجمل، واستأسد الذئب، استنسر العصفور. وقد رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيته في هذين المعنيين (الطلب والصيرورة)<sup>(2)</sup>.

ج. **المطاوعة**: قد تدلّ كذلك على المطاوعة لـ أفعل. نحو: أقمته فاستقام. ومن ذلك:

استحکم، استبان، استمرّ.

د. **المبالغة**: نحو: استبشر، استأنس، استهزأ، استيأس، استغنى، استقرّ.

هـ. **اعتقاد الشيء على صفة**: نحو: استصغر الشيء أي رآه صغيراً، أو استحلّ

دمه، أي عدّه حلالاً.

هذه أشهر الصيغ التي تعددت معانيها في الأفعال المزيدة. وما يلاحظ فيها أنّ العرب

سخرت منها أسهلها وأيسرها نطقاً، فأكثرت استعمالها ونوعت معانيها، وقلّلت من معاني

الصيغ المستقلة أو قصرتها على معنى واحد؛ ولو أمعنا النظر في الأمثلة السابقة لوجدنا

أنّها استوعبت المزيد بحرف (أفعل، فَعَل، فاعل) وبالغت في تنويع معانيه، واقتصرت في

المزيد بحرفين على ما خفّ منها نحو: افتعل، وتفاعل، وتفعل. وفي المزيد بثلاثة على

صيغة واحدة: استفعل، وهي غالباً ما تكون في حكم المزيد بحرفين؛ لأنّ همزتها تسقط في

درج الكلام، وفي المضارع. أمّا بقية الصيغ فقد قلّ استعمالها وارتبطت بمعنى واحد، نحو:

\***انْفَعَلَ**: والتي اشتهرت للمطاوعة، وتكون للمجرّد المتعدّي إلى مفعول واحد، فتجعله

لازماً. ويشترط في ذلك الفعل أن يكون علاجياً، أي: ذا أثر حسيّ ظاهر للعين. نحو:

(1) ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ص: 36/2، وتصريف الأسماء والأفعال، ص: 119. 120.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية، ص: 231/1. 232.

انقطع، انفتح، انسحب، انمحي، انطوى. وقد تكون المطاوعة لـ **أَفْعَلَ** المتعدّي. نحو: انطلق، انغلق، اندمج، انزعج، انغوى، انهوى.

\***أَفْعَلَّ**: وتفيد المبالغة في العيوب والألوان. نحو: احمرَّ وجهه. فهو في معنى: حمرَّ وجهه، إلا أنه أبلغ. وكذلك: اخضرَّ، اسودَّ، ابيضَّ اعورَّ، احولَّ، اعوجَّ.

\***أَفْعَالَّ**: وتدلُّ على المبالغة. نحو: احمارَّ وجهه. فهو أبلغ من احمرَّ. وكذلك: اخضارَّ، اسوادَّ، ابيضَّ، ادهامَّ، اشهابَّ، اعوارَّ.

\***أَفْعَوَعَلَ**: وتدلُّ على المبالغة والتوكيد. نحو: اخشوشن، احدودب، اغرورق، اعشوشب، اغدودن، احلوك.

\***أَفْعَلَّلَ**: ويكون لمطاوعة **فَعَّلَلَ**. نحو: احرنجم، وافرنقع.

\***أَفْعَلَّلَّ**: وتكون لمطاوعة **فَعَّلَلَ** أيضاً، نحو: اطمأنَّ.

وهذا مظهر اقتصادي بارز يكثر فيه استعمال الصيغ الخفيفة وتتعدّد معانيها ويقلّ استعمال الصيغ المستقلة وتتوحّد معانيها.

وتعود هذه الصيغ عموماً على اللغة العربية بإيجاز كبير، على مستوى المفردات والتراكيب<sup>(1)</sup>. فالإيجاز في المفردات يظهر جلياً في بعض المعاني الوظيفية التي تؤدّيها الصيغة كما رأينا من قبل كالتعدية والمشاركة والطلب، فالفعل: خرج بنقله إلى أخرج يصبح متعدياً، فيُعبّر به عن معنى جديد غالباً ما يقتضي فعلاً آخر في اللغات الأجنبية. ولولا هذه الصيغ المتضمّنة للمعاني الخاصة لاحتجنا إلى آلاف الأفعال الأخرى.

أمّا الإيجاز في التراكيب فنراه في سائر المعاني المتضمّنة في الصيغ والتي لولاها لاحتجنا إلى كلمتين أو أكثر لأدائها، فقولك: انقطع الحبل، أي: أصبح مقطوعاً، وأثمر الشجر، صار ذا ثمر، ولبيّ الحاج: قال لبيك اللهم لبيك.

(1) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، ص: 121. 122.

## الفصل الثالث

# الاقتصاد اللغويّ في اللّواصق التصريفية

توطئة

أولاً: الاقتصاد اللغويّ في الضمائر المتصلة

ثانياً: الاقتصاد اللغويّ في اللواصق الحرفية

## الفصل الثالث: الاقتصاد اللغوي في اللواصق التصريفية

### توطئة

تُصنّف اللغة العربية مع اللغات المتصرّفة التي تدلّ على الوظائف الصرفية والعلاقات النحوية بالجمع بين المورفيمات الحرّة والمتّصلة، فتقبل اللواصق إضافة إلى التحوّلات الداخلية في أبنية الكلمة<sup>(1)</sup>، أي: إنّ هذه الفصيحة من اللغات تتضمّن لغات إصاقية واشتقاقية في آنٍ واحد. وعلى الرّغم من أنّ العربية يغلب عليها الطّابع الاشتقائيّ، وتعتمد على التحوّل الداخليّ لبنية الكلمة لصوغ كثير من أبنيتها كما رأينا في الفصل السابق، إلّا أنّ هذا لا يمنعها من استخدام نظام اللواصق. وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين في قوله: "إنّ اللواصق وسيلة من وسائل ثراء بنية الكلمات التي تلجأ إليها اللغات لسدّ النقص في نظامها الصرفيّ ولكنّها ليست المنهج الذي خرجت عليه هذه الكثرة الكثيرة من الكلمات في اللغة العربية"<sup>(2)</sup>. وبهذا فالبنية العربية تتخذ في سلوكها منحنيين اثنين هما التحوّل الداخليّ، وزيادة الواحق والسوابق؛ وتتميّز عن اللغات بكونها اشتقاقية فضلاً عن كونها إصاقية<sup>(3)</sup>.

وهذه اللواصق تسمّى في الدرس اللساني الحديث بالمورفيمات المقيدة، إذ لا يمكن استعمالها مستقلة، بل تكون متّصلة بمورفيم آخر ذي طبيعة جذرية وقيمة معجمية. وقد أطلق تمام حسان على هذه اللواصق اسم مباني التصريف<sup>(4)</sup>، التي تقوم بوظائف صرفية عامّة، نحو التعبير عن الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)،

(1) ينظر: أسس علم اللغة، ص: 56، 57.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 284.

(3) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د أشواق محمد النجار، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م،

ص: 55.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 133.

والنوع(التذكير والتأنيث)، والتعيين(التكثير والتعريف)، والتوكيد، والنسب وغيرها<sup>(1)</sup>. كما تُتَّخذ قرائن لفظية على معان نحوية، وتساهم في تحديد الفصائل النحوية للكلمات التي تشكّل اللغة<sup>(2)</sup>. وقد نوّه فندريس بالدلالات التعبيرية للواصق في قوله: "فإذا وجدت الكلمة على درجة عالية من قوّة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاصقة ما، فالذي يحصل أنّ اللاصقة تنتسب هذه التعبيرية إلى حدّ أنّها تمتصّها كلّها، لتصير عنصر الكلمة المعبر<sup>(3)</sup>".  
وتقسّم اللّواصق بناءً على الموقع الذي تشغله من الكلمة إلى<sup>(4)</sup>:

**سّوابق:** وهي العناصر التي تضاف إلى أول الكلمات، مثل: ال التعريف، وسين الاستقبال، وحروف المضارعة.

**مقحّمات:** هي العناصر التي تتوسط الكلمة، ومثالها في اللغة العربية التضعيف.

**لواحق:** وهي ما يضاف إلى نهاية الجذور، لتغيير وظائفها أو معانيها الأصلية، ومثالها في اللغة العربية الألف والنون (ان)، والواو والنون(ون) للدلالة على التثنية وجمع المذكر السالم.

وسنعمل في هذا الفصل على تجلية بعض الظواهر الاقتصادية للّواصق التي لم يشملها نظام الصيغ كما مرّ بنا في الفصل السابق، وما تضطلع به من وظائف صرفية ونحوية في اللغة العربية.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 156.

(2) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 89.

(3) اللغة، فندريس، ص: 186.

(4) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 68.

### أولاً: الاقتصاد اللغوي في الضمائر المتصلة

تعدّ الضمائر المتصلة في اللغة العربية من اللواصق التصريفية ذات الدلالات الصرفية العامة المتمثلة بشكلٍ عام في عموم الحاضر أو الغائب. وهي أوسع اللواصق مجالاً؛ لأنها يمكن أن تفيد ثلاثة معان هي: الشّخص والعدد والنوع<sup>(1)</sup>.

واللواصق الضميرية في اللغة العربية هي التاء(تُ، تَ، تِ، تُما، تُم، تُنَّ)، وياء المخاطبة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المتكلم، وكاف الخطاب(كُ، كِ، كُما، كُم، كُنَّ)، وهاء الغيبة(هَ، هِ، هِما، هَم، هُنَّ)، ونا التي للمتكلمين، ونون النسوة.

ويتجلى اقتصاد هذه اللواصق في مبانيها، وفي سلوكها، وأثرها في البنية المقطعية لما تتصل به، وفي الوظائف المنوطة بها. أمّا عن مبانيها فقد تكوّنت من أسهل الأصوات نطقاً وأقلها عدداً، ويكفي أنها انتُخبت من حروف الزيادة التي تمتاز بقلة المؤنة وكثرة الترداد، إذ اختير للمخاطب التاء والكاف، وللمتكلم التاء والياء، وللمتكلمين (نا)، وللمخاطبة الياء، وللاثنين الألف، وللجماعة الواو، وللغيبة الهاء. ويلحق بعضها تعديلات وإضافات لإفادة النوع والعدد، وفيما يلي تفصيل ذلك:

#### 1. لاصقة التاء

التاء تدلّ عند اتّصالها بالفعل الماضي على الشخص والعدد والنوع، وتشارك معها في ذلك الصوائت القصيرة؛ إذ تتعيّن دلالتها على المتكلم المفرد مع الضم (تُ)، نحو: كتبتُ ويشترك فيها المذكر والمؤنث فلا يتحدّد النوع بها، وعلى المخاطب المفرد المذكر مع الفتح (تَ)، نحو: كتبتَ وعلى المخاطبة المفردة مع الكسر(تِ)، نحو: كتبتِ. ونلاحظ كيف تحقّق هذا الحشد الدلالي بهذا المبنى الموجز الذي جاء على أقلّ المقاطع كلفة وأكثرها شيوعاً، وهو المقطع القصير المفتوح (ص م) مع التنويع في الصوائت القصيرة. ويضاف إلى ما حقّقه من وظائف صرفية بأقلّ جهد ممكن، اختصاره لبنية الجملة في المستوى النحوي بدلالته على

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 159.

المسند إليه (الفاعل أو نائب الفاعل)، نحو: رَحِمْتَ وَرُحِمْتَ، بدلاً من الأسماء الظاهرة. وإذا كانت التاء ساكنة لخلوها من الصوائت (ت)، فإنها تدلّ على المؤنث المتحدّث عنه (الغائب)، نحو: قامتِ امرأةٌ، قامتِ امرأتان، قامتِ النساء. ولا يتعيّن معها العدد، لأنّها تحدّد النوع وتدلّ على الغيبة المطلقة. ولا تدلّ على المسند إليه مثل التاء المتحرّكة؛ لأنّها لا تعدّ في هذه الهيئة من الضمائر، وإنّما هي من الحروف، والمسند إليه بعدها إمّا يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً. كما تُحرّك تاءُ التانيث الساكنة بالكسر تخفيفاً للجهد ودفعاً للتعثر النطقي الذي يسببه التقاء الساكنين.

أمّا إذا أريد بالتاء المتحرّكة الدلالة على أكثر من واحد، فيلحق بها (ما) للدلالة على المخاطبين أو المخاطبتين، نحو: كُنْبُتُما، و(ميم) لجماعة المخاطبين، نحو: كُنْبُتُمْ، و(نون) مشدّدة لجماعة المخاطبات، نحو: كُنْبُتُنَّ. وما يلاحظ أنّ الضمّ قد لزم التاء في هذه الحالات كلّها تناسباً مع حركة التاء في الضمائر المنفصلة (أنْتُما، أنْتُمْ، أنْتُنَّ).

ولعلّ هذا ما جعل أحد الباحثين يرى بأنّ الضمائر المتّصلة هي ضمائر منفصلة في الأصل، ثمّ التصقت بأواخر الأفعال الماضية على شكل لاحقة، فقالوا في بادئ الأمر: ذهبَ أنتم، وذهبَ هما، وذهبَ هنَّ... ثمّ التصقت الضمائر بالأفعال، فقبل في حالة الفاعلية: ذهبتم، وذهبا، وذهبن<sup>(1)</sup>. ولا شك أنّ في هذا التطور مظهراً من مظاهر الاقتصاد العضلي والذهني معاً، إذ تتقاصر فيه البنية، ويُطرَد الباب على وتيرة واحدة.

وفي هذا السياق يجب أن نشير إلى مظهر اقتصادي عظيم، تستفيد فيه اللغة من دلالة المبنى ودلالة العدم، إذ تستدلّ على بعض الوظائف المصرفية بعدم وجود اللواصق، أو الخلوّ منها، وهو ما اصطلح عليه بلاصقة الصفر<sup>(2)</sup> أو المورفيم الصفري، ويعبر عنه أيضاً

(1) في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، د أنيس فريحة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص: 72.

(2) اللغة، فندريس، ص: 110. ودراسات في علم اللغة، ص: 182.

بالدلالة العدمية كدلالة الحذف والاستتار في اللغة العربية<sup>(\*)</sup>، ويُحدّد الخلوّ من اللاصقة في الفعل الماضي: النوع والشخص، والعدد، نحو: أكلَ، الذي يدلّ على وقوع الحدث من مفرد مذكّر غائب. كما يدلّ السكون في فعل الأمر على المفرد المذكّر، نحو: اكتبْ. وبهذا يحدّد السكون في العربية العدد والنوع<sup>(1)</sup>.

ويصاحب هذه اللواصق مظهرٌ اقتصادي آخر يتمثل في إعادة الانسجام للبنية المقطعية الجديدة وتخفيفها، فالفعل الماضي الثلاثي المجرد يتكوّن من ثلاثة مقاطع قصيرة، نحو: ذَهَبَ، وكتَبَ، وعندما تتصل بها لاصقة التاء المتحرّكة، تتشكّل معها أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وهذا ما لا تسمح به العربية، "وذلك لأنّ المقاطع بسبب وقوعها السريع، نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها تمثّل عنصرَ توتّر وإجهادٍ للنّاطق"<sup>(2)</sup>؛ لأنّها عبارة عن خفقات صدرية قصيرة سريعة ومتلاحقة<sup>(3)</sup>.

وفراراً من هذا الثقل، تعمل العربية على تحويله إلى شكل جديد أيسر نطقاً، بإدماج المقطعين الثاني والثالث في مقطع واحد عن طريق التخلّص من صائت المقطع الثالث، وبذلك ينتقل الفعل من البنية الأصلية: (ص م/ص م/ص م/ص م) نحو: كتَبْتُ، إلى بنية أخفّ: (ص م/ص م/ص م) نحو: كتَبْتُ. وعلى هذا يفسّر بناء الفعل على السكون لاتصاله بضمائر الرفع المتحرّكة، مثل: خرَجْتُ، وبقائه على حاله عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة، مثل: خرَجْتُ؛ لأنّها لم تضاف مقطعاً جديداً، وإنّما أقفلت المقطع الأخير، وبقي العدد نفسه مع فارق في كمية المقطع الأخير فقط.

<sup>(\*)</sup> ذكرت بعض كتب النحو مواضع استتار الضمير في: فعل الأمر للمفرد، مثل قُمْ (أنت). \_ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، مثل: أقومُ (أنا). \_ الفعل المضارع المبدوء بالنون، مثل: نقومُ (نحن). \_ الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب المفرد، مثل: تقومُ (أنت). \_ اسم فعل الأمر، مثل: صه (أنت). ، واسم فعل المضارع، مثل: أفّ (أنا). \_ الفعل المضارع للغائب المفرد وللغائبة المفردة، إذا لم يرفع اسماً ظاهراً، مثل: زيدٌ يقومُ (هو)، وهندٌ تقومُ (هي). \_ الفعل الماضي إذا لم يرفع ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً، مثل: خالدٌ قام (هو). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 36.

<sup>(1)</sup> ينظر: دراسات في علم اللغة، ص: 233. 234.

<sup>(2)</sup> من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص: 87.

<sup>(3)</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 167. 168.

وتتخفّف العربية أيضاً من أعباء البنية المقطعية التي تتشكّل بدخول مورفيمات التعدية على الفعل المجرد، والتي تتوالي فيها أربعة مقاطع قصيرة كذلك، فالفعل: أَخْرَجَ مثلاً ونظائره هو صورة متطورة عن أخرى أصلية، هي: أَخْرَجَ، حيث عمدت العربية إلى دمج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد عن طريق التخلّص من صائت المقطع الثاني<sup>(1)</sup>، وإليك تمثيل هذا التحوّل: (ص م/ص م/ص م/ص م)\_\_\_(ص م/ص م/ص م/ص م). ولم يحدث هذا الدمج بين المقطعين الأول والثاني في الأفعال المعتلة مثل: أقام وأبان؛ لأنّ الإعلال يحول دون تكوّن أربعة مقاطع قصيرة<sup>(2)</sup>.

## 2. لاصقة الياء المدّية

الياء المدّية من الصوائت التي تمتاز بسهولة الإنتاج وقوة الإسماع، وهي تعدّ تطويلاً لصائت الكسر، وعلى الرغم من وجازة هذا الصوت وبساطته، إلّا أنّ له وظائف صرفية ونحوية كثيرة ومتنوعة. فإذا التصق بالفعل المضارع دلّ على الشخص والنوع والعدد، فالأفعال: تَذْهَبِينَ، لن تَذْهَبِي، لم تَذْهَبِي، دلّت الياء فيها على المخاطب المؤنث المفرد<sup>(3)</sup>. كما تساهم في اختصار البنية التركيبية بتحمّلها لوظيفة المسند إليه، إذ تُعرب فاعلاً في نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، ولم تَفْعَلِي، ولن تَفْعَلِي. وقد تضاف لها النون المفتوحة (نَ) كما رأينا في الأمثلة السابقة لتحديد الباب الذي ينتمي إليه الفعل المضارع (المرفوعات)، وبدلّ على خلوه من النواصب والجوازم.

وتدلّ الياء مع فعل الأمر أيضاً على المخاطب المؤنث المفرد، نحو: اُكْتُبِي، وأذْهَبِي، وذلك لأنّ الأمر فرع عن المضارع. وتدلّ الياء معه كذلك في المستوى التركيبي على الفاعل. ونستخلص ممّا سبق أنّ الياء إذا اتّصلت بالمضارع أو الأمر اتصالاً مباشراً، فإنّها

(1) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 87. 88. ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 159.

(2) من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص: 88.

(3) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 160.

تسمّى ياء المخاطبة لأنها تحدّد معاني صرفية عامّة تتمثّل في التأنيث والخطاب والإفراد، كما تحدّد المسند إليه في المستوى التركيبي، فهي بذلك من ضمائر الرفع.

وتدلّ الياء على المتكلم المفرد، في بقية الحالات ولا يتحدّد معها النوع إلّا من خلال القرائن المقالية والمقامية، وتلحق الياء (ياء المتكلم) في هذا القسم الأفعال والأسماء والحروف. فتلحق الأفعال مع النون، نحو: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني. وتلحق الأسماء، نحو: كتابي، وضربي. والحروف، نحو: لي، والي، وعلي. ونلاحظ أنّ ياء المتكلم عندما تتصل بالأفعال بأنواعها الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، تتخذ بينها وبين هذه الأفعال نوناً، تسمّى نون الوقاية، لوقاية بنية الأفعال من التغيّر<sup>(\*)</sup>، والمحافظة على السمات الشكلية الفارقة بين الأسماء والأفعال، ودفع اللبس المحتمل بين ياء المتكلم وياء المخاطبة<sup>(1)</sup>، وذكر ابن السراج سبب دخول النون في قوله: "...لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ فيه، فقالوا: ضربني فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، وكذلك: يضربني، فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلى النون فقالوا: الضاربي في النصب واستحسنوا الكسرة في الباء، لأنّه موضع يدخله الجرّ، ولم يستحسنوا ذلك في لام الفعل لأنّه موضع لا يدخله الجرّ، وقالوا: إنني ولعني، ولكنتي، لأنّ هذه حروف مشبّهة بالفعل"<sup>(2)</sup>.

يؤدّي التصاق ياء المتكلم بالأفعال الخمسة إلى تتابع نون الوقاية ونون الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤدُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وفي قوله: ﴿أَتَعِدَانِي﴾

(\*) تأتي نون الوقاية كذلك قبل ياء المتكلم إذا اتّصلت بالحروف المشبّهة بالفعل نحو: إنني وليتي ولعني، أو بحروف الجر التي تنتهي بالنون، نحو: مني، وعني، غير أنّها قد تستعمل مخففة بنون واحدة، نحو: إنّي، وليتي، ولعني، ومني، وعني؛ وذلك لكثرة استعمالهم إياها مع استئصال التضعيف. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليدر الدين بن جماعة، تحقيق: د محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م، ص: 200. 201. وموسوعة النحو والصرف والإعراب، د إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1988م، ص: 666. والأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 122/2.

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليدر الدين بن جماعة، ص: 199.

(2) الأصول في النحو، ص: 121. 122.

(3) الآية 05 من الصفّ.

أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي<sup>(1)</sup>. وللعرب في مثل ذلك اختياران لدفع الثقل الناجم عن توالي المتماثلات وتقليل الجهد المبذول في إنتاجها، الأول: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾<sup>(2)</sup>. وقوله: ﴿قَالَ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾<sup>(3)</sup>. والثاني: حذف إحداهما كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾<sup>(4)</sup>.  
وقول الشاعر<sup>(5)</sup>:

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدراً منها ولا أرد

وقول الآخر:

تراه كالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

وكان الأصل أن يقال: (تبشرونني)، و(أنا الذي يجدونني)، و(فَلَيْنِي) بنونين: إحداهما نون الرفع، والأخرى نون الوقاية. واختلف العلماء في المحذوفة منهما: أهي نون الرفع أم نون الوقاية؟ والمرجح عند أكثرهم أن نون الرفع هي المحذوفة؛ لأنها قد حذفت كثيراً للضرورة من غير اتصال بياء المتكلم، كما في قول الشاعر:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي شَعْرَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

وقول الآخر:

وَنَقَّرِي مَا شِنْتِ أَنْ تُنْقَرِي قَدْ رُفِعَ الْفَحُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

وكان الأصل: (وتببتين تدلكين)، و(فماذا تحذرين)، ولهذا نظائر كثيرة لا تتحصر<sup>(6)</sup>.

(1) الآية 17 من الأحقاف.

(2) الآية 64 من الزمر.

(3) الآية 80 من الأنعام. وقد قرأ نافع، وأبو جعفر، وشيبة (أتحاجون) بالتخفيف. ينظر: الكتاب، ص: 04/4.

(4) الآية 54 من الحجر.

(5) قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 370.

(6) ينظر: نفسه، ص: 370.

كما تتوالى نون النسوة ونون الوقاية كذلك في مثل: يُكْرِمُنِي، وأَكْرِمُنِي، غير أنّ العرب لا تتخفّف منهما؛ لأنّ ذلك يؤدّي لالتباس الفعل المسند لنون النسوة بالفعل المسند للغائب المذكّر (يُكْرِمُنِي)، أو المخاطب (أَكْرِمُنِي).

وفوق هذا الاقتصاد الذي تحقّق بتقليل البنية وتعدّد الوظائف الصرفية، فإنّ هذا الصوت له وظائف تركيبية متنوعة، إذ يتّصل بالأسماء والأفعال، والحروف، ويؤدّي وظائف نحوية مختلفة، فهو من الضمائر التي تشترك بين الرفع والنصب والجر. فإذا اتّصلت بالأفعال اختصّت بالنصب، نحو: عَلَّمَنِي، يَعْلَمُنِي، عَلَّمَنِي. إذ تؤدّي وظيفة المفعولية مع الأفعال. وإذا اتّصلت بالحروف فتقدّرت للجرّ، نحو: لي، ومَنِّي، وإلِيّ. وتشترك بين الرفع والنصب والجر مع الأسماء، فهي في مثل: كِتَابِي، مضاف إليه، وفي مثل: ضَرْبِي، فاعل، أو مفعول به، ويتعين أحدهما من الاستعمال والقرائن.

### 3. لاصقة الكاف

تختار العربية للدلالة على مجموعة من المعاني القواعدية الكثيرة مقطعاً قصيراً يتشكّل من الكاف وأحد الصوائت القصيرة، إذ يلحق الأسماء والأفعال والحروف، ليحدّد الشخص، والعدد والنوع. فالكاف تدلّ على المخاطب مطلقاً، والفتحة تحدّد المذكّر المفرد نحو: كِتَابِك، شَكَرَكَ، لَكَ، والكسرة تحدّد المؤنث المفرد، نحو: كِتَابِكِ، شَكَرَكَ، لِكِ.

أمّا إذا أُريد بها الدلالة على أكثر من واحد، فتُلحق بـ(ما) للثنتين المخاطبتين، أو الاثنتين المخاطبتين، نحو: (كِتَابِكُمَا)، وتُلحق بـ(الميم) لجماعة المخاطبتين، نحو: (كِتَابِكُمْ)، وبنون مشدّدة لجماعة المخاطبات، نحو: كِتَابِكُنَّ<sup>(1)</sup>. ويشترك مع الكاف الضمّ فيما دلّ على أكثر من واحد تناسباً مع ضمة تاء الضمير المنفصل (أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ).

إنّ العربية تستنقل توالي المقاطع القصيرة؛ لأنّها تؤدّي عن طريق خفقات صدرية قصيرة سريعة ومتلاحقة، وتمثّل عنصرَ توتّر وإجهادٍ للناطق. ومنعتُ تتابع أربعة مقاطع

(1) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 161.

قصيرة في صيغها كما رأينا سابقاً، غير أنها استتنت حالة وحيدة سمحت فيها لهذا التابع المقطعي<sup>(1)</sup>، وذلك عند اتصال لاصقة الكاف بالأفعال الماضية الثلاثية، نحو: شَكَرَكَ، وشَكَرَكَ.

ويبدو أنّ العلة في سماح العربية لهذا النسيج المقطعي المستقل بالبقاء، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الرفع وضمائر النصب؛ لأنّ ضمير المتكلم كان يمثله في فترة بعيدة من تاريخ العربية حرفُ الكاف أيضاً، ولا يميّز بينه وبين كاف الخطاب إلا بتسكين آخر الأفعال معه، وترك الأمر على حاله مع ضمائر النصب، وعندما استبدلت العربية التاء بالكاف للدلالة على المتكلم بقي الحال على ما هو عليه<sup>(2)</sup>.

وما يؤكّد هذا الرأي أنّ أصل ضمير المتكلم في الساميات هو الكاف، فأصل ضَرَبْتُ هو ضَرَبْتُكَ، وقد وجد هذا الاستعمال في الحميرية، ولا يزال في الحبشية، التي قامت بتعميمه على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب، حيث قيل: قتلكو للمتكلم، وقتلك للمخاطب، وقتلكي للمخاطبة<sup>(3)</sup>. وقد ورد عن أحدهم قوله: أَهْسُنْكَ والله، أي أَحْسَنْتَ<sup>(4)</sup>.

وقد اقترب ابن مالك من إدراك السبب، على الرغم من عدم علمه بالتطور التاريخي لضمير المتكلم، حين قال: "وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرّمنا وأكرّمنا، ثم حُملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال"<sup>(5)</sup>.

#### 4. لاصقة ألف الاثنتين

الألف أخفّ الصوائت الطويلة، وأيسرها نطقاً، وأكثرها شيوعاً، وهي تعدّ تطويلاً لصائت الفتح، وتلحق الأفعال لتدلّ على العدد (المتنّى)، وإسناد الفعل إلى اثنتين أو اثنتين،

(1) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 137. 138.

(2) ينظر: نفسه، ص: 139.

(3) نفسه، ص: 138.

(4) نفسه، ص: 139.

(5) همع الهوامع، ص: 57/1.

نحو: ذهبوا وذهبنا في الماضي، وتذهبان للمخاطبتين أو المخاطبتين أو الغائبتين في المضارع، واذهبا في الأمر.

ويتجلى الاقتصاد في هذا الإجراء الذي لا يتعدى إضافة الألف إلى نهاية الفعل، أو تطويل صائت الفتح الذي ينتهي به الفعل، نحو: (فَتَحْتُ - فَتَحْتَا). و(فَتَحَ - فَتَحَا). وتضاف النون المكسورة مع الألف في المضارع علامةً على انتماء الفعل لباب المرفوعات وخلوه من أدوات النصب والجزم. نحو: أنتما تفتحان، لن تفتحا، لم تفتحا. كما تساهم الألف في المستوى النحوي باختصار البنية التركيبية بدلالاتها على المسند إليه (الفاعل، أو نائب الفاعل).

### 5. لاصقة واو الجماعة

تتنمي الواو المدية للصوائت الطويلة، إذ تعدّ تطويلاً لصائت الضمّ، وتلتصق بآخر الفعل بأقسامه الثلاثة (الماضي والمضارع والأمر)، لتدلّ على العدد والنوع، (جماعة الذكور)<sup>(\*)</sup>، نحو: (فَعَلُوا وَفَعِلُوا)، و(تَفَعَّلُونَ وَتَفَعَّلْتُمْ)، و(يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ)، و(لَمْ يَفْعَلُوا وَلَمْ يَفْعَلُوا)، و(لَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا)، و(لَيَفْعَلُوا وَلَيَفْعَلُوا)، وتؤدي الواو - إضافة إلى دلالتها على الجمع والتذكير - وظيفة المسند إليه في التركيب (الفاعل أو نائب الفاعل). وتُتبع الواو بنون مفتوحة مع المضارع علامةً على انتماء الفعل لباب المرفوعات وخلوه من أدوات النصب والجزم.

ولا تُحدث هذه اللاصقة في أبنية الأفعال الصحيحة أيّ تغيير، لكنّها تجعل الأفعال الناقصة تجمع بين مصوتين طويلين في بنيتها، وهذا ما يستتقله نظامها المقطعيّ، ولا يقبله، فتعمل العربية على إعادة الانسجام لها، وتقليل الجهد المبذول في إنتاجها، ويختلف هذا التغيير باختلاف نهاية الفعل، وإليك بيان ذلك:

(\*) إنّ لاصقة الجمع (و) أو (ون) تدلّ على المذكّر إما دلالة حقيقية، أو بالتغليب؛ لأنّ العربية تغلب المذكّر على المؤنث، فالجماعة تخاطب ب(أنتم) ويُحدّث عنها ب(هم)، ولو كان من ضمنها ذكر واحد فقط.

إذا كان الفعل منتهياً بالألف نحو: يسعى ويشقى، فإنّ لاصقة الواو تؤدي إلى اجتماع مصوّتين طويلين في نهايته (الألف، والواو المدّية)، فتتخفّف منهما العربية بتحويلهما إلى مزدوج هابط (aw)<sup>(1)</sup>، كما يلي: يسعى+ وَنْ=يسْعَوَنْ.

أمّا إذا كان منتهياً بالياء المدّية، نحو: يسقي ويرمي، فتتخلّص العربية منها وتُبقى على اللاصقة، كما هو مبين في هذا المثال: يَرْمِي+ وَنْ=يَرْمَوَنْ.

وإذا كان منتهياً بالواو المدّية، نحو: يدّعو، فتتخلّص العربية من إحدى الواوين وتكتفي بالأخرى، على الشكل التالي: يدّعو+ وَنْ=يدّعوَنْ.

## 6. لاصقة الهاء

تلحق الهاء الأسماء والأفعال والحروف، لتدلّ على الشخص والنوع والعدد مع ما يساندها من صوائت، فتدلّ على الغائب المفرد المذكر رفقة الضم، نحو: كتابه، كتبه، وله. هذا هو الأصل، غير أنّ العربية تستثقل ضمة الهاء بعد الياء أو الكسرة، فتبدل الضمة كسرةً، لتخفيف الجهد وإعادة الانسجام، نحو: إليه، وفي كتابه.

وتدلّ على الغائب المفرد المؤنث رفقة الألف، نحو: كتابها، وكتبتها، ولها. ونلاحظ أنّ العربية قد حقّقت هذه الوظائف الصرفية بإضافة لاصقة بسيطة تمثّلت في مقطع قصير أو متوسط، ولم تُحدث أيّ تغيير في البنية المقطعية السابقة لها، كذلك فإنّها اختصرت البنية التركيبية للجملة لحلولها محلّ الظاهر، وتأديتها وظيفته النحوية، إذ تقوم بوظيفة المفعولية مع الأفعال، والجرّ مع الأسماء والحروف.

وإذا أراد مستعمل اللغة الدلالة على أكثر من غائب أو غائبة، اكتفى بالضمائر المنفصلة (هم، وهما، وهنّ)، نحو: كتابهم، وكتابهما، وكتابهنّ. وهذه لا توصف باللواصق؛ لأنّها إذا فصلت عن الجذر دلّت على معنى مفيد. ويدعم هذا السلوك الرأي الذي يقول بأنّ

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 30. 31.

الضمائر المتصلة هي ضمائر منفصلة في الأصل<sup>(1)</sup> ثم نحتت والتصقت بالجذور التي لحقت بها.

### 7. لاصقة (نا) التي للمتكلمين

تتكوّن هذه اللاصقة من صوتي التّون والألف، وتؤدّي مجموعة من الوظائف القواعدية العامّة. ويتجلّى الاقتصاد في كونها من أسهل الأصوات نطقاً، وأكثرها شيوعاً، وعلى مقطع من بين أقلّ المقاطع كلفة على جهاز النطق، هو المقطع المتوسط المفتوح (ص م م). وتدلّ هذه اللاصقة على أكثر من متكلم، أو بعبارة أدقّ: تدلّ على المتكلم المشارك سواء أشاركه واحد أم أكثر؛ لأنها تشترك مع الضمير (نحن) في الدلالة على المثني والجمع، كما تستعمل للمعظم نفسه، وتتصل بالأسماء والأفعال والحروف، نحو: أمرنا، أمرنا، أمرنا، لنا، وتختصر لأجلها بنية الجملة لأنها تحلّ محلّ الظاهر، وتؤدّي مجموعة من الوظائف النحوية، كالمسند إليه (الفاعل، أو نائب الفاعل، أو اسم كان وأخواتها، أو اسم إنّ وأخواتها) أو المفعولية مع الفعل، والجرّ بحرف الجرّ أو بالإضافة مع الأسماء<sup>(2)</sup>، كما قال ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ نَا صَلَحَ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نَلْنَا الْمِنْحَ<sup>(3)</sup>

وقد جمعت الآية الكريمة أنواعها الثلاثة (الرفع، والنصب، والجرّ): ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ص: 72.

(2) ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 666. 667.

(3) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت، ص:

85/1

(4) الآية 193 من آل عمران.

## 8. لاصقة نون النسوة (ن)

تتصل هذه اللاصقة بالأفعال لتدلّ على جماعة الإناث المتحدّثِ عنهنّ في الماضي والمضارع أو المخاطبات في المضارع والأمر، نحو<sup>(1)</sup>: ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ، وبَضُرِبْنَ، ويُضَرِبْنَ، وليَضْرِبْنَ واضْرِبْنَ. ونلاحظ خفة هذا الصامت الذي شكّل مع الفتحة مقطعاً قصيراً، وما يحمله من وظائف قواعدية تمثّلت في تعيين النوع والعدد والشخص، والقيام بوظيفة المسند إليه في التركيب (الفاعل أو نائب الفاعل).

وعموماً فإنّ اللغة العربية تميّز عن كثير من اللغات باللواحق الضميرية التي تضطلع بوظائف قواعدية مزدوجة (صرفية ونحوية)، تدلّ على الشخص والنوع والعدد، داخل الخطاب دون الحاجة إلى تكرار الأسماء الظاهرة. وتساهم في اختصار بنية الجملة لحلولها محلّ الأسماء الظاهرة، والقيام بوظائفها النحوية.

كما تشكّل مظهراً من مظاهر تناسق أجزاء التركيب ووسيلة من وسائل التعليق، كمرجعية الضمير مثلاً، إذ يتمكّن المخاطب بالعربية من متابعة ما يعود عليه الضمير بسهولة ودقّة متناهية.

ومن اقتصاد العربية في هذا السياق أيضاً، أنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير المتّصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، أو بعبارة أخرى فإنّ استعمال المنفصل في العربية مرهونٌ بتعدّر استعمال المتّصل، فلا تقول: قام أنا، وأكرمتُ إيّاك، لتمكّنك من أن تقول: قمتُ، وأكرمتُك<sup>(2)</sup>. ولا يخفى ما في هذا المسلك من تقليل في البنية واقتصاد في الجهد ما دامت الدلالة محقّقةً واللبس مأموناً.

فإذا تعدّر الاتّصال نأتي بالمنفصل<sup>(\*)</sup>، نحو: ما قام إلا أنا، وما أكرمتُ إلا إيّاك، لوجود الفاصل بين الضمير والفعل.

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 133. 134.

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 117. والأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 117/2.

(\*) قد ذكر النحاة مواضع تعدّر استعمال المتّصل، وهي: تقدّم الضمير المنصوب على عامله، نحو: إيّاك نعبُد. والفصل لغرض نحو: إنما أكرمك أنا، وحذف العامل في مثل: إيّاك والشّر. وكون العامل معنويًا، مثل: أنا زيدٌ، أو حرفاً، مثل: ما

## ثانياً: اللواصق الحرفية

يُقصد باللواصق الحرفية تلك الحروف التي لا تدلّ على اسم؛ أي: لا تقوم بوظيفة نحوية بدل الاسم الظاهر، فهي لا محلّ لها من الإعراب، وإنّما يستدلّ بها كعلامات إعراب فقط، إضافة إلى الوظائف الصرفية العامّة التي تؤدّيها، وسنتطرّق فيما يلي لأنواعها ووظائفها ومظاهر الاقتصاد فيها بالتفصيل:

### 1. لاصقة التثنية (ان) أو (ين)

يُعبّر عن المثنى في العربية بإضافة اللاصقة (ان) أو (ين): إلى نهاية الاسم بشروط أجملت في تعريف النحاة له، حيث قالوا: إنّه "كلُّ اسم معرب دلّ على اثنين أو اثنتين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد منها، وعطف مثله عليه"<sup>(1)</sup>، أو هو "ضمّ اسم نكرة إلى مثله مع اتّفاقهما في اللفظ والمعنى"<sup>(2)</sup>، أي ما كان في الأصل يدلّ على مفرد ثم لحقته زيادة جعلته يدلّ على اثنين أو اثنتين.

وخرج من هذا التعريف ما يدلّ على المثنى بصيغته الوضعية، نحو: (الشفع) الذي يدل على المثنى بلفظه دون زيادة.

والمثنى بهذه الصفة من صميم الاقتصاد؛ لأنّ حقيقة بنائه هي عطف اسم على اسم مثله في اللفظ والمعنى؛ كأن تقول: رجل ورجل، وغلام وغلام، وزيد وزيد. ثم تكتفي بأحدهما وتضيف له علم التثنية آخرًا، فتقول: رجلان، وغلامان، وزيدان<sup>(3)</sup>. وتعبّر عنهما بلفظ واحد للاختصار والإيجاز<sup>(4)</sup>، وتتخلّص بذلك من التكرار الذي لا يلجأ إليه إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

---

أنت قائماً. وإذا أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، مثل: هندٌ زيدٌ ضاربتة هي. لأكثر تفاصيل ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، ص: 195.

(1) همع الهوامع، ص: 40/1.

(2) ظاهرة التثنية في اللغة العربية، د حسين محيسن ختلان البكري، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012م، ص: 35.

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص: 121.

(4) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص: 35.

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ فَارَةً مِسْكَ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ<sup>(1)</sup>

وقول الآخر:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ كِلَاهِمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٍ<sup>(2)</sup>

إنَّ أسلوب التثنية في العربية كغيره من أساليب التيسير

الناطق فيها إلى الاختصار والاقتصاد في الجهد العضلي، كما أنه يميل نحو السهولة والتيسير فيد لا تهملنا المعاني، فيعبّر عن المثنى بلفظ واحد، نحو: رجلان، فيحصل المعنى مع اختصار اللفظ<sup>(3)</sup>.

وقد أكد النحاة والعلماء العدول عن تكرار العطف إلى التثنية والجمع إيجازاً واختصاراً<sup>(4)</sup>، وأثبتت المصادر علل العرب في ذلك، فمما حُكي من أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون ونحن أمراؤكم، فخطب بأمر المؤمنين، وإنما اختار ذلك كراهية التكرير، ولو خطب من جاء بعده، لقليل له: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، إلى ما لا نهاية له<sup>(5)</sup>. قال ابن خلدون معللاً استئصال هذه الإضافات: "...وكأنهم استنقلوا هذا اللقب بكثرة وطول إضافته وأنه يتزايد فيما بعد دائماً إلى أن ينتهي إلى الهُجْنة، ويذهب منه التمييز بتعدد الإضافات وكثرتها، فلا يعرف"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م، ص: 184/1.

<sup>(2)</sup> أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1957م، ص: 48.

<sup>(3)</sup> التحويلات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، مخطوط رسالة دكتوراه في اللغة، الطالب: علي سليمان الجوابرة، إشراف: د عبد القادر مرعي خليل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، ص: 4. 5.

<sup>(4)</sup> ينظر: الاقتصاد اللغوي \_ المعايير الاقتصادية في تفسير مبادئ العربية، د محمد كشاش، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2011م، ص: 60.

<sup>(5)</sup> ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ص: 183/1. 184. ومقدمة ابن خلدون، ص: 401.

<sup>(6)</sup> مقدمة ابن خلدون، ص: 401.

إنّ المثني من مميّزات اللغة العربية في دلالتها على العدد، وقد وُجِدَتْ بعضُ البقايا للثنائية في اللغات السامية أو الجرّرية التي تشترك معها في أصل واحد، غير أنّها لم تبلغ الاطراد والانتظام الذي بلغته في اللغة العربية<sup>(1)</sup>.

وقد كان المثني في الأصل يدلّ على الأزواج الطبيعية فقط كأعضاء الجسم (اليدين، والعينين، والأذنين....) ثم أصبح يعبر به عن الثنائية مطلقاً.

أمّا اللغات البشرية الأخرى فبعضها تخلّص من المثني بعد استعماله مدّة من الزمن، وبعضها لم يعرفه مطلقاً، ولا يوجد في نظامها إلا المفرد والجمع، قال فندريس: "فمن اللغات ما كان فيها أو ما يزال فيها مثني، والهندية الأوروبية كان فيها مثني أبقي عليه الزمن التاريخي فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات، ثم أبعد عنها جميعاً تقريباً شيئاً فشيئاً... ولا يوجد منه أثر في اللغة الفهلوية ولا في الأرمنية ولا في اللاتينية منذ أقدم العصور"<sup>(2)</sup>.

من مظاهر الاقتصاد كذلك، أنّ العربية لم تكتف بتثنية الاسمين المشتركين في اللفظ والمعنى، بل توسّعت في هذه الظاهرة لتشمل الاسمين المتقابلين أو المتقاربين، وهو ما يطلق عليه مصطلح التّغليب، إذ تتخلّص العربية من العطف بينهما بتثنية أحدهما فقط مع الدلالة عليهما معاً، ولكن المستعمل منهما ينتقى باقتصاد في الغالب، فيكون أخفّهما أو أشهرهما، أو المذكّر منهما<sup>(3)</sup>، كاستعمالهم كلمة العمرين في الخليفتين عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما، والبصرتين في البصرة والكوفة، والموصلين في الموصل والجزيرة، والقمرين في الشمس والقمر<sup>(4)</sup>.

وربّما عبّروا عن الاسمين بمثني ما اشتهرا به من وصف، فقد قيل في مكة والمدينة: الحرمان؛ لأنّ كلّاً منهما حرم آمن، وفي دجلة والفرات: الرافدان<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص: 15\_22.

(2) اللغة، فندريس، ص: 133.

(3) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة العربية، ص: 39.

(4) ينظر: إصلاح المنطق، ص: 402.

(5) ينظر: نفسه، ص: 397.

والتغليب باب واسع في اللغة أفرد له أبو الطيب اللغوي كتاباً سماه المثنى، كما أفرد له ابن سيده فصلاً خاصاً في كتابه المخصّص سماه: المثنيات<sup>(1)</sup>.

وقد توسّعت العربية في التنثية باستعمال صيغة قياسية بسيطة تتمثل في زيادة ألف ونون إلى المفرد في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر. وهذا ينطبق على جلّ كلامها نثراً وشعراً، وذلك لأنّ العرب أرادوا أن يفرّقوا بين المعاني كما فرّقوا بينها عندما عرضوا للمفرد والجمع. بينما تردّدت اللغات السامية بين استعمال إحدى اللاصقتين فقط<sup>(2)</sup>. والأمر نفسه نلاحظه في بعض القبائل العربية التي اكتفت بصيغة واحدة في جميع الأحوال الإعرابية، تزيد فيها الألف والنون رفعاً ونصباً وجرّاً.

والقبائل التي ورد فيها المثنى على هذه الصورة هي<sup>(3)</sup>: قبيلة بلحارث بن كعب، وختعم، وزبيد وكنانة، وبنو العنبر من تميم وبنو الهجيم، وعلى هذه اللغة ورد قولهم: قَيْدٌ بَعِيرَاك. ولو جاء على لغة عامّة العرب لقال: قَيْدٌ بَعِيرِيك.

ومثله قول الشاعر:

فأطرقَ إطراقَ الشّجاعِ ولو يرى مساعاً لناباه الشّجاعُ لصمّما<sup>(4)</sup>

والشاهد فيه (لناباه)، ولو جاء على لغة عامّة العرب لقال: (لنابَيْه) لكونه مجروراً باللام.

وقول الآخر:

إنّ أباهاً وأبا أباهاً قد بلغا في المجد غايتها<sup>(5)</sup>

والشاهد فيه (غايتها)، ولو جاء على لغة عامّة العرب لقال: (غايَيْتها) لأنّه مفعول به.

(1) المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الفكر، بيروت لبنان، ط3، 1978م، ص: 236\_223/13.

(2) التطوّر النحوي، ص: 78.

(3) ينظر: إصلاح المنطق، ص: 402.

(4) ظاهرة التنثية في اللغة العربية، ص: 126. ومعاني الفراء، ص: 184/2.

(5) ظاهرة التنثية في اللغة العربية، ص: 126.

وقد خَرَجَ كثيرٌ من النحاة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(1)</sup> على هذه اللغة. ومن مظاهر الاقتصاد في التثنية كذلك، اختصارها للفظ بدالاتها القطعية على العدد مقارنة بالجمع، فمثلاً لو ثنينا رجلاً أو امرأة، لقلنا: رجلان، وامرأتان، ونكون عندئذ قد جمعنا في هذه الصيغة الدلالة على النوع والدلالة على العدد دلالة قطعية، وهذا لا يوجد في صيغ الجمع بأنواعه؛ لذلك إذا أردنا أن نبين عدد الجمع، ينبغي أن نذكر العدد ثم نضيفه إلى صيغة الجمع، فنقول مثلاً: ثلاثة رجال، وثلاث نساء. وكان قياس هذا أن نقول في المثني: اثنا رجل، أو اثنتا امرأة، ولكن صيغة التثنية أغنت عن ذلك. كذلك من الاختيارات الاقتصادية في صيغة التثنية حذف النون منها عند الإضافة، كقولنا: جاء عبداً الله، ورأيتُ عبدي الله، ومررتُ بعبدي الله؛ وذلك لأنَّ هذه النون كأنَّها قد دخلت المثني لتكون عوضاً عن التثوين الذي يلحق المفرد<sup>(2)</sup>. فحذفت من المثني عند الإضافة كما يحذف التثوين من المفرد المضاف<sup>(3)</sup>؛ وعلّة ذلك أنَّ التثوين والنون يدلّان على الانفصال، والإضافة تدلّ على الاتّصال.

(1) الآية 63 من طه.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 44 / 1.

(3) ينظر: شرح المفصل، ص: 496\_498 / 1.

## 2. لاصقة الجمع (ونَ) أو (ينَ)

تلحق هذه اللاصقة الأسماء المفردة<sup>(\*)</sup>، لِتُمْكِنَهَا من الدلالة على الجمع المذكّر من أقصر السبل، ومن تجليات الاقتصاد في سلوك هذه اللاصقة:

خفة هذه اللاصقة التي لا تتعدى تطويل الصائت الذي قبل النون (التتوين) مع تحريك النون بأخفّ الصوائت (الفتح) للوصل، نحو: مُسَلِّمٌ (مُسَلِّمُنٌ) أو مُسَلِّمٌ (مُسَلِّمِينَ) في المفرد، إذ يصيران في الجمع: مُسَلِّمُونَ أو مُسَلِّمِينَ.

ولم يطوّل صائت الفتح في: مُسَلِّمًا (مُسَلِّمِينَ) — مُسَلِّمَانِ؛ لأنه يلتبس بصيغة المثنى، لذلك اختيرت الواو للرفع، والياء للنصب والجر. واختتمت الصيغة بالفتحة لئلا تنتهي بمقطع طويل مغلق، وهو ممتنع الوجود في الوصل، ولا يوجد إلا في الوقف، أو في حشو الكلمة مع التضعيف.

يتجلى الاقتصاد في حقيقة بناء هذه الصيغة التي تُؤوّل بضمّ مفردٍ إلى مثله، إذ يرى النّحاة أنّ الجمعَ عطفٌ ثمّ اختُصِرَ الكلام، فعُبِّرَ عن العطف بالجمع، كأنّهم قالوا مثلاً: رجل ورجل ورجل، ثم استعاضوا عن ذلك بصيغة الجمع اختصاراً وإيجازاً، فقالوا: (رجال)<sup>(1)</sup>. فصيغة الجمع بهذا المفهوم تقوم مقام تكرار الاسم المفرد ثلاثاً فأكثر<sup>(2)</sup>.

(\*) يطرد دخول هذه اللاصقة على: أ. العلم لشخص مذكّر عاقل، الخالي من تاء التأنيث الزائدة، نحو: (زيد). ب. صفة المذكّر العاقل، الخالي من تاء التأنيث والذي ليس على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نحو: (مؤمن)، ج. اسم الجنس إذا صُعِّرَ أو اتصلت به ياء النسب نحو: (رُجَيْلٌ) و(إنسانيّ). ينظر: المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د أحمد عبد الستار الجواربي، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد العراق، ط1، 1972م، ص: 49/2. 50. وموسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 319. 320.

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو 121. والأشباه والنظائر في النحو، ص: 28/1.

(2) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ص: 173/1.

تحذف النون من صيغة جمع المذكر السالم عند الإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْمُخْرَجِيَّ هَمٌّ»<sup>(2)</sup>؛ وذلك لأنَّ هذه التَّوْن كما ذكرنا في التَّشْنِيَة كأنَّها دخلت لتكون عوضاً عن التَّوْنِين الذي يلحق المفرد<sup>(3)</sup>. فحذفت من الجمع عند الإضافة كما يحذف التَّوْنِين من المفرد المضاف؛ لأنَّ التَّوْنِين والتَّوْن يدلَّان على الانفصال، والإضافة تدلُّ على الاتِّصال.

إنَّ هذه اللاصقة لا تُحدث أيَّ تغيير في الأسماء الصحيحة، أمَّا إذا كانت الأسماء منتهية بالألف المقصورة، أو بالياء<sup>(4)</sup>، فيحدث تغيير في البنية يخفّف من الجهد المبذول في إنتاجها، ويحدّ من تعنُّراتها النطقية.

فإذا اتَّصلت الواو والنون أو الياء والنون بالألف، أدَّت إلى اجتماع صائتين طويلين، وهو من المستثقلات التي يرفضها النظام المقطعي، فتتخلّص العربية من ذلك بإحداث انزلاق صوتي يجمع خصائص الصائتين معاً يسمّى المزدوج، تُقصر فيه الألف لتصير فتحة، ويضاف لها شبه صائت (الواو، أو الياء)، فيتكوّن بذلك مزدوج هابط (aw) أو (ay)، نحو: موسون، وموسين في جمع موسى<sup>(5)</sup>.

وإذا اتَّصلت الواو والنون بالياء في مثل القاضي، نشأ عنها مصوتان متافران، هي الكسرة (أمامية ضيقة)، والضمّة (خلفية ضيقة)، وللتخلّص من هذا الثقل تسقط الكسرة وتبقى الضمّة، فيقال في: (القاضيون) القاضون.

<sup>(1)</sup> الآية 16 من المطففين.

<sup>(2)</sup> صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، دط، دت، كتاب الإيمان، ص: 143/1.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكتاب، ص: 44 / 1.

<sup>(4)</sup> ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 163.

<sup>(5)</sup> ينظر: نفسه، ص: 163.

أما عند اتصال الياء والنون بالياء، فتلتقي كسرتان طويلتان، يكتفى بإحدهما وتسقط الأخرى، فيقال: القاضين بدلاً من القاضيين<sup>(1)</sup>.

كما يجب أن نشير في هذا السياق إلى مظهر اقتصادي آخر، يتمثل في الدلالة بعدم وجود اللواحق، أو بالخلو منها، وهو ما اصطُح عليه كما مرّ بنا بالمورفيم الصفري أو لاصقة الصفر<sup>(2)</sup>، إذ يستدلّ على الإفراد في اللغة العربية في الأسماء بعدم وجود ألف التنثية وواو الجمع.

### 3. لاصقة الألف والتاء (ات)

إنّ الألف والتاء تشكّان لاصقةً تلحق الاسم<sup>(\*)</sup>، للدلالة على الجمع، وعلى التأنيث في الغالب. وقد أطلق أكثر النحاة على هذه الصيغة جمع المؤنث السالم، غير أنّ ابن هشام رأى أنّ هذه التسمية غير دقيقة، وأنّ الأصحّ تسميتها: الجمع بألف وتاء مزيدتين؛ لأنّ مفرد هذا الجمع قد يكون مذكراً، نحو: طلحة طلحات، حمّام حمّامات، أو قد لا يسلم مفرده عند الجمع، نحو: سجدّة سجدات، حُبلى حُبليات<sup>(3)</sup>. ويشمل بذلك هذا المصطلح جمع المذكر وجمع المؤنث، وما سلم فيه المفرد وما لم يسلم. وتكون التاء مضمومة في حالة الرفع، ومكسورة في حالتي النصب والجرّ<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 130.

<sup>(2)</sup> ينظر: اللغة، فندريس، ص: 110. ودراسات في علم اللغة، ص: 182.

<sup>(\*)</sup> تطرّد إضافة هذه اللاصقة في ما كان من الأسماء لعلم مؤنث نحو: زينب زينبات، فاطمة فاطمات، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو: شامخ شامخات، واسم الجنس المنتهي بالألف المقصورة أو الممدودة نحو: سلوى سلويات، صحراء صحراوات، والأسماء المختومة بالتاء نحو: حمزة حمزات، ومصعّر ما لا يعقل نحو: نهير نهيرات، والمصدر المجاوز فعله ثلاثة أحرف، غير المؤكّد لفعله، نحو: إكرام إكرامات، انتصار انتصارات، وما سوى ذلك مقصور على السماع، نحو: السماوات، والأمهات، والرجال. لمزيد من التفصيل ينظر: شرح المفصل، ص: 6/5. وموسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 316. 317.

<sup>(3)</sup> شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 72.

<sup>(4)</sup> ينظر: الكتاب، ص: 18/1.

### الفصل الثالث: الاقتصاد اللغوي في اللواحق التصريفية

من تجليات الاقتصاد في هذه اللاصقة، أنها "أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات، بعضها على بعض"<sup>(1)</sup>، كما مرّ بنا في لاصقة الواو والنون. ومن تجلياته أيضاً في هذا السياق، تخلّص العربية من ثقل توالي الأصوات المتجانسة، عن طريق المخالفة بين الصوائت المتماثلة في حالة النصب بإبدال الفتحة كسرة، لاستئصال تتابع الألف والفتحة.

ومن ذلك أيضاً حذف تاء التأنيث عند إضافة هذه اللاصقة كما يرى النحاة؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة، فإذا جمعنا مثلاً (قائمة) جمع مؤنث سالم، قلنا: قائمات، ولو لم نحذف لقلنا: قائمات<sup>(2)</sup>.

أما عن تأثيرها في البنية المقطعية لما دخلت عليه، فهي لا تشكّل بنية مقطعية تامّة لكن تجعل الصيغة الجديدة تزيد بمقطع صوتي واحد عما كانت عليه حال الأفراد نحو: (زَيْنَب) التي تتكوّن من مقطعين في حال الوقف، كما يلي: (ص م ص/ص م ص)، وبعد إضافة الألف والتاء (زَيْنَبَات) نحصل على ثلاثة مقاطع: (ص م ص/ص م ص/ص م ص). ويمكن أن نوضّح السلوك الاقتصادي للعربية في الدلالة على الجمع والتأنيث انطلاقاً من لاصقة الأفراد والتأنيث بهذا الجدول<sup>(3)</sup>:

العدد والنوع	المفرد المذكر	المفرد المؤنث	الجمع المؤنث
المثال	قائم	قائمة	قائمات
البنية المقطعية	ص م/ص م ص	ص م/ص م/ص م ص	ص م/ص م/ص م م ص
اللاصقة التصريفية	لاصقة الصفر	فتحة قصيرة+ تاء	فتحة طويلة+ تاء

(1) موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 314.

(2) الخصائص، ص: 235/3.

(3) ينظر: دلالة اللواحق التصريفية في اللغة العربية، ص: 168.

يكمن الفرق بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنث في كمية المقطع الأخير فقط، إذ هي من نوع واحد، هو الفتحة، إلا أنها قصيرة في (قائمة)، وطويلة في (قائمت)، ويبقى عدد المقاطع واحداً في البنيتين. ولهذا يمكن القول أنّ لاحقة المفرد المؤنث = فتحة قصيرة + تاء، ولاحقة الجمع المؤنث = فتحة طويلة + تاء<sup>(1)</sup>. وهذا نستنتجه بالمقارنة بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنث وبنية المفرد المذكّر.

غير أنّ مقارنة النحاة بين بنيتي المفرد المؤنث والجمع المؤنث جعلتهم يقولون بحذف تاء التانيث عند إضافة تاء الجمع<sup>(2)</sup>، لكي لا تجتمع لاصقتان للدلالة على معنى واحد. كما نلاحظ سلوكاً اقتصادياً آخر للعربية تتخلّص فيه من تتابع مستثقل، يتكون من ألفين أو فتحتين طويلتين، عند لحاق هذه اللاصقة بالأسماء التي تنتهي بالألف، وهذا ما لا يجيزه نظامها المقطعي، فتقلبُ الألف الأولى إلى أصلها اليائي، أو الواوي، إذا كانت البنية ثلاثية نحو: فتى \_ فتيات، وعصا \_ عصوات، أمّا إذا كانت البنية تتجاوز الثلاثة، فتقلب ياء مطلقاً نحو: حُبلى \_ حُبليات، ومصطفى \_ مصفيات<sup>(3)</sup>. وإذا أدّت اللاصقة إلى اجتماع ثلاثة ياءات في بنية واحدة، كما هي الحال في (ثرياً)، فيجب الاقتصار على اثنين فقط<sup>(4)</sup>، فنقول: ثريّات، وكان الأصل: ثريّيات.

(1) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 168.

(2) ينظر: شرح المفصل، ص: 6/5. والخصائص، ص: 235/3.

(3) ينظر: الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ط5، 2010م، ص: 296.

(4) ينظر: نفسه، ص: 296.

#### 4. لاصقة التاء (ة.ت)

تلتصق التاء بالأسماء والأفعال، واشتهرت عند النحاة باسم تاء التأنيث لكثرة استعمالها له، غير أنها ليست ذات أصالة في هذا المعنى<sup>(1)</sup>؛ بل هي ذات وظائف أخرى بنائية ومعنوية وزمنية وغير ذلك. وتُمثّل في الكتابة العربية بشكّلين مختلفين، نحو: سلامة، وذهبت. وتتكوّن هذه اللاصقة من (فتحة قصيرة + تاء) ويتبعها علامات الإعراب، وتتنطق التاء هاء عند الوقف، لذلك تسمّى هاء التأنيث في مصنفات النحاة<sup>(2)</sup>.

وإضافة إلى خفة هذه اللاصقة ووجازة بنيتها، فإنّ العربية تتخلّص منها في أبنية كثيرة، تنتمي إلى المورفيم الصفري الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث من دون لصقها بالتاء<sup>(3)</sup>، ومن تلك الأبنية التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:

أ. ما كان على فَعول بمعنى فاعل: ك صبور وشكور وضروب وشبهه، بمعنى: صابر وشاكر وضارب، تقول: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل شكور وامرأة شكور. أمّا إذا كانت فَعول بمعنى مفعول جاز دخول التاء في التأنيث وجاز تركه، نحو: دابة ركوبة، ودابة ركوب، وبقرة حلوبة وأكولة، وبقرة حلوب وأكول، بمعنى محلوبة ومأكولة<sup>(4)</sup>.

ب. ما كان على فَعيل بمعنى مفعول: ك أسير وسجين وقَتيل وجَريح، تقول: رجل أسير وامرأة أسير، ورجل جريح وامرأة جريح... بحذف التاء من فعيل عند التأنيث؛ لأنها بمعنى: مفعول، أي: مأسور ومجروح ومسجون ومقتول... وقد نصّ النحاة أنّ الحذف في هذه الصيغة هو الغالب، إلّا أنّه ليس واجباً؛ لأنّه مشروط بأمن اللبس، إذ إنّ التاء تثبت في هذا المعنى لعدم معرفة نوع الموصوف.

(1) التطور النحوي للغة العربية، ص: 114.

(2) ينظر: الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 407/2.

(3) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 173.

(4) ينظر: الصرف الكافي، ص: 270.

أما إذا كانت **فعل** بمعنى **فاعل** فالأغلب فيه ثبوت التاء، نحو: امرأة رحيمة، وظريفة، وقديرة ...، كما يجوز حذف التاء قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله أيضاً: ﴿وَمَا يُدْرِكُ لَعْلَ السَّاعَةِ تَكُونُ قَرِيبًا﴾<sup>(2)</sup>، وقوله: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾<sup>(3)</sup>. والأصل: إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبَةٌ، لَعْلَ السَّاعَةِ قَرِيبَةٌ، من يحي العظام وهي رميمة.

ج. ما كان على مفعول: تُستخدم هذه الصيغة مع المؤنث بدون التاء، كما هي مع المذكر، ك مذكر ومُنثات، ومفراح، ومكسال، ومهذار، تقول: امرأة معطار (كثيرة العطر)، وفتاة مكسال (كثيرة الكسل)، ومعلام (كثيرة العلم)<sup>(4)</sup>.

د. ما كان على مفعول: تُستخدم هذه الصيغة أيضاً مع المؤنث بدون التاء، ك منطبق، ومعطير، ومُنشير..، تقول: امرأة منطبق (كثيرة البلاغة)، وامرأة معطير (كثيرة العطر)، وامرأة مُنشير (كثيرة الأشر)، وقد جاء مفعول بالتاء قليلاً نحو: مسكين، مسكينة<sup>(5)</sup>. هـ. ما كان على مفعول: تُستخدم هذه الصيغة بدون التاء عند التأنيث، نحو: مغشم، ومقول..، تقول: امرأة مغشم (الجريئة التي لا تنتهي عن إدراك ما تريده)، وامرأة مقول (حسنة القول)<sup>(6)</sup>.

ومن مظاهر الاقتصاد في هذا السياق أيضاً، التوسّع في دلالات المبنى الواحد، نحو دلالة الوصف المفرد المذكر على المذكر والمؤنث، والمنتى والجمع؛ وذلك إذا أريد به المبالغة بجمع الجنس<sup>(7)</sup>. ومن أمثله: رجلٌ خصمٌ، وامرأة خصمٌ، ورجلٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ،

(1) الآية 56 من الأعراف.

(2) الآية 63 من الأحزاب.

(3) الآية 78 من يس.

(4) ينظر: الصرف الكافي، ص: 270.

(5) شرح كافية ابن الحاجب (لابن جماعة)، ص: 248.

(6) ينظر: الصرف الكافي، ص: 270.

(7) ينظر: الخصائص، ص: 8، 7/2.

ورجلٌ ضيفٌ، وامرأةٌ ضيفٌ، ورجلٌ رضاً، وامرأةٌ رضاً. وكذلك ما فوق الواحد، نحو: رجلان رضاً، وعدل، وقوم رضاً، وعدل، قال زهير:

متى يَشْتَجِرُ قومٌ يَقلُّ سَروائهُمُ هُم بَيْننا فَهَم رِضاً وَهَم عَدْلُ

وبعلل ابن جني اجتماع المؤنث والمذكر في هذه الصفة، في قوله: "إنّ التذكير إنّما أتاها من قبل المصدرية؛ فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وُصِفَ بجميع الجنس مبالغة؛ كما نقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً"<sup>(1)</sup>.

فلما كان الغرض إرادة المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أمانة للمصدر المذكور. ومن ذلك أيضاً فرسٌ وساعٌ، للذكر والأنثى على السواء، وفرسٌ جواد، وناقة ضامر، وجمل ضامر، وناقة بازل، وجمل بازل، وهو لباب قومه، وهي لباب قومها، وهم لباب قومهم<sup>(2)</sup>؛ نحو قول الأعشى<sup>(3)</sup>:

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

وقول جرير<sup>(4)</sup>:

تُدْرِي فَوْقَ مَتْنِيهَا قُرُونًا عَلَى بَشَرٍ وَأَنْسَةَ لِبَابِ

وقد تلحق التاء بعض الأسماء، يشترك فيها المذكر والمؤنث، إذ يشير ظاهرها إلى التأنيث فقط، وذلك نحو: حمامة، ودجاجة، وبطة، وبقرة، إلا أنها تدلّ على الذكر والأنثى معاً، كما قال جرير:

لَمَّا تَدَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرَقْنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ

إنّما يريد: رُقاء الديوك<sup>(5)</sup>.

(1) الخصائص، ص: 8/2.

(2) ينظر: نفسه، ص: 13/2.

(3) ديوان الأعشالكبير ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص: 139.

(4) ينظر: الخصائص، ص: 13/2.

(5) الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 409/2.

ومن الاقتصاد اللغوي أيضاً في هذه اللاصقة عدم اطّرادها في العربية للدلالة على التأنيث؛ لأنّه يستدلّ ببعض المفردات على التأنيث بلفظها دون الحاجة إلى لواحق، نحو: أمّ، هند، عين، أذن. التي تدلّ على التأنيث من دون إلصاقها بالتاء.

والنحاة يقدّرون علامة التأنيث في مثل هذه الأسماء<sup>(1)</sup>؛ لعود التاء إليها في التصغير غالباً، نحو: أميمة، هنيّدة، عبيّنة، أدنيّة؛ وذلك لأنّ التصغير يردّ الشيء إلى أصله.

ومنه أيضاً سقوط لاحقة التاء من الفعل الماضي جوازاً، إذا أسند إلى المؤنث اللفظي، نحو: أشرقت الشمس، وأشرق الشمس، قال الأعشى:

فإنّ تُبصِرني ولي لمة فإنّ الحوادث أودى بها

حيث حذف التاء من (أودت)، وسوّغ له حذفها، أنّ تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى الحدثان<sup>(2)</sup>.

ومنه كذلك سقوطها من الفعل جوازاً إذا كان بينه وبين المؤنث الحقيقي (الفاعل، أو نائب الفاعل) فصل، نحو: حضرت القاضي اليوم امرأة، وحضر القاضي اليوم امرأة<sup>(3)</sup>.

كما يجوز حذف التاء من الفعل الماضي المسند إلى الجمع المؤنث السالم في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ﴾<sup>(4)</sup>، وقد سوّغ الحذف اعتبار (ال) موصولية، أي: (الألى آمنّ)، والألى جمع للمذكّر، أو الفصل بالمفعول<sup>(5)</sup>.

أمّا الجمع غير السالم فحكمه حكم المؤنث غير الحقيقي، إذ يجوز فيه إبقاء التاء على معنى الجماعة، أو حذفها على معنى الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾<sup>(6)</sup>، وقولك: جاءت الرجال، وما أشبه ذلك، تريد جماعة قوم نوح، وجماعة الرجال،

(1) شرح كافية ابن الحاجب (لابن جماعة)، ص: 240.

(2) الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 413/2.

(3) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (لابن جماعة)، ص: 240، 241.

(4) الآية 10 من الممتحنة.

(5) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب (لابن جماعة)، ص: 241.

(6) الآية 42 من الحج.

وتقول: جاء الرجال، وكذب القوم. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ نَّخْلٍ خَاوِيَةٌ﴾<sup>(1)</sup>، على معنى الجماعة، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّعُ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ نَّخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾<sup>(2)</sup>. على معنى الجنس أو الجمع، وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه وواحدته إلا التاء<sup>(3)</sup>.

ومن الاقتصاد في هذه اللاصقة كذلك تجنّب العربية الهدر اللغوي بعدم إلحاق لاصقة التأنيث بالصفات المختصة بالموثث؛ وذلك لعدم مشاركة المذكر لها فيها، فعلى سبيل المثال لا تلحق تاء التأنيث بفاعل، أو مفعّل من الصفات إذا اختصت بالموثث، نحو: حائض، وحامل ومُرضِع وطالق، وطامث... وإذا لحقتها التاء في مثل هذه الصفات فاعلم أنّ ذلك يعود: إمّا لمشاركة المذكر لها فيها، إذ يقال: امرأة طاهر من الحيض؛ لأنها منفردة بالطهر من المحيض لا يشاركها المذكر فيها، وامرأة طاهرة نقية من العيوب؛ لأنّ المذكر يشاركها في الطهارة من العيوب، ويقال: امرأة حامل من الحبل، وحاملة على ظهرها، وامرأة قاعد من المحيض، وقاعدة من القعود.

وإمّا للمبالغة في الصفة، أو إخراجها على الفعل، في مقابل الدلالة على النسبة بدون تاء، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾<sup>(4)</sup>. فالتاء قد التصقت بالمرضع على الرغم من أنّه مختصّ بالموثث، والمرضع من لها ولد ترضعه، أي ذات رضاع، والمرضعة من ألقمت الثدي للرضيع، أي: أرضعت. وعلى هذا فإنّ مرضعة بالصاق التاء أبلغ من مرضع في هذا المقام؛ وذلك أنّ المرأة قد تذهل عن رضيعها إذا كان غير مباشر للرضاعة، أمّا إذا اشتغلت عنه وذهلت عن رضاعه وهو يلتقم ثديها، فهذا لا يكون إلاّ لأمر عظيم.

(1) الآية 07 من الحاقّة.

(2) الآية 20 من القمر.

(3) الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 413/2.

(4) الآية 2 من الحجّ.

وقد فسّرت الصفة في قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾<sup>(1)</sup>، بذات انفطار حملاً على النسبة.

ومن المظاهر الاقتصادية التي تبيّن اعتدال العربية واتزانها في هذا السياق دلالة هذه التاء على المذكر في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة، في حين إن عدم وجودها في العدد من الثلاثة إلى العشرة يدلّ على المؤنث<sup>(2)</sup>. يقال: عندي ثلاثة رجال، وأربعة غلمان، وعندي ثلاث نسوة، وأربع جوارٍ. يقول عبد القاهر الجرجاني في ذلك: "إنّ الأعداد تأنيثها بالعكس من تأنيث جميع الأشياء، فالتاء فيها علامة للتذكير، وسقوطها للتأنيث"<sup>(3)</sup>.

ويرجع ذلك إلى أنّ المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه لاصقة التاء، فحذفوا التاء من الجمع (العدد) مع المؤنث، فيكون خفيفاً مع ثقيل فيعتدل، وكرهوا الجمع بين الثقيلين. وألصقوا التاء بالجمع (العدد) مع المذكر، فجعلوا ثقيلًا مع خفيفٍ وخفيفاً مع ثقيلٍ<sup>(4)</sup>، ليعتدل الكلام ويتوازن.

وإنّ من أكثر مظاهر الاقتصاد في هذه اللاصقة كثرة الوظائف والدلالات المعنوية التي تؤدّيها، وعدم اقتصارها على وظيفة التأنيث، ممّا جعلها تتّسم بظاهرة الاشتراك القواعديّ في العربية<sup>(5)</sup>، ومن أهمّ الدلالات التي تقوم بها التاء:

(1) الآية 18 من المزمل.

(2) ينظر: الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 424/2.

(3) الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م، ص: 35.

(4) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقّي،

دمشق، د.ط، 1957م، ص: 218. والمذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار

الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص: 334/2.

(5) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس

علي، مطابع إديتار، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، د.ط، 1993م، ص: 261.

\***التمييز**: تؤدّي التاء وظيفة تمييز الواحد من جنسه<sup>(1)</sup>، أو بعبارة أخرى يكون دخولها فرقاً بين الجنس والواحد منه<sup>(2)</sup>، نحو قولك: تَمَّرَ وَتَمَرَةٌ، وَبُسَّرَ وَبُسْرَةٌ، وَنَمَلٌ وَنَمَلَةٌ، وَبَقَّرَ وَبَقْرَةٌ.

تدلّ التاء في هذا على الوحدة لا على التانيث، وبدلّ سقوطها على الجنس الذي يجوز فيه التذكير والتانيث، فتقول هو التمر، وهو العنب وهو البُسر، وكذلك ما كان مثله، ولك أن تقول: هي التمر، وهي العنب وهي الشّعير، وكذلك ما كان مثلها<sup>(3)</sup>. ففي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾<sup>(4)</sup> إِنَّ إِيصَاقَ التَّاءِ بِـ (قَالَتْ) لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّمْلَةَ مُؤنَّثَةٌ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لِلوَحْدَةِ فِي (نَمْلَةٌ)، وَتَمَيَّزَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْجِنْسِ<sup>(5)</sup>.

وقد تُميّز التاءُ الجمعَ من الواحد، فتدلّ على الجمع نحو: (كَمَاءٌ) التي هي جمع (كَمًا) (نوع من الفطر)<sup>(6)</sup>، وفي (فاعل)، و(فعل)، و(فعّال) نحو: (شارد) للمفرد، وإذا أرادوا الجمع قالوا: (شاردة)، وسایل وسائلة،... وركوب: ركوبة، وحلوب: حلوبة، وبعّال: بعّالة، وجمّال: جمّالة... ويعتمد هذا على السماع؛ لأنّه لا ينقاس، فلا يقال في جمع كعوب: كعوبة<sup>(7)</sup>.

\***المبالغة**: تستعمل التاء للدلالة على المبالغة والتوكيد عند التصاقها ببعض الأوصاف<sup>(8)</sup>، ك (فعّال) نحو: علامة، ونسابة، ورحّالة ولحّانة، و(فاعِل) نحو: نابغة،

(1) موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 211.

(2) الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 407/2، 408.

(3) ينظر: نفسه، ص: 408/2.

(4) الآية 18 من النمل.

(5) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 238.

(6) ينظر: موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 211.

(7) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، د.ط، 2005م، ص: 175/2،

ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 238.

(8) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 239، والأصول في النحو (ابن السراج)، ص:

408/2، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 211، 212.

ورأوية، وداهية و (فَعول) نحو: فَروقَة، و (مِفعال) نحو: مِطْرَابَة..، ويستوي التذكير والتأنيث في مثل هذه الأبنية؛ لأنّ التاء لحقتها للمبالغة في المدح أو الذمّ بغضّ النظر عن النوع.

**\*التعويض:** يرى النحاة أنّ التاء قد تستعمل عوضاً من بعض الحروف التي تسقط من بعض اشتقاقات الكلمة؛ ودليلهم في ذلك ظهورها في بقية الاشتقاقات الأخرى<sup>(1)</sup>، فمما كانت فيه عوضاً من فاء الكلمة: (صفة) أصلها (وصف)، ومن عينها: (إقامة) أصلها: (إقوام)، ومن لامها: (سنة) أصلها: سَنَوُ أو سَنَّةٌ بدليل جمعها على سنوات، أو سنهات. وكذلك تقع التاء عوضاً من الياء المحذوفة في الجمع، نحو: زناديق وزنادقة، وفرازين وفرازنة، جمع: زنديق وفرزان، وقد تكون عوضاً من ياء الإضافة (ياء المتكلم) في نحو: يا أبت، ويا أمّت، والأصل فيها: يا أبي، ويا أمّي<sup>(2)</sup>.

**\*النسب:** تلحق التاء صيغ منتهى الجموع للدلالة على النسب، نحو: أشاعرة، وقرامطة، وأشاعثة، ومهالبة، ومناذرة، جمع أشعريّ، وقرمطيّ، وأشعثيّ، ومنذريّ، وقد تدلّ على الأعجمية المعرّبة إضافة إلى النسب، نحو: الجوارية، والموازجة، والبرابرة<sup>(3)</sup>.

**\*المرّة والنوع:** يدلّ المصدر على مجرد الحدث، فلا يلاحظ معه كمية معيّنة، حيث يصدق على القليل والكثير، ووظيفته في التركيب توكيد فعله ونفي احتمال المجاز عنه، فإذا لحقته التاء دلّ مع صيغته على نوع الحدث (هيئة وقوعه)، أو وقوعه مرّة واحدة، نحو: جِلْسَة وجِلْسَة<sup>(4)</sup>. ويطرّد دخول التاء على المصادر القياسية المجرّدة والمزيدة، إلا ما كان منها مختوماً بالتاء نحو: استقامة ودرجة ومشاركة، فهذا يحتاج إلى قرينة للدلالة على المرّة أو النوع.

(1) موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 211.

(2) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 240، 241.

(3) الأصول في النحو (ابن السراج)، ص: 408/2.

(4) ينظر: الصرف الكافي، ص: 157\_162، وموسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 212.

## 5. لاصقة الألف المقصورة والممدودة (ـ، ـ) (ء)

وهما من لواصق النوع، إذ تلتصقان بالأسماء فقط للدلالة على التأنيث، ويتجلى الاقتصاد في كونهما ألفاً أو فتحة طويلة، ومن المعروف أنّها أخفّ الأصوات اللغوية جميعاً، ولا يرى الدرس اللساني الحديث فرقاً بينهما إلا في الكمّ والمقدار، فألف (ليلي) على سبيل المثال أقصر من ألف (حساء) أمّا طبيعتهما فواحدة. فالألف الممدودة ما هي إلا مدٌّ للألف المقصورة<sup>(1)</sup>، وإذا مدّت الألف ثمّ قطع المدّ انقلبت همزة، وانقلاب الألف همزة ظاهرة صوتية محضة<sup>(2)</sup>. والدليل على ذلك أنّنا نستطيع إلغاء همزة في النطق تخفيفاً فنقول في صحراء وبيضاء: صحراء، وبيضاء. وهذا ما يعزّز قول المحدثين بأنّ همزة ليست هي الأصل في التأنيث<sup>(3)</sup>.

أمّا القدماء فرأوا أنّ همزة منقلبة عن ألف التأنيث في نحو: حبل، وبشرى، ولكّنها لمّا وقعت بعد ألف زائدة وجب تحريكها لعدم التقاء الساكنين، فقلبت همزة<sup>(4)</sup>. كما تجب الإشارة في هذا السياق إلى عدم اعتبار كلّ الألفات المقصورة والممدودة من قبيل اللواصق، إذ قد تكون أصلية، وإنّما تدرك اللواصق بدلالة الجذر على معنى مفيد بعد حذفها<sup>(5)</sup>، فمثلاً الألف في (جوى) أصلية؛ لأنّه إذا حذفت يبقى (جو) ولا يستقلّ بمعنى مفيد.

(1) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 175.

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص: 32.

(3) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 176.

(4) ينظر: المنصف في التصريف، ص: 155/1.

(5) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 176.

## 6. لاصقة ياء النسبة (- يّ)

هي لاصقة أو إضافة لفظية تختصّ بالأسماء فقط للدلالة على النسبة، أي: ينسب بها اسم إلى آخر. وعندئذٍ تتخذ النسبة معنى الصفة، وإن كان الاسم صفة ونسب أفاد المبالغة في الصفة<sup>(1)</sup>. وتتكوّن من ياء مشدّدة مكسور ما قبلها، أو من ياءين مدغمتين مكسور ما قبلهما بعبارة أخرى<sup>(2)</sup>.

وأول مظاهر الاقتصاد في هذه اللاصقة أنّها على معنى الإضافة، فلحاقها بالاسم يغني عن إضافة اسم آخر؛ ولذلك كان النحاة يطلقون عليها (باب الإضافة)<sup>(3)</sup>، فهي تجعل الاسم منسوباً إليه بعد إلصاقها به، وتكون النسبة إلى الأب والأم والأسرة والقبيلة والبلد والدين والمذهب... نحو: محمّديّ وعمريّ، وإسلاميّ، وبصريّ، وكوفيّ، ومالكيّ، وحنفيّ....<sup>(4)</sup>. وهي بهذا تفيد في الدلالة على الوصف مع الإيجاز، فقولك: هذا جزائريّ، أخصر من قولك: هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الجزائر.

كما يشترط لها أن تُسبق بالكسرة كلازمة صوتية بغية المجانسة معها<sup>(5)</sup>، وتحقيقاً للانسجام واقتصاداً للجهد كما هو الحال في ياء المتكلم، وياء المخاطبة<sup>(6)</sup>.

(1) الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان، ط1، 1996م، ص: 105. والصرف، حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل العراق، دط، دت، ص: 132.

(2) شرح الشافية (الرضي)، ص: 04/2.

(3) ينظر: الكتاب، ص: 367/3، والمقتضب، ص: 133/3.

(4) الكتاب، ص: 368/3، 369. وينظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007م، ص: 150.

(5) علم الصرف الصوتي، ص: 441.

(6) التحوّلات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، ص: 138.

ويتجلى الاقتصاد أيضاً في كونها من حروف اللين التي تتميز بالسهولة واليسر، قال الأزهري: "وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها... وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديراً ولا الواو لتقلها"<sup>(1)</sup>.

وقد فسّر القدماء تشديد الياء للنسب بأنه على معنى الإضافة وهو أبلغ، فشددوا الياء دليلاً على هذا المعنى. ولظهور الحركات الثلاث على الياء الثانية، ولو كانت ياء واحدة، لاستنقل ظهور الضمة والكسرة عليها<sup>(2)</sup>.

ومن الاقتصاد اللغوي أيضاً، تلك التغيرات التي تطرأ على البنية الجديدة، بسبب اجتماع لاصقة النسب مع لواصق أخرى قبلها، نحو لواصق التأنيث، والتنثية، والجمع<sup>(3)</sup>، أو لاجتماعها مع الأحرف اللينة قبلها، ما يؤدي إلى استطالة البنية واستنقالها وبذل المزيد من الجهد عند نطقها.

ولذلك تلجأ العربية إلى عدة أساليب من حذف وقلب وتقصير؛ لأجل تخفيف النطق والتخلص من الأصوات المتماثلة، ودفع التعثرات الناشئة بسبب التشكيل الصوتي الجديد، وفيما يلي نماذج من هذه الأساليب<sup>(4)</sup>:

أ. **الحذف**: تتسبب لاصقة الياء في حذف أواخر أبنية كثيرة اقتصاداً للجهد وتيسيراً للنطق، والتخلص من اللواصق الأخرى، تقصيراً للبنية ودفعاً للثقل، ومن أمثله حذف لاصقة التاء من كل اسم انتهى بها عند النسب، فيقال في مكة وطلحة مثلاً: مكّي، وطلجيّ. وتحذف التاء عند النسب؛ لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة المؤنث في نحو مكّيّة وفاطميّة، إذ لو بقيت لقييل: مكّتيّة، وفاطميّة. أي لو لم تحذف لاجتماع صوتان متماثلان (التاءان) بينهما ياء النسب المشددة، وفي هذا التركيب ثقل ظاهر.

<sup>(1)</sup> شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص: 587/2.

<sup>(2)</sup> ينظر: أسرار العربية، ص: 319.

<sup>(3)</sup> شرح الشافية (الرضي)، ص: 4/2.

<sup>(4)</sup> لأكثر تفاصيل ينظر: التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، ص: 138، وما بعدها.

ومن أمثلته أيضاً حذف لواحق التثنية والجمع السالم بنوعيه المؤنث والمذكر، والملحق بهما، إذ تعاد هذه الألفاظ عند النسب إلى بداية وضعها عند الأفراد، ثم تضاف لها لاصقة النسب<sup>(1)</sup>، نحو:

شاهدان، شاهدون — شاهديّ.

اثنان، عالمون — اثنيّ أو ثنويّ، وعالميّ.

هندات، خدمات، عائشات — هنديّ، خديّ، عائشيّ.

وقد ردّ القدامى منع استعمال اللاصقتين (لاصقة النسب، ولاصقة التثنية أو الجمع) في كلمة واحدة، لئلا يجتمع في الاسم رفعان أو نصبان أو خفضان<sup>(2)</sup>، فضلاً عن الاقتصاد في الجهد وتقليل البنية، وللتفرقة بينه وبين النسب إلى ما سمّي به من التثنية والجمع، وبأنّ النون دالة على تمام الكلمة، ويتمّ حذفها إذا أرادوا إضافة شيء بعدها.

ولو وقع المحذور لاجتمعت العلامتان المتساويتان في نحو: مسلمانيان ومسلمونيون، وعلامتا التثنية والجمع في نحو: مسلمونيان ومسلمانيون، فيكون بذلك في الكلمة إعرابان<sup>(3)</sup>، كما لا يخفى ما في هذه الأبنية من استطالة وثقل.

ومن اقتصاد الحذف في النسب ما يقع للعلم المركّب، إذ يحذف جزؤه الثاني إذا كان مركّباً تركيباً مزجياً أو إسنادياً، نحو: تأبّطيّ وبعليّ ومعدّيّ (أو معدويّ) من: تأبّط شراً، وبعلبك، ومعدّ يكرّب<sup>(4)</sup>.

أمّا إذا كان مركّباً تركيباً إضافياً، فيحذف منه المضاف وينسب إلى المضاف إليه، إذا كان المضاف لفظة أب أو أم أو ابن، نحو زيديّ من (أبو زيد)، وعمريّ من (أم عمرو)،

<sup>(1)</sup> ينظر: الصرف الكافي، ص: 352، 353.

<sup>(2)</sup> المقتضب، ص: 150/1.

<sup>(3)</sup> شرح الشافية (الرضي)، ص: 10/2.

<sup>(4)</sup> الصرف وعلم الأصوات، ص: 111، 112.

وإن لم يكن ذلك نسبت إلى ما لم يكن في النسب إليه لبس، وأهملت الآخر، نحو: يغوثيّ من (عبد يغوث)، وامرئيّ من (امرؤ القيس)<sup>(1)</sup>.

**ب. القلب:** وهو من التغيّرات التي تلحق الأسماء المنسوب إليها، وتؤكد نزوع اللغة إلى الانسجام والاقتصاد في الجهد العضليّ، ومن أمثله قلب الألف من الأسماء المقصورة وأواً مطلقاً، إذا كانت ثلاثة سواء كان أصلها الواو أو الياء، نحو<sup>(2)</sup>:  
عصا، وفتى — عصويّ، وفتويّ.

ولم تحذف الألف في مثل هذه الأبنية للمحافظة على التوازن الذي تمثله البنية الثلاثية، ولم تبق على حالها؛ لأنّ ياء النسب تسببت في إحداث مشكلة صوتية، تمثلت في توالي حركتين، وهما الفتحة الطويلة (الألف) وهي تعدّ فتحتين قصيرتين، والكسرة التي تسبق ياء النسب، وهذا وضع يرفضه النظام المقطعي للعربية، فهو لا يسمح بالتقاء حركتين متتاليتين دون وجود صامت يفصل بينهما<sup>(3)</sup>.

كما لم تقلب الألف إلى أصلها اليائي مثل ما وقع لها في التنثية، في نحو (رحى رحيان)؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى توالي المتماثلات، أي ثلاث ياءات (رحيّي) وهذا أمرٌ مستنقل، قال المبرّد: "وكان قلباً لألفواً وأول من قلبها ياءاً لأنّها لو قلبت ياءاً لأدب ذلك الاجتماعاً لأمثال، ألا تریلو أنقلبتر حییو عصبیاً أدب ذلك الاجتماعاً ثلاثياً أتو ذلك مستنقفاً عدلوا عن الياء إلى الواو لأنها أبعد عنا اجتماعاً لأمثال"<sup>(4)</sup>.

يبدو أن الفرقين ما يحدث في التنثية والنسب من الناحية الصوتية، وأنّ مجيء الواو في مثل  
وفتن عند النسب مما أصلها هو نوع من المخالفة الصوتية، أي: أنماطاً على بنية الكلمة في التنثية من غير هو ذاتها  
هنا، ولكن العربية تخلّصت في النسب

(1) نفسه، ص: 112.

(2) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 178.

(3) التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، ص: 145.

(4) المقتضب، ص: 136/3.

منتوالياء اتبعلقانونا المخالفة، وعضتا لانزلاقاليائيبا لانزلاقالواوي، فالواو فيعصويهي نتيجة لانزلاقالصوتي، وفيفتويين نتيجة المخالفة.

وقد تتخلص العربية من توالي المتماثلات بالحذف دون القلب إذا تجاوزت البنية فيها ثلاثة أحرف، نحو (جَمْزَى، جَمْزِيّ)، و(مُصْطَفَى، مُصْطَفِيّ)، وهذا سلوك اقتصادي آخر تخلّصت فيه العربية من النقاء الساكنين من أقصر الطرق وأسهلها.

وتقلب الهمزة واواً في الأسماء الممدودة إذا كانت الهمزة فيها زائدة للتأنيث (غير أصلية) نحو: صحراء، صحراويّ. أما إذا كانت الهمزة فيها منقلبة عن أصل (واو أو ياء) جاز قلبها واواً، أو بقاؤها كما هي نحو كساء: كساويّ، أو كسائيّ<sup>(1)</sup>.

وقد ردّ الصّرفيون هذا القلب إلى أنّ أحرف العلة بعضها أنسب إلى بعض، وقلبها واواً دون ياء لئلاّ تجتمع الكسرة والياءات<sup>(2)</sup>.

كما لا يفوتنا مظهر اقتصادي آخر لهذه اللاصقة، يتمثل في التعدّد الوظيفي، إذ يعدّ النسب الوظيفية الأساسية لها، إضافة إلى وظائف أخرى منها:

الدلالة العددية عندما تميّز الواحد من جنسه في نحو: روم روميّ، وزنج زنجيّ، حيث تجري هذه اللاصقة مجرى التاء المربوطة في تفريقها بين المفرد والجمع في نحو: تمر تمرّة، ونخل نخلة. قال الرضيّ: "ياء الوحدة أيضاً في الأصل للنسبة، لأنّ معنى زنجيّ شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحداً منهم، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة، إلاّ أنّه طرأ عليه معنى الوحدة"<sup>(3)</sup>.

وما يؤكّد دلالة لاصقة الياء على الأفراد هو الاستغناء عنها ببناء الاسم على (فاعل) بمعنى (صاحب) نحو قولنا لمن يعمل في صناعة اللبن: (لابن)، وفي التجارة: (تاجر) بدلاً

<sup>(1)</sup>المقتضب، ص: 152/3. وشرح الشافية (الرضي)، ص: 65/2.

<sup>(2)</sup>شرح الشافية (الرضي)، ص: 30/2.

<sup>(3)</sup>نفسه، ص: 79/2.

من لبنيّ، وتاجريّ، ويكون هذا الاستغناء عادة في النسبة إلى الأعمال والمهن، وليس في النسبة إلى القوم والجماعة<sup>(1)</sup>.

ومنها الدلالة على التوكيد والمبالغة والقوة، وإشباع معنى الصّفة، كما في قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُنَا هُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(2)</sup>، حيث لحقت لاصقة ياء النسب المصدر (السّخر) بضمّ السين وكسرهما؛ لأنّ في النسبة زيادة قوّة في الفعل، نحو: الخصوصية من الخصوص<sup>(3)</sup>. كما تحدّث ابن جنّي عن التوكيد، كنوعٍ من أنواع الاحتياط للمعنى وتمكينه، فقال:

"ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصفة، كقوله:

\*والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ\*

أي: دَوَار، وقوله:

\*عُضْفٌ طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِيٌّ\*

أي: كَلَاب<sup>(4)</sup>.

وما يدلّ على أنّ هذه اللاصقة لها دلالات معنوية متعدّدة مثلها مثل باقي اللواصق، الاحتراز الذي ظهر في تعريف ابن الحاجب للمنسوب، إذ قال: "المنسوب الملحق بآخره ياء مشدّدة ليدلّ على نسبه إلى المجرد عنها..."<sup>(5)</sup>.

وقد وضّح الرضويّ أنّ عبارته: (على نسبه إلى المجرد عنها) أخرجت من المنسوب "ما لحقته ياء مشدّدة للوحدة كروميّ وروم، وزنجيّ وزنج، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمريّ

(1) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 247.

(2) الآية 63 من ص.

(3) معاني الأبنية في العربية، ص: 150. 151.

(4) الخصائص، ص: 333/2. 334.

(5) شرح الشافية (الرضويّ)، ص: 4/2.

ودوّاريّ، وما لحقته لا لمعنى كبرديّ، وكرسيّ<sup>(1)</sup>. فكلّ هذه الشواهد تنهض دليلاً على أنّ هذه اللاصقة لها وظائف متعدّدة ولا تدلّ على النسب فقط.

### 7. لاصقة التوكيد (ن، نّ)

تستعمل هذه اللاصقة لتوكيد الأفعال دون الأسماء، وتتحقّق صوتياً على شكل نون ساكنة أو مشدّدة، مسبوقة بفتح. وأول ما يلاحظ من اقتصاد في هذه اللاصقة هو كونها من أصوات الذلاقة<sup>(2)</sup> التي تمتاز بالسهولة وكثرة الامتزاج بغيرها وكثرة الدوران، فهي من أخفّ الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء<sup>(3)</sup>.

ويكفي دليلاً على خفتها وجودها في الرتبة الثانية بعد الراء في الترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في جذور العربية<sup>(4)</sup>، كما أنّها من الأصوات اللغوية التي تسمّى حروف الزيادة التي تأتلف مع جميع الأصوات الأخرى<sup>(5)</sup>، وتضفي على الكلام التثاماً وانسجاماً، وتقضي على بعض التتابعات المستقلة أو المتعدّرة في أبنية العربية.

وتقيّدت هذه اللاصقة بأخر الفعل الذي لا يحدث في الواقع إلا بعد التلقّظ به، أو بعبارة أخرى لا تلحق الفعل الماضي؛ لأنّ الغرض من التوكيد مزيد من الحثّ على الفعل أو الترك غالباً، والفعل الماضي حاصل فلا معنى لتوكيده<sup>(6)</sup>.

واختصّت هذه اللاصقة بالأفعال فقط؛ لأنّ الأسماء يؤكّدها مورفيم آخر، له طبيعة مستقلة، ويكون سابقاً لها (إنّ، إنّ)، وقد رأى فاضل السامرائي أنّ النون المؤكّدة واحدة في الأسماء والأفعال، غير أنّ اتصالها بأول الاسم جعلها تحتاج إلى الهمزة وتسنقلّ بالبناء، فقال: "يبدو أنّ النون حرف يؤكّد الأسماء والأفعال، غير أنّها تدخل في أول الاسم وآخر

(1) شرح الشافية (الرضي)، ص: 4/2.

(2) المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 139\_140.

(3) تهذيب اللغة، ص: 50/1.

(4) ينظر: المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، ص: 146.

(5) ينظر: ص: 87. 88 من هذا البحث.

(6) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 182.

الفعل، ف (إِنَّ) هي نون ثقيلة مسبوقه بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصلًا للنطق بالساكن وجعلت الهمزة من بناء الكلمة<sup>(1)</sup>.

وإضافة إلى التشابه الصوتي بين (إن) والنون، فوظيفتهما واحدة، وهي التوكيد، وكتاهما ثقيلة وخفيفة، وكتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه ف (إِنَّ) تدخل على الأسماء وتتصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح، نحو: إِنَّ مُحَمَّدًا لَيَسَافِرَنَّ<sup>(2)</sup>.

وفي استقلال بنية النون المؤكدة للاسمواتصالها مع الفعل مسلك اقتصادي لطيف، إذ لا يتحمل فيه الاسم أيّ تطويل يتقله؛ لأنّ نظام بنيته مجرداً ومزيداً يصل إلى أكبر قدر من عدد الحروف مقارنة مع الفعل، ولا يتحمل في المقابل ما يتحمّله الفعل من المعاني واللواصق الضميرية والحرفية، كما هو الأمر مع نون التوكيد.

كما أنّ لاصقة التوكيد لا تتعلّق بآخر الاسم؛ لئلا تلتبس في أحد قسميها (الخفيفة) بلاصقة أخرى من متعلّقات الأسماء، هي التتوين، وسنتطرّق لها في المبحث الموالي.

كما يتجلّى اقتصاد هذه اللاصقة من الناحية الوظيفية، في تقويتها الفعل وتوكيده، وتمكينه في ذهن السامع وقلبه من أقصر السبل، دون إعادة ذكره مرّة أخرى أو أكثر، ودون إضافة ألفاظ أخرى تؤدّي هذا الغرض، فإذا جنّت بالنون الخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جنّت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً، وقد وضّح ابن يعيش هذا السلوك الاقتصادي في قوله: "...لأنّ تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد، فقولك إضْرِبُنْ خفيفة النون بمنزلة قولك: اضْرِبُوا كَلِّم، وقولك: إضْرِبُنْ مشدّدة النون بمنزلة اضْرِبُوا كَلِّم أجمعون"<sup>(3)</sup>. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾<sup>(4)</sup>، حيث وردت الثقيلة في

(1) معاني النحو، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، (القاهرة)، مصر، ط2، 2003م، ص: 133/4.

(2) نفسه، ص: 133/4.

(3) شرح المفصل، مج: 4، ص: 140/9.

(4) الآية 32 من يوسف.

(ليسجنن)، والخفيفة في (ليكوناً)، وسبب هذا التفاوت في التوكيد أنّ امرأة العزيز كانت أشدّ حرصاً على سجن يوسف عليه السلام، من كونه صاغراً، وذلك ما حدث بالفعل<sup>(1)</sup>.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بعض المظاهر الاقتصادية التي تجلّت في التغيّرات التي تحدثها هذه اللاصقة في بنية الفعل عند التصاقها به، ومنها:

\* إذا كان الفعل مسنداً للواحد ظاهراً أو مستتراً، بُني آخره على الفتح، صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً، وإذا كانت لامه ألفاً قلبت ياء مطلقاً لتقبل الفتحة، نحو: لَتَجْتَهَدَنَّ يَا عَلِيَّ، وَلَتَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَلَتَطْوِينَ ذَكَرَ الشَّرِّ، وَلَتَرْضَيْنَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكِ، ونحو: اجْتَهَدَنَّ، وادْعُونَ، واطْوِينَ، وارضَيْنَ<sup>(2)</sup>.

ويُحَرِّكُ آخِرُ الْفِعْلِ ههنا بالفتحة، وهي أَخْفُ الحركات؛ لئلا يلتقي سكونان، سكون آخر الفعل، وسكون النون الخفيفة أو سكون النون الأولى من الشديدة. ولا يحرك بغير الفتحة؛ لأنّ الضمّه تنقل دلالاته إلى الجمع، والكسرة تنقلها إلى المؤنث، كقولك في فعل الجمع لا تَضْرِبَنَّ، وفي فعل المؤنث لا تَضْرِبَنَّ<sup>(3)</sup>.

\* إذا كان الفعل مسنداً للألف، حذفت نون الرفع إن كان مرفوعاً كراهة اجتماع الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة)، فمثلاً: (لَتَجْتَهَدَنَّ)، أصلها: (لتجتهدانن). وكُسِرَت نون التوكيد والأصل فيها الفتح، وقد ردّ العلماء ذلك إلى "مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين؛ لأنّ الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظنّ مدّاً للصوت، وتشبيهاً لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة"<sup>(4)</sup>.

غير أنّ الدرس الصوتي الحديث يردّ هذا التغيير إلى قانون المخالفة، الذي يعمل على إعادة التوازن للسلسلة الكلامية بإزالة الثقل الذي سببه توالي المثليين أو الأمثال، وتعديل

(1) ينظر: معاني النحو، ص: 133/4.

(2) الصرف، حاتم الضامن، ص: 112.

(3) ينظر: شرح المفصل، مج: 4، ص: 140/9.

(4) الصرف، حاتم الضامن، ص: 113.

آثار المماثلة السلبية بتوفير قدر من الفروق التمييزية بين الأصوات<sup>(1)</sup>. فلما تتابعت فتحة النون مع ألف المد (صائت الفتحة الطويل) في المثني، استتجدت العربية بقانون المخالفة وأبدلت الفتحة كسرة، كما في قولهم: أفعلان ذلك، وهل تفعلان ذلك<sup>(2)</sup>، وكما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(3)</sup>. وسنتطرق لتفاصيل هذا القانون وغيره من القوانين الصوتية في الفصل الموالي.

ومن الاقتصاد أيضاً عدم توكيد الفعل المسند للألف بالنون الخفيفة؛ لعدم وجود هذا النوع من المقاطع في درج الكلام (ص م م ص)، ما لم يكن حده الثانيمكراً في المقطع الذي يليه، وذلك كقولك: الضالين، و دابة، والحاقة<sup>(4)</sup>.

\* ومن التغيرات التي تعمل على تخفيف البنية في شكلها الجديد، وإعادة الانسجام لها، حذف نون الرفع من الفعل المسند إلى الواو، إن كان مرفوعاً لتوالي الأمثال. إضافة إلى حذف الواو منه إذا كان صحيح الآخر لالتقاء السكنين، مع ضم ما قبلها، نحو: لتجتهدن، واجتهدن.

ويحذف آخره مطلقاً إذا كان معتلاً الآخر، ثم إن كان اعتلاله بالألف تبقى واو الجماعة مع ضمها وفتح ما قبلها، نحو: لترضون، وارضون، وإن كان الفعل معتلاً الآخر بالواو أو الياء تحذف واو الجماعة ويضم ما قبلها، نحو: لتدعن، ولتطون، وادعن، واطون<sup>(5)</sup>.

\* ومنها أيضاً حذف نون الرفع من الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، إن كان مرفوعاً لتوالي الأمثال. إضافة إلى حذف الياء منه إذا كان صحيح الآخر لالتقاء السكنين، مع كسر ما قبلها، نحو: لتجتهدن يا فاطمة، واجتهدن.

(1) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 118. وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 243.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 8/4.

(3) الآية 89 من يونس.

(4) ينظر: دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، ص: 19.

(5) الصرف، حاتم الضامن، ص: 113.

ويحذف آخره مطلقاً إذا كان معتلاً الآخر، ثم إن كان اعتلاله بالألف تبقى ياء المخاطبة مع كسرهما وفتح ما قبلها، نحو: لَتَرْضَيْنَ، وارضَيْنَ، وإن كان الفعل معتلاً الآخر بالواو أو الياء تحذف ياء المخاطبة ويكسر ما قبلها، نحو: لتدعِنَ، ولتطوِنَ، وادعِنَ، واطوِنَ<sup>(1)</sup>.

\* ومنه كذلك ما نلاحظه من إقحام للألف بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة عند إسناد الفعل إلى نون جماعة الإناث؛ للمخالفة بين النونات المتماثلة، وإزالة الثقل الذي سببته، وإعادة التوازن للسلسلة الكلامية بتوفير قدر من الفروق التمييزية بين الأصوات<sup>(2)</sup>.

وكسر نون التوكيد؛ للمخالفة أيضاً بين الصوائت المتماثلة، الألف (وهي فتحة طويلة) وفتحة نون التوكيد، نحو: لتكتبنانَ، واكتبنانَ، ولترضينانَ، وارضينانَ، ولتدعونانَ، وادعونانَ، ولتطوينانَ، واطوينانَ<sup>(3)</sup>.

## 8. لاصقة التنوين (نْ)

التنوين لاصقة صوتية من لواحق التعيين، تختص بالأسماء فقط، وهو في اصطلاح النحاة وعلماء التجويد: "نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً، ووصلاً لا وقفاً، لغير توكيد ولا تكون إلا في الأسماء"<sup>(4)</sup>. أو هو عبارة عن نون ساكنة تلحق الاسم بعد حركة الإعراب، تظهر في الوصل فقط<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح المفصل، مج: 4، ص: 141/9. 142. والصرف، حاتم الضامن، ص: 113.

<sup>(2)</sup> ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 118.

<sup>(3)</sup> الصرف، حاتم الضامن، ص: 113.

<sup>(4)</sup> شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، الشيخ: زكريا الأنصاري، راجعه: الشيخ: أبو الحسن محي الدين الكردي، مطبعة الشام، دمشق، ط4، 1992م، ص: 102. والدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007م، ص: 360. وشرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 33.

<sup>(5)</sup> ينظر: من أسرار اللغة، ص: 39.

وقد تكلمنا سابقاً عن الخصائص الاقتصادية التي يميّز بها صوت النون عموماً، من خفة وشيوع، وائتلاف مع بقية الأصوات، وقضائه على بعض التتابعات المستقلة أو المتعدّرة في أبنية العربية. وقد قال سيبويه في التشابه الموجود بين لاصقة النون الخفيفة ولاصقة التتوين: "النون والتتوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التتوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنّ التتوين علامة المتمكّن"<sup>(1)</sup>.

والتتوين أخفّ من النون ومظهر من مظاهر الاقتصاد فيها؛ لأنّه يتحقّق في التجويف الأنفي، ويعدّ توقيفاً للصوت عند الصائت الأصلي الذي ينتهي به الاسم<sup>(2)</sup>، ونلمح ذلك في أقدم نصّ يتكلم عن الصوائت العربية، حيث يروى عنأبي الأسود الدّؤلي أنّه قال "للرجل الذي أمسك عليه المصحف، حين ابتداء بنقطه: فإن أتبعثُ شيئاً من هذه الحركات غنةً فانقطه نقطتين"<sup>(3)</sup>.

وإذا عرفنا أنّ الغنة صوت في الخيشوم أو صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم تكون من نفس الأنف، أدركنا أنّ الغنة والتتوين يشتركان في مخرج واحد هو الخيشوم، وقد تطرّق الدكتور مكي درار إلى هذه الحقيقة الجوهرية التي يميّز بها التتوين، في قوله: "وصورة التتوين الصوتية غنة في التجويف الانفي تعمل على تلوين الصوت وتليينه، بملء الفراغات، وتقريب النتوءات وتلوين الكميات"<sup>(4)</sup>.

كما أكّد في مكان آخر على الوظيفة الاقتصادية للتتوين حينما رأى أنّ وظيفته الصوتية ليست تمديداً وتطويلاً للصوت على ما ذكره، وإنّما هي تقصير للمدّ وانكماش

(1) الكتاب، ص: 06/4.

(2) ينظر: الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، مخطوط رسالة دكتوراه دولة، مكي درار، جامعة وهران، ص: 411.

(3) المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط2، 1997م، ص: 58.

(4) الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص: 438.

لكمية التمديد... وبتفق معهم في أن التتوين يدركه السامع في صورة نون ساكنة في نهاية المفردات، مع تلوينات متفاوتة النغمات<sup>(1)</sup>.

وعموماً فالاقتصاد متحقق في هذا الصوت سواء أكان زيادة أم تقصيراً، وذلك من خلال مقارنته بالأصوات الأخرى، وموقعه، ووظائفه، وسنحاول أن نشير إلى بعض المظاهر الاقتصادية لهذه اللاصقة، في ما يلي:

\* هو اختصار واقتصاد في الجهد العضلي المبذول في الأداء، من حيث الصورة الصوتية كما رأينا من قبل، إنه يلون ويلين ويقارب بين الفجوات، وهو عجيب الأداء الصوتي بطواعيته ومرونته<sup>(2)</sup>.

\* لحق آخر الاسم فكان ساكناً (خفيفاً)، ولو سبق الاسم لاحتاج إلى التحريك، لأن العربية لا تقبل أن تبدأ أبنيته بساكن، والحركة تحوجه إلى مزيد من الجهد لإنتاجها.

\* اختص بالوصل فقط للخفة والانسجام، كما قال ابن جني: "إنما هو لاحق في الوصل علامة للخفة والتمكّن، وفصلاً بين المتحرّكات في الإدراج، فلما صرت إلى الوقف، وزال الإدراج أستغني عنه، فحذف لذلك"<sup>(3)</sup>.

\* اختص بالاسم لخفته وتمكّنه، وامتنع عن الفعل؛ لثقله، ولأنه يطرأ عليه الحذف والجزم بالسكون، فلما كان موضعاً للنقص منه لم تَلَقْ به الزيادة فيه<sup>(4)</sup>. والتتوين الممتنع في الفعل هو اللاحق لأجل الصرف أما غيره فلا مانع من دخوله.

\* من الاقتصاد عدم دخول التتوين على المضاف، وعلى المعرف ب (ال)؛ لأنه يدلّ على التتكير، والإضافة و(ال) يدلان على التعريف والتخصيص.

\* كما يتجلى الاقتصاد في الوظائف الكثيرة التي يضطلع بها التتوين، وسنتطرق إلى أهمها، وأولها الدلالة على التمكين، أي: على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية وعدم

(1) الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص: 442.

(2) ينظر: نفسه، ص: 423.

(3) سر صناعة الإعراب، ص: 58/2.

(4) الخصائص، ص: 447/4.

مشابهته الفعل والحرف، نحو: جاء محمدٌ ورأيتُ رجلاً<sup>(1)</sup>، بينما يتمتع دخوله على فروعه، التي تتميز بالثقل، كما قال سيبويه: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّناً. فمن ثمّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإثما هي من الأسماء"<sup>(2)</sup>.

ونفهم من هذا القول أنّ المراد بالتمكين هو الأصل والأسبقية، وهذا يقتضي الخفة، وما خفّ كان أشدّ احتمالاً للزوائد، لذا لحقه التنوين، ولم يلحق الفروع، لثقلها وتعرضها للزيادة، والحذف والتخفيف. ومفهوم الأصل عند النحاة أن يكون الاسم نكرة مفرداً مذكراً عربي الوضع<sup>(3)</sup>.

ويستدلّ بالتنوين أيضاً على تّكثير الأسماء المبنية المختومة بويه، فرقاً بينها وبين معرفتها ونكرتها، نحو خالويه، وعمرويه، وسيبويه. ويفرق هنا بين المعرفة والنكرة بأقلّ جهد ممكن، كما يدلّ تنوين التّكثير على أنّ ما يلحقه دخيل على العربية، وغير معروف الأصل. كما يدلّ التنوين على وظيفة أخرى من صميم الاقتصاد اللغوي، وهي وجوده دليلاً أو عوضاً عن محذوف، ويعرّف النحاة تنوين العوض بأنّه: "اللاحق عوضاً من حرف أصليّ، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة"<sup>(4)</sup>.

فمن أمثلة كونه عوضاً عن مفرد، ما يلحق كلاً وبعضاً وما في حكمهما، عوضاً عمّا تضاف إليه، نحو: كلُّ يموت. ومن أمثلته عن الجملة ما يلحق (إذ)، عوضاً عمّا يأتي بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(5)</sup>. فوجود التنوين أغنى عن إعادة جملة كاملة، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

(1) ينظر: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 186.

(2) الكتاب، ص: 46/1.

(3) الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص: 427.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: ح الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997م، ص: 549/1.

(5) الآية: 83. 84 من الواقعة.

ومن مواضع تعويضه الحرف، ما يلحق الأسماء المنقوصة، في حالة الرفع والجرّ، عوضاً عن آخرها المحذوف، نحو: قاضٍ، وجوارٍ وغواشٍ من: قاضي، جوارِي، وغواشي. وقد ذهب أحد المحدثين إلى أنّ هذا التتوين ليس تعويضاً عن محذوف، وإنما هو حصرٌ وانحصارٌ لكمية الصائت المنطوق<sup>(1)</sup>، والتتوين مع هذا المفهوم أيضاً، لا يخرج عن الاختصار والاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في الأداء.

إنّ تتوين العوض عموماً علامةٌ على الحذف والإزالة، وسلوكٌ لغويّ يهدف إلى تحقيق الاقتصاد في الجهد المبذول في عملية النطق والأداء. كما أنّ للتتوين وظائف دلالية، منها مساهمته في تحديد الوظائف النحوية للوحدات اللغوية داخل التركيب، فالتتوين مثلاً في اسم الفاعل في نحو: (أنا كاتبُ الدرسِ)، يصرف دلالة الحدث إلى المستقبل ممّا سيقع وقد لا يقع، ويجعل (الدرسِ): مفعولاً به، وعدم وجوده (أنا كاتبُ الدرسِ) يدلّ على وقوع الحدث في الماضي، ويجعل (الدرسِ): مضافاً إليه.

وما نخلص إليه في هذا الفصل، أنّ اللواصق الصرفية أو ما يسمّى مباني التصريف في العربية، تتميز بخفتها وقلة بنيتها، وانتخابها لأسهل الحروف إنتاجاً وأكثرها شيوعاً وائتلافاً مع بقية الحروف، وأنها تعمل على إعادة تكيف ما تدخل عليه وبعث الانسجام فيه، وجعله يتشكّل ويُنتج بأقلّ جهدٍ عضليّ ممكن. وأنها تنقسم إلى قسمين: لواصق ضميرية، لها وظيفة نحوية ومحلّ من الإعراب، وأخرى حرفية. وتتميّز اللواصق عموماً بالتكثيف الوظيفي والدلالي، إذ يتحمّل جلّها وظائف كثيرة ومتنوعة: صرفية، ونحوية، ودلالية.

(1) ينظر: الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، ص: 442. 443.

## الفصل الرابع:

# مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

توطئة

أولاً: المماثلة

ثانياً: المخالفة

ثالثاً: المحذف والتقصير

الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

توطئة

إنّ الأصوات اللغوية في تتابعها وائتلافها في السلسلة الكلامية ترتبط مع بعضها البعض مكوّنةً نظاماً بديعاً يسوده الانسجام والتوافق في ظلّ سلسلة من الحركات النطقية المعقّدة<sup>(1)</sup>، غير أنّ هذا النظام قد يتصدّع ويختلّ توازنه نتيجة التّضارب القائم بين الأصوات في السلسلة الكلامية<sup>(2)</sup>. وهذا التّضارب والتّعارض الذي يهزّ الأصوات في تجمّعاتها مرده إلى الصلّات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في بناها التركيبية<sup>(3)</sup>.

وهذا لما تؤدّيه المزاجية بين بعض الأصوات في السلسلة الكلامية، كتوالي المثلين والمتقاربين والمتعارضين<sup>(4)</sup> حيث تتسبّب في إثقال العملية النطقية، فيتدخل جهاز النطق على مستوى المخارج والصفات لبعث التوافق والانسجام عن طريق إجراء بعض التّعديلات التي تختلف باختلاف الأشكال الصّوتي الذي ألمّ بالصّيغة، فيُقَرَّب صوتٌ ويُبعد صوتٌ ويُحدَف آخر، وتُلَبس صفة وتُخلع أخرى، حتّى تزول التّصدّعات الصّوتية ويُبعث التوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للنطق واقتصاداً للجهد المبذول<sup>(5)</sup>.

تسمّى هذه الظواهر التي تتوسّل إليها اللغة في معالجة أنواع التّصدّعات التي تحلّ بأصوات التّركيب بالظواهر التّوازنية<sup>(6)</sup>، لأنّ وظيفتها تمكين اللغة من تجاوز تلك الاختلالات الصّوتية بغية تحقيق التّوازن بين عناصرها ليعمّ التوافق والانسجام بين أصوات التّركيب<sup>(7)</sup>، وتنتج في سهولة ويسر، وبأقلّ جهد ممكن.

(1) ينظر: اللغة، فندريس، ص: 84.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 46-47.

(3) ينظر: اللغة، فندريس، ص: 83.

(4) ينظر: البيان في روائع القرآن، ص: 77/2.

(5) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 161.

(6) ينظر: نفسه، ص: 164.

(7) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 46-47، وأسس علم اللغة، ص: 142.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ومن هذه الظواهر التوازنية أو الإجراءات التّكيفية ظاهرتا المماثلة والمخالفة، اللتان تعملان على إعادة التّوافق والانسجام لعناصر النّظام الصّوتي المستقلة والمتنافرة، وتحقيقها بأيسر الطّرق الممكنة اقتصاداً للجهد المبذول، وهو إجراء تلجأ إليه اللغات لدرء كلّ تصدّع يلحق بالمجاميع الصّوتية في رحلتها التّواصلية. والعربية من جملة اللغات الحيّة التي توظّف الظواهر التوازنية على أوسع نطاق، وبأنواعها المختلفة للقضاء على الاختلالات التي وُجدت في الاستعمال أو فرضها الصّوغ القياسي. ولعلّ المماثلة الصّوتية بأصربها وأشكالها المختلفة من أكثرها استخداماً<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup>ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 164.

أولاً: المماثلة الصوتية

نقصد بالمماثلة الصوتية ما استقرّ في الدراسات اللسانية الحديثة أو ما يكاد يجمع عليه الدارسون المحدثون على أنّها شاملة "لكلّ تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما كان مبلغه"<sup>(1)</sup>، فعرفها دانيال جونزبانها: " عملية إحلال صوت محلّ صوت آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتّسع لتشمل تفاعل صوتين متوالين ينتج عنهما صوت واحد مختلف عنهما"<sup>(2)</sup>، وهي في نظر بعضهم تلك " التّعديلات التّكيفية للصّوت حين مجاورته لأصوات أخرى"<sup>(3)</sup>، ويرى آخرون أنّها "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"<sup>(4)</sup>.

فالمماثلة بهذا المفهوم "تستغرق كلّ التّقلّبات الصوتية التي تتّجه في معرض استقرارها صوب التّقارب والتّماثل"<sup>(5)</sup>. وهي تستوعب بهذا المفهوم ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام لأنّها تعمل على التقريب بين الأصوات صوامت وصوائت كما تصوّره القدماء أمثال سيبويه وابن جني، فقد أطلق الأول مصطلح الإدغام والتقريب على إشماع الصّاد صوت الزّاي في (صدر) وعلى إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة كما في قولك: (عابِد وعالم، ومساجِد ومفاتيح) والإعلال في نحو: (ميزان وميعاد)<sup>(6)</sup>.

(1) أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي - أبو عمرو بن العلاء - د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص: 235.

(2) مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي - اتحاد الكتاب العرب - (دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 - 2005م وينظر: التطور اللغوي مظهره وعمله وقوانينه، ص: 30.

(3) دراسة الصوت اللغوي، ص: 378.

(4) نفسه، ص: 378 وينظر: مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه (مقال)، وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185 .

(5) ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185.

(6) ينظر: الكتاب، ص: 335/4..

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وقد عرّف ابن جنيد الإِدغام بأنّه: "تقريب صوت من صوت"<sup>(1)</sup>، وقد جعله مشتقاً على الصّوامت والصّوائت، معبراً عن مطلق التأثير بين الأصوات، وسواء أفضى هذا الإِدغام إلى فناء أحدهما في الآخر أم كان جزئياً تتنازل فيه أحد الصّوتين عن صفته ليمائل الآخر<sup>(2)</sup>.

تعمل المماثلة على اختزال الفروق بين الصوتين المتفاعلين، عن طريق التغيير في المخرج أو في الصفة أو في كليهما<sup>(3)</sup>، ولكنّ التغيير الأكثر، هو ما كان على مستوى الصفات المتضادة المتمثلة في: الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والتفخيم والترقيق، هذا التضاد الذي يرتفع بالمماثلة بتحويل إحدى الصفتين إلى الأخرى<sup>(4)</sup>.

هذا التفاعل بين الأصوات في رحلتها التواصلية داخل الوحدات اللغوية، يدفع بها إلى التجاذب أو التناظر في ظلّ ما تملّيه أنظمتها اللغوية. وتتسم حركة التأثير هذه بطابع الشمولية؛ لأنّها تعمّ كلّ اللغات كما يرى فندريسبأنها تحدث " نتيجة اتجاهات طبيعية فسيولوجية ونفسية معاً"<sup>(5)</sup>. وغاية المتكلم من هذه الإجراءات هي الرّغبة في تسهيل النطق، والاقْتصار على الحدّ الأدنى من الجهد المطلوب بذله في عملية الإنتاج الصوتي<sup>(6)</sup>، على ما في فكرة الاقتصاد هذه من تفاوت بين الجماعات اللغوية واللهجية<sup>(7)</sup>.

وللمماثلة اصطلاحات تختلف باختلاف اتجاه التأثير ودرجته واتّصال المؤثر والمتأثر أو انفصالهما، فإنّ تأثير الثاني بالأول فهي مماثلة مقبلة أو تقديمية، وإنّ تأثير الأول بالثاني فهي مماثلة مدبرة أو رجعية عكس ما حدث في النوع الأول. أمّا درجة التأثير فإن كانت المماثلة تامّة بين الصّوتين فالتأثر (كلّي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصّوت

(1) الخصائص، ص: 139/2.

(2) ينظر: أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي، ص: 125.

(3) ينظر: نفسه، ص: 92.

(4) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 200.

(5) اللغة، فندريس، ص: 90.

(6) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 196.

(7) ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 100.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

فقط فالتأثر (جزئي). وكذلك تنقسم المماثلة إلى قسمين بحسب اتصال الصوتين المتماثلين أو انفصالهما<sup>(1)</sup>. وسنشير لكل نوع من هذه الأنواع في ما يلي:

### 1. المماثلة بين الصوامت:

#### 1.1 المماثلة المقابلة (التقدمية):

ومن نماذج المماثلة المقابلة بين الصوامت، والتي لجأت لها العربية لدرء التنافر والثقل الواقع بسبب الصفات الضدية، وبعث التوافق والانسجام والتقليل من الجهد: تُبدل تاء الافتعال طاءً إذا سبقت بأحد الأصوات المطبقة (الصاد والضاد والطاء والظاء)، وتبدل دالاً إذا سبقت بالزاي أو الذال أو الدال، ومن أمثلة هذا التغيير: اصطبغ، اضطبر، اضطجع، اضطرب، اظطم، ازدجر، الأصل فيها على التوالي: اصتبغ، اصتبر، اضتجع، اضترب، اظتلم، ازتجر<sup>(2)</sup>، وبتتبع هذا التطور سواء كان مفترضاً أو حقيقياً، وُجد أنّ تاء الافتعال تأثرت بفائه فاكنتسبت صفة الفاء في الأبنية المستعملة، وهي مبينة في الجدول التالي<sup>(3)</sup>:

الأصل	الميزان	الصيغة الأصلية	المركب الصوتي	الصوت	الصيغة
صبغ	افتعل	اصتبغ	ص/ت	ط	اصطبغ
صبر	=	اصتبر	ص/ت	ط	اصطبر
ضجع	=	اضتجع	ض/ت	ط	اضطجع
ضرب	=	اضترب	ض/ت	ط	اضطرب
ظلم	=	اظتلم	ظ/ت	ط	اظطم
زجر	=	ازتجر	ز/ت	د	ازدجر

<sup>(1)</sup> ينظر: نفسه، ص: 231. والأصوات اللغوية، ص: 146-147 والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 31

<sup>(2)</sup> ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 35.

<sup>(3)</sup> ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 197.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وهذا العمل السابق يدخل ضمن التأثير المقبل الجزئي في حالة الاتصال، وقد يكون التأثير كلياً، ومن أمثلته<sup>(1)</sup>:

إبدال تاء الافتعال دالاً أو طاءً متأثراً بالدال أو الطاء قبلها مثل: أدرك، أدّهن، اطلب، اطرد، إذ الأصل فيها على التوالي: ادترك، ادتهن، اطلب، اطلع، اطرد.

إبدال تاء الافتعال ذالاً أو ضاداً متأثراً بالذال أو بالصاد أو بالضاد قبلها، مثل: اذكر، اضجع، اصبر، فالأصل فيها: اذكر، اضجع، اصبر. وفي هذه الأمثلة غير الصوت المتأثر مخرجه إضافة إلى صفته ليتناسب مع الصوت المؤثر، وفي هذا العمل مبالغة في تيسير النطق والعمل من جهة واحدة، وهذا تماشياً مع مبدأ إثارة الأخر الذي يعمل على ترك الأقل خفة إلى الأكثر خفة ما لم يؤدي إلى عيب في الكلام<sup>(2)</sup>. ويسمي بعض الباحثين هذا التقريب بـ (المماثلة التامة)<sup>(3)</sup>.

غير أننا نريد أن نبحت في هذه التعاملات وغيرها عن وجه الاقتصاد والانسجام كجهر المهموس أو تفخيم المرقق. إن مفهوم الأقوى - الذي يؤثر في غيره من الأصوات ويجعلها تابعة له - يرتبط عند القدماء بالصوت الذي يكلف مجهوداً أكبر، ومنها الأصوات المطبقة، لكن بالرغم من ثقلها مقارنة بالمنفتحة واحتلالها آخر مرتبة في قائمة الشيوخ، إلا أن ذلك لا يعني أن تأثيرها في السياق الصوتي يعد ميلاً للثقل، بل هو ميل للتخلص من التناثر أو التضاد الحاصل باجتماع النظائر المطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمستقلة<sup>(4)</sup>.

أما بخصوص الانتقال إلى الجهر، فبالرغم من أنه انتقال إلى الأثقل، وأنّ "التقاء المهموسين أخفّ من التقاء المجهورين"<sup>(5)</sup>. إلا أن هذا العمل قد توفّر له الاقتصاد بالتخلص

(1) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 33.

(2) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 206.

(3) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 231.

(4) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 222.

(5) المقتضب، ص: 344/1.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

من الصفات الضديّة ليعمل اللسان من جهة واحدة مع المحافظة للفظ على القوة الإسماعية، كما أنّ للدكتور إبراهيم أنيس رأياً آخر، يرى فيه أنّ الانتقال إلى الجهر نزوع إلى الأيسر، إذ قال: "إنّ الأصوات المهموسة تتطلب جهداً أكبر في التنفس،...فما تحتاجه عبارة مثل:سكت شخص من تنفس حين النطق به أضعاف ما تحتاجه عبارة مثل:زرع رجل؛ لأنّ أصوات العبارة الثانية مجهورة، في حين أنّ كلّ الأصوات الساكنة في العبارة الأولى مهموسة"<sup>(1)</sup>، ويبدو أنّ الأصوات المهموسة لا تكلف جهداً عضلياً كبيراً إلاّ أنّها تحتاج إلى كمّية هواء أكبر وزمناً أطول، في حين أنّ الأصوات المجهورة تكلف جهداً أكبر مع إنفاق كمّية هواء أقلّ في زمن أقلّ، وهذا يتماشى مع الخصائص الفيزيائية للأصوات؛ فتردد الأصوات المجهورة أكبر من تردد الأصوات المهموسة، والتردد يتناسب عكسياً مع زمن الموجة، فكلما زاد التردد قلّ الزمن. ويبقى هذا التماثل يحقّق الانسجام والتوافق بين الأصوات سواء كان هذا التحول نحو الجهر أو الهمس، بالرّغم من تفاوت درجة الاقتصاد العضلي في الحالتين. ومن نماذج الأبنية التي تتجسّد بها المماثلة المقبلة: سيّد، وصيّت، وميّت، وأيّام، وديّار، وقيّام، والبناء التقديري لهذه الألفاظ -كما يملّيه نظام الصياغة العربية- كما يلي: سيؤد، صيؤت، ميؤت، أيؤام، وديؤار، وقيؤام<sup>(2)</sup>. والإجراء سببه أنّ العرب تستنقل الياء الساكنة المتلوة بواو دون فاصل بينهما، لأنّ اللسان يعمل معهما في موضعين متباعدين، فالواو تحدث في أقصى اللسان مع ما يقابله من أقصى الحنك بالإضافة استدارة الشفتين، في حين تحدث الياء بارتفاع مقدّمة اللسان باتجاه الغار مع انفراج في الشفتين<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> في اللهجات العربية، ص: 94-95.

<sup>(2)</sup> الكتاب، ص: 365/4.

<sup>(3)</sup> ينظر: المدخل على علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 92-93.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ويُتخلَّص من هذه العملية المجهددة والشاقّة بنقل مخرج الواو من أقصى اللسان إلى مقدّمه، وذلك بقلبه ياءً ليقوم جزءٌ واحد منه بإصدار الصوتين المتماسين في صورة مُركَّب إدغاميٍّ أو مماثلة تامة<sup>(1)</sup>.

### 1. 2 المماثلة المدبرة (الرجعية)

هناك مسارٌ آخر يتمّ التأثير فيه من الثاني نحو الأول، أي من الصوت اللاحق باتجاه السّابق، وهذا ما يسمّى في الدراسات الصوتية الحديثة بالتماثل الرجعي أو المدبر، ومن صورته في حالة الاتصال ما أورده سيويهمن أنّ بعض العرب يضارعون الصاد بالزاي عند مجاورتها للدال مجاورَةً مباشرة في نحو مصدر، وأصدر، والتصدير<sup>(2)</sup>. إذ يشربونها قليلاً من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرّخاوة والصفير، ليصير المنطوق زاياً مفخّمةً. لقد علّل سيويهمجنوح بعض العرب لمضارعة الصاد الساكنة بالزاي أو إبدالها زاياً خالصة في بعض الألفاظ مثل: التصدير التذير، الفصد، الفزد، أصدرت، أزدت، بقوله: "إنّما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم يجسروا على إبدال الدال صاداً، لأنّها ليست بزيادة كالتاء في افتعل"<sup>(3)</sup>. وقد جاء في القرآن الكريم ما يؤيد هذا الاستخدام، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(5)</sup>. وقوله: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾<sup>(6)</sup>، فقد ورد في كتب القراءات أنّ بعض القراء كان في مثل هذه المواضع يشمّ الصاد الساكنة فيلفظها بين الصاد والزاي، ومنهم من يبدلها زاياً خالصة<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 210.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 608/4.

(3) نفسه، ص: 608/4.

(4) الآية 87 من النساء.

(5) الآية 94 من الحجر.

(6) الآية 111 من يوسف.

(7) ينظر: النشر في القراءات العشر، ص: 191-192.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ومن صور المماثلة المدبرة الجزئية ما يحدث للنون الساكنة إذا تلتها الباء، حيث تقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم، في نحو: شنباء وعنبر ومنبر<sup>(1)</sup>، والداعي إلى ذلك هو تخفيف النطق والتقليل من الجهد المبذول بإبدالها ميماً مؤاخية للنون في الغنة ومشاركة للباء في المخرج، ومن صور هذه المماثلة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾<sup>(2)</sup>، وقولته تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>، ويعدّ بعض المحدثين هذا النوع من التقريب بالمماثلة المخرجية؛ لأنّ النون تدع مخرجها في اللثة وتنتقل إلى مخرج الباء لتصبح ميماً في مثل انبعث وانبرى اللتين تتطقان امبعث وامبرى<sup>(4)</sup>.

وقد يبالغ المتكلم في طلب السهولة واليسر والتقليل من الجهد العضلي، فلا يكتفي بالمماثلة الجزئية حتى يصل إلى إعادة التوازن عن طريق المماثلة التامة، ومن أمثلتها في مساقها المدبر ما يصيب الواو والياء، إذ يتمّ قلبهما تاء عند وقوعهما فاء في (افتعل). وذلك نحو قولهم: متّقد، ومتّعد، واتّعد، واتّقد، واتّزن، ويتّزن، وأصول هذه الألفاظ كما يقرّها نظام الصياغة في العربية هي: موتقد، وموتعد، واوتعد، واوتقد، واوتزن، يوتزن<sup>(5)</sup>.

وكذلك مع الياء في قولهم: اتّبس، يتّبس فهو متّبس، واتّسر يتّسر، فهو متّسر، والبناء التقديري لهذه الكلمات هو: ايتبس، ييتبس، فهو ميتبس، وايتسر ييتسر، فهو ميتسر<sup>(6)</sup>. ويردّ النحاة هذا التحوّل الذي يصيب الصوتين لاستثقالهما في ذينك الموضعين

(1) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 46، وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217.

(2) الآية 8 من النمل.

(3) الآية 33 من البقرة.

(4) دراسة الصوت اللغوي، ص: 326، وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217.

(5) ينظر: الكتاب، ص: 478/4.

(6) ينظر: نفسه، ص: 482/4. وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 221.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

لكثرة ما يعتريهما من تقلبات نتيجة تغير ما قبلهما، لهذا أبدلها بعض العرب صوتاً أجلد منهما لا يزول بتأثير ما سبقه، وكان ذلك أخفّ عليهم<sup>(1)</sup>.

ومن أمثلة التّمائل المدبر التّام ما يحدث لتاء (تفعل وتفاعل)، إذ عند تصريفهما في المضارع، تتأثر التاء بالفاء بعدها إذا كانت صوتاً صفيحياً أو أسنانياً، ثم يلحق الماضي بالمضارع قياساً عليه، نحو قولهم<sup>(2)</sup>:

يَطْهَرُ	<	يَطْهَرُ	.	إِطْهَرَ
يَتَسَمَّعُ	<	يَتَسَمَّعُ	.	إِسْمَعَّ
يَتَدَارَأُ	<	يَتَدَارَأُ	.	إِدَارَأُ
يَتَنَاقَلُ	<	يَتَنَاقَلُ	.	إِتْنَاقَلُ
يَتَذَكَّرُ	<	يَتَذَكَّرُ	.	إِذَكَّرُ
يَتَدَارِكُ	<	يَتَدَارِكُ	.	إِدَارِكُ

ويظهر من الأمثلة أنّ الفاء في الصيغتين مجانسة للتاء قبلها أو مقاربة لها، وهذا مسوغ للإدغام ليكون العمل من وجه واحد، وفي ضرب واحد تيسيراً للنطق وتسهيلاً له<sup>(3)</sup>، كما يلاحظ أنّهم ألحقوا صيغة الماضي ليشملها الإدغام قياساً على ما وقع في المضارع، مع إضافة همزة الوصل للتخلص من البدء بالسّاكن.

وقد وقع هذا الاستعمال في القرآن جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصل، يقول سيبويه: "وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾<sup>(4)</sup>، يريد: فَتَدَارَأْتُمْ.

<sup>(1)</sup> ينظر: نفسه، ص: 478/4.

<sup>(2)</sup> التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 39. وينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 224.

<sup>(3)</sup> ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 224.

<sup>(4)</sup> الآية 72 من البقرة.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

و﴿وَأَزَيَّنْتَ﴾<sup>(1)</sup>، إنّما هي تزيّنت. وتقول في المصدر: أزيّناً واذاراً. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿اطْيِرْنَا﴾<sup>(2)</sup> «(3).

وما يدلّ على أنّ التطور اللغويّ لأيّ ظاهرة لغوية لا يقضي تماماً على الاستخدام القديم لها هو نزول القرآن الكريم بهما معاً، يقول رمضان عبد التواب: " ولعلّ هذه الظاهرة كانت في سبيل التطور في العربية الفصحى، عندما جاء الإسلام، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن الكريم جنباً إلى جنب مع الصيغة القديمة التي لم يحدث فيها تغيير للأصوات، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾<sup>(6)</sup>. ويقول تعالى في آية أخرى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ﴾<sup>(7)</sup>. بل إنّ الآية الواحدة لتحتوي في بعض الأحيان على الصورتين معاً، كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾<sup>(8)</sup> «(9). غير أنّ القرآن الكريم يستعمل الصيغتين استعمالاً فنياً معجزاً يتناسب مع مقدار الحدث وزمنه، وسياقه، فلا نستطيع وضع إحداهما مكان الأخرى.

ومن أشكال التماثل المدبر التّام أيضاً ما يحدث للام التعريف، إذ تتأثر بما يليها، "من أصوات الصفير والأسنان والأصوات المائعة(الراء واللام والنون)، وهي ما تسمى عند

(1) الآية 24 من يونس.

(2) الآية 47 من النمل.

(3) الكتاب، ص: 606/4.

(4) الآية 49 من القلم.

(5) الآية 13 من غافر.

(6) الآية 18 من يس.

(7) الآية 47 من النمل.

(8) الآية 29 من ص.

(9) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 39.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

اللغويين العرب بالحروف الشمسية، فتدغم فيها<sup>(1)</sup>، وهي مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

طب ثم صل رحما تفز ضف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفا للكرم<sup>(2)</sup>

وهناك نوع آخر من المماثلة الصوتية، يتم على مراحل، ويتبادل فيه الصوتان المتماثلان التأثير في الاتجاهين إقبالا وإدباراً، ومن أمثلته ما يحدث لتاء الافتعال من اذكر إذ تؤثر فيها الذال فتقلبها دالاً، فتصير: اذكر، وهذا من نوع التأثير المقبل الجزئي في حال اتصال. ثم تؤثر الدال في الذال، فتقلبها دالاً: اذكر، وهذا من نوع التأثير المدبر الكلي في حال الاتصال<sup>(3)</sup>، وقد ورد هذا النوع في مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾<sup>(4)</sup>.

وهذه أمثلة تجسد التأثير المتبادل على شاكلة المثال السابق، مجموعة على وزن

(افتعل) وما اشتق منه، وموضحة في الجدول التالي<sup>(5)</sup>:

التمائل المدبر التام	التمائل المقبل التام	البناء التقديري	الفاعل
اترد	اثرذ	اثرذ	ثرذ
اتغر	اثرغ	اثرغ	ثرغ
اذخر	اذخر	اذخر	ذخر
اظلم	اظلم	اظلم/ اظلم	ظلم
اطعن	اظعن	اظعن/ اظعن	ظعن
اظنّ	اظنّ	اظنّ/ اظنّ	ظنّ
اطجر	اضجر	اضجر	ضجر

(1) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 40.

(2) نفسه، ص: 41.

(3) نفسه، ص: 49.

(4) الآية 45 من يوسف.

(5) ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 226 - 227.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ومن هذه الأمثلة نلاحظ أنّ التتابعات التي مسّها التغيّر، هي من تتابع المتقاربات نحو: (الثاء والتاء)، و(الذال والتاء)، و(الطاء والطاء)، والصيغ السابقة التي ظهر لها تسهيلان في الاستعمال العربي، لم يُخضع فيها الصوتُ مجاورَه لقوة ذاتية فيه، بل يرجع هذا الاختيار للذوق، فبعض العرب اختار "إبدال الثاني من مثل الأول، ثم إدغامه فيه، بينما مال غيرهم إلى ترجيح تأثير الثاني في الأول وإبداله صوتاً من جنسه، ثم إفنائه فيه"<sup>(1)</sup>. وهذا الأخير هو الأقيس على رأي سيبويه: "لأنّ الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"<sup>(2)</sup>.

لكن المهم في هذه المماثلة التبادلية أو المزدوجة أنّها قد حققت الاقتصاد في الجهد العضليّ مثل بقية الأنواع الأخرى دون أن تخرج عن أذواق مستعمليها، كما أنّها شائعة الاستعمال في معظم اللغات السامية<sup>(3)</sup>. وكما رأينا سابقاً أنّ نماذج المماثلة بأنواعها تعمل على التخلّص من التصدّعات التي يفرضها نظام الصياغة وتكفّف أعضاء النطق جهداً زائداً، وتتحو بها نحو السهولة واليسر.

كما تجب الإشارة أنّ الاستئصال المستبعد قد يظهر في الاستعمال مدّة من الزمن ثمّ عن طريق التطور يسير نحو الانسجام والتّوافق تيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في الجهد العضليّ<sup>(4)</sup>.

ومما يدلّ على ذلك أنّ هناك ألفاظاً حافظت على الصّيغة الأصلية في بيئة معيّنة، ومسّها التطور في بيئة أخرى نحو ما رُوي في اللهجات مثل: العفوة والعفاة، والمواثق

<sup>(1)</sup>ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 227.

<sup>(2)</sup>الكتاب، ص: 601/4.

<sup>(3)</sup>ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 227، والتطور النحوي للغة العربية، ص: 29-30.

<sup>(4)</sup>ينظر: اللهجات العربية في التراث، د أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ط)، 1983م، ص: 349/1.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

والمِائِق(1)، والقِوام والقِيام(2)، وقولهم أيضاً: رِحِمَ ومِغِيرَة وعِصِيَّ وجِئِيَّ، بدلاً من: رَحِمَ ومُغِيرَة وعُصِيَّ وجُئِيَّ(3).

لكن هناك من الأنساق الصّوتية العسيرة التي لا توجد في الاستعمال الفعليّ للغة، وتعرف فقط من العودة للأصول القياسية للكلام، وهي التي قال فيها ابن جنّي: "وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا: أنّه لو جاء مجيء الصّحيح ولم يُعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون أسْتَعْمَلَ وقتاً من الزّمان كذلك، ثم أنصُرِفَ عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النّظر"(4).

### 2. المماثلة بين الصّوائت

يحقق النّاطقون في أغلب اللغات حاجاتهم الاتّصالية مع الاقتصار قدر الإمكان على الحدّ الأدنى من الجهد الذهنيّ والعضليّ(5)، وقد حرصت العربية عبر تاريخها الطّويل على توفير الانسجام والتوافق بين أصواتها في تتابعها، والتخلّص من كلّ تعثّر في النّطق أو تنافر يشقّ على المتكلّم أو يجهده، ويظهر هذا في ما أسماه القدماء بـكراهية أو استنقال توالي الأضداد.

يتخلّص العرب من تتابع الصّوائت المتنافرة أو التي يكلف إنتاجها مجهوداً عضلياً زائداً عن طريق التّقريب بينها بالمماثلة، التي تقضي بقلب أحد المتنافرين من جنس مجاوره ليعمل اللسان في اتّجاه بعينه عملاً واحداً(6).

ومن المستنقالات التي ذكرها القدماء وعملت اللغة على تماثلها هو تتابع صائتي الضمّ والكسر، فقد ورد في تعليق سيبويه على قولهم: ( لم يُحرم من فُصدَ له )، وقول أبي

(1) ينظر: اللهجات العربية في التراث، ص: 406.

(2) ينظر: نفسه، ص: 408.

(3) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 168.

(4) الخصائص، ص: 257/1.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 386.

(6) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 231.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

النجم: (لو عَصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصر)، أَنَّهُمْ: "كروهوا في (عَصِر) الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أَنَّهُ بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستنقال"<sup>(1)</sup>.

قال الفراء عن استنقال العرب الجمع بين الضمّ والكسر في بناء واحد: إنهم "يستقلون كسرة بعدها ضمة، أو ضمة بعدها كسرة"<sup>(2)</sup>، وعلة ذلك عنده أن في نطقهما مؤونةً على اللسان والشفيتين، عكس الفتحة التي تخرج بلا كلفة<sup>(3)</sup>.

ولم تقتصر المماثلة على تقريب الضمّ من الكسر أو العكس، بل توسّعت لتشمل التقريب بين الفتح والضمّ أو الفتح والكسر، على الرّغم من خفة الأول وسهولة الجمع بينه وبين مجاورته، وذلك أمرٌ شائع في العربية ولهجاتها<sup>(4)</sup>.

وكما رأينا سابقاً استنقال العرب الجمع بين الضمّ والكسر، فأهملوا لسببه البنائين (فُعِل و فِعُل) في صياغة الأسماء، كما لم يرضوا بـ (فُعِل) في الأفعال إلا في الثلاثي الذي لم يسمّ فاعله<sup>(5)</sup>، ونحاول الآن أن نورد بعض التتابعات التي ظهرت فيها تلك المستقلات وما يحدث بينها من تقريب يدرج ضمن مبحث المماثلة:

### 2. 1 المماثلة المقبلة (التقدمية)

من أمثلة المماثلة المقبلة أو التقدمية بين الصّوائت ما يحدث لصائت الضمّ في ضمير النّصب والجرّ الغائب الذي يتأثر في كلّ مواقعه الإسنادية بصائت الكسر القصير والطّويل قبله أو الياء، فيتحول إلى صائت الكسر استجابة لقانون المماثلة، نحو: ضَرَبْتُهُ، بِرَجْلِهِ، فِيهِ، عَلَيْهِ، بِهِنَّ، بِهِمَا، فتصبح على التّوالي: ضَرَبْتُهُ، بِرَجْلِهِ، فِيهِ، عَلَيْهِ، بِهِنَّ،

<sup>(1)</sup> الكتاب، ص: 231/4.

<sup>(2)</sup> معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ط3، 1983م، ص: 12/2.

<sup>(3)</sup> ينظر: نفسه، ص: 13/2.

<sup>(4)</sup> ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 231.

<sup>(5)</sup> ينظر الكتاب، ص: 231/4، والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 116.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

بِهِمَا<sup>(1)</sup>. وقد حافظت القبائل الحجازية على الأصل في نطقها، الذي قرأ به حفص عن عاصم في موضعين هما:

﴿وَمَا أَنْسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَدْكُرَهُ﴾<sup>(2)</sup>، و﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(3)</sup>. وقد تطرّق سيبويه إلى هذا النوع من التأثير على أنه كان للاستخفاف من ثقل الضمة بعد الكسرة، لأنهما لا يلزمان حرفاً أبداً، وأنّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"<sup>(4)</sup>

ومن صور التّمائل المقبل أيضاً إبدال صائت الكسر القصير ضمة استجابةً لتأثير صائت الضمّ قبله وذلك في نحو قول بعض العرب: مُنْتِنٌ فِي مُنْتِنٍ<sup>(5)</sup>، حيث لا يفصل بين الضم والكسر إلا ساكن، فكرهوا الجمع بينهما في بناء واحد غير الفعل.

ومن الصّور التي فيها فصل بين المتماثلين بأكثر من صامت قولهم: مُنْحَدِرٌ فِي مُنْحَدِرٍ<sup>(6)</sup> حيث أبدلت كسرة الدالّ ضمة تماثلاً مع ضمة الميم لكرهه الخروج من ضمّ إلى كسر كما قالوا، وقد بلغ هذا التّمائل حتى وصل عند بعضهم إلى تتابع ضمّتين بعد النون فصارت مُنْحَدِرٌ<sup>(7)</sup>. وكلّ ذلك التقريب طلباً للتّمائل، وإيثاراً للعمل من وجه واحد، وتخفيفاً للتّلقظ واقتصاداً في الجهد.

(1) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 34.

(2) الآية 63 من الكهف.

(3) الآية 10 من الفتح.

(4) الكتاب، ص: 310/4.

(5) الكتاب، ص: 226/4 وينظر: الخصائص، ص: 143/2.

(6) الكتاب، ص: 259/4.

(7) ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ومن التماثل المقبل الذي يحدث بين كلمتين والذي يسمى عند القدماء بالإتباع قلبُ كسرة اللام من لفظ الجلالة ضمة تائراً بضمة الدال التي قبلها من كلمة الحمد في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(1)</sup>.

لقد عدَّ ابن جنى هذا الإجراء من ضروب الإدغام أو التقريب بين الصائتين المتخالفين، مُرجعاً هذا التغير لكثرة الاستعمال فقال: "فلما اطّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوّتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت "الحمدُ لله" كعُنُقٍ وطُنْبٍ، و"الحمدُ لله" كإِبِلٍ وإِطِلٍ إلا أنّ الحمدُ لله بضمّ الحرفين أسهل من الحمدِ لله بكسرهما"<sup>(2)</sup>، ويوضّح أن القراءة بضمّتين أسهل من القراءة بكسرتين لسببين اثنين<sup>(3)</sup>:

الأوّل: أنّ إتباع الثاني بالأوّل أقيس من إتباع الأوّل بالثاني.

والآخر: أنّ ضمة الدال في الحمدُ ضمة إعراب، وكسرة اللام في لله كسرة بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء.

يبدو أنّ ابن جنى قد غلب معيار الإعراب على معيار النطق فحكم بالسهولة للتتابع الذي يحافظ على علامة الإعراب ويتصرّف في صوائت البناء، وهو ما نلمسه عند الزجاج حين عدّ هذا الاستعمال الذي أتبع فيه الضمّ للضم في غير القرآن رديئاً<sup>(4)</sup>. غير أنّ معيار النطق يقتضي العكس لأنّ الضمة أثقل من الكسرة وتتابع كسرتين أيسر من تتابع ضمّتين.

(1) الآية 02 من الفاتحة.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م، ص: 37/1.

(3) ينظر: نفسه، ص: 37-38.

(4) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 236.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وقد يعدل عن الصّائت الخفيف إلى ما هو أثقل منه طلباً للمماثلة ورفع اللسان من موضع واحد كما جاء في إبدال بعض العرب الفتحة ضمّة لوجود ضمّة قبلها في نحو قولهم: السُّؤدُد والتي كان أصلها السُّؤدُد<sup>(1)</sup>.

ومن صور التّمائل السّابقة ما حدث في جمع المؤنث السالم للاسم الذي على وزن **فَعْلَة** مثلث الفاء، ساكن العين، فحين يجمع تحرّك عينه بما يناسب حركة الفاء قبله كما يلي:

مماثلة الضمة للضمة وذلك نحو: خُطُوة، غُرُفة، ظُلُمة لتصبح بعد الجمع على التّوالي: خُطُوات، غُرُفات، ظُلُمات، يقول سيبويه في ذلك: "وأما ما كان (**فَعْلَة**) فإنّك إذا كسّرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التّاء وحركت العين بضمّة، وذلك قولك: رُكبة ورُكبات، وغُرُفة وغُرُفات، وجُفرة وجُفُرات...."<sup>(2)</sup>

مماثلة الكسرة للكسرة نحو: سِدرة سِدِرات، وكِسرة كِسِرات، يقول سيبويه: "وما كان (**فَعْلَة**) فإنّك إذا كسّرتَه على بناء أدنى العدد أدخلت التّاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِريات وسِدِرات وكِسِرات"<sup>(3)</sup>.

مماثلة الفتحة للفتحة نحو: جَفنة وجَفَنات وسلُوة وسلُوات، يقول سيبويه: "وأما ما كان على (**فَعْلَة**) فإنّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتّاء، وفتحت العين، وذلك قولك: قَصعة وقَصَعات وصَحفة وصَحَفات وجَفنة وجَفَنات وشَفرة وشَفَرات، وجَمرة وجَمَرات"<sup>(4)</sup>.

إنّ غرض هذا التّمائل هو تخفيف النّطق والاقتصاد في الجهد العضليّ، بتقريب الصّوائت والعمل من وجه واحد، وفي تحريك العين أيضاً وظيفة دلالية تتمثل في الفرق بين الاسم والصفة وهو ما ذهب إليه سيبويه<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 237.

(2) الكتاب، ص: 58/4.

(3) نفسه، ص: 59/4.

(4) نفسه، ص: 57/4.

(5) ينظر: نفسه، ص: 104/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وقد تحدث مثل هذه المماثلة ولكن بدون أي مسوغ دلالي كالذي رأيناه في المثال السابق، وتجمع بين ضمّتين في بناء واحد على الرّغم من استئقال العرب لهما، لما يكلفانه من جهد في إحداثهما، غير أنّ الذي جعلهم يرتضون هذه المماثلة هو التخلّص من وقيفة السّكون، لما ينجم عنها من إطالة في عملية التحقيق الإنتاجي للأصوات، وكذا العمل من وجه واحد، ومن ذلك قولهم: السُّلطان في السُّلطان، والفُرّصاء في الفُرّصاء<sup>(1)</sup>

من النّماذج السابقة نلاحظ أنّ المماثلة بين الصّوائت مظهر من مظاهر التّطوّر اللغوي الذي يعمل من خلاله على بعث التّوافق والانسجام، وتقليل الجهد المبذول بتوحيد اتجاه حركات النّطق والعمل على تشغيل جزء واحد من اللسان، أي مقدمته أو مؤخرته، وهما المنطقتان المسؤولتان عن الصّوائت بنوعيهما، ويقول الدكتور إبراهيم أنيس في هذا الصدد: "إنّ الكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتّى لا ينتقل اللسان من ضمّ إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية، وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أنّ النّاطق حين يقتصد في الجهد العضليّ يميل دون شعور منه أو تعمّد إلى الانسجام بين حركات الكلمة"<sup>(2)</sup>

### 2.2 المماثلة المدبرة (الرجعية)

أمّا النّوع الثّاني من التّقريب والذي يسمّى بالمماثلة المدبرة أو الرجعية التي تسلّط فيها رياح التغيير من الثّاني إلى الأوّل، فيعدّل الأوّل من هيئته حتّى ينسجم مع الثّاني. ومن صوره ما يحدث مع حركة همزة الوصل، إذ المعروف أنّها مكسورة في الأصل، ولكنّها تتحوّل إلى الضمّ في أمر الثلاثي مضموم العين في المضارع، نحو: أُقْتُلُ - أُخْرَجُ، حيث تماثل كسرة همزة الوصل ضمّة العين بعدها فتتحول إلى ضمّة، وهذا التّمائل من النّوع المنفصل، ويقول في هذه الظّاهرة سيبيويه: " وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا

<sup>(1)</sup> ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

<sup>(2)</sup> في اللهجات العربية 86.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ذلك في: مُذُّ اليوم يا فتى وهو في هذا أجدر، لأتّه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم...<sup>(1)</sup>

ومن صور النّوع الثّاني ما حدث في لهجة تميم الذين أجروا المماثلة بين فتحة الفاء وكسرة العين من صيغتي: (فَعِيل) و (فَعِل)، فانقلبت الفتحة كسرة استجابة لكسرة العين بعدها وذلك حين تكون العين من أصوات الحلق، كقولهم: لئِيم وشِهيد وسِعيد ونَحيف ورغيف وبخيل وبئيس، وشهد ولعب وضحك ونغل ووخم<sup>(2)</sup>، وفي هذا يقول ابن جني: "ومن ذلك تقرب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق، نحو شعير، وبِيعير، ورغيف. وسمعت الشجريّ غير مرة يقول: زئير الأسد، يريد الزئير"<sup>(3)</sup>.

قد حمل سيبويه هذا التّمائل على التّمائل الواقع في: فَعَل يفعل حلقى العين أو اللام، وأنّه إنّما فتح مع حروف الحلق لمشابهتها الألف. ولما لم يستطع فتح العين لعدم أمن اللبس، اختار الكسر للفاء وهو أقرب الأشياء إلى الفتح<sup>(4)</sup>.

إلا أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس يرى أنّه لا معنى لاشتراط حلقية العين في مثل هذه الكلمات، لأنّ الأمر عنده لا يعدو الانسجام الصّوتيّ بين الصّوائت الذي يسمع الآن في بعض اللهجات من نطق نحو: كبير - بعيد - نِظيف بكسر أولها<sup>(5)</sup>

ويبرّر سيبويه فتح العين في: (فَعَل - يفعل) ممّا عينه أو لامه حرف حلقّي، نحو: سأل يسأل، وفتح يفتح، فيقول: "وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها، وهو الألف، وإنّما الحركات من الألف والياء والواو.."<sup>(6)</sup>، وذهب ابن جني إلى نفس

<sup>(1)</sup>الكتاب، ص: 259/4.

<sup>(2)</sup>نفسه، ص: 225/4.

<sup>(3)</sup>الخصائص، ص: 143/2.

<sup>(4)</sup>ينظر: الكتاب، ص: 225/4.

<sup>(5)</sup>انقلا عن: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 176.

<sup>(6)</sup>الكتاب، ص: 219/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

التعليل فقال: "وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة"<sup>(1)</sup>.

فالملاحظ أنّ سيبويه قد قسم الصّوائت بإزاء الأحياز، فجعل الفتحة مع حروف الحلق لسفولها، والضمّة والكسرة مع حروف الفم لارتفاعها، ويتّضح هذا أكثر من قوله: "ولم يُفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنّهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حده، فإنّما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع، وكُره أن يُتناول للذي قد سفل حركةً من هذا الحيز"<sup>(2)</sup>.

ويرجع سيبويه ما جاء على الأصل بالكسر أو الضم إلى الفرق بين الأبنية وأمن اللبس، أو إلى مقياس السّفول والارتفاع نحو: صلح- يصلح، وفرغ- يفرغ، فيقول: "والأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون، يعني الخاء والغين، لأنهما أشدّ السّنة ارتفاعاً"<sup>(3)</sup>.

ما يبدو في تتابع الفتحة الخفيفة مع الصّوت الحلقّي الثّقيل وكأنّه من باب اختيار الأخفّ للأثقل، ولكن ما يؤكّده الدّرس الصّوتي الحديث أنّ وضع اللسان هو نفسه في إنتاج الفتحة أو أصوات الحلق، حيث يكون منبسّطاً في قاع الفم في حالة إراحة، كما يقول برجستراسر: "وسبب الميل إلى الفتحة أنّ اللسان في نطق الحروف الحلقية، يجذب إلى وراء، مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة"<sup>(4)</sup>، ولا شك أنّ هذه العملية فيها يسرٌ في النّطق، واقتصاداً في الجهد العضليّ.

ومن صور المماثلة المدبرة والمطرّدة في اللغة الفصحى، وقانونها الصّوتيّ هو: أنّ كلّ فعْلُول و فعْلِيل صار فعْلُولاً و فعْلِيلًا، مثل: جُمهور وتلميذ الأصل فيهما: جَمهور

(1) الخصائص، ص: 143/2.

(2) الكتاب، ص: 219/4.

(3) نفسه، ص: 220/4.

(4) التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر، أخرجه وصححه: د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر،

ط3، 1997م، ص: 63.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وتلْمِيز<sup>(1)</sup>، حيث تؤثر الضمة أو الكسرة في الفتحة قبلها فتستجيب لهما وتمائلهما بانقلابها ضمة مع الضمة وكسرة مع الكسرة.

ومن الظواهر المهمّة التي تدخل ضمن مبحث المماثلة بين الصّوائت ظاهرة الإمالة التي تتحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصّوت<sup>(2)</sup>، وهي ضرب من ضروب الإدغام الأصغر عند ابن جني الذي قال فيه: "إنّه تقرب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام يكون هناك"<sup>(3)</sup>.

إن الغرض من الإمالة هو تجانس الأصوات والتماس الخفّة، كما قال سيوييه: "أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصّاد من الزّاي حين قالوا: صَدَرَ، فجعلوها بين الزّاي والصّاد، فقربها من الزّاي والصّاد التماس الخفّة، لأنّ الصّاد قريبة من الدّال، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"<sup>(4)</sup>.

ويبيّن الدكتور إبراهيم أنيس وجه الاقتصاد العضليّ الحاصل من الإمالة بقوله: "إنّ الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلّب مجهوداً عضلياً أكبر ممّا لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأن تصبح متشابهة، لأنّ حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة"<sup>(5)</sup>، والآكد من هذا، النتائج التي توصل إليها أحد العلماء في قياسه لترددات الكسرة وتنوعاتها باستعمال جهاز (CSI) الذي يعدّ من أحدث الأجهزة الصوتية، إذ توصل

(1) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، ص: 63.

(2) شرح المفصل، ص: 53/9.

(3) الخصائص، ص: 141/2.

(4) الكتاب، ص: 235/4.

(5) في اللهجات العربية، ص: 57.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

إلى أن تردّدات الكسرة أقوى من تردّدات الإمالة<sup>(1)</sup>، وبذلك نعرف أن العرب تختار الإمالة تخفيفاً للجهد المبذول في النطق.

إنّ الصّوت الناتج عن الإمالة يكون بوضع اللسان موضعاً وسطاً بين وضعيه في صوتي الفتحة والكسرة، أو بمعنى آخر يوجد اللسان أثناء الفتحة الممالة بين التصعدّ الذي يحدث مع الكسرة، وبين الاستواء الموجود مع الفتحة<sup>(2)</sup>.

ووصف سيبويه الألف بالاستعلاء، ومنع بهذا السبب إمالتها إذا تجاوزت مع أصوات الاستعلاء، فقال: "فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت (حروف الحلق) من الألف، كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم"<sup>(3)</sup>.

الذي يبدو أنّ الاستعلاء ليس من صفات الفتحة لأنّ اللسان يكون معها مستوياً في قاع الفم، مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك<sup>(4)</sup>، أي أنّ الفتحة تكون في الوسط بين ارتفاعين أو تضيقين أحدهما في أقصى اللسان وينتج عنه الضمّة، والآخر في مقدّمة اللسان وينتج عنه الكسرة، فإذا تصعدّ اللسان قليلاً من موضعه مع الفتحة إلى جهة الكسرة حدثت الفتحة الممالة، وإذا انتقل قليلاً إلى جهة الضمّة حدثت الفتحة المفخّمة.

وهذا ما نلاحظه عند ابن جني حين قسّم الإمالة إلى نوعين: إمالة الألف نحو الياء أو الكسرة، وإمالة الألف نحو الواو أو الضمّة<sup>(5)</sup>.

والتأثير في هذه المماثلة يعود لطرفين اثنين: الأول هو أصوات الاستعلاء التي تدعو الفتحة لتمائلها في صفة الاستعلاء، والآخر هو الياء والكسرة اللتان تدعوان الفتحة لتمائلهما

(1) ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لسانی معاصر، د سمیر شریف استیتیة، عالم الكتب الحديث، (اريد)، الأردن، 2005م، ص: 45-46.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 93.

(3) الكتاب، ص: 244/4.

(4) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 92.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 58/1.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

في ارتفاع مقدّمة اللسان. وهذا معنى تجانس الصّوت والعمل من وجه واحد، ويكون التّأثير في الإمالة مقبلاً أو مدبراً بحسب جهة التّأثير، ومنها مثلاً:

عابِد، مساجِد، بهما مماثلة رجعية أو مدبرة لوجود الكسرة المؤثّرة بعد الألف.

عماد، سِربال، بهما مماثلة تقدّمية أو مقبلة لوجود الكسرة قبل الألف.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بعض العرب قد استعانت بحذف أحد الصوائت لدفع التنافر الحاصل بينها، وذلك عند الانتقال من الصائت الأَخْف إلى الأَثقل، ومن ذلك قولهم: فخذ، وكبّد، وعلم، ورجل، عضد، وكرم، يريدون بها على التوالي: فخذ، وكبّد، وعلم، ورجل، كرم. ويفسّر سيبويه عملهم هذا بقوله: " وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأَخْف إلى الأَثقل"<sup>(1)</sup>، ويظهر أنّ هذا التّخفيف والاقتصاد في الجهد العضليّ بطرح هذا الصائت المستنقل أدّى إلى الاقتصاد في عدد المقاطع أيضاً.

ونلاحظ أيضاً أنّ استعمالهم هذا الحذف التّخفيفي للصائت قد تعدّى الكلمة إلى ما يشبهها، فقد ذكر ابن جني حروفاً تنزل مع ما بعدها كالجاء منه وهي فاء العطف، وواوه، ولام الابتداء. وهمزة الاستفهام، وأنّ دخول أيّ من هذه الحروف على الضميرين: (هو وهي) يجيز إسكان هاء الضمير فيقال: أهو؟ ، أهى؟ ، فهو، فهى، وهو، وهي، لهو، لهي، لأنّ التركيب يصير حينئذ موازناً لعضد أو كتف اللتين أجزاؤهما وسطهما، هما وما كان على صيغتهما من الأسماء والأفعال<sup>(2)</sup>. كما نلاحظ هذا الحذف في تتابع حروف العطف (الواو، الفاء، ثم) مع الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، في نحو قولهم: ولتفعل، فلتفعل، ثمّ لتفعل، للتخلص من ثقل الخروج من الفتح إلى الكسر.

وللصوائت دورٌ هام في بعث الانسجام والاقتصاد في الجهد العضليّ باستبعاد الثقل الذي يتسبّب فيه توالي الصوائت وأشباه الصوائت المتخالفة، وهذا ما نجده فيما يسمّى

<sup>(1)</sup> الكتاب، ص: 231/4.

<sup>(2)</sup> ينظر: الخصائص، ص: 330-329/2.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

بالإعلال الذي يعمل على التجانس بين أنصاف الصوائت والصوائت التي قبلها، كقولهم: "إذا تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً"<sup>(1)</sup>، نحو: قال وباع، وغزا ورمى. وكذلك تقلب الألف أو الواو ياءً لمناسبة الكسرة قبلها والتخلص من الثقل، نحو: مصابيح وميزان وميعاد<sup>(2)</sup>. والياء تقلب واواً لتناسب الضمة قبلها أيضاً نحو: موقن وموسر<sup>(3)</sup>.

ولكن يجب أن نشير في نهاية الحديث عن المماثلة، أنّ الإجراءات التوازنية التي تقوم بها اللغة تتفاوت من حيث الجهد العضلي، كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "وللانسجام الصوتي درجات بعضها أيسر من بعض: فتوالي الضمّ ثم الكسر ثم الفتح أشقّ من توالي ضمّتين ثم الفتح أو توالي كسرتين ثمّ الفتح، وربما كان أيسر من هذا وذلك أن تصبح الكلمة مشتملة على ضمّ ثمّ فتحين"<sup>(4)</sup>، كما أنّ الناطقين مختلفون في طلب السهولة واليسر باختلاف لهجاتهم وعاداتهم الكلامية، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "ولسنا في كلّ حال نتوقّع أن يلتصق الناطق أيسر السبيل، وإنّما نتوقّع منه أن يقوم ببعض الانسجام أيّاً كانت درجته من اليسر"<sup>(5)</sup>.

كما أنّ القرآن الكريم استعمل الألفاظ الأصلية (الثقيلة) والجديدة (المخففة) أو المتنافرة والمنسجمة ولم يراع فيها الاقتصاد في الجهد العضلي فقط، ولكن مردّد الاستعمال فيها للسياق و مقدار الحدث والزّمن.

(1) شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، (ركن الدين)، ص: 742/2.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 479/4 وظواهر التشكيل، ص: 233.

(3) الأصول، ابن السراج، ص: 266/3.

(4) في اللهجات العربية، ص: 86.

(5) نفسه، ص: 86.

ثانياً: المخالفة الصوتية

المخالفة قانون صوتي أو إجراء توازني يسير في عكس اتجاه قانون المماثلة ويعمل على التخلص من ثقل المثليين أو الأمثال، وإعادة التوازن للوحدة اللغوية أثناء مسيرتها في التيار الكلامي<sup>(1)</sup>.

إنّ المخالفة في منظور الدرس الصوتي الحديث هي قانون "يعمد إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر"<sup>(2)</sup>، أو هي "الظاهرة الصوتية التي تتمّ باجتماع صوتين متماثلين أو أكثر، ونزوع أحدهما إلى مخالفة الصوت الآخر"<sup>(3)</sup>، أو هي "جنوح أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير"<sup>(4)</sup> ويكون الصوت الحالّ في الغالب أحد الصوائت الطوال أو صوتاً من المجموعة المائعة وهي: اللام والميم والنون والراء.<sup>(5)</sup>

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أنّ المخالفة "تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسيّ يؤديّ إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"<sup>(6)</sup>، فهي تعمل على إعادة التوازن للسلسلة الكلامية بإزالة الثقل الذي سببه توالي المثليين أو الأمثال، وتعديل آثار المماثلة السلبية بتوفير قدر من الفروق التمييزية بين الأصوات.

(1) ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 118، وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 243.

(2) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 57 .

(3) ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، مقال للدكتور: صبيح التميمي، بمجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا، العدد السابع، 1990م، ص: 365.

(4) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 283.

(5) ينظر: نفسه، ص: 283 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 330

(6) دراسة الصوت اللغوي، ص: 384.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

كما عُرفت **المخالفة**<sup>(1)</sup> في دراسات الصّوتيين المحدثين بمصطلحات عدّة، منها: مصطلح **التّخالف**<sup>(2)</sup> وهو ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العدد السادس عشر من مجلّته. ومنها أيضاً: **التباين**<sup>(3)</sup>، و**المغايرة والتّمايز**، و**المفارقة**<sup>(4)</sup>. ولعلّ أقدم المصطلحات في التّراث العربيّ هو مصطلح **التّخالف** أو **المخالفة** ومصطلح **المغايرة**، فقد أطلق الخليل بن أحمد الفراهيدي صيغة الفعل منهما على نفس الظّاهرة.

فقال في الأول: "وأما (مهما) فإنّ أصلها (ماما) ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاءً **ليختلف** اللفظ"<sup>(5)</sup>. واستعمل سيبويه نفس اللفظ في قوله: "وأما قولهم: **حَيَوَان**، فإنّهم كرهوا أن تكونا لياء الأولى ساكنة؛ ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو **ليختلف** الحرفان"<sup>(6)</sup>.

وقال في الآخر: "وأما قولك: (لبَيْك) إنّما يريدون: قريبا ودنواً، على معنى: إلباب بعد إلباب، أي: قرب بعد قرب. فجعلوا بدله (لبَيْك). ويقال: ألبَّ الرّجل بمكان كذا وكذا أي أقام. وكان الوجه أن تقول: (لبَيْنك)، لأنّهم شبّهوا ذلك باللّيب، فإذا اجتمع في الكلمة حرفان غيّرُوا الحرف الأخير، كما قال الله جلّ وعزّ: وقد خاب من دساها، والأصل دسّسها، فقالوا: لبَيْك قربت وأقمت"<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 169، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 57، ودراسة الصوت اللغوي، ص: 384.

(2) ينظر: ظاهرة التّخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال).

(3) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 72.

(4) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 244.

(5) العين، ص: 358/3.

(6) الكتاب، ص: 551/4.

(7) كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط1،

1985م، ص: 153-154.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

المماثلة في نظر بعض الدارسين المحدثين تهدف إلى تيسير جانب اللفظ عن طريق تيسير النطق، ولا تلقي بالأل إلى الجانب الدلالي الذي قد يتأثر نتيجة تقارب أو تطابق الصّوتين<sup>(1)</sup>. والمخالفة تعمل في عكس اتجاه المماثلة بتيسير جانب الدلالة عن طريق المخالفة بين الأصوات دون الاهتمام بالجانب النطقي، وبهذا العمل يُنظر لهما على أنّهما عاملان متعاكسان في العمل والأهداف، وهما يتجاذبان اللّغة لإحداث التوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب سهولة التّفريق بين المعاني.<sup>(2)</sup>

و قولهم إنّ المخالفة تهتمّ بالجانب الدلالي دون أن تلقي بالأل إلى العامل النطقي فيه نظر؛ لأنّ التوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب التّفريق بين المعاني يتكئ أيضاً على القرائن المساعدة والمتضافرة في السّياق، وأنّ اللفظ لا يخضع للمماثلة أو المخالفة إلا إذا أمّن اللبس، فلا يُغيّر الصّوت مخرجه و لا يتخلّص من صفة أو يكتسب أخرى إلا بمراعاة المعنى، والمخالفة تقوم في الغالب باستبدال صامت بصائت طويل أو حذف أحد الصّوامت، وهذا عمل فيه مبالغة في تقليل الجهد العضليّ، إذ كان من الممكن أن يتحول أحد المتماثلين إلى صامت فيه جهد أكبر.

إضافة إلى ما سبق نلاحظ أنّ بعض الحالات لم يُلجأ فيها إلى إبدال أحد الأمثال حتّى استنفدت إمكانية التّفريب لوجود ثلاثة أمثال اثنان منهما مدغمان، أو لأنّ الحذف يؤدّي إلى لبس أو ثقل كالاتداء بالسّاكن أو النقاء السّاكنين وهما أمران لا يجيزهما نظام اللغة العربية.

كما أنّ الإبدال في توالي الأمثال لم يكن مطّرداً، فقد وُجدت ألفاظٌ فيها ثلاثة أمثال صحيحة ولم يبدل أحدها، نحو: تعلّلت، وتصبّبت، ممّا يدلّ دلالة واضحة على أنّ المخالفة

<sup>(1)</sup>دراسة الصوت اللغوي، ص: 386.

<sup>(2)</sup>ينظر: نفسه، ص: 386.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

غير ملزمة في الحالات كلّها، وقد قال ابن جني في هذا النوع من الإبدال: "وإنّما غير استحساناً، فساغ ذلك فيه، ولم يكن موجِباً لتغيير كلّ ما اجتمعت فيه أمثال".<sup>(1)</sup>

إنّ علّة المخالفة هي التخلّص من الثقل الناتج عن تجاور صوتين من مخرج واحد، لأنّ اللسان يمكث في موضع نطق الصّوت "مدّة أطول من نطقه منفرداً، ليؤدّي ما فيه من تضعيف، وهذا الوضع يتطلّب مجهوداً عضلياً أكبر، فمالوا إلى تخفيف هذا الجهد بإبدال أحد الصّوتين، أو الأصوات المضعّفة إلى أحد الأصوات التي خفّ نطقها، من أجل تقليل الجهد العضليّ المبذول في نطق التّضعيف"<sup>(2)</sup>.

وهذا الثقل قد صرّح به القدماء بعبارات مثل: الكراهة والاستنقال، نحو قول سيبويه: " هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التّضعيف وليس بمطرّد"<sup>(3)</sup>، وكذلك قوله في إبدال السين من التّاء في استخذ من اتّخذ: " وإنّما فعلوا هذا لأنّ التّضعيف مستثقل في كلامهم"<sup>(4)</sup>.

كذلك قال ابن جني حين تحدّث عن تحوّل أحد المثليين أو الأمثال أنّ السبب يعود لـ: (استثقال تكريره).<sup>(5)</sup>

وقال أيضاً: "ومن ذلك استثقالهم المثليين، حتى قلبوا أحدهما في نحو أمليت - وأصلها أملت"<sup>(6)</sup>، ثم صرح بعدها بقوله: " أمّا أمليت فلا إنكار لتخفيفه بإبداله"<sup>(7)</sup>.

يقول الدكتور إبراهيم أنيسفي تفسير هذا التطور: "والسرّ في هذا أنّ الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضليّ للنطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا المجهود العضليّ يقلب أحد الصّوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً، كأصوات

(1) الخصائص، ص: 233/2.

(2) ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص: 367.

(3) الكتاب، ص: 563/4.

(4) نفسه، ص: 613/4.

(5) الخصائص، ص: 90/2.

(6) نفسه، ص: 231/2.

(7) نفسه، ص: 232/2.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

اللين وأشباهها"<sup>(1)</sup>. ويربط هذا التطور بنظرية السهولة التي تشير إلى أنّ الإنسان يبذل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، ورجح أن يكون مقصود القدماء بكراهية التضعيف هو ما يحتاج إلى مجهود عضلي<sup>(2)</sup>.

وقد ذهب المستشرق برجستراسر إلى أنّ علّة الإبدال في المخالفة نفسية تختلف باختلاف نوع المخالفة، فإذا كانت بين متماثلين منفصلين فهي نفسية محضة نظيرها الخطأ في النطق، وذلك "لأنّ النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصوّر بعينه بعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات تتكرّر وتتابع فيها حروف متشابهة"<sup>(3)</sup>. أما علّة المخالفة التي تحدث بين متماثلين متجاورين، فهي نفسية أيضاً ولكن المتكلم بها "يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً، فلا يكتفي بالضغط على الحرف وتشديده، بل يضيف إليه حرفاً آخر لزيادة ذلك التأثير"<sup>(4)</sup>.

المخالفة مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي يهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، وهي إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أنّ الإنسان يسعى للتخلص من الأصوات الصعبة في لغته، والتي يكلف إنتاجها جهداً مضمناً وتعويضها بنظائرها السهلة<sup>(5)</sup>.

وهي تعمل على التقليل من التشابه بين الأصوات، وهذا عكس ما تقوم به المماثلة، إلا أنّ الأمر الجامع بينهما هو الرغبة في تسهيل النطق، على ما فيه من تفاوت بين الجماعات اللغوية واللهجية، وذلك لأنّ المخالفة في اللغات جميعاً، كثيراً ما تقع في الأصوات المتصفة

(1) الأصوات اللغوية، ص: 170.

(2) ينظر: نفسه، ص: 170.

(3) التطور النحوي للغة العربية، ص: 34.

(4) نفسه، ص: 35.

(5) ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 170-171.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

بصعوبة النطق<sup>(1)</sup>، وكذلك فإنّ الصوت الذي يحلّ مكان أحد المتماثلين يكون إمّا صوتاً من الصوائت الطوال، أو واحداً من أشباهها، وإمّا صوتاً من المجموعة المائعة، وهي جميعاً لا يتطلب إحداثها مجهوداً عضلياً أكبر<sup>(2)</sup>.

### 1. المخالفة بين الصوامت:

إنّ المخالفة في جوهرها تنويح للعناصر الصوتية للكلمة بطريقة اقتصادية كما مرّ بنا، ولها أثر كبير في تنمية المعجم العربي بأبنية جديدة، شأنها في ذلك شأن المماثلة. فبعضها يختصّ فيه كلّ بناء بمعنى مع بقاء العلاقة الدلالية بين الأصل والفرع، ولعلّ من ذلك: عرقل من عقل، و جندل من جدل، وفرقع من فقّع<sup>(3)</sup>. وبعضها الآخر يمكن عدّه من قبيل المترادف، إذ ترد فيه الكلمتان في العربية الفصحى بنفس المعنى، "وأصواتهما متفقة فيما عدا الصوت الأول منهما؛ مثل: أمغرت الشاة وأنغرت إذا احمرّ لبنها، ومثل: مآر ونأر بمعنى: فسد، ومذع ونذع بمعنى: سال"<sup>(4)</sup>.

ونحاول الآن عرض بعض الألفاظ التي وُجد فيها صوتان متماثلان أو أكثر وعمل العربي على التخلص منها بالمخالفة، وهي مقسّمة بحسب عدد التماثلات، وموقعها فيما يلي<sup>(5)</sup>:

### المجموعة الأولى:

ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان متماثلان لا يفصل بينهما فاصل، ثم تخفّف بالمخالفة الصوتية بين المتماثلين. ومن أمثلتها:

دتار < دينار، قرّاط < قيراط، ديوان < ديوان، دبّاج < ديباج، أمّا < أيما.

<sup>(1)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 100.

<sup>(2)</sup> ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248.

<sup>(3)</sup> ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 103.

<sup>(4)</sup> التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 67.

<sup>(5)</sup> ينظر: نفسه، ص: 58-59، والأصوات اللغوية، ص: 170-171 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248 وما بعدها

وظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى (المقال)، ص: 368-369.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

دمّاس < ديماس، أمّلت < أمليت، العسّ < العوس، الجبّ < الجوب.

ضرة < ضارة، إجانة < إجانة، إجاص < إجاص.

فطّح < فرطح، حدّق < حدلق، جلطّ < جلمط.

### المجموعة الثانية:

ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، متّصلة، ثمّ تخفّفت بإبدال

الثالث منها بصوت جديد، ومن أمثلتها:

دسّسها < دسّسها، تسرّر < تسرّى، تظنّنت < تظنّنت

تقضّض < تقضّى، تمطّط < تمطّى.

### المجموعة الثالثة:

ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان يحجز بينهما حاجز، وعموماً معاملة

المتجاورين، فأبدل أحدهما لتحقيق المخالفة الصوتية بين المتماثلين على تباعهما. ومن

أمثلتها:

حداد < حداء، سادس < سادي، هذه < هذي

صهصهت < صهصيت، دهدهت < دهديت

### المجموعة الرابعة:

ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، وسُلّط الإبدال عند إجراء

المخالفة بينها على أواسطها. ومن أمثلتها:

المشّفّف < المشفّف، تبشّش < تبشّش، حثّث < حثّث

ررقق < ررقق، ككبب < ككبب، صرّر < صرصر، زلل < زلل.

إنّ أصل ألفاظ هذه المجموعة قد اجتمع فيه ثلاثة أصوات متماثلة، وكانت المخالفة

مسلّطة على أواسطها بإبداله بصوت مماثل لفاء الكلمة وكأنهم قصدوا إلى معادلة الأصوات

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

التي تتألف منها اللفظة<sup>(1)</sup>، وفي هذا قال ابن السكيت: "وقولهم: ربح صرصر... أصلها صرّر فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء الفعل. وكذلك قوله عزّ وجلّ: ↓ فككبوا فيها↑<sup>(2)</sup>، أصلها: فكبّوا. ويقال: تجفف الثوب، وأصلها: تجفّف... ويقال: لقيته فتبشّش بي، أصلها: فتبشّش بي"<sup>(3)</sup>، ويبدو أنّ الجنوح للمخالفة قد سببه اجتماع ثلاثة أصوات متماثلة، للتخلص من ثقل النطق، وإعادة بعث إيقاع جديد تقبله أذن السامع العربي، وفي ذلك يقول الفراء بعدما رصد مجموعة من ألفاظ هذه الظاهرة: "وإنّما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد"<sup>(4)</sup>، ولعلّ هذه الكراهة التي تكلم عنها لا تخرج عن ثقل العملية النطقية، وموسيقية الألفاظ التي أسّس لها الذوق العربي.

وتحتل الياء النسبة الأكبر ضمن الأصوات البديلة التي لجأ إليها النطق العربي للتخلّص من ثقل اجتماع المثليين أو الأمثال، ويبدو أنها تتحو في ذلك عند بعض العرب منحي الاطراد<sup>(5)</sup>، ثم تليها بقية الصوائت الطويلة، والأصوات المائعة، إلّا أنّ ما يجمع بينها كلّها هو عدم احتياجها عند إحداثها لمجهود عضليّ كبير، وتتفق مع بعضها في كثير من الخواص الصوتية كاتّساع المجرى وقلة الاحتكاك، وقوّة الإسماع.

ومن توالي الأمثال الذي بلغ مبلغاً بعيداً في الاستئثار تجاور الهمزتين، إذ يؤدي ظهوره في الصوغ العربي إلى التصرّف فيه بألوان من التّخفيف، وفي ثقل هذا التّجاور يقول سيبيويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً"<sup>(6)</sup>؛ فإن توالى في كلمة واحدة، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم في آدم، آدم وفي أئمة أئمة، وفي أيّدم أيّدم"<sup>(7)</sup>،

(1) ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص: 373.

(2) الآية 94 من الشعراء.

(3) إصلاح المنطق، ص: 319-320.

(4) معاني القرآن، ص: 114/3.

(5) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 251.

(6) الكتاب، ص: 548/3.

(7) الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص: 270.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

أما المتجاورتان في كلمتين فقد تخفّف الأولى وتحقّق الآخرة نحو قولهم: "فقد جا أشرطها".  
ومنهم من يحقّق الأولى ويخفّف الآخرة<sup>(1)</sup>.

وأهل الحجاز يخفّفون الهمزتين، نحو (أقرباك السلام) في: (أقربك أباك السلام)،  
ويخفّفون (اقرأ آية) بإبدال الأولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتسهيل الثانية بين بين.  
ومن العرب من يخالف بين الهمزتين بإدخال ألف، ليخفّف من أعباء النطق بهما  
متجاورتين<sup>(2)</sup>.

وقد تلجأ العربية للمخالفة بأصوات أخرى (غير الصائتة والمائعة) لتحقيق الغرض  
نفسه، مثل اختيارها السين بدلاً للتاء في نحو قول بعضهم: "استخذ فلان أرضاً، يريد اتّخذ  
أرضاً"<sup>(3)</sup>، ويعلّل سيبويه سبب هذا الإجراء بأنهم "أبدلوا السين مكانها... كراهية  
التضعيف"<sup>(4)</sup>، ويعود سبب اختيار السين لقربها للتاء في المخرج، ومشاركتها لها في  
الهمس، إضافة لاستحسان العرب لها في أبنيتهم واستلذازهم لجرسها<sup>(5)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ستّ، إذ قالوا أنّ أصلها سدس. وما دعاهم إلى ذلك أنّها "مما كثر  
استعماله في كلامهم، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه  
أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي  
السينات... فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أنقل  
مما فرّوا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنّه قال: سدت، ثمّ أدغم الدال في التاء"<sup>(6)</sup>،  
وهناك صور أخرى يستعان فيها بصوت التاء لإجراء المخالفة، منها تلك الكلمات التي تبدأ

(1) ينظر: الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص: 274.

(2) ينظر: نفسه، ص: 274.

(3) الكتاب، ص: 613/4.

(4) نفسه، ص: 613/4.

(5) ينظر: العين، ص: 54/1.

(6) الكتاب، ص: 612/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

بواو مضمومة نحو **ثُرَاث**، و**تُخْمة**، و**تُجَاه**، و**التُّكْلَان**<sup>(1)</sup>. "والبناء التقديري لهذه الألفاظ كما يقرّره نظام الصياغة الأصلي هو **وُراث**، و**وُخْمة**، و**وُجَاه**، و**الوُكْلَان** فقد استنقلت العرب القران بين المتجانسين الواو والضمة لأنّهما في حكم التماثلين"<sup>(2)</sup>، واستنقال العرب لهذا التماثل (الواو المضمومة) وخاصة إذا كان في أول الكلمة، قد جعلهم يستعملون محلّها الهزمة، ومن ذلك: **أُجوه** في **وُجوه**، و**أوري** في **ووري**، و**أعد** في **وُعد**، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾<sup>(3)</sup>، وما يدلّ على أنّ هذا التماثل أكثر استنقالاً هو كثرة التصرف فيها في الاستعمال كما رأينا، وأنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها<sup>(4)</sup>.

وتتجاوز العربية تطبيق ظاهرة المخالفة على ثقل التماثل، لتوسّع من دائرة استعمالها لتشمل المخالفة بين المطبقين المتواليين. وقد نقل سيبويه قول بعض العرب: "**الطّبع** في **اضطّبع**، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف"<sup>(5)</sup>، ويؤيد هذا إبراهيم أنيس في قوله: "وإذا علمنا أنّ الأصوات تختلف فيما تتطلبه من جهد عضليّ للنطق بها، وأنّ أشقّ الأصوات هي المطبقة والرّخوة بوجه عام، أدركنا أنّ المخالفة لا تكاد تتمّ إلّا حين يتجاوز صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرخوة"<sup>(6)</sup>، غير أنّ صبيح التميمي<sup>(7)</sup> يرى من خلال ما جمعه أنّ الأصوات المائعة هي الأكثر عرضة لظاهرة المخالفة من غيرها ثم تليها الشديدة (الباء، والـدال)، ثم الأصوات الرخوة، فالمطبقة، ويرى أنّ ظاهرة المخالفة مالت إلى تيسير نطق صيغ مضاعفة بالرغم من سهولة تحقيق الأصوات المائعة.

(1) ينظر: الكتاب، ص: 475/4.

(2) ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 256.

(3) الآية 11 من المرسلات.

(4) ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 258.

(5) الكتاب، ص: 613/4.

(6) الأصوات اللغوية، ص: 172.

(7) ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص: 377.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

لكن ما يلاحظ أنّ الأصوات المائعة على سهولتها وخفّتها على جهاز النطق، إلا أنّ في تجاورها زيادة كلفة، خاصة وأنها تخفّف في كثير من الأحيان بالمخالفة إلى ما هو أخفّ منها (الصوائت)، مع ما تجلبه من إيقاع بإزالة تلك التعثرات النطقية التي يسببها توالي المتماثلات. ويمكن أن يكون هناك وجه آخر لصعوبة الأصوات المائعة وخاصة اللام والراء، وهو ليس للجهد الذي تبذله أعضاء النطق معها، بل لتأخر الناطقين في إتقانها على سائر الأصوات في جميع اللغات<sup>(1)</sup>، وهي في هذا شبيهة بصعوبة تعلم صوائت اللغات الأجنبية بالرغم من سهولتها وخفّتها.

وتبقى المخالفة عند علماء الأصوات مظهراً من مظاهر التطور التاريخي الذي أسفرت عنه نظرية السهولة، لأنها تعمل على التقليل من الجهد العضلي الناتج عن توالي المتماثلات التي أفرزها نظام الصياغة، أو الذي سببته المماثلة بتقريبها للأصوات طلباً للاقتصاد في الجهد العضلي أيضاً، وبهذا تكون المخالفة أحياناً في أقصى مراحل التيسير في الجهد العضلي.

### 2. المخالفة بين الصوائت:

إنّ المخالفة بصفة عامّة أقلّ بكثير من المماثلة من حيث استعمال العربية لهما، والمخالفة بين الصوائت كذلك أقلّ من المخالفة بين الصوائت، وذلك لأنّ تخالف الصوائت له أهمية كبيرة في التفريق بين الصيغ<sup>(2)</sup>، ولهذا يكون موجوداً ابتداءً. ومن أمثلة المخالفة بين الصوائت التي تخلصت بها العربية من النطق بمجموعة من الحركات المتّحدة الطابع<sup>(3)</sup>:

إبدال الفتحة كسرة في الكلمات التي يتتابع فيها صائتان للفتح، والأول منهما من النوع الطويل، وذلك تيسيراً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول، ومن أمثلة هذا النوع: كسر نون

(1) ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 100.

(2) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 73.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 385.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

المتنى على عكس جمع المذكر السالم الذي فتحت نونه، وكذلك كسر التاء في جمع المؤنث السالم بدل الفتحة<sup>(1)</sup>.

وما يرجح هذا التغيير هو وجود ألفاظ بقيت محافظةً على نونها مفتوحةً، كالتى وردت في قول رؤبة<sup>(2)</sup>:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا \* وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ومن تلك الألفاظ أيضاً قول العرب: "شَتَّانَ أَخُوكَ وَأَبُوكَ"، أي هما متفرقان، فشَتَّان هو تثنية شَتَّ<sup>(3)</sup>.

كذلك ورد عن العرب بعض الألفاظ التي جاء فيها جمع المؤنث السالم مفتوح النون، كقولهم: "استأصل الله عزقاتهم"<sup>(4)</sup>، و"أخذت إراتهم"، و"سمعت لغاتهم"<sup>(5)</sup>.

إن ما يحدث لنون التوكيد الثقيلة عند التثنية يؤيد أن كسر نون المتنى كان استجابةً لتأثير قانون المخالفة، فهي مفتوحة مع الفعل المضارع في حال الإفراد، في مثل قولهم: لا تَفْعَلَنَّ ذَاكَ وَاضْرِبَنَّ زَيْدًا<sup>(6)</sup>، ومما جاء موافقاً لهذا الاستخدام في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾<sup>(7)</sup>. وقوله أيضاً: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾<sup>(8)</sup>.

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 385، وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 261-262.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص: 160/1.

(3) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 42.

(4) الخصائص، ص: 384/1.

(5) نفسه، ص: 304/3.

(6) ينظر: الكتاب، ص: 568/3.

(7) الآية 23 من الكهف.

(8) الآية 32 من يوسف.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وأبقت العرب النون مفتوحة عند إسناد الفعل إلى جمع الذكور، كما في قولهم: اضربن زيداً وأكرممن عمراً، ولتكرممن بشراً<sup>(1)</sup>، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَبْتِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾<sup>(2)</sup>.

ولكن لما تتابعت فتحة التّون مع ألف المدّ (صائت الفتحة الطّويل) في المثني، استتجدت العربية بقانون المخالفة وأبدلت الفتحة كسرةً، كما في قولهم: أفعلان ذلك، وهل تفعلان ذلك<sup>(3)</sup>، وكما في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(4)</sup> كما تكسر هذه النون كذلك استجابة لنفس القانون عند إلحاقها بالفعل المسند إلى جمع الإناث، ويقول فيها سيبويه: "وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربنن، وهل تضربنن، ولتضربنن"<sup>(5)</sup>.

وجود الألف هنا هو نوع من المخالفة للحدّ من توالي الأمثال، حيث توالى ثلاث نونات ولم تحذف نون النسوة أمناً للبس، ويوضح ذلك سيبويه فيقول: "فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد"<sup>(6)</sup>.

غير أنّ هذه المخالفة التي فصلت بين الأمثال بالألف قصد التخفيف من مؤنة النطق بها متتابعة قد أوقعتهم في ثقل آخر وهو تتابع صائتي الفتح، فتخلصوا منه بالمخالفة بالإبدال وذلك بقلب الفتحة كسرة، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وكسرت الثقيلة ههنا لأنها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين. وهي فيما سوى ذلك مفتوحة"<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: الكتاب، ص: 5/4.

(2) الآية 119 من النساء.

(3) ينظر: الكتاب، ص: 8/4.

(4) الآية 89 من يونس.

(5) الكتاب، ص: 10/4.

(6) نفسه، ص: 10/4.

(7) نفسه، ص: 10/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

\* من أمثلة المخالفة كذلك: "إبدال الضمّتين المتتاليتين إلى ضمّة + فتحة، كما يقال في سُرُرٍ: سُرُرٌ، وفي دُلُلٍ: دُلٌّ لاستئصال اجتماع ضمّتين مع التّضعيف"<sup>(1)</sup>.

وقد تستعمل المخالفة بالحذف فيما توالى فيه ضمّتان في صيغة فُعْل كعُقُق وطُنُب ونحوهما، يقول سيبويه: "وإذا تتابعت الضمّتان فإنّ هؤلاء يخفّون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنّما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان، لأنّ الضمّة من الواو. وذلك قولك: الرُّسُل، والطُّب، والعنُق تريد الرُّسُل، والطُّب، والعنُق"<sup>(2)</sup>.

وقد قرئ بذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: عُرْبًا أتراباً<sup>(3)</sup>، وقوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ خُشْبٌ مَّسْنَدَةٌ﴾<sup>(4)</sup>.

ونفس الشّيء فُعْل بتوالي الكسرتين، ورغم ندرته فقد خولف بينهما بتسكين الثانية منهما عند بعض العرب لدفع الثقل الناتج عن تتابعهما، ومن أمثلته: إِبِل، وإِطْل، وإِلِص، في: إِبِل، وإِطْل، وإِلِص، يقول سيبويه: "وكذلك الكسرتان تکرهان عند هؤلاء كما تکره الياءان في مواضع، وإنّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تکره الياءان"<sup>(5)</sup>.

\* من التعاملات الصّوتية التي يمكن إدراجها ضمن ظاهرة المخالفة "النسبة" في اللغة العربية وذلك لأنّ ألفاظها تلحق بها (كسرة + ياء مشدّدة)<sup>(6)</sup>، وقد يوجد قبل ملحقات النسبة صائت الكسر القصير أو الطويل، أو شبه الصائت (الياء)، فيتكون بهذا تتابع للكسرات والياءات، فتحاول العربية حينذاك الاستتجاد بالمخالفة لتجنّب النطق بهذه

<sup>(1)</sup>دراسة الصوت اللغوي، ص: 385.

<sup>(2)</sup>الكتاب، ص: 231/4.

<sup>(3)</sup>الآية 37 من الواقعة.

<sup>(4)</sup> الآية 4 من المنافقون.

<sup>(5)</sup> الكتاب، ص: 231/4.

<sup>(6)</sup> ينظر: الكتاب، ص: 367/3.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

المجموعة من الأصوات المتحددة الطابع، تخفيفاً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول، وتتم هذه المخالفة بكيفيات منها(1):

أ. إبدال صائت الكسر القصير أو الطويل فتحة، فمثال الأول ما ورد من أن العرب تقول إذا نسبت إلى نَمِرٍ وشَقْرَةٍ و الدُّبْلِ ونحوها مما كُسرَت عينه: نَمْرِيّ و شَقْرِيّ و دُؤْلِيّ بالفتح(2).

ومثال الآخر ما حدث في النسبة لحنيفة وربيعه، من تحول صائت الكسر الطويل إلى فتحة، ويوضح هذا من الأمثلة الآتية(3):

حَنِيفَةٌ	حَنِيفِيّ	حَنْفِيّ
رَبِيعَةٌ	رَبِيعِيّ	رَبِيعِيّ
جَدِيمَةٌ	جَدِيمِيّ	جَدَمِيّ

غير أنّ هذا الصائت قد يبقى في بعض الألفاظ دون تغيير إذا كان إبداله أو حذفه يؤديان إلى لبس أو ثقل جديد (توالي الأمثال)، ومن أمثلة هذا النوع :

شديدة شديديّ، و خليل خليليّ حيث لو أبدلوا أو حذفوا لأدى إلى اللبس أو اجتماع الأمثال وهو مستنقل عندهم، فلو أبدلوا لصار اللفظان: شَدِيدِيّ و خَلَلِيّ، ولو حذفوا لصار اللفظان: شَدِيّ و خَلِيّ، وذكر سيبويه أنّه سأل يونس عن سبب عدم الحذف في شديدة، فقال: "لاستئقّالهم التضعيف، وكأنّهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف".(4)

ب. المخالفة بحذف شبه الصائت (ي)، ومن أمثله ما يلي:

جُهَيْتَةٌ	<	جُهَيْتِيّ	<	جُهْنِيّ
قَتَيْبَةٌ	<	قَتَيْبِيّ	<	قَتْبِيّ
سُلَيْمَةٌ	<	سُلَيْمِيّ	<	سُلْمِيّ

(1) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 286-287.

(2) ينظر: نفسه، ص: 376/3.

(3) نفسه، ص: 371/3.

(4) الكتاب، ص: 371/3.

قُرَيْشٌ < قُرَيْشِيٌّ < قُرَشِيٌّ

لكن الملاحظ أنّ هذا الحذف لحق الواو أيضاً في نحو فعولة، كقولهم في شَنْوَة: شَنْئِيٌّ<sup>(1)</sup> بدلاً من شَنْوِيٌّ، " ولعلّه كان من باب الاطراد على وتيرة واحدة، أو لأنّ العرب قد شعروا بالثقل نفسه في النطق بالواو مع إحدائية النسبة"<sup>(2)</sup>.  
غير أنّ هذه المخالفة بالحذف إذا أدت إلى لبس يلجأ إلى بديل آخر وهو المخالفة بالإبدال، فيتحول صائت الكسر الطويل أو شبه الصائت (يُ) إلى صائت الفتح الطويل في مثل قولهم:

طِيء طَيْئِيٌّ طَائِيٌّ، ولو حذفوا الياء لصارت طَيْئِيٌّ<sup>(3)</sup>

حيرة حَيْرِيٌّ حَارِيٌّ، ولو حذفوا الياء لصارت حَيْرِيٌّ

أو يتحوّل إلى شبه الصائت (الواو)، كقولهم في أميَّة: أمويٌّ بدلاً من أميِّيٌّ.

وقولهم في شج وعم: شَجَوِيٌّ وَعَمَوِيٌّ، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ ما كان في آخره ياء من الأسماء المنسوبة، فإن كانت الياء ثالثة قبلها كسرة نحو عم وشج، فإنك تبدل من الكسرة فتحة كما فعلت في نمر وشقرة لثقل توالي الكسرات مع ياء الإضافة ثم تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير في حكم التقدير عما وشجا ثم تقلب الألف واوا كقولك عموي وشجوي كما فعلت في عصا ورحى فقلت عصويّ ورحويّ"<sup>(4)</sup>، ولو حذفوا في مثل هذين اللفظين لصارا على هذا الشكل: عَمِيٌّ و شَجِيٌّ، ولا شك أنّ في هذا لبساً واضحاً، وقد تخلّصت العربية من ثقل توالي الأمثال بهذا الإبدال دون الوقوع في المحذور.

وفي الأخير نشير إلى أنّ هناك نوعاً آخر من المخالفة يتمّ بإقحام صائت طويل بين المثليين للتخلّص من ثقل النطق بهما متجاورين، وقد أشرنا له عند الحديث عن الفصل بين نون الإناث وبين نون التوكيد الثقيلة في صيغة افعلمانّ لاجتماع ثلاث نونات، ومن أمثلته

<sup>(1)</sup>الكتاب، ص: 371/3.

<sup>(2)</sup>في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 287.

<sup>(3)</sup>ينظر: شرح المفصل، ص: 147/5.

<sup>(4)</sup>نفسه، ص: 151/5، وينظر: الكفاية في النحو، ص: 174.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

أيضاً إقحام الألف بين الهمزتين إذا اجتمعتا عند طائفة من العرب<sup>(1)</sup>، ويقول في ذلك سيبيويه: "من العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشياناً، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة"<sup>(2)</sup>. قال ذو الرمة:

فيا ظبيّة الوعساء بين جُلّجِل \* وبين النقا أنت أم أمّ سالم<sup>(3)</sup>

إن دخول هذا الصّائت الطّويل كان غرضه التخفيف والاقتصاد في الجهد العضليّ، حينما لم يتّمكن من حذف إحداهما، ونحن نعلم عظم الجهد المبذول في الهمزة الواحدة فضلاً عن الهمزتين، ولكن تجب الإشارة إلى أنّه يمكن أن يتخفف من همزة الاستفهام بالاتكاء على قرينة التنغيم في غير هذا البيت.

<sup>(1)</sup> ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 285.

<sup>(2)</sup> الكتاب، ص: 31/4.

<sup>(3)</sup> نفسه، ص: 31/4.

ثالثاً: الحذف

1. حذف الصوامت:

الحذف الذي نتكلم عنه الآن هو ما تتنازل عنه الكلمة أو يسقط منها، سواء كان ذلك لسبب داخلي أفرزه تفاعل أصواتها، أو سياقي يطرأ بمجاورتها لبعض الأصوات في المستوى التركيبي، وقد رأينا سابقاً أنّ بعض هذا الحذف يعدّ من باب المخالفة بين المتمثلات، مع أنّه يتعدّى الصوت إلى المقطع؛ لأنه يتم بحذف الصامت مع صائته، والغرض من النوعين واحد، وهو الاقتصاد في الجهد العضلي والتخفف من بعض أعباء النطق التي سببها توالي الأمثال، أو كثرة الاستعمال.

والحذف يكون على ثلاثة أنواع باعتبار مكانه في الكلمة، بدئي، ووسطي، ونهائي<sup>(1)</sup>. ومن أمثلة الحذف في بداية الكلمة أو البدئي، ما حدث للصيغ: **تفعل**، و**تفاعل**، و**تفعلل**، فقد تحذف منها تاء المضارعة بحركتها، وتكتفي بتاء واحدة، مثل: **تتقدّم** و**تتقاتل** و**تتبخر**، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك<sup>(2)</sup>، ففيه مثلاً: ﴿تذكّرون﴾ وردت 17 مرة بالحذف، في مقابل: ﴿تذكّرون﴾ 3 مرات بلا حذف، وفيه أيضاً: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾<sup>(3)</sup> بدلاً من: (تتميّز)، و﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَى﴾<sup>(4)</sup>، بدلاً من: (تلهى)، و﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾<sup>(5)</sup>، بدلاً من: (تتلظى).

ومنها أيضاً: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾<sup>(6)</sup>. فإنّ (تزاور) أصلها: (تتزاور) على وزن (تفاعل)، وقد قرأ بهذا الحذف عاصم وحمزة و الكسائي وغيرهم<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112

(2) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 73، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس (المقال)، ص:

118.

(3) الآية 08 من الملك.

(4) الآية 10 من عبس.

(5) الآية 14 من الليل.

(6) الآية 17 من الكهف.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وهذا الحذف قد حَقَّق المخالفة بين المثلين بالإبقاء على تاء واحدة التي تدغم فيها تاء (طلعت) في الوصل.

غير أنّ هذه الصيغة قد خَفَّت من وجه آخر بواسطة المماثلة بين التاء الثانية والزاي، فقلبت التاء زياً وأدغمت في الزاي، لتتحول بذلك من (تتزاور) إلى (تزاور). وبهذا الوجه قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وأبو جعفر<sup>(2)</sup>.

يتحقق الاقتصاد في الجهد العضلي بالتخفّف من بعض أعباء النطق التي يسببها توالي الأمثال أو كثرة الاستعمال، عن طريق حذف صوت أو أكثر من الكلمة، فتكأف بذلك جهداً أقل وزمناً أقصر ممّا لو كانت تامة غير منقوصة.

ومن صور الحذف الذي يخفّف اللفظ به، حذف التاء من (استفعل) في الماضي والمضارع، ما حدث للفعل استطاع في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾<sup>(3)</sup>، وقوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾<sup>(4)</sup>.

فقد حُذفت التاء تخفيفاً للفظ من الفعلين: (اسطاعوا)، و(تسطع)، وذلك لاشتراك التاء والطاء في مخرج واحد<sup>(5)</sup>، وقرب بعضهم السين من الطاء بعد الحذف ففخمها فصار اللفظ (تسطع)، وقرأ به أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع<sup>(6)</sup>.

ومن الحذف البدئي أيضاً ما يكون في صيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة أو واو<sup>(7)</sup>، نحو: خذْ، وكُلْ، وعدْ، وزنْ. وقد حذفوا النون في الأمر من نَعِمَ، فقالوا: (عِمْ صباحاً)، قياساً على حذف الهمزة والواو، وقالوا: (مُ الله) في: (أيمن الله)، كما حذفوا أيضاً

<sup>(1)</sup> ينظر: معجم القراءات، د عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، مصر، ط1، 2002م، ص: 166/5.

<sup>(2)</sup> ينظر: معاني القرآن (الفراء)، ص: 136/2.

<sup>(3)</sup> الآية 97 من الكهف.

<sup>(4)</sup> الآية 82 من الكهف.

<sup>(5)</sup> ينظر: معاني القرآن (الأخفش)، ص: 525.

<sup>(6)</sup> ينظر: معجم القراءات، ص: 288/5.

<sup>(7)</sup> ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

الهمزة في درج الكلام، فقد نقل عن بعض العرب قولهم: "أحلبني بلك"، أي: إبلك، و"أبومك" أي: أمك<sup>(1)</sup>، وقولهم في المثل: «أساء سمعاً فأساء جابة»<sup>(2)</sup> بدلاً من أساء إجابة. وحذف همزة الوصل يكون في درج الكلام مطّرداً، لزوال سبب وجودها (الابتداء بالساكن).

ومن أمثلة الحذف الوسطي في العربية، حذف الهمزة و الصائت الذي يليها من صيغتي (يُفَعِّل) و (يُفَعِّل)، والأصل: (يُؤَفِّعِل) و (يُؤَفِّعِل)، وهو من الحذف المطّرد<sup>(3)</sup>.

ومن أمثله أيضاً: "نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، قبل ياء المتكلم، أو مع ضمير المتكلمين المنصوب، وكذلك الفعل المسند إلى نون النسوة، قبل هاتين الحالتين"<sup>(4)</sup>، وقد رصد لنا الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة من كتب القدماء على ذلك، وهي<sup>(5)</sup>:

تُخَوِّفِينِي، فليئني، تزيئني، تهئتونا به، تعطوني، يعرفاني، يقتلونا، وهي بدون حذف كما يلي: تُخَوِّفِينَنِي، فليئني، تزيئني، تهئتونا به، تعطونني، يعرفاني، يقتلونا.

ومن أمثلة هذا الحذف الذي لجأت له العربية اقتصاداً للجهد العضلي وتيسيراً للنطق كذلك: **إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ**، مع نون الوقاية قبل ياء المتكلم، أو ضمير المتكلمين المنصوب. وهو حذف شائع في القرآن؛ إذ ورد فيه مثلاً: (إِنِّي) 124 مرّة، في حين لم ترد (إِنِّي) سوى 6 مرّات، كما ورد فيه: (وَإِنَّا) 33 مرّة، ولم ترد (وَإِنَّا) سوى مرّة واحدة<sup>(6)</sup>.

وقد حذفنا إحدى النونين أيضاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾<sup>(7)</sup>، و﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾<sup>(8)</sup>. فقد قرأ في الأولى أبو زيد عن أبي عمرو (من لدنا)، وقرأ في الثانية نافع وأبو بكر عن عاصم وغيرهم (من لدني). ووجه التخفيف في الأولى أن الأصل

(1) فقه العربية المقارن، ص: 112.

(2) إصلاح المنطق، ص: 282، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 74.

(3) ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 113.

(4) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 73-74.

(5) ينظر: نفسه، ص: 73-74.

(6) ينظر: نفسه، ص: 74.

(7) الآية 65 من الكهف.

(8) الآية 76 من الكهف.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

فيها (لدننا) ثم أدغمت النون الأولى في الثانية لتصير: (لدنًا)، ثم تخفف منها بعض العرب بحذف النون الثانية، لتصير: (لدنا). وقيل: إنه يحتمل أن تكون (لدُ) لغةً في (لدُن)<sup>(1)</sup>، وبذلك تكون (لدنا) مخففة على الأصل.

أما تخفيف الثانية فقد يكون بالتخلص من نون الوقاية مروراً بالمراحل التالية: لدُنني - لدُنِّي - لدُنِي<sup>(2)</sup>. وقيل أن نطقها بهذا التخفيف هو الأصل؛ لأن أصل الأسماء إذا أضيفت إلى المتكلم ألا تلحقها نون الوقاية نحو: غلامي<sup>(3)</sup>. وقد تخلّص بعض القراء من تنافر الصوائت في هذا اللفظ، فقد روي عن أبي بكر أنه قرأ باختلاس ضمة الدال، وقرأ يحيى بفتح اللام مع سكون الدال<sup>(4)</sup>، كما حذفت نون الوقاية كذلك: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾<sup>(5)</sup>.

كذلك من أمثلة هذا الحذف الذي لحق أحد المتماثلين قصد التخفيف لكثرة الاستعمال، مثل قولهم: " أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلْتُ، لَمَّا كَثُرَ فِي كَلِمِهِمْ كَرِهُوا التَّضْعِيفَ"<sup>(6)</sup>، كما حذفوا أيضاً لنفس السبب التاء من قولهم: **يَسْتَطِيعُ**، فقالوا **يَسْطِيعُ**، وقد يحذفون الطاء فتصير: **يَسْتِيعُ**<sup>(7)</sup>.

أما الحذف النهائي فهو حذف صوت (صامت أو صائت) أو أكثر من آخر الكلمة. وهو في كل اللغات "أكثر المواضع تعرضاً للحذف نظراً لأن ما قبل ذلك الموضع ربّما استغرق جهداً عضلياً كبيراً يستتبع الحذف تخفيفاً"<sup>(8)</sup>، ويسمى أيضاً بقطع اللفظ<sup>(1)</sup>، ومن أمثلته:

(1) ينظر: معجم القراءات، ص: 272/5.

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص: 228.

(3) ينظر: معجم القراءات، ص: 271/5.

(4) ينظر: نفسه، ص: 272/5.

(5) الآية 70 من الكهف.

(6) الكتاب، ص: 613/4.

(7) ينظر: نفسه، ص: 613/4.

(8) فقه العربية المقارن، ص: 114.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

الترخيم الذي يتخلّص فيه من أكثر من صوت نحو: يا كرا في نداء كروان، ويا عثم، ويا منص، ويا مسك، ويا صاح، ويا حَك في نداء عثمان، ومنصور، ومسكين، وصاحبي، وحكم<sup>(2)</sup>.

وهذا الحذف لم يلتزم بالمنادى فقط، فقد شاع في اللهجات القديمة، خاصة لدى تلك القبائل البدوية التي تميل إلى السرعة، وأشهرها في هذا النوع من الحذف قبيلة طيء، ومنه قول لبيد بن ربيعة<sup>(3)</sup>:

درسَ المَنَا بمُتَالعِ فأبَانَ \* فتقادت بالحُبسِ والسوبانِ

أي: المنازل.

وقول أبي النجم<sup>(4)</sup>:

تضل منه أبلى بالهوجل \* في لجة أمسك فلاناً عن فل

أي: عن فلان

كذلك قولهم: (مشا الله) في (ما شاء الله)<sup>(5)</sup>، و(ليس حيّ على المنون بخال) أي: بخالد، (وألفا مئة من ورق الحمى)، أي: الحمام<sup>(6)</sup>.

وفي القرآن أيضاً قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَأْكُونُونَ﴾<sup>(7)</sup>، في قراءة من قرأ بحذف الكاف من مالك.

ومن صور الحذف النهائي حذف النون في بعض المواضع، ومنها:

<sup>(1)</sup> ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د حمزة عبد الله النشرتي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1986م، ص: 161.

<sup>(2)</sup> ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 114 و همع الهوامع، ص: 61/2.

<sup>(3)</sup> همع الهوامع، ص: 237/3.

<sup>(4)</sup> ينظر: نفسه، ص: 45/2.

<sup>(5)</sup> ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص: 163.

<sup>(6)</sup> همع الهوامع، ص: 57/2.

<sup>(7)</sup> الآية 77 من الزخرف.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

\* حذف النون من مضارع كان المجزوم، استخفافاً لكثرة الاستعمال في مثل قولته تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا وَلَمْ أَكْ بِغِيًّا﴾<sup>(1)</sup>. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ﴾<sup>(2)</sup>، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(3)</sup>، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾<sup>(4)</sup>. والأصل لم يكن، واشترط له النحاة أن يكون مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب ولا ساكن<sup>(5)</sup>.

\* تخفيف نون التوكيد الثقيلة، على رأي من قال بأن نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة<sup>(6)</sup>.

\* حذف التنوين قبل (ابن)، نحو: (عمرو بن العاص)، و(قيس بن الملوح)  
\* حذف النون من ألفاظ كثيرة أخرى<sup>(7)</sup>، نحو قولهم: (ولك اسقني) أي: (ولكن)، و(لدغوة) أي: (لذن)، و(أيُّ الله)، وقد حذف مع صائتها في قولهم: "بلعبر" و "بلحارث" في "بني العنبر" و "بني الحارث"، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة<sup>(8)</sup>.

يبدو من الأمثلة السابقة أنّ الحذف ظاهرة متجدّرة في اللغة العربية وليست مختصة بلهجة أو قبيلة دون أخرى، ويمكن أن نفسّر به تطور بعض الألفاظ وإدراك العلاقة الموجودة بينها، نحو تلك الألفاظ التي يجمعها نفس المعنى وقد لحق الفرع منها حذف صوت أو أكثر؛ ومن أمثلته ما حذف من آخرها الصامت الأخير وأطيل فيها الصائت الذي قبله، مثل:

(1) الآية 20 من مريم

(2) الآية 43. 44 من المدثر.

(3) الآية 120 من النحل.

(4) الآية 127 من النحل.

(5) ينظر: معاني النحو (فاضل السامرائي)، ص: 209.

(6) ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص: 126.

(7) فقه العربية المقارن، ص: 116.

(8) ينظر: الكتاب، ص: 614/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

الحصب، والحصى. والشجن، والشجى: بمعنى: الحزن.

أقهم عن الطعام، أقهى: أي: أمسك.

ومنه أيضاً الألفاظ التي أصابها البلى كما يقولون، مثل<sup>(1)</sup>:

سوف أفعل، سو أفعل، سف أفعل، سأفعل: للدلالة على الاستقبال.

أيمن الله، أيم الله، أم الله، من الله، م الله: للدلالة على القسم.

### 2. حذف الصوائت وتقصيرها:

عند الوقف أو ظهور بعض المقاطع المستقلة في السلسلة الكلامية، تسعى العربية إلى التخلص من تلك المستقلات عن طريق التصرف في الصوائت بنوعها الطويلة والقصيرة، وذلك يكون إما بحذف الصائت كلياً وهو ما يسمى بالإسكان أو السكون، أي عدم الحركة، وإنتاج الحركة (الصائت) يحتاج إلى جهد أيضاً. ولا شك أن أداء الكلام بكامل فائدته مع الاختصار في الجهد بحذف بعض الحركات أولى وأخف. أو يكون التخفيف بتقصير الصائت فقط بنسبة معينة دون حذفه، وهذا له دوره في إعادة التوازن والانسياب للسلسلة الكلامية.

ويُردّ هذا الحذف أو التقصير إلى ما يميّز به نظام اللغة العربية، إذ لا يقبل الابتداء بساكن ولا الوقوف على متحرك، كما لا يجيز التقاء السواكن إلا في ظروف خاصة، قد تطرقت لها في حديثنا عن المقاطع، ومما لا يقبله هذا النظام أيضاً هو توالي أربعة مقاطع مفتوحة في الكلمة الواحدة، وينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة<sup>(2)</sup>، وهذا ما أشار إليه سيبويه بأنه لا تتوالى أربعة أحرف متحركة إلا ويكون فيها ساكن محذوف<sup>(3)</sup>، ويتابعه المبرد في ذلك بقوله: "واعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا"

<sup>(1)</sup> ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 141.

<sup>(2)</sup> الأصوات اللغوية، ص: 134.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكتاب، ص: 423/4.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف. وذلك قولهم: عَلِبْتُ ونحوه، وإنَّما أصله عَلَابِط. وكذلك هُدَيْدٌ إنَّما أصله هُدَايِدٌ، وذلك جميعاً بابه<sup>(1)</sup>.

لقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى هذا الأمر بقوله: "إنَّ اللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة، وهي التي تنتهي بصوت ساكن، ويقلُّ فيها توالي المقاطع المتحرّكة، خصوصاً حين تشتمل على أصوات لين قصيرة"<sup>(2)</sup>.

كما أكّد هذه الملاحظة الدكتور أحمد مختار عمر إذ وجد من خلال تحليل أوزان اللغة العربية أن أكثر المقاطع وقوعاً هو المقطع المتوسط المغلق ( ص م ص).<sup>(3)</sup>

إنَّ التخلُّص من توالي هذه المقاطع المفتوحة هو من قبيل المخالفة لكراهية توالي الأمثال أيضاً، ولكنها تتجاوز الصّوت المفرد إلى المقطع على اختلاف كمّياته.<sup>(4)</sup>

### 1.2. حذف الصوائت:

من وسائل التخلُّص من النّقل وإعادة الانسجام للسلسلة الكلامية كما قلنا، حذف الصّائت أو الإسكان الذي يؤدي إلى تقليل المقاطع، وبالتالي إلى الاقتصاد في الجهد المبذول، والاختصار في زمن نطق الكلمة.<sup>(5)</sup>

من صور تتابع المقاطع المفتوحة الفعل المسند لضمائر الرّفْع المتحرّكة، والتي تخلّصت منها العربية تخلصاً مطرّداً، وذلك بحذف الصّائت من لام الفعل في مثل قولك: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتِنَا، ويذهب أكثر القدماء إلى أن علة هذا الحذف هو كراهة توالي أربع صوائت (حركات)، غير أنّهم نقلوا عن ابن مالك أنّها للفرق بين الفاعل والمفعول في الفعل المسند إلى الضمير (نا) نحو أكرمنا، وأكرمنا، ثمّ طرد الباب على وتيرة واحدة.

(1)المقتضب، ص: 205/1.

(2)الأصوات اللغوية، ص: 133.

(3)ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

(4)ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 256.

(5)ينظر: نفسه، ص: 256.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

كما يوجد حذف آخر، وهو غير لازم، لأنه يتعلق بحذف العلامة الإعرابية لغير ضرورة، كالذي ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء من إسكان لامات بعض الأفعال والأسماء، مثل: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(2)</sup>، و﴿إِلَى بَارئِكُمْ﴾<sup>(3)</sup>، وقد ذهب النحاة إلى أنّ أبا عمرو كان يختلس ولم يسكن سكناً تاماً، واختصّ هذا بالرفع والجرّ دون الفتح لأنه أخفّ عليهم<sup>(4)</sup>، غير أنّ هذا لا ينفى الاقتصاد في الجهد، كما فيه إشارة إلى أنّ العربية كانت تهمل الإعراب أحياناً<sup>(5)</sup>.

ومن صور الحذف كذلك، ما يسببه الوقف من تفرغ الصّامت الأخير من الصّوائت الثلاثة، والوقوف عليه، لأنّ الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، وحذف الصّائت أبلغ في تحصيل الرّاحة<sup>(6)</sup>.

كما يحذف عند الوقف مع هذه الصّوائت الثلاثة تنوين المرفوع والمجرور، أمّا تنوين الفتح فيبدل ألفاً مثل: قرأت كتاباً، وكذلك يحذف ذلك التمطيط أو الإشباع الذي يلحق الضمّة والكسرة ويسمى في اصطلاح القرّاء بصلّة هاء الضمير وميم الجمع<sup>(7)</sup>، ويعود سبب هذا الإشباع إلى تطويل المقطع الأخير إذا كان الذي قبله قصيراً كراهية الجمع بين مقطعين قصيرين، فقالوا مثلاً: ضربوه زيد، وعندهو رجل، وجاءني غلامهو، ومررت بهو، ومررت بهي، ونزلت بدارهي<sup>(8)</sup>، وكذلك مع ميم الجمع في نحو قولهم: عليكمو، وأنتمو ذاهبون.

يسمى هذا العمل في الدّراسات الصّوتية الحديثة بالمخالفة الكميّة، التي تكره اجتماع مقطعين قصيرين فتعمل على تطويل الثاني، وتكره تتابع مقطعين طويلين فتمنع ذلك الإشباع

(1) الآية 67 من البقرة.

(2) الآية 109 من الأنعام.

(3) الآية 54 من البقرة.

(4) ينظر: الكتاب، ص: 4 / 317 والخصائص: ص: 2 / 340.

(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث، ص: 1 / 315.

(6) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 45.

(7) ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 49.

(8) ينظر: الكتاب، ص: 4 / 310.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

إذا كان الأول من النوع الطويل، ومثال ذلك الآيتان: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾<sup>(1)</sup>، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوه﴾<sup>(2)</sup>.

ويظهر أنّ العرب استعانت بالمخالفة الكمية بين المقاطع تيسيراً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول، والذي يبلغ ذروته مع الوقف حين ينقص عدد المقاطع، وسنوضّحه ببعض الأمثلة كالآتي:

في الوصل	في الوقف
بهي	به
ب/هي: مقطعان: ص م + ص م م	به: مقطع واحد (ص م ص)
أنتمو	أنتم
أن/ت/مو: ثلاثة مقاطع: ص م + ص م + ص م م.	أن/ت/م: مقطعان: ص م + ص م ص
خُذُوهُ	خُذُوهُ
خُ/ذو/ه: ثلاثة مقاطع: ص م + ص م + ص م.	خُ/ذوه: مقطعان: ص م + ص م ص

ومن ذلك مثلاً ما جاء على وزن: فعولان، ويتفاعل ويتفعّل التي يحتوي كل منها على خمسة مقاطع وتنقص في الوقف إلى أربعة بعد حذف الصائت.<sup>(3)</sup>

ما يلاحظ أنّ الوقف يتسبّب في تقليل عدد المقاطع وطرح بعض الأصوات لتحقيق الاقتصاد في الجهد المبذول، والاستراحة للاستئناف في إنتاج الكلام من جديد.

ممّا يمكن حذفه عند الوقف ياءات الزوائد، وهي في اصطلاح القراء "عبارة عن الياء المتطرّفة المحذوفة رسماً للتخفيف لفظاً"<sup>(4)</sup>، والتي في الوقف تحذف كاملة، في مثل: الداغ، والمهتد، ونبغ، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قَالَ

(1) الآية 106 من الإسراء.

(2) الآية 30 من الحاقة.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

(4) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 53.

(5) الآية 46 من هود.

ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعُ<sup>(1)</sup>، وفي الوصل قد تقصر هذه الياءات إلى الكسرة لتوصل بما بعدها، وقد تحذف كاملة، وهذا الاختلاف يرجع لتنوع القراءات القرآنية.

## 2.2 تقصير الصوائت:

التقصير له مظاهر كثيرة منها ما يسمّى بالزّوم، وهو من وجوه الوقف ويعرف بأنّه "تضعيف الصّوت بالحركة (الصّائت) حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسته سمعه"<sup>(2)</sup>، أو هو: "التطّق ببعض الحركة"<sup>(3)</sup>، وقيل هو: "الإتيان بأقلّ الحركة (الصائت) وقفاً، وقدّره بعضهم بثلاثها"<sup>(4)</sup>، ولكنّ الأكيد أنّ الثابت في الزّوم من الصّائت أقلّ من الذّاهب، ولا يكون على قول القراء في فتح ولا نصب، وذلك "لأنّ الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنّها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضّم بما فيهما من الثقل"<sup>(5)</sup>.

من صور التقصير أيضاً الاختلاس، وهو "الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السّامع أنّ الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن"<sup>(6)</sup>. وقيل هو التطّق بثلاثي الحركة (الصّائت)، والمتفق عليه أنّ الاختلاس متعلّق بالوصل، وأنّ الثابت فيه من الصّائت أكثر من الذّاهب<sup>(7)</sup>.  
ومن أمثلة التقصير المطرّد تقصير المقطع الطّويل المغلق (ص م م ص)، وهو من المقاطع المستنقلة التي كلّما ظهرت داخل السّياق عملت العربية على التخلّص منها بتقصير

(1) الآية 64 من الكهف.

(2) التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2005 م، ص: 59.

(3) النشر في القراءات العشر، ص: 93/2.

(4) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 46.

(5) النشر في القراءات العشر، ص: 96/2.

(6) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 31.

(7) نفسه، ص: 46.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

الصّائت الطّويل الذي يمثل قمة المقطع، لتحصل على مقطع متوسط مغلق (ص م ص)،  
ومن أمثلته<sup>(1)</sup>:

\* الجزم أو الأمر في مثل: لم يخاف < لم يخَفْ . لم يبيع < لم يبيِع . لم يقوم < لم  
يقُم.

خاف < خَفَ . بيع < بَع - قوم < قُم

\* اتّصال تاء التّأنيث بمعتل الآخر، مثل: رمات < رمَت . ساعات < سعَت.  
دعات < دعَت.

\* اتّصال نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة بالأفعال الخمسة المسندة للضمائر (أنتم، هم،  
أنت)، مثل: لتسألون < لتسألنّ . ليسألون < ليسألنّ . لتسألين < لتسألنّ.

\* ظهور هذا المقطع بعد الإقفال أو الحذف الذي طرأ للتخلّص من توالي المقاطع  
المفتوحة، مثل: أرادت أرادت أرادت - قولت قولت قولت - بيعت بيعت بيعت.

\* التّقاء صائتين طويلين داخل السياق وهو تعاقب لا تستسيغه العربية فتعمل على  
التخلّص منه بإبدال الثاني منهما نصف صائت، فيظهر إثره مقطع طويل مغلق وهو أيضاً  
مقطع مستنقل تتخلّص منه العربية بتقصير صائته الطّويل. ومن أمثلة هذا العمل:

- إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المعتلة الناقصة التي لامها ألف، نحو:

رأوا < رأوا . رأوا < رأوا . رأوا < رأوا .

دعوا < دعوا . دعوا < دعوا . دعوا < دعوا .

- إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المضارعة المعتلة الناقصة التي لامها ياء، نحو:

يمشون < يمشون . يمشون < يمشون . يمشون < يمشون .

يبيكون < يبيكون . يبيكون < يبيكون . يبيكون < يبيكون .

<sup>(1)</sup> ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 291-292، وطلب الخفة في الاستعمال العربي،  
ص: 251-252، ومبادئ اللسانيات، ص: 115.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

ونلاحظ إضافة إلى ما حدث من إبدال وتقصير، قد تم قلب الكسرة ضمة لتماثل نصف الصائت (و) (1)، لتحقيق الانسجام وتخفيف النطق.

\* إذا كان الصائت الطويل آخر الكلمة وهمزة الوصل في بداية الكلمة الموالية، فعند وصل الكلام تسقط همزة ويقصر الصائت ليتمكن من النطق بالسكان بعده مشكلاً معه مقطوعاً من النوع المتوسط المغلق، صامته الأول نهاية الكلمة الأولى ونهايته بداية الكلمة الموالية، ومثاله:

رمى الرجل - غلاما الرجل - يقضي الحق - لم تضربي ابناًك - قاضي البلدة - يغزو القوم - لم يضربوا الآن (2).

غير أن هذا التقصير الأخير مقتصر على المواطن التي لم يقع بها التباس، أما إذا خيف اللبس فإنهم يستعملون القلب في مثل: رميا، وغزوا، يقول ابن يعيش: "فقلبوا ولم يحذفوا لئلا يلتبس الاثنان بالواحد، فكان احتمال ثقل ردها إلى الأصل أسهل من اللبس" (3). كذلك فعلوا في تثنية المؤنث المختوم بالألف المقصورة فقالوا حبلان وذفران، فلو حذفوا وقالوا: حبلان وذفران لالتبس بما ليس للتأنيث (4)، وكذلك قولهم: "اخشوا القوم، ورموا الرجل، واخشى الرجل، فإنهم لو حذفوا، لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذكر" (5).

عموماً فقد توجد قرائن سياقية تزيل غموض المعنى الذي يسببه الاقتصاد، ومن ذلك مثلاً ما ذكره الدكتور تمام حسانفي الفرق بين الجملتين (6):

أذكر الله و أنكري الله

(1) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 292.

(2) ينظر: الكتاب، ص: 270/4، وطلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 252.

(3) شرح المفصل، ص: 123/9، وينظر: الكتاب، ص: 270/4.

(4) ينظر: شرح المفصل، ص: 123/9.

(5) الكتاب، ص: 271/4.

(6) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 308.

## الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية

هو أنّ النَّبْرَ في الجملة الأولى يكون على مقطع همزة الوصل (ص م ص)، وفي الثانية وصلًا يكون على المقطع القصير (كُ)، "فيكون النَّبْرُ هنا ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدليل على المحذوف في تسعون حيث تدلّ الفتحة على ألف (سعى) المحذوفة"<sup>(1)</sup>. إضافةً إلى ما سبق نشير إلى أنّ تقصير الصّوائت قد استعمل استعمالاً نحوياً، إذ إنّه صار يمثل علامةً إعرابيةً على جزم الأفعال المضارعة الناقصة في مثل قولنا<sup>(2)</sup>:  
لم يرم ، ولم يغز ، ولم ير .

هذه بعض مظاهر السهولة والتيسير التي ظهرت على ألسنة الناطقين عند تحقيقهم للغة على مستوى الكلام، حيث يستعان فيها بكلّ الإجراءات التوازنية التي تسمح بدفع التنافر الواقع بين الأصوات أثناء مسيرتها في التيار الكلامي، والتعثرات النطقية التي تعترض آلة النطق في إنتاجها للأصوات داخل التشكيل. ومن بين الإجراءات التوازنية التي يلجأ لها لتيسير النطق، وتحقيق الكلام ببذل أقلّ جهد ممكن: المماثلة وما يدخل تحتها من إدغام وتقريب وبعث الانسجام بين الأصوات. والمخالفة لدفع التقارب المستقل بين الأصوات. والحذف والتقصير؛ للتخلّص من بعض أعباء الكلام متى أمّن اللبس وتحقّق التّواصل.

(1) نفسه، ص: 308.

(2) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 293.

خاتمة

## خاتمة

بعد انتهاء هذه الرحلة التي استغرقت أربعة فصول، تطرّقنا فيها للاقتصاد في الجهود الذهنية والعضلية، ومظاهره وأنماطه وقوانينه في المستوى الصرفي للغة العربية، نظاماً واستعمالاً، نحاول أن نذكر بعض ما توصل إليه هذا البحث من نتائج في نقاط موجزة:

\* إن مصطلح (الاقتصاد) أكثر دقةً وصدقاً من بقية المصطلحات الأخرى (الإيجاز، الاختصار، التخفيف، الاستغناء...); وذلك لأنه يحمل في طياته التوجّه والأمم (القصْد) مع الاستقامة والتوسط والقرب والقلة، أي: أن ثمة مقصداً وغرضاً يؤمّه الشخْصُ وينحو نحوه، ويريد إصابته، وبسلك إليه الطريق المستقيمة المستوية السهلة، والتي تكون أقصر الطرق وأقربها وأقلها جهداً ووقتاً. في حين تغيب هذه الدلالات عن غيره.

أضف إلى ذلك فهو يستوعب كافة المستويات اللغوية عكس البقية التي يستعمل أكثرها في سياق الكلام.

\*الاقتصاد اللغوي ينقسم إلى قسمين: قسم عام يخصّ نظام اللغة بكلّ مستوياتها، وقسم خاص يتعلق بتحقيق النظام على المستوى الاستعمالي (الكلام).

\*لقد كان للمشافهة والسّماع دورٌ كبيرٌ في تهذيب اللغة العربية وصقلها وتطويرها وتخليص أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركّبات الصّوتية العسيرة نطقاً وغير المستساغة سمعاً، وجعلها تصل إلى أرقى صورة، وتتخلّص من كلّ عيب، مع الأداء اليومي المعتاد، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات.

\*الاقتصاد اللغوي أكثر حضوراً في اللغة العربية، وذلك لأنها اختصت بعدم اختلاطها باللغات الأخرى، واعتمادها على المشافهة في مراحل التهذيب الطويلة، ما جعلها تُصرّف على وجوه كثيرة، خلافاً للغات الأخرى التي ارتبطت بالتدوين الذي كبّلها، إضافة إلى هجرة بعض اللغات وتقلّبها بين أظهر الأمم، ممّا أورثها بعض العادات الدخيلة، وأيضاً لأنها لغة حية مستعملة ولها تاريخ مسجل يوضح مسيرة جزء كبير من ألفاظها.

\*يتجسد الاقتصاد اللغوي بشقيه الذهني والعضلي في إلغاء الفوارق بالمقايسة أو استعمال القياس، وكذا في طرح كل ما أمكن طرحه من الجهود العضلية عند إنتاج الكلام ما لم يؤدي ذلك إلى تقصير أو لبس.

\* اشتهر الاقتصاد اللغوي في شقها العضلي عند أغلب المحدثين على شكل نظرية تقوم بتفسير التغيرات الصوتية، والتطور اللغوي بشكل عام على أساسه.

تسمى هذه النظرية أو القانون بالاقتصاد في الجهد العضلي أو قانون السهولة والتيسير، وهو تأدية اللغة عن طريق الكلام ببذل أقل جهد ممكن مع تحقيق الفائدة المرجوة، وذلك بالقضاء على ثقل تجاور الأصوات في السلسلة الكلامية وتسهيل عملية النطق بها، وكذلك بإسقاط كل ما أمكن إسقاطه من كلمات وأصوات بالالتكاء على القرائن المتضافرة في السياق وعلى قرينة الحال.

\*التأكيد على وجود الاقتصاد في الجهد العضلي في اللغة، غير أنه ليس التفسير الأوحد لتطور أصوات اللغة تاريخيا وتركيبيا، كما أنه نسبي لارتباطه بأمن اللبس وحاجة السامع.

\*إن مظاهر الاقتصاد في الصوائت العربية تكاد لا تنتهي، لأنها قليلة العدد، سهلة الإنتاج، قوية الإسماع، تقوم بعدة وظائف في آن واحد. كما تساعد على تخفيف النطق والاقتصاد في الجهد العضلي والذهني، لما تقوم به من إجراءات توازنية.

\* إن اقتصاد الأبنية العربية يتجلى في اعتدال أصولها وسهولة إنتاجها، وانسجام أصواتها؛ لتباعد المخارج واتساع المدرج، وتقابل أصواتها في كل مخرج، وشيوع الأصوات السهلة، والتتابعات الخفيفة والمنسجمة، وغلبة الأبنية المعتدلة.

\* يظهر الاقتصاد في الكلام المزيد، في التصرف في أصوله بالاشتقاق والإلصاق لتوليد ألفاظ جديدة تتميز بالرشاقة والانسجام، وذلك بصبها في قوالب موسيقية معتدلة، وتزويدها بأسهل الأصوات وأخفها. وتساهم الحروف الزائدة في تخفيف بعض التتابعات الصوتية المرفوضة في الأبنية الأصول، واستعمالها في الكلام المزيد.

\* تقوم الكلمة العربية عموماً على قواعد ثابتة تضمن لها اقتصاد الجهد وسهولة الأداء، وشيوع الاستعمال وحسن القبول، وهذه القواعد تتمثل في:

1. خفة اللفظ وقلة حروفه فالعربية تستعمل من الألفاظ وتختار أيسرها نطقاً وأقلها حرفاً.

2. حسن التأليف وذلك يكون بالانسجام بين مخارج الحروف وصفاتها، ودرء التنافر الذي يجعل الكلمة متناهية في الثقل على اللسان وعسيرة النطق.

3. شيوع الأصوات السهلة داخل نسج الكلمة، وذلك لأن الأصوات اللغوية تتفاوت في الخفة والثقل، فأحسن الألفاظ تأليفاً أكثرها استعمالاً لما خفّ من الأصوات، بل قد يكون بعضها شرطاً في عربية الكلمة.

\* ترتيب الأصوات اللغوية حسب الشيوع يختلف ما بين الأبنية المجردة، والمزيدة، فالترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في الأصول كما يلي:

ر، ل، ن، ب، م، ع، ق، د، س، ف، ج، ح، و، هـ، ش، ط، ك، خ، ز، ي، ت،  
ء، ص، ث، غ، ذ، ض، ظ، ا.

والترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في الكلام المزيد، كالاتي:

ا، ل، م، هـ، و، ي، ن/ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج/ذ، ص، ش،  
ض، خ، ث، ز، ط، غ، ظ.

\* الأبنية المجردة رفضت استعمال 114 ثنائية مستقلة النطق ومتعددة، من أصل 841 ثنائية ممكنة، وقد ساعدت الحروف الزائدة في تطويع خمس عشرة ثنائية منها، وإقحامها في الكلام المزيد.

\* الصيغة من أهم مظاهر الاقتصاد اللغوي في المستوى الصرفي؛ لأنها تعمل على إنتاج عدد هائل من المفردات بتعريض مادتها الأساسية لصورٍ وهيئاتٍ عارضة، تزيد اللغة العربية غنى ونماء، وتيسر لها الإحاطة بالمعاني المختلفة من أقصر الطرق وبأقلّ

الأصوات. كما يكثر استعمال الصيغ الخفيفة وتتعدّد معانيها ويقلّ استعمال المستقلة وتتوحد معانيها، وتعود عموماً على اللغة العربية بإيجاز كبير، على مستوى المفردات والتراكيب.

\*المشترك الصرفي من أهم منجزات هذا البحث، حيث كشف عن تعدّد الوظائف والمعاني للمبنى الواحد، وقدرة اللغة الاقتصادية في توظيف صفة الاشتراك في أبنيتها الصرفية، ويتمثّل هذا الاشتراك الصرفي في ثلاث صور: الأول: **الاشتراك الصيغيّ**، حيث تغطي فيه الصيغة الواحدة بابين صرفيين أو أكثر، عملاً بمبدأ الاشتراك الذي يمثل أعلى درجات الاقتصاد، إذ تقلّ فيه المباني وتكثّف المعاني.

والثاني: **الاشتراك الصوري**، ويتعلّق بالاشتراك في الصّورة اللفظية فقط مع الاختلاف في تقدير الصّيغة؛ بسبب ما يعتري بنيتها الصوتية من تغير للتخفيف، فيؤدّي بذلك اللفظ الواحد أكثر من معنى

والأخير: **يخصّ تعدّد المعاني الوظيفية للصيغة داخل الباب الصرفيّ الواحد.**

\* يساهم المشترك الصرفي \_ إضافة إلى الاقتصاد العضليّ والذهنيّ \_ في رفع درجة الانتظام والموسيقية، والتجنيس وبعض وظائف البيان والبديع.

\* توظّف اللغة وسيلة اقتصادية عظيمة، تسمى لاصقة الصفر أو المورفيماالصرفي، حيث تدلّ على بعض الوظائف الصرفية والنحوية بعدم وجود اللواصق، أو بالخلو منها، وهو ما يعبر عنه أيضاً بالدلالة العدمية.

\* إنّ اللواصق الصرفية أو ما يسمّى مباني التصريف في العربية، تتميز بخفتها وقلة بنيتها، وانتخابها لأسهل الحروف إنتاجاً وأكثرها شيوعاً وانتلافاً مع بقية الحروف، وأنها تعمل على إعادة تكيف ما تدخل عليه وبعث الانسجام فيه، وجعله يتشكّل ويُنتج بأقلّ جهدٍ عضليّ ممكن. وأنها تنقسم إلى قسمين: لواصق ضميرية، لها وظيفة نحوية ومحلّ من الإعراب، وأخرى حرفية. وتتميّز اللواصق عموماً بالتكثيف الوظيفي والدلالي، إذ يتحمّل جلّها وظائف كثيرة ومتنوعة: صرفية، ونحوية، ودلالية.

\*إن الإجراءات التوازنية التي تلجأ لها اللغة لا تكاد تخرج عن المماثلة والمخالفة، سواء كانت هذه الإجراءات بالإبدال، أو بالتقريب، أو بالحذف، أو بالإقحام.

\* أفاد البحث من جهود علماء التعمية، التي تنتمي إلى حقل معرفي، يُظهر تميّز العلماء العرب وسبقهم، ليس في علم التعمية فحسب، بل في العلوم اللغوية الأخرى الصوتية والصرفية والنحوية وغيرها، وما زالت هذه الجهود الأصيلة في حاجة إلى بحوث علمية وأكاديمية تكشف أسرارها، وتخرج كنوزها.

الفهرس

الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
216	2	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	الفاحة
208	33	﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾	البقرة
250	54	﴿إِلَى بَارئِكُمْ﴾	
250	67	﴿يَأْمُرْكُمْ﴾	
209	72	﴿وَإِذِ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	
139	233	﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ﴾	
140	282	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾	
138	285	﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾	
125	58	﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾	آل عمران
127	182	﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾	
163	193	﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾	
34	92	﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾	النساء
136	86	﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾	
207	87	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾	
136	91	﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْسُوا فِيهَا﴾	

فهرس الآيات القرآنية

237	119	﴿وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَبْتِكُنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ، وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرُنْ خَلْقَ اللَّهِ﴾	
142	105	﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾	
34	60	﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾	
158	80	﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾	
250	109	﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لِآ يُؤْمِنُونَ﴾	الأنعام
05	153	﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾	
176	56	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾	الأعراف
05	42	﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾	التوبة
210	24	﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	
139	35	﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ﴾	يونس
193 237	89	﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	
124	43	﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾	هود
252	46	﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾	
191 236	32	﴿وَلَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لِيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾	
211	45	﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَارْسُلُونِ﴾	يوسف
207	111	﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾	

فهرس الآيات القرآنية

158	54	﴿فِيمَ تُبَشِّرُونَ﴾	الحجر
207	94	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾	
3	9	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَانِبٌ﴾	
247	120	﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	النحل
247	127	﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾	
251	106	﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾	الإسراء
243	17	﴿وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين﴾	
236	23	﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلكَ غَدًا﴾	
215	63	﴿وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾	
252	64	﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَازتَدَا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾	
245	65	﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾	الكهف
245	70	﴿فلا تسألني عن شيءٍ حتى أحدث لك منه ذكرا﴾	
245	76	﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾	
243	82	﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾	
243	97	﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾	
247	20	﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	مريم
169	63	﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	طه

فهرس الآيات القرآنية

179	02	﴿يَوْمَ تَرَوُنَّهَا تُذْهِلُ كُلَّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾	الحج
178	42	﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ﴾	
03 .02	67	﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾	الفرقان
232	94	﴿فَكُبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾	الشعراء
127	-221 222	﴿هَلْ أَنْبَأَكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ﴾	
208	8	﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	النمل
181	18	﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾	
141	20	﴿فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدِيدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾	
210	47	﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾	
86	40	﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾	العنكبوت
2	19	﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾	لقمان
08	35	﴿وَالْحَفَظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾	الأحزاب
176	63	﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾	
125	2 .1	﴿يَس وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ﴾	يس
210	18	﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	
176	78	﴿قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾	
210	29	﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾	ص
189	63	﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾	
158	64	﴿قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَنْ أَعْبُدَ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾	الزمر

فهرس الآيات القرآنية

210	13	﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾	غافر
247	77	﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ مَأْكُوثُونَ﴾	الزخرف
.157 158	17	﴿أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾	الأحقاف
215	10	﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	الفتح
179	20	﴿تَنْزِعَ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلِ مَنْقَعِرٍ﴾	القمر
197	83	﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حِينِيذٌ تَنْظُرُونَ﴾	الواقعة
178	10	﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ﴾	الممتحنة
157	05	﴿لِمَ تُؤَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾	الصف
238	04	﴿كَأَنَّهُمْ حُشْبُ مَسْنَدَةٍ﴾	المنافقون
242	8	﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾	الملك
210	49	﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾	القلم
179	07	﴿كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةٍ﴾	الحاقة
251	30	﴿خَذُوهُ فَعْلَوْهُ﴾	المزمل
180	18	﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	المدثر
247	43	﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ﴾	المرسلات
234	11	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ﴾	عبس
242	10	﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾	المطففين
171	16	﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُو الْجَحِيمِ﴾	

## فهرس الآيات القرآنية

123	06	﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾	الطارق
242	14	﴿فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلْظَى﴾	الليل
138	04	﴿وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾	قريش

الصفحة	الحديث النبوي
ب	من لم يشكر الناس لم يشكر الله
02	ما عال مقتصد ولا يعيل
03	... والقصد القصد تبلغوا
03	كانت صلاته قسداً وخطبته قسداً
03	عليكم هدياً قاصداً
37	أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً
37	إن طول الصلاة وقصر الخطبة منته من فقه الرجل
171	أومئرجي هم

الصفحة	الآيات
177	تُدْرِي فَوْقَ مَسْنِيهَا قُرُونًا عَلَى بَشَرٍ وَأَنْسَةِ لَبَابٍ
162	لِلرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرًّا صَلَحَ كَأَعْرَفِ نِينَا فَاثِنَا نَلْنَا الْمَخْ
06	بانوا وكانت حياتي في اجتماعهم وفي تفرقهم موتي واقتصادي
90	أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ الْعَيْنِ جَارِ أُمِّ تَحْزُنُكَ حَيْعَلَةُ الْمُنَادِي
05	أرمني قصيدهم طريفي وقد سلكو ابن المجرير فالروحاء فالوادي
158	أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أمرتني صدراً منها ولا أريد
04	على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجومر ويقصد
158	وَيَقْرِي مَا شِئْتَ أَنْ تَقْرِي قَدْ رَفَعُ الْفَلَاقُ فَمَاذَا تَحْدَرِي
123	أَعْرَمْتَنِي وَنَرَعَمْتَ أَنْ سَكَ لَا بِنُ بِالصَّيْفِ تَامِرُ
177	عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرُّنَا نَهْيَاءً مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ
123	دَعِ الْمَكَامِرَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي
177	لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَمْرَقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ بِالنَّوَاقِيسِ
06	فأقصد لها سهمي وقد كان قبلها لأمثالها من نسوة الحي قارصا
33	وَبَعْضُ قَرِيضِ الشَّعْرِ أَوْلَادُ عِلَّةٍ يَكْدُ لِسَانَ النَّاطِقِ الْمُتَحَفِّظِ
166	لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ كِلَاهِمَا ذُو أَشْرٍ وَمَحْكٍ
166	كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَامِرَةٌ مَسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ
158	أَبَيْتُ أُسْرِي وَبَيْتِي تَذُلُّ كِي شَعْرَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الدَّكِي

## فهرس الشواهد الشعرية

04	ومن الطَّرِيقَةِ جَائِرٌ وَهَدَى قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ ذُو دَخْلٍ
177	مَتَى يَشْتَجِرُ قَوْمٌ يُقِلُّ سِرْوَاتُهُمْ هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ مَرْضَاؤُهُمْ وَعَدْلُ
126	لآلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (مَفْعَلَةٌ) وَ (مَفْعَلٌ) أَوْ مُدَّةٌ، وَمَفْعَلَةٌ
246	تَضَلَّ مِنْهُ أَبْلَى بِالْهَوَجْلِ فِي لَجَّةِ أُمْسِكِ فَلَانًا عَنْ قُلِّ
33	وَشِعْرُ كَبْعَرِ الْكَبِشِ فَرَّقَ بَيْنَهُ لِسَانُ دُعِيٍّ فِي الْقَرِيضِ دَخِيلِ
06	فَإِنْ تَكُنِ الْحَوَادِثُ أَفْصَدْتُني وَأَخْطَأْهُنَّ سَهْمِي حِينَ أُرْمِي فَقَدْ أَخْطَأْتُ حِينَ تَبَعْتُ سَهْمًا سَفَاهَا مَا سَفِهْتُ وَنَزَلْتُ حَلْمِي
211	طَبَّ ثَمَّ صِلَ مَرْحَمًا تَفَرَّضَفَ ذَا نَعْمٍ دَعِ سَوْءَ ظَنِّ نَرَمٍ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ
241	فِيَا طَبَّيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا آتَتْ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ
168	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشَّجَاعُ لَصَمَّمَا
246	دَرَسَ الْمَنَابِئُ مَتَالَعِ فَا بَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ وَالسُّوْبَانَ
137	أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْ خَيْرَيْنِ أَشْبَهَا طَبَّيَانَا
158	تَرَاهُ كَاللَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَئِنِي
168	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاهَا
89	ظَلَمْتُ غَرَا طَابَ نَرُومًا ثَاوِيًا خَوْفَ ضَنْيِ شَبْتِ صَبَا ذَاوِيَا

فهرس المصادر والمراجع:

\*القرآن الكريم.

أولاً: المطبوعات:

\*أبحاث في علم التجويد، د غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، (عمان)، الأردن، ط1، 2002م.

\*أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ. د أحمد محمد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، د.ط، 1999م.

\* إتحاف الفضلاء في بيان من ألف في الضاد والطاء، جمال بن السيد الرفاعي علي الشايب، تقديم: إبراهيم علي شحاتة السمنودي وآخرين، مكتبة السنة، (د.ت)، (د.ط).  
\* الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمري، دار الكتاب العربي، (بيروت) لبنان، 2004م.

\* أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي - أبو عمر بن العلاء- د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1987م.

\* إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة)، مصر، ط2، 1992م.

\* ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

\*أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م.

\*أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، 1957م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط8، 1998م.
- \* الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 2006م.
- \* إصلاح المنطق، ابن السكيت شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف (القاهرة)، مصر، (د. ط)، 1949م.
- \* الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م.
- \* الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م.
- \* الأصوات اللغوية، د عبدالقادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998م.
- \* الأصوات ووظائفها، د محمد منصف القماطي، دار الوليد، (طرابلس)، ليبيا، ط2، 2003م.
- \* الأصول، دراسة إبستيمولوجية لغوية للفكر اللغوي عند العرب، د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، د.ط، 2000م.
- \* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط4، 1999م.
- \* الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 1999م.
- \* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم، د عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2002م.
- \* إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تعليق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- \* إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 2004م.
- \* الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د فخر الدين قباوة، مؤسسة ناشرون للطباعة، (دمشق)، سوريا، (د.ط)، 2000م.
- \* الاقتصاد اللغوي \_ المعايير الاقتصادية في تفسير مبادئ العربية، د محمد كشاش، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2011م.
- \* أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د فاضل مصطفى الساقى، المطبعة العالمية، القاهرة، 1977م.
- \* الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، تحقيق وتعليق: أ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، (د.ط)، 2003م.
- \* الألسنية العربية، ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، (بيروت)، لبنان، ط2، 1981م.
- \* الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، (بيروت)، لبنان، ط3، 1979م.
- \* البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، 2005م.
- \* بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د عبدالرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (القاهرة)، مصر، (د.ت)، (د.ط).
- \* بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، أ د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، (القاهرة)، مصر، ط2، 2006م.
- \* بناء الجملة العربية، د محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، (القاهرة)، مصر، ط1، 1996م.
- \* البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني - د تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط2، 2000م.
- \* البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية (بيروت)، لبنان، 2005م
- \* تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، المكتبة العصرية صيدا، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 2005م.
- \* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، (بيروت)، لبنان، ط1، 1406هـ.
- \* تصريف الأسماء والأفعال، د فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط2، 1408هـ.
- \* التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987م.
- \* التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.
- \* التطور اللغوي - مظاهره وعالله وقوانينه - د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* التطور النحوي للغة العربية، براجشترابيسر، أخرجها وصحها: د رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
- \* التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى (الدار البيضاء)، المغرب، ط1، 2006م.
- \* تفسير التحرير والتوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط)، 1984م.
- \* تفسير القرآن العظيم، الحافظ ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد و محمد السيد رشاد وآخرين، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، (الجيزة)، مصر، ط1، 2000م.
- \* التفسير الكبير، محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر (بيروت)، لبنان، ط1، 2005م.
- \* تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
- \* تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، (القاهرة)، مصر، 1964م.
- \* التهيئة اللغوية للنحت في العربية، د عبد الجليل مرتاض، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.
- \* التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2005م.
- \* ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله أحمد- محمد زغلول سلام، دار المعارف، (القاهرة)، مصر، ط3، 1976م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت)، لبنان، ط1، 2000م.
- \* الجمل، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، د.ط، 1972م.
- \* جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن، ط1، 1344هـ.
- \* الحجة في القراءات السبع، الإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط1، 2000م.
- \* الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، د مكي درار، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، (دمشق)، سوريا، 2007م.
- \* الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط3، 2008م.
- \* الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007م.
- \* دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، جمع وتصحيح: علي الرضا التونسي، نشر: المكتب الإسلامي ومكتب دار الفتح، دمشق سوريا، ط2، 1960م.
- \* دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م.
- \* دراسات في علوم القرآن، د محمد بكر إسماعيل، دار المنار، (القاهرة)، مصر، ط2، 1999م.
- \* دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت (لبنان)، ط18، 2008م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د يحيى عابنة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م.
- \*الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ط1، 1980م.
- \*دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، د علي حلمي موسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1978م.
- \* دراسة الصوت اللغوي، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)،(د.ت).
- \* دروس في الألسنية العامة، فردينان دي سوسير، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ط)، 1985م.
- \*دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1378هـ.
- \* دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة، (بيروت)، لبنان، ط3، 2001م.
- \* دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، د خالد قاسم بني دومي، عالم الكتب الحديث، (إردن)، الأردن، ط1، 2006م.
- \*دلالة الألفاظ، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1972م.
- \*الدلالة الصوتية في اللغة العربية، د صالح سليم عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، د ط، د ت.
- \*دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، د أشواق محمد النجار، دار دجلة، عمان الأردن، ط2، 2009م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، د.ت.
- \*ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- \*ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت.
- \*ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- \*ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت لبنان، ط1، 1960م.
- \*الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د شوقي ضيف، دار المعارف، (القاهرة)، مصر، ط2، 1982م.
- \*الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان)، الأردن، ط3، 1996م.
- \* سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه وعلق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- \*سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982م.
- \*شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
- \*شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* شرح شافية ابن الحاجب، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
- \* شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 1982م.
- \* شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (بيروت)، لبنان، ط3، 1998م.
- \* شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م.
- \* شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: د عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.
- \* شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق أحمد السيد سيّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
- \* شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: ياسر بن حامد المطيري، مكتبة دار المنهاجلنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1431هـ.
- \* شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، الشيخ: زكريا الأنصاري، راجعه: الشيخ: أبو الحسن محي الدين الكردي، مطبعة الشام، دمشق، ط4، 1992م.
- \* الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، د. عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2003م.
- \* شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
- \* الشّافية والكتّابية، والترج أونج، ترجمة: د. حسن البنا عز الدين، مراجعة: د. محمد عصفور، عالم المعرفة، فبراير، 1994م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م.
- \*الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط04، 1990م.
- \*صحيح البخاري، دار ابن كثير للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2002م.
- \*صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2006م.
- \*الصرف، حاتم صالح الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل العراق، دط، دت.
- \*الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ط5، 2010م.
- \*الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال، دار الصداقة العربية، (بيروت) لبنان، ط1، 1996م.
- \*الصوائت والمعنى في العربية، دراسة دلالية ومعجمية، د محمد محمد داود، دار غريب، (القاهرة)، (د.ط، د.ت).
- \*طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، نشر دار المدني بجدة، د ط، د ت.
- \*ظاهرة التنثية في اللغة العربية، د حسين محيسن ختلان البكري، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012م.
- \* ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة)، مصر، ط1، 1996م.
- \*العربية الفصحى - نحو بناء لغوي جديد - هنري فليش، تعريب وتحقيق: د عبد الصبور شاهين، دار المشرق، (بيروت)، لبنان، ط2، (د.ت).

## فهرس المصادر و المراجع

- \* علم الأصوات، د حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
- \* علم الأصوات العام، د بسام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان، (د.ط)، 1983م.
- \* علم الأصوات وعلم الموسيقى، دراسة صوتية مقارنة، عبد الحميد زاهيد، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010م.
- \* علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، د. محمد مرياتي/ د. يحيى مير علم/ د. محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سورية.
- \* علم الصرف الصوتي، د عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1998م.
- \* علم النفس ومسائل اللغة، د كمال بكداش، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2002م.
- \* العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي - د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ط، د.ت).
- \* غرائب القرآن و رغائب الفرقان، الحسن بن محمد النيسابوري، ط1، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، 1996م.
- \* فقه العربية المقارن - دراسات في أصوات العربية و صرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية - د رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م
- \* في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، (د.ط)، 1984م.
- \* في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1985م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* في علم الأصوات المقارن-التغير التاريخي للأصوات في اللغة العربية واللغات السامية- د آمنة صالح الزعبي، دار الكتاب الثقافي (إريد)، الأردن، (د.ط)، 2005م.
- \*في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، د أنيس فريحة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.
- \* في اللهجات العربية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 2003م.
- \* القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، د سمير شريف سنيتية، عالم الكتب الحديث، (إريد)، الأردن، (د.ط)، 2005م.
- \*القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ط، 1353هـ.
- \* الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق وتعليق: د محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط 3، 1997م.
- \*كتاب التنبية والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، أبو محمد عبد الله بن برّي المصري، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، مجمع اللغة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1981م.
- \*كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط1، 1985م.
- \* الكتاب، سيبويه، تعليق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م.
- \*كتاب الشفاء، الفن السادس من الطبيعيات، ابن سينا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، باريس، د.ط، 1988م.
- \*كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، (د، ت. د، ط).

## فهرس المصادر و المراجع

- \* كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م.
- \* كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.
- \* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، 1974م.
- \* الكلام إنتاجه وتحليله، د عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984م.
- \* الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط2، 1998م.
- \* كيف تغدو فصيحاً عفّ اللسان، محمد حسان الطيان، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، الإصدار 39، 2012م.
- \* لسان العرب، ابن منظور جمال الدين بن مكرم، دار صادر، (بيروت)، لبنان، ط4، 2005م.
- \* لغات البشر - أصولها طبيعتها تطورها - ماريو باي، ترجمة: د صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، (القاهرة)، مصر، (د، ط)، 1970م.
- \* اللغة بين المعيارية والوصفية، د تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط4، 2000م.
- \* اللغة، ج فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، 1950م.
- \* اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \* اللغة والتطور، د عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1969م.
- \* اللهجات العربية في التراث، د أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ط)، 1983م.
- \*مباحث لغوية في ضوء الفكر اللساني الحديث، د عبد الجليل مرتاض، منشورات ثالة، الأبيار الجزائر، 2003م.
- \*مبادئ علم الأصوات العام، ديقيدا بركرومبى، ترجمة: د محمد فتيح، مطبعة المدينة، (القاهرة)، مصر، ط1، 1988م.
- \* مبادئ في اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة: د سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ط، د.ت).
- \* مبادئ اللسانيات، د أحمد محمد قدور، دار الفكر، (دمشق)، سوريا، ط2، 1999م.
- \*المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، د.ط، 1995م.
- \*مجمل اللغة، أحمد بن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، 1986م.
- \*محاضرات في فقه اللغة، د محمد الحباس، دار غبريني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2006م.
- \* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م.
- \*المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق: عزّة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط2، 1997م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي (بيروت)، لبنان، ط4، (د.ت).
- \*المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، دار الفكر، (بيروت) لبنان، ط3، 1978م.
- \* المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
- \*المذكّر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
- \*المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
- \*مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2001م.
- \*المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، توفيق محمد شاهين، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط1، 1980م.
- \*معاجم الأبنية في اللغة العربية، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1995م.
- \* معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007م.
- \* معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، دراسة وتحقيق: د عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ط1، 2003م.
- \* معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ط3، 1983م.
- \*معاني النحو ، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، (القاهرة)، مصر، ط2، 2003م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، للطالب: يحيى مير علم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م.
- \*معجم علم الأصوات، د محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م.
- \* معجم القراءات، د عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، مصر، ط1، 2002م.
- \* معجم اللسانية ، فرنسي- عربي، د بسّام بركة، منشورات جرّوس- برس، (طرابلس)، لبنان، ط1، 1985م.
- \*معجم المصطلحات الألسنية، (فرنسي- إنجليزي- عربي)، د مبارك حنون، دار الفكر اللبناني، بيروت لبنان، ط1، 1995م.
- \*معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط2، 2007م.
- \* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 2001م.
- \*معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، 1979م.
- \* المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة)، مصر، ط4، 2004م.
- \*المغني في تصريف الأفعال، د محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999م.
- \* مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري، دار الجيل، (بيروت)، لبنان، ط2، 1997م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*مفاتيح الغيب في التفسير، الرازي، دار إحياء التراث العربي، (بيروت)، لبنان، ط4، 2001م.
- \* مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، د محمد يحيى سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 2006م.
- \*مقالات في اللغة والأدب، د تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط1، 2006م.
- \*المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مطابع الأهرام التجارية، (القاهرة)، مصر، 1994م.
- \*المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ط1، 2004م.
- \*المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله أمين، مطبعة العاني، بغداد العراق، ط1، 1972م.
- \*المتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 1996م.
- \* من أسرار اللغة، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1966م.
- \* مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، (الدار البيضاء)، المغرب، (د.ط)، 1986م.
- \*المنصف في التصريف، عثمان ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1960م.
- \* من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د حمزة عبد الله النشرتي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1986م.
- \* المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 1980م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*موسوعة النحو والصرف والإعراب، د إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1988م.
- \*المولّد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، د حلمي خليل، دار النهضة العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1985م.
- \* النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 2002م.
- \*النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص، فاطمة الطبال بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993م.
- \* نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة)، مصر، (د. ط ، د. ت).
- \* النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1963م.
- \* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
- \* وصف اللغة العربية دلاليّاً في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس علي، مطابع إديتار، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، د.ط، 1993م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- \*الاقتصاد في البنية والتركيب، مخطوط رسالة ماجستير، تقدّم بها الطالب: وليد محمد خير الله لكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، 2007م.
- \* الاقتصاد اللغوي في المستوى الصوتي \_دراسة نظرية تطبيقية في سورة الكهف\_ مخطوط رسالة ماجستير، للطالب: حمزة بوجمل، إشراف الدكتور: عبد الجليل منقور، كلية الآداب واللغات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس.
- \*الاقتصاد اللغوي وبعض مظاهره في العربية، مخطوط رسالة ماجستير، الطالب: ليث محمد لال محمد، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1415هـ.
- \*التحوّلات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، مخطوط رسالة دكتوراه في اللغة، الطالب: علي سليمان الجوابرة، إشراف: د عبد القادر مرعي خليل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن.
- \* الدرس الصوتي عند الفلاسفة المسلمين، مخطوط رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة من جامعة سيدي بلعباس، الطالبة: أمينة طيبي، السنة الجامعية: 2005/2004م.
- \* طلب الخفة في الاستعمال العربي، مخطوط رسالة ماجستير في علم اللغة، ردة الله ردة الطلحي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، 1989م.
- \* ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مخطوط رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في اللغة، الطالب: مهدي بوروبة، السنة الجامعية 2002/2001م.
- \* نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة في العروض، إعداد: محمد خليفة، وإشراف: أ. د. عبد القادر دامخي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2004م.
- \*الوظائف الصوتية والدلالية للصوائت العربية، مخطوط رسالة دكتوراه دولة، للطالب: مكي درار، جامعة وهران.

ثالثاً: البحوث المنشورة في الدوريات:

- \*احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، د. سليمان بن إبراهيم العايد، مقال بمجلة جامعة أم القرى، مجلة فصلية للبحوث العلمية المحكمة، العدد 3، 1410هـ.
- \*أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة (9)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت - أيلول 1978م.
- \*التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، د رمضان عبد التواب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة-الجزء 33، ماي 1974م.
- \*التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير، د رمضان عبد التواب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة-الجزء 36، نوفمبر 1975م.
- \*خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية، د كمال بشر، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء:71، نوفمبر، 1992م.
- \*الدراسات المقطعية في التراث، د المهدي بوروية، مقال بمجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد:01، ماي 2005م.
- \*الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية، شكران حمد شلاكة المالكي، مقال بمجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد: 1، المجلد:8، 2009م.
- \*طرق العربية في معالجة النقل الصوتي وإرساء الانسجام، د المهدي بوروية، مقال بمجلة اللغة العربية، الجزائر، العدد: 17، يونيو 2007م.
- \* ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، د صبيح التميمي، مقال بمجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا، العدد السابع، 1990م.
- \* في خصائص اللسان العربي- مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاختصاص، د عمار ساسي، مقال بمجلة المترجم، جامعة السانية وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، العدد11، جانفي- جوان، 2005م.

## فهرس المصادر و المراجع

- \*المشتقات والمصادر الثلاثية القياسية، مجلة مجمع اللغة العربية، ج1، أكتوبر 1934م، القاهرة.
- \*مشكلة الضاد والظاء، د رمضان عبد التواب، مقال بمجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد21، 1971م.
- \*مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبيويه، د جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي - اتحاد الكتاب العرب - (دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 - 2005 م .
- \*من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م.
- \*موسيقية اللغة العربية أسبابها ومقاصد العرب منها، مقال للدكتور: المهدي بوروبة، مجلة المعرفة، تصدرها: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، العدد:536، أيار 2008م.
- \*النمطي في الأساس الصوتي للعربية، مقال بمجلة التاريخ العربي، العدد 16، 2000م، د محمد الأوراعي، كلية الآداب، الزباط.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- \*dictionnaire de linguistique, par Jean Dubois et autres, édition Larousse .Bordas 2002 .
- \*Économie des changements phonétiques: Traité de phonologie diachronique, par andré martinet, 2<sup>é</sup> éd, Berne. Éditions A. Francke S. A. 1964 .
- \*éléments de linguistique générale, par André Martinet, librairie ArmandColin, Paris 1970.
- \*La linguistique synchronique, par André Martinet, pressesuniversitaires de France, Paris,1970.

فهرس الموضوعات:

أ	إهداء	
ب	شكر وتقدير:	
د	مقدمة	
2	مدخل: مفهوم الاقتصاد اللغوي وعوامل تحقيقه في اللغة:	
2	أولاً: مفهوم الاقتصاد اللغوي	
2	1. الاقتصاد في اللغة	
2	أ. التوسط والاعتدال:	
3	ب. الاستقامة والاستواء:	
5	ج. الإتيان والتوجه الأم:	
8	2. الاقتصاد فيدراسات القدمات:	
8	أ- الاقتصاد أحد المقاصد اللغوية:	
9	ب- الاقتصاد تقليل اللفظ:	
9	ج- الاقتصاد توسط:	
10	د- الاقتصاد علة غائية:	
17	3. الاقتصاد في الدرسانيا الحديث:	
31	ثانياً: عوامل تحقيق الاقتصاد في اللغة العربية	
31	أ- المشافهة:	
32	الموسيقية:	
35	التوازن:	
35	نشاط الذاكرة:	
36	ب- عدم الاختلاط:	
39	الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية	
39	توطئة	
44	أولاً: النظام الصوتي في اللغة العربية	
44	1_ عدد الأصوات اللغوية وأقسامها:	

44	أ_ الأصوات الصامتة أو الساكنة (consonnes):
44	ب_ الأصوات الصائتة أو المصوتة أو الحركات (voyelles):
46	2_ توزعها في جهاز النطق:
46	أ_ الصوامت:
52	ب_ الصوائت (المصوتات):
58	ثانياً: النظام المقطعي في اللغة العربية
63	ثالثاً: الأبنية الأصول في اللغة العربية
64	1. الأصل الثنائي
65	2. الأصل الثلاثي:
67	3. الأصل الرباعي:
68	4. الأصل الخماسي:
71	رابعاً: تأليف الكلمة العربية
94	الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية
94	مفهوم الصيغة
99	أولاً: صيغ الأسماء
99	1. صيغ الأسماء المجرد:
99	أ. صيغ الأسماء الثلاثية المجرد:
100	ب. صيغ الأسماء الرباعية المجرد:
101	ج. صيغ الأسماء الخماسية المجرد:
102	2. صيغ الأسماء المزيد:
103	أ. الأسماء الثلاثية المزيد:
104	ب. الأسماء الرباعية المزيد:
104	ج. الأسماء الخماسية المزيد:
107	ثانياً: صيغ الأفعال
107	1. صيغ الأفعال المجرد:
107	أ. صيغ الأفعال الثلاثية المجرد:
108	ب. صيغ الأفعال الرباعية المجرد:
109	2. صيغ الأفعال المزيدة:

- 109 أ. صيغ الثلاثي المزيد: \_\_\_\_\_
- 110 ب. صيغ الرباعي المزيد: \_\_\_\_\_
- 117 ثالثاً: المشترك كالمصروف في اللغة العربية \_\_\_\_\_
- 118 1. المشترك كالصيغي: \_\_\_\_\_
- 118 1.1. صيغة مفعّل: \_\_\_\_\_
- 119 2.1. صيغة مفعّل: \_\_\_\_\_
- 120 3.1. صيغ المفعول لمنغير الثلاثي: \_\_\_\_\_
- 122 4.1. صيغة فاعل: \_\_\_\_\_
- 124 1. 5. صيغة فاعل: \_\_\_\_\_
- 126 6.1. صيغة مفعّل: \_\_\_\_\_
- 126 7.1. صيغة فاعل: \_\_\_\_\_
- 127 8.1. الصيغ المشتركة بين الأسماء والصفات: \_\_\_\_\_
- 130 9.1. صيغ المضارع: \_\_\_\_\_
- 130 10.1. صيغة تفاعل، وتفعّل: \_\_\_\_\_
- 132 2 المشترك كالصوري: .
- 132 1.2. الاشتراك كالصوري بين اسم الفاعل واسم المفعول: \_\_\_\_\_
- 133 2. الاشتراك كالصوري بين مفعّل ومفعول: \_\_\_\_\_
- 134 3.2. الاشتراك كالصوري بين الأسماء والأفعال: \_\_\_\_\_
- 135 4.2. الاشتراك كالصوري بين الأفعال: \_\_\_\_\_
- 135 1.4.2. اشتراك الماضي مع الأمر: \_\_\_\_\_
- 136 2.4.2. اشتراك الأمر والمبني للمفعول مع الماضي: \_\_\_\_\_
- 137 3.4.2. الاشتراك كالصوري في بعض تصاريح الأفعال المضارع ناقص \_\_\_\_\_
- 138 4.4.2. الاشتراك كالصوري بين فاعل وأفعّل: \_\_\_\_\_
- 139 5.4.2. الاشتراك كالصوري بين فاعل وأفتعل: \_\_\_\_\_
- 139 6.4.2. الاشتراك كالصوري بين فاعل، ويفاعل: \_\_\_\_\_
- 141 7.4.2. الاشتراك كالصوري بين مضارع أو المزيد بالهمزة منه: \_\_\_\_\_
- 143 3. تعدد المعاني والوظيفية للصيغة الواحدة \_\_\_\_\_
- 143 1.3. أفعّل: \_\_\_\_\_
- 144 2.3. فَعَّل: \_\_\_\_\_

145	3.3. فاعل:
146	4.3. افعل:
146	5.3. تفاعل:
147	6.3. تفعل:
147	7.3. تفعل:
148	8.3. استفعال:
148	انفعل:
149	افعل:
149	أفعال:
149	افعوعل:
149	افعلل:
149	افعلل:
151	الفصل الثالث: الاقتصاد اللغوي في الواصقات التصريفية
151	توطئة
153	أولاً: الاقتصاد اللغوي في الضمانر المتصلة
153	1. لاصقة التاء
156	2. لاصقة الياء المدية
159	3. لاصقة الكاف
160	4. لاصقة ألف الاثنين
161	5. لاصقة واو الجماعة
162	6. لاصقة الهاء
163	7. لاصقة (نا) التيللمتكلمين
164	8. لاصقة نون النسوة (ن)
165	ثانياً: اللواصق الحرفية
165	1. لاصقة التثنية (ان) أو (ين)
170	2. لاصقة الجمع (ون) أو (ين)
172	3. لاصقة الألف التاء (ات)
175	4. لاصقة التاء (ةت)
183	5. لاصقة الألف المقصورة والممدودة (ـ، ـء)
184	6. لاصقة ياء النسبة (ـي)

## فهرس الموضوعات

190	7. لاصقة التوكيد (ن، نّ)
194	8. لاصقة التنوين (ن)
200	الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربية
200	توطئة
202	أولاً: المماثلة الصوتية
204	1. المماثلة بين الصوامت:
204	1.1 المماثلة المقبلة (التقدمية):
207	1.1 المماثلة المدبرة (الرجعية)
213	2. المماثلة بين الصوائت
214	2.1 المماثلة المقبلة (التقدمية)
218	2.2 المماثلة المدبرة (الرجعية)
225	ثانياً: المخالفة الصوتية
230	1. المخالفة بين الصوامت:
235	2. المخالفة بين الصوائت:
242	ثالثاً: الحذف
242	1. حذف الصوامت:
248	2. حذف الصوائت وتقصيرها:
250	1.2 حذف الصوائت:
252	2.2 تقصير الصوائت:
257	خاتمة
263	فهرس الآيات القرآنية
269	فهرس الأحاديث النبوية
270	فهرس الشواهد الشعرية
272	فهرس المصادر والمراجع:
294	فهرس الموضوعات:



## المُلخَص

تطرق هذا البحث للاقتصاد في الجهود الذهنية والعضلية في المستوى الصرفي للغة العربية، نظاماً واستعمالاً، وعوامل تحقّقه فيها، ممّا يسمح للمتكلّم بأن يعبّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي، ويبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلّ كمّية من الجهود. ومن ذلك: اقتصاد الأبنية العربية مجردّها ومزيدها، وما ظهرت به من اعتدال وانسجام وسهولة إنتاج. واقتصاد الصيغ، التي تزيد اللغة العربية غنى ونماء، وتيسّر لها الإحاطة بالمعاني المختلفة من أقصر الطّرق وبأقلّ الأصوات، والمشارك الصرفي. ولواصق التّصريف، والإجراءات التّوازنية التي تلجأ لها اللغة على مستوى الكلام كالمماثلة والمخالفة، والحذف والتقصير.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد، اللغة، الأصوات، الصرف، الصيغ، المشترك، المماثلة، المخالفة.

### **Abstract:**

The present research treats the economy in the mental and muscular efforts at the morphological level of Arabic language, concerning both use and system, as well as the elements that help achieve it to allow to the speaker to express, with the limited little, unlimited ideas in order to gain great advantage with less efforts possible. To achieve it, we can cite:

- The economy in the structure of Arabic resulting in harmony, moderation, and easiness in the production.
- The economy in formulation, which makes Arabic richer and encompasses the different meanings with shorter ways , less sounds, common morphological element, affixes, procedures of balance used by the language like the assimilation, dissimulation, suppression, and shortening.

**Key-words:** economy, language, sounds, morphology, forms, common, assimilation, dissimulation.

### **Résumé:**

Le thème de cette recherche est celui de l'économie dans les efforts mentaux et musculaires au niveau morphologique de la langue arabe, concernant l'usage et le système, ainsi que les éléments qui aident à le réaliser. Ce qui permet d'exprimer, avec le peu limité, infiniment d'idées afin d'en bénéficier dans la transmission de ces idées. Et ce par :

- L'économie dans la structure de l'Arabe, ce qui crée l'harmonie, la modération, la facilité de la production.
- L'économie dans la formulation, ce qui enrichit l'Arabe pour englober tous les sens possibles par les chemins les plus courts, peu de sons, l'élément morphologique commun, les affixes, les procédures d'équilibre utilisés par la langue tels que l'assimilation, la dissimulation, la suppression, l'accourcissement.

**Mots-clés :** économie, langue, sons, morphologie, formes, commun, assimilation, dissimulation.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد

فإنّ هذه الرسالة المقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في الصوتيات العربية، والموسومة بـ: **الاقتصاد اللغويّ في المستوى الصرفيّ العربيّة**. تهدف إلى الكشف عن مظاهر اقتصاد اللغة العربية الفصحى وأقسامه وقوانينه، نظاماً واستعمالاً في المستوى الصرفي؛ وذلك لما رأينا أنّ اللغة مؤسسة اقتصادية تتمكّن بالقليل من الألفاظ أن تحيط بما لا حصر له من المعاني، وتلجأ إلى توحيّ الاقتصاد في مجال العلاقة بين اللفظ والمعنى بكلّ الوسائل، وترشيد استعمال المباني بإزاء ما يُنسب إليها من معان؛ وذلك لأنّ اللغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم، على حدّ تعبير ابن جني.

وبما أنّ هذه الأصوات متناهية، فلا يستطيع الإنسان أن يصل بها إلى الأغراض والمعاني غير المتناهية، إلّا إذا اقتصد فيها وضعاً واستعمالاً بكلّ الوسائل المتاحة وفي المستويات اللسانية كلّها، والاقتصاد اللغوي بهذا المفهوم لا يخصّ لغة دون أخرى، فهو صفة بشرية عامة، إلّا أن هذه الرسالة ركّزت على ما تميّزت به اللغة العربية من زيادة الفضل وكمال الصنعة؛ لأنها لغة أمّة أمّية، ساهمت المشافهة في تطويرها وصقلها وتهذيبها وتطويرها، حتى وصلت إلى أرقى صورة، وخلّصتها من كلّ عيب، مع الأداء اليومي المعتاد، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات. وهذا ما أدّى بها إلى تحمّل أعباء نقل التّراث العربيّ وحفظه، وجعلها جاهزة لحفظ كتاب الله المعجز، ونشر رسالته الخالدة.

ولم يتحقّق هذا النوع من التطوّر والرقى في اللغات الأخرى التي عرفت الكتابة في زمن مبكّر من حياتها؛ لأنّ الكتابة تحبس الكلمات الشّافية حبساً مؤبّداً في حقلٍ مرئيّ. إنّ الاقتصاد اللغويّ متحقّق في جميع المستويات اللسانية الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، ولكنّ هذه الرسالة اكتفت بالبحث في المستوى الصرفيّ فقط؛ لأنّه يمثل

واسطة العقد بالنسبة للمستويات الأخرى، فمظاهر الاقتصاد به أكثر ظهوراً وتنوعاً، إذ تتحمل فيه البنية الوظائف المختلفة والمتنوعة: الصرفية والنحوية والدلالية، وبه تتجلى معطيات المستوى الصوتي وقوانينه.

وهناك دراسات أخرى سابقة، تناولت كلُّ منها الاقتصاد اللغويّ بوجه من الوجوه، أو في مستوى من المستويات، ولكنّ هذه الدراسة حاولت التركيز على المستوى الصرفي فقط، وجمع شتاته من المصادر القديمة والحديثة، وقد تفرّدت عن الدراسات الأخرى بالتعرّض لعوامل تحقّق الاقتصاد في اللغة العربية، واقتصاد المشترك الصرفي، واللواحق التصريفية، وأشياء أخرى مبنوثة في ثنايا الرسالة.

وقد جاء موضوع هذا البحث مقسماً على أربعة فصول، تتقدّمها مقدمة ومدخل، وتتعقبها خاتمة، وهي كالاتي:

### مدخل نظري: مفهوم الاقتصاد اللغويّ وعوامل تحقّقه في اللغة العربية

تطرّقنا فيه للاقتصاد لغةً واصطلاحاً في دراسات القدماء والمحدثين، فمن بين المعاني اللغوية له: التوسّط والاستقامة والقرب والعدل والسهولة والقصر ودفع المشقّة، والأمّ والقصد والإصابة. كما بيّنا استعمالاته عند القدماء وتداخلاته مع المصطلحات الأخرى، وتطرّقنا كذلك لتصور المحدثين لهذه الظاهرة، واختلافهم حولها.

والاقتصاد اللغوي عند المحدثين "أن تُعبّر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي"، أو هو: "ميل اللغة إلى توفير الجهد عن طريق الاختصار أو الحذف أو التعديل في مخارج الحروف"، ليلبغ المتكلّم بذلك أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلّ كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب".

وتسعى اللغة بذلك إلى عدم هدر الجهود البشرية فتعبّر "باقتضاب واختصار عمّا يجول في خاطر المنتفعين منها في ظلّ المبدأ المعروف: بذل أدنى جهد والحصول على أكبر منفعة. أو هو: "تقليل اللفظ، وضعاً أو استعمالاً، بنيةً أو تركيباً، معدولاً به عن أصل، مقصوداً إليه، مع حفظ اللفظ والمعنى جميعاً من الإخلال".

كما بيّنا العوامل المساعدة على تحقّقه وانتشاره في اللغة العربية حتى صار كأنّه مقتصرٌ عليها ولا يوجد في سواها، ومن هذه العوامل اعتماد العربية على المشافهة والسّماع مدّة طويلة من عمرها مع عدم الاختلاط باللغات الأخرى.

ووضّحنا كذلك مدى صدق مصطلح (الاقتصاد) على هذه الظاهرة، وما يحمله من دلالات في مقابل المصطلحات الأخرى، نحو استيعابه كافة المستويات اللغوية، ودلالته على التوجّه والأَمّ (القصْد) مع الاستقامة والتوسّط والقرب والقلّة.

### الفصل الأول: الاقتصاد في أبنية اللغة العربية

وقد افْتُحّ بتمهيد: تحدّثنا فيه عن المظاهر الاقتصادية للصوت اللغويّ في اللغات الطبيعية عموماً \_ في مقابل الأنظمة التواصلية الأخرى \_ كالتعدّد الوظيفي لآلة التصويت، وانتشار الصوت مع الهواء، واعتماده على هواء الزفير، كما لا يُحمل ولا يتراكم لدى المتكلّم والسّامع، فهو موجود عند الحاجة معدوم عند عدمها، ويُدرِك بحاسّة السّمع على أيّة حالٍ ودون الحاجة إلى مساعدة، ويحيط بكلّ المسمّيات الحسيّة والمعنوية ويصلح لحاضرها وغائبها، إضافة إلى تميّزه بخاصية التقطيع والتأليف، فبعدد قليل من الأصوات يتشكّل عددٌ هائل من الكلمات، ومن تلك الكلمات يتشكّل عددٌ لا حصر له من التراكيب.

ثم تلتها ثلاثة مباحث، عنوان أولها: النظام الصوتي في اللغة العربية، وتطرّقنا فيه إلى النّظام الفونولوجي للغة العربية، وبيّنا أقسامَ أصواتها وعددها، وتجليات الاقتصاد فيها. كما أشرنا فيه إلى مظاهر الاقتصاد في توزّعها على جهاز النطق مثل اتّساع المدرج، واقتصاد التّقابلات.

وعنوان الثاني: النظام المقطعي في اللغة العربية، وتعرّضنا فيه إلى مفهوم المقطع بين القدماء والمحدثين، وما استقرّ عنه في الدرس اللساني الحديث، وذكرنا أنّ علّة وجوده، هي عدم قدرة جهاز النطق الإنساني الأداء مستمراً، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقية يستطيع جهاز النطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً.

كما تطرّقنا لأنواعه، ومظاهره الاقتصادية في نظام اللغة العربية واستعمالها، نحو شيوع المقاطع السهلة في أبنية العربية، والعمل على تكييفها وإعادة انسجامها في الاستعمال، وافتقاد مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرة النطق.

وجاء المبحث الثالث موسوماً بـ: **الأبنية الأصول في اللغة العربية**، حيث تعرّض لأصول اللغة العربية (الثنائية، والثلاثية، والرباعية، والخماسية)، ووجوه تصرفها، وطاقتها التركيبية الهائلة التي تنتجها من جملة الفونيمات العربية، وما استعمل منها وما أهمل. وحاول الكشف على مظاهر الاقتصاد في هذه الأبنية، ابتداءً من الثنائي وصولاً إلى الخماسي، معتمداً في ذلك على الدراسات الإحصائية التي أجريت على قسم كبير من المعاجم العربية.

أما المبحث الرابع وعنوانه: **تأليف الكلمة العربية**: فقد سجّل أهمّ الملامح الاقتصادية التي تتجلّى في حسن تأليف الكلمة العربية من مظاهر الانسجام وشيوع الأصوات الخفيفة في نسجها، والتتابعات الصوتية الخفيفة، كما عمل على حصر التتابعات الصوتية المستعملة والمرفوضة في الكلمة العربية، مجرّدها ومزيدها، وكذلك شيوع الأصوات في كليهما، وتعزيز ذلك بالأدلة الإحصائية والنتائج المخبرية.

### الفصل الثاني: اقتصاد الصيغ في اللغة العربية

وقد بدأ بتوطئة تطرّقت إلى مفهوم الصيغة وما تعود به من اقتصاد في الجهود على مباني اللغة العربية. ثم تبعته ثلاثة مباحث، خُصّص الأول منها لـ: **صيغ الأسماء**، حيث تعرّض إلى الأعداد الهائلة لصيغ الأسماء والمصادر، وتجليات الاقتصاد في استعمال ما خفّ منها، وهجر مستقلها على جهاز النطق ومستكرها في السمع.

أمّا الثاني: فخصّص لـ: **صيغ الأفعال**، لبيّن المقبول منها نظرياً، وما استعمل وما لم يستعمل وتجليات الاقتصاد في ذلك الاختيار.

واهتم المبحث الثالث **بالمشترك الصرفي**، الذي ألقى الضوء على خصيصة من أهم خصائص اللغة العربية، والتي تُظهر قدرتها على الاقتصاد في الجهد العضلي والذهني معاً، وذلك بتوظيف اللغة لظاهرة الاشتراك الصيغي، والصوري، وتعدد الوظائف للصيغة الواحدة، وما يعود به ذلك من تقليل للمباني، وتكثيف للوظائف والمعاني.

### الفصل الثالث: الاقتصاد اللغوي في اللواصق التصريفية:

والذي تعرّض لتجليات الاقتصاد في اللواصق التصريفية، في مبانيها، وفي سلوكها وأثرها في البنية المقطعية لما تتّصل به، وفي الوظائف المنوطة بها، مثل: الشّخص، أو العدد أو النّوع أو غير ذلك من الوظائف الأخرى، وتحقّق ذلك في مبحثين، الأول للضمائر المتصلة، والآخر للواصق الحرفية.

### الفصل الرابع: مظاهر الاقتصاد في استعمال الكلمة العربيّة:

وتحدّث عن الاقتصاد في الجانب الاستعماليّ لنظام اللغة العربية، إذ عند تجسيده فعلياً، تعترضنا بعض التّعثرات النّطقية، والمستثقات الصوتية، التي لا نستطيع تحقيقها تعدّراً أو استئقلاً، فنتجاوزها في النظام الفرعي بما يحقّق الخفة والانسجام.

ويتحقّق هذا الاقتصاد ببعض الإجراءات التوازنية التي استتجدت بها العربية، والتي اتّسمت بسمة القوانين الصوتية، وأهمها: المماثلة والمخالفة والحذف، وينضوي تحتها كلّ مظاهر التغير الصوتي الأخرى، كالإعلال والإبدال، والإدغام، والوصل، والتخلّص، والمناسبة، والحذف والتقصير، والزيادة.

كما أنّني لم أخصّص فصلاً تطبيقاً للاقتصاد اللغويّ على حدة؛ لأنّني أدرجت في كلّ فصل نماذج تطبيقية وإحصائية للكلمة مجردة ومزيدها، من القرآن الكريم والمعاجم العربية. وفي نهاية هذا البحث وضعت خاتمة، على شكل نقاط موجزة وقفت فيها على مجمل النتائج التي تناولتها فصوله، ومن بينها:

\* إن مصطلح (الاقتصاد) أكثر دقّةً وصدقاً من بقية المصطلحات الأخرى (الإيجاز، الاختصار، التخفيف، الاستغناء...); وذلك لأنّه يحمل في طيّاته التوجّه

والأَمَّ (القصد) مع الاستقامة والتوسط والقرب والقلّة، أي: أن ثَمّة مقصداً ورضاً يؤمّه الشّخصُ وينحو نحوه، ويريد إصابته، ويسلك إليه الطّريق المستقيمة المستوية السّهلة، والتي تكون أقصرَ الطّرق وأقربها وأقلّها جهداً ووقتاً. في حين تغيب هذه الدّلالات عن غيره. أضف إلى ذلك فهو يستوعب كافّة المستويات اللغوية عكس البقية التي يستعمل أكثرها في سياق الكلام.

\* الاقتصاد اللغوي ينقسم إلى قسمين: قسم عام يخصّ نظام اللغة بكلّ مستوياتها، وقسم خاص يتعلق بتحقيق النّظام على المستوى الاستعمالي (الكلام).

\* لقد كان للمشافهة والسّماع دورٌ كبيرٌ في تهذيب اللغة العربية وصفلها وتطويعها وتخليص أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كلّ ما يشوبها من المركّبات الصّوتية العسيرة نطقاً وغير المستساغة سمعاً، وجعلها تصل إلى أرقى صورة، وتتخلّص من كلّ عيب، مع الأداء اليومي المعتاد، والتباري في المنازعات والمفاخرات والمناظرات والاحتفالات.

\* الاقتصاد اللغوي أكثر حضوراً في اللغة العربية، وذلك لأنها اختصت بعدم اختلاطها باللغات الأخرى، واعتمادها على المشافهة في مراحل التهذيب الطّويلة، ما جعلها تُصرّف على وجوه كثيرة، خلافاً للغات الأخرى التي ارتبطت بالتّدوين الذي كبّلها، إضافة إلى هجرة بعض اللغات وتقلّبها بين أظهر الأمم، ممّا أورثها بعض العادات الدّخيلة، وأيضاً لأنها لغة حية مستعملة ولها تاريخ مسجل يوضح مسيرة جزء كبير من ألفاظها.

\* يتجسد الاقتصاد اللغوي بشقيه الذهني والعضلي في إلغاء الفوارق بالمقايضة أو استعمال القياس، وكذا في طرح كل ما أمكن طرحه من الجهود العضلية عند إنتاج الكلام ما لم يؤدي ذلك إلى تقصير أو لبس.

\* اشتهر الاقتصاد اللغوي في شقّه العضلي عند أغلب المحدثين على شكل نظرية تقوم بتفسير التّعيرات الصّوتية، والتّطوّر اللغوي بشكل عام على أساسه.

تسمى هذه النظرية أو القانون بالاقتصاد في الجهد العضلي أو قانون السّهولة والتّيسير، وهو تأدية اللغة عن طريق الكلام ببذل أقلّ جهد ممكن مع تحقيق الفائدة المرجوّّة،

وذلك بالقضاء على ثقل تجاور الأصوات في السلسلة الكلامية وتسهيل عملية النطق بها، وكذلك بإسقاط كل ما أمكن إسقاطه من كلمات وأصوات بالالتكاء على القرائن المتضافرة في السياق وعلى قرينة الحال.

\* التأكيد على وجود الاقتصاد في الجهد العضلي في اللغة، غير أنه ليس التفسير الأوحد لتطور أصوات اللغة تاريخياً وتركيبياً، كما أنه نسبي لارتباطه بأمن اللبس وحاجة السامع.

\* إن مظاهر الاقتصاد في الصوائت العربية تكاد لا تنتهي، لأنها قليلة العدد، سهلة الإنتاج، قوية الإسماع، تقوم بعدة وظائف في آن واحد. كما تساعد على تخفيف النطق والاقتصاد في الجهد العضلي والذهني، لما تقوم به من إجراءات توازنية.

\* إن اقتصاد الأبنية العربية يتجلى في اعتدال أصولها وسهولة إنتاجها، وانسجام أصواتها؛ لتباعد المخارج واتساع المدرج، وتقابل أصواتها في كل مخرج، وشيوع الأصوات السهلة، والتتابعات الخفيفة والمنسجمة، وغلبة الأبنية المعتدلة.

\* يظهر الاقتصاد في الكلام المزيد، في التصرف في أصوله بالاشتقاق والإلصاق لتوليد ألفاظ جديدة تتميز بالرشاقة والانسجام، وذلك بصبها في قوالب موسيقية معتدلة، وتزويدها بأسهل الأصوات وأخفها. وتساهم الحروف الزائدة في تخفيف بعض التتابعات الصوتية المرفوضة في الأبنية الأصول، واستعمالها في الكلام المزيد.

\* تقوم الكلمة العربية عموماً على قواعد ثابتة تضمن لها اقتصاد الجهد وسهولة الأداء، وشيوع الاستعمال وحسن القبول، وهذه القواعد تتمثل في:

1. خفة اللفظ وقلة حروفه فالعربية تستعمل من الألفاظ وتختار أيسرها نطقاً وأقلها حرفاً.

2. حسن التأليف وذلك يكون بالانسجام بين مخارج الحروف وصفاتها، ودرء التناثر الذي يجعل الكلمة متناهيةً في النقل على اللسان وعسيرة النطق.

3. شيوخ الأصوات السهلة داخل نسج الكلمة، وذلك لأنّ الأصوات اللغوية تتفاوت في الخفة والثقل، فأحسن الألفاظ تأليفاً أكثرها استعمالاً لما خفّ من الأصوات، بل قد يكون بعضها شرطاً في عربية الكلمة.

\* ترتيب الأصوات اللغوية حسب الشيوخ يختلف ما بين الأبنية المجردة، والمزيدة، فالترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في الأصول كما يلي:

ر، ل، ن، ب، م، ع، ق، د، س، ف، ج، ح، و، هـ، ش، ط، ك، خ، ز، ي، ت،  
ء، ص، ث، غ، ذ، ض، ظ، ا.

والترتيب التنازلي لتواتر الأصوات في الكلام المزيد، كالاتي:

ا، ل، م، هـ، و، ي، ن/ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج/ذ، ص، ش،  
ض، خ، ث، ز، ط، غ، ظ.

\* الأبنية المجردة رفضت استعمال 114 ثنائية مستقلة النطق ومتعدّرة، من أصل 841 ثنائية ممكنة، وقد ساعدت الحروف الزائدة في تطويع خمس عشرة ثنائية منها، وإقحامها في الكلام المزيد.

\* الصيغة من أهم مظاهر الاقتصاد اللغوي في المستوى الصرفي؛ لأنها تعمل على إنتاج عدد هائل من المفردات بتعريض مادّتها الأساسية لصورٍ وهيئاتٍ عارضة، تزيد اللغة العربية غنى ونماء، وتيسّر لها الإحاطة بالمعاني المختلفة من أقصر الطرق وبأقلّ الأصوات.

كما يكثر استعمال الصيغ الخفيفة وتتعدّد معانيها ويقلّ استعمال المستقلة وتتوحّد معانيها، وتعود عموماً على اللغة العربية بإيجاز كبير، على مستوى المفردات والتراكيب.

\* المشترك الصرفي من أهم منجزات هذا البحث، حيث كشف عن تعدّد الوظائف والمعاني للمبنى الواحد، وقدرة اللغة الاقتصادية في توظيف صفة الاشتراك في أبنيتها الصّرفية، ويتمثّل هذا الاشتراك الصرفي في ثلاث صور: الأول: الاشتراك الصيغي، حيث

تغطي فيه الصيغة الواحدة بابين صرفيين أو أكثر، عملاً بمبدأ الاشتراك الذي يمثل أعلى درجات الاقتصاد، إذ تقل في المباني وتكثف المعاني.

والثاني: **الاشتراك الصوري**: ويتعلق بالاشتراك في الصورة اللفظية فقط مع الاختلاف في تقدير الصيغة؛ بسبب ما يعتري بنيتها الصوتية من تغير للتخفيف، فيؤدي بذلك اللفظ الواحد أكثر من معنى

والأخير: **يخص تعدد المعاني الوظيفية للصيغة داخل الباب الصرفي الواحد.**

\* يساهم المشترك الصرفي \_ إضافة إلى الاقتصاد العضلي والذهني \_ في رفع درجة الانتظام والموسيقية، والتجنيس وبعض وظائف البيان والبديع.

\* توظف اللغة وسيلة اقتصادية عظيمة، تسمى لاصقة الصفر أو المورفيم الصرفي، حيث تدل على بعض الوظائف الصرفية والنحوية بعدم وجود اللواصق، أو بالخلو منها، وهو ما يعبر عنه أيضاً بالدلالة العدمية.

\* إن اللواصق الصرفية أو ما يسمى مباني التصريف في العربية، تتميز بخفتها وقلة بنيتها، وانتخابها لأسهل الحروف إنتاجاً وأكثرها شيوعاً وائتلافاً مع بقية الحروف، وأنها تعمل على إعادة تكييف ما تدخل عليه وبعث الانسجام فيه، وجعله يتشكّل ويُنتج بأقل جهد عضلي ممكن.

وأنها تنقسم إلى قسمين: لواصق ضميرية، لها وظيفة نحوية ومحل من الإعراب، وأخرى حرفية. وتتميز اللواصق عموماً بالتكثيف الوظيفي والدلالي، إذ يتحمل جلها وظائف كثيرة ومتنوعة: صرفية، ونحوية، ودلالية.

\* إن الإجراءات التوازنية التي تلجأ لها اللغة لا تكاد تخرج عن المماثلة والمخالفة، سواء كانت هذه الإجراءات بالإبدال، أو بالتقريب، أو بالحذف، أو بالإقحام.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري لاستقراء الظاهرة، وتحليلها، ثم تفسيرها؛ لأن التفسير من كمال الوصف، ولطبيعة الموضوع (الاقتصاد)، فإن

## ملخص

له أبعاداً تفسيرية (تعليقية)، إذ يحوي في طياته الأمّ والغاية، ويبين عن مقاصد مستعمل اللغة.

كما اعتمدت على المنهج الإحصائي مع استخدام البيانات والجداول لحصر الأبنية والتتابعات المستعملة والمرفوضة في العربية، وضبط نسبة شيوع الأصوات والأبنية.

## Introduction

In the name of Allah the most gracious and the most merciful. And peace be upon his messenger Muhammad, his family, and his disciples.

Language is an economic enterprise that can possibly, with few words, convey an unlimited number of senses. Language tends to economize concerning the relationship between the word and the sense by all means, as well as the rationalisation of the formal use of senses, giving that the language is a series of sounds used by any given people to express their ideas, said Ibn Djinni

Provided with few sounds, the human being can't reach unlimited senses unless he or she calls upon the economy, both at the level of the use and the system, by all possible means and at all the linguistic levels.

Being a human feature, the linguistic economy, under this concept then, is not limited only to one, but to all the world languages

However, the present thesis focuses on the Arabic language, a language that is characterised by its favour, perfection, and richness for it is the one of an illiterate nation which has been developed, shaped, retouched, and moulded by the spoken Arabic to reach perfection especially by the daily use.

It had to convey and to conserve the Arabic heritage, and hence to save up the holy book of the Koran and spread its eternal message.

The languages which knew writing in their very beginning did not witness this kind of development because writing locks up the words in a visual field eternally.

The linguistic economy is possible at all the linguistic levels; phonetic, syntax, morphological, structural, and semantic levels

I have already discussed the 1<sup>st</sup> level in the dissertation of magister entitled “the linguistic economy at the phonetic level, theoretical and practical level about the verse of *AL-KAHF (the cave)*”

Mr. The supervisor, May Allah bless him, has recommended me to pursue my researches with the morphological level because the aspects of the economy are more diverse in there and that the rules of the phonetic level are more obvious.

This research title is “the linguistic economy at the morphological level in the Arabic language”. But before we present its foreground, it'll be a must to mention that there are indeed some other precedent researches in this field focusing on certain aspects and levels such as:

- “the characteristics of the Arabic language” by Dr Tammam Hassan who, in the 1<sup>st</sup> part of his book, talks about articles on language and literature dealing with one of the most important features of Arabic; the economy, and presents also its tools like: production, contraction, harmony, phonetic convenience, substitution, elision, cancelation, etc. which is considered as the basis of the phenomena of formulation in Arabic.

The 4<sup>th</sup> chapter being of a great help to me, I must tell.

- “linguistic economy in the formation of the singular” in three chapters, a preface and an introduction by Fakhreddine Kabaoau:

The title of the introduction: «economy and language – signification of economy.

The 1<sup>st</sup> chapter “economy and language “in two parts: the 1<sup>st</sup> part talking about the economy in the effort, and the 2<sup>nd</sup> part about the phonetic economy in the formulas.

The 2<sup>nd</sup> chapter “the characteristics of the linguistic economy” in two parts; the 1<sup>st</sup> one about the characteristics in the original system and the 2<sup>nd</sup> one about the secondary system

The 03<sup>rd</sup> chapter that treats the types of economy and its norms in two parts like substitution, elision, suppression, addition, and transfer.

It helped me a lot, especially when it came to formula

However, this thesis is distinguished by the other researches with the elements that fulfil the economy in Arabic

The present research is divided into four chapters, all preceded by an introduction and a preface, and followed by a conclusion.

**01-** Theoretical preface: *the notion of the linguistic economy and the elements fulfil it in the Arabic language.*

Economy is defined in both ancient and contemporary studies and the elements that help fulfil it and spread it in Arabic so that it is considered as a particularity of Arabic. One the above-mentioned elements, is that Arabic has long depended upon the spoken and hearing, being for so long isolated from other languages

We have also shown the extent of credibility of the term “economy” on this phenomenon, and all its possible significations regarding other terms to encompass all the linguistic levels, and the intention and the purpose that it holds.

**Chapter I: the linguistic economy in the structure and system of Arabic.**

**An introduction;** about the economical aspects in the natural languages in general – against the other codes of communication – like the multiplicity of the phonetic apparatus and the emission of the air of expiration . it is neither held nor accumulated by both locator and interlocutor as it occurs when we need it and vice-versa.it is also perceptible by the means of hearing without any given help.

The linguistic sound all the sensible and conceptual objects, present or absent. It is also characterised by the composition: as we can shape so

many words by a small number of sounds, And from those words that we can get numerous structures.

The introduction is followed by three main parts:

Part 01: entitled “the system of phonation in Arabic “dealing with the phonological system of Arabic, its divisions and numbers, as well as the aspects of the economy. We have also shown the distribution of the aspects on the phonetic apparatus like the span of the oral cavity.

Part 02: entitled “the system of cutting in Arabic” that explains the notions given by the ancient and the contemporary scholars to the term “syllabus”.

The reason for which exists the “syllabus” is that the phonetic apparatus cannot perform continuously. Therefore, the syllabus is the shortest unity ever that the phonetic apparatus can emit between two closures. The closure can be whether complete or partial.

We have discussed types of linguistic aspects and their use up to spread the easy syllabus in the structure of Arabic, adapt it and harmonise it in use.

The absence of so many syllabuses needs a phonetic effort to perform. This results in a complicated images and difficult to pronounce in the structure

Part 03: entitled “the original structures in Arabic” dealing with the origins of Arabic (words based on two, three, four, or five letters), its forms of conjugation, its energy that comes out from the phonemes of Arabic, those we can ignore and those we can use.

We have tried to study the aspects of economy in these structures focusing on stats made on so many Arabic dictionaries

**Chapter I: « the formation of the Arabic word »**, which has traced the most important economical aspects where we can see the splendor

of the formation of the Arabic word when expressing harmony, the spread of the light sounds, and the light phonetic groups. We have tried in this chapter to define the phonetic group, whether used or rejected in Arabic, added or removed. In addition to how to spread sounds in each one of them by enforcing those elements by data and results of laboratories

**Chapter II: « economy of forms in Arabic »**, with an introduction defining the « form » and its role in economy of efforts in the structure of Arabic.

The introduction is followed by three parts:

Part 01: “forms of nouns”, we focused on the great number of the noun forms and the aspect of economy in the use of nouns pronounced lightly and the rejection of those being difficult to pronounce.

Part 02: “forms of verbs” to show that we accept theoretically accept, use or that we do not use. Then, the manifestation of economy in this choice.

Part 03: “common morphological element” that led the light one of the characteristics of Arabic that shows the faculty of Arabic to economize both mental and muscular effort because language refers to the phenomenon of the morphological and formal similitude, and the multiplicity of functions of the same form. This leads to the reduction of structures and the condensation of functions and meaning.

**Chapter III: “linguistic economy in the affixes of conjugation”**, where we have talked about the manifestation of the linguistic economy with affixes in their structure, behavior, effect on the structure of the syllabus to which it is attached, and its functions like the person, the gender, the number, etc.

This chapter contains two parts: the 1<sup>st</sup> concerning the indirect pronouns and the 2<sup>nd</sup>, the affixes.

#### **Chapter IV: “the aspects of economy in the use of words”.**

The chapter treats the economy in the use of the Arabic language system, because when we express it, we face difficulties concerning the pronunciation, as well as some strong sounds that we cannot carry out. Thus, we overcome them in the secondary system to guarantee flexibility and harmony.

This can be achievable when we apply new procedures of equilibrium initiated in Arabic. Those procedures are characterised by phonetic rules and laws.

I'd like to remind that I didn't specify a practical chapter for the linguistic economy because I gave practical and statistical examples of the term from The Holy Koran and some Arabic dictionaries.

At the end of the research, I wrote a conclusion, in some points to sum up the results drawn from each chapter.

To reach this purpose, I followed the descriptive and explanatory process to analyse this phenomenon to explain it as explanation is the top of the description.

Viewing the nature of the topic (economy), it has explanatory dimensions (illustrative) as it deals with the intention and the purpose.

It also shows the communicative intention and the purpose, as well as the communicative intention of the speaker.

I have based my work on the statistical process with numeric data and tables to show the structures and the successions, whether used or rejected in Arabic, and the spread rate of sounds and structures.

Among the obstacles that I had to overcome is the multiplicity and plurality of terms about the “economy”, and the diversity of its significations, and the extent of this field, being interdisciplinary with other sciences. Because it is linguistic objective, an explanatory cause, a linguistic particularity, and a law that shows that the speaker tries to simplify and economize the effort.

It all pushed us to discuss other topics like: suppression, attenuation, elision, substitution, origin, multifunction, and structure. I referred to books of rhetoric, syntax, grammar, conjugation, science of recitation of the holy Koran, phonetics, cryptography, stats, etc.

It is mentioned in the reference list below:

- Works of the ancient scholars :

Alayn by al-khaleel; al-kitab (the book) by sibawayh; the qualities and the secret of industry by ibn Djinni; the structure of nouns and verbs by ibn al-kattaa; the great amusing of the conjugation by ibn-asfoor; the meanings of the holy Koran by alfarraa; the intention of the translated chapters by ibn danineer.

- Works of the contemporary scholars:

The linguistic sounds by Dr brahim anis; the linguistic economy in the formation of the singular by Dr. Kabawa; the Arabic dictionary a statistical research in the letters of the Arabic roots by yahia meer ilm; al-sihah dictionary statistical research using the computer by Dr.ali hilmi mussa.

## Conclusion

After the end of a four chapter journey in which we talked about the economy in mental and muscular efforts, as well as its aspects, types, and rules morphologically, at the level of use an system.

We try herein to sum up some of its results:

- The term “economy” is more credible and precise than other terms (concision, shortcutting, attenuation, cancellation), for it holds the idea and intention (purpose).i.e. there is an intention and a purpose that the speaker wants to reach using a straight and easy path, as short, near, and effortless as possible. The above-mentioned significations are absent in the other terms. Besides, it contains all the linguistic levels; on the contrary, the other terms use them in the context.
- The linguistic economy is divided into two parts: a general part that concerns the language system with all levels. And a special one, concerning the fulfillment of the system at the level of the use (speech).
- Spoken and listening had a major role in the refining, retouching, and modeling Arabic, as well as saving its sounds, words and structures from any structures that are difficult in pronunciation or strange when to listen to, in order to reach perfection with no deformation, especially with the daily use.
- The linguistic economy is more present in Arabic because it remained isolated from other languages and it depended upon the spoken use for a very long time during it refinement. This led Arabic to be used in so many ways. This is not the case of the other languages that were stuck

to writing, in addition to the rejection of some languages and the changes they underwent so that they received some strange traditions. Arabic is a living language with a long history recording the long journey of a great part of its words.

- The linguistic economy is present with its two parts, mental and muscular ones, by analogy and all efforts made in the production of speech in case there is no possible ambiguity.
- For the contemporary researchers, the linguistic economy is well known, in its muscular side, as a theory that explains the phonetic changes and the linguistic development in general.

This theory is called the economy in the muscular effort or, the law of simplicity and easiness. It means the performing the language by the speech with the least effort possible by eliminating the heaviness in the near sounds for an easy pronunciation by dropping all uneasy sounds and words.

- Affirming the existence of the economy in the muscular efforts in language. Nevertheless, it is not the only explanation to the historical and the structural development of the language sounds. It is also relative because it is linked the need of the speaker and the safekeeping from any ambiguity.
- The aspects of economy is innumerable in consonants for they are not so many, easy to produce, and strong. They have so many roles at the same time. They help the pronunciation easy and economize the effort as they have procedures of balance.

- The economy in the structures of Arabic is apparent in the easiness of production and the harmony of its sounds, thanks to the splay of the outlets, the extent of the oral cavity, the contrast of sounds at each outlet, the prevalence of the easy sounds, the harmonious and light successions and the frequency of the moderate structures.
- We can find the economy in the speech when we change its origins by deriving and adding to create new more flexible and harmonious words by molding in a musical and attenuated way, and by adding some more light and easy words.

Those new letters help attenuate some rejected sound successions in the original structures to use them in talking.

- Arabic is generally based on fixed rules that guarantee the economy in the effort, the easiness in use, the frequency, and the acceptance.

Those rules are:

01-The lightness of the word with little letters as Arabic uses the easiest words with little letters.

02-Very good composition by creating a harmony between the letters and their qualities. And also by rejecting any heavy words and difficult in the pronunciation.

03-The frequency of the easy sounds in composing a word, as the linguistic sounds are either light or heavy, and the best words ever are those that use the light sounds. This is a condition for some words to qualify them as "Arabic".

- The order of the linguistic sounds according to frequency differs between the original or added structures. The descending order of the frequency of sounds in their origins is as follows:

ر، ل، ن، ب، م، ع، ق، د، س، ف، ج، ح، و، هـ، ش، ط، ك، خ، ز، ي، ت، ء، ص، ث،  
غ، ذ، ض، ظ، ا.

The descending order of the succession of sounds in the added speech is:

ا، ل، م، هـ، و، ي، ن/ر، ع، ف، ت، ب، ك، د، س، ق، ح، ج/ذ، ص، ش، ض، خ، ث،  
ز، ط، غ، ظ.

- The original structures have rejected 114 independent and difficult couplets from 841 possible couplets. The added letters helped refining 15 couplets and then use it.
- « Form » is one of the most aspects of economy at the morphological level because it produces many words by exposing its essence to so many new images that enforce and enrich Arabic, and help it contain different meanings by taking the shortest path possible with fewer sounds. The light forms are frequent and are polysemic; on the contrary, the heavy forms are less used and are monosemic. This helps Arabic a lot with more concision at the level of vocabulary and structures.
- The polymorphological aspect is the most important achievement of this paper as it found out the multifunction and polysemy of the same structure, and the economical ability of the language in using the commonness in its morphological structures.

This commonness is obvious in three ways:

- ✓ The 1<sup>st</sup> which is called **the commonness of the form** where one form contains two or more parts according to the principle of commonness that represents the highest degrees of economy.
  - ✓ The 2<sup>nd</sup>, which is called **the commonness of the image**, of the word with a difference in the estimation of the form because of the change in the sound structure so that one word can have more than one meaning.
  - ✓ The 3<sup>rd</sup>, **the multifunction** of the form in the same morphological aspect.
- This commonness, as well as the mental and muscular economy, participates in the organization and musicality, harmonization, and some functions of rhetoric.
  - The language uses a great economical means, called the zero-affix or the morpheme zero, that indicates some morphological and syntax functions by the inexistence of the affix, it also indicates the nihilist signification.
  - The morphological affixes are characterized by being light and few. They also choose the easiest letters, the most frequent and harmonious with the rest of letters.

They readapt the new sounds and make them harmonious and produce with the least possible effort. We can divide them into two parts: affixes of pronouns, with a syntactical function. The other affixes are literal.

Affixes are characterized by the functional and semantic intensification as they have many morphological, syntactical, and semantic functions.

- The procedures of equilibrium that the language uses are about assimilation and dissimilation by substitution, approximation, cancellation, or insertion.
- The thesis has benefitted a lot from efforts of Arabic cryptographs as they added not only to this science, but also to the other linguistic, morphological, and syntactical sciences. Those efforts need to be developed within scientific and academic researches to find out its secrets and dig out its treasures.



# الباحث

16

E-mail : [bmajalla@yahoo.fr](mailto:bmajalla@yahoo.fr)

مجلة دولية فصلية أكاديمية محكمة  
تصدر عن مخبر اللغة العربية وآدابها  
جامعة عمار ثليجي - ولاية الأغواط - الجزائر



العدد السادس عشر  
ماي - أوت: 2014  
التقييم الدولي: 4881 - 1112 ISSN

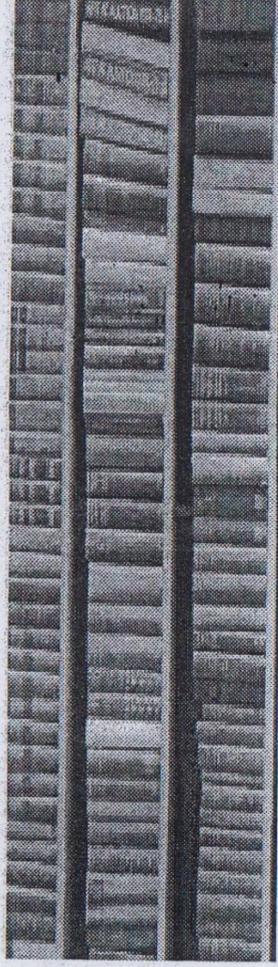
# الباحث

مجلة دولية فصلية أكاديمية محكمة

مخبر اللغة العربية - جامعة الأغواط - الجزائر

-----

العدد السادس عشر ( ماي - أوت : 2014 )



مطبعة ابن سالم - ولاية الأغواط - الجزائر

IMPRIMERIE BENSALEM

Rue M'hammed Bensalem - Laghouat

W - LAGHOUAT - ALGÉRIE

TEL/FAX : 00213 / 29 90 36 13

E.mail : [gourine83@yahoo.fr](mailto:gourine83@yahoo.fr)

-----

**الباحث AL - BAHITH**

التقديم الدولي : 4881 - 1112 - Issn

## الموضوع و الباحث (ة)

قواعد النشر / إدارة المجلة / الهيئة العلمية والاستشارية .

مخبرات العدد .

كثافة العدد السادس عشر : رئيس التحرير .

## مقالات في علوم اللغة

منهجية ابن دُرَيْد الأزدِي وتداخل معايير اللغوية

في بناء معجم الجماهرة

الدكتور زيد خليل القره

الدكتور خالد موسى العجارمة

أستاذ مشارك في علم اللغة الحديث

أستاذ مساعد في النحو

قسم اللغة العربية

قسم اللغة العربية

جامعة آل البيت / الأردن

جامعة تبوك/السعودية

17

مغالطات إبراهيم مصطفى حول كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة : قراءة نقدية.

الدكتور عمر بوقمرة - جامعة الشلف - الجزائر

43

التكرار اللفظي في شعر عبد الله بن حلي

قراءة في مفردات وتراكيب قصيدة "طلبة العرب"

الدكتور سعيد بكير -

جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف - الجزائر

57

أهداف المدرس النحوي في التطور الثانوي

الدكتور إسماعيل ونوغي - جامعة المسيلة - الجزائر

83

البلاغة والأسلوبية أو إشكالية المعيارية والوصفية

الدكتور رابح بن خوية - جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة - الجزائر

103

ملاحح التفكير اللساني عند ابن جني

الأستاذ غيورق حميد - جامعة عمار ثلجي - الأغواط - الجزائر

123

139

بلاغة الخففة والثقل في مفردات القرآن الكريم.  
الأستاذ حمزة بوجمل - جامعة عمار ثليجي - الأغواط - الجزائر

### مقالات في الأدب والنقد

بناء الخطاب التعجيبى في المقامة الموصلية بين هيمنة الواقع و سعة التخيل

169

الدكتور عبد المجيد رخروخ - جامعة الشلف - الجزائر

مقاربة النص الأدبي بين العلمية والتعليمية

179

الدكتورة حنان بومالي - المركز الجامعي لميلة - الجزائر

الحكي التاريخي والتخييلي في رواية الطوفان لعبد المالك مرتاض

195

الأستاذة سامية بجاوي - جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر

أفعال الكلام والحجاج في الخطاب الشعري قصيدة " الغاضبون " لتزار قباني أنموذجا

207

الأستاذ مختار حسيني جامعة الأغواط - الجزائر

تفاعل القصيدة الأندلسية مع الحياة الدينية

243

الأستاذة ابن منصور آمنة - المركز الجامعي - عين قوشنت - الجزائر

علاقة الوزن بالدلالة في القصيدة العمودية: دراسة تطبيقية في " إلياذة الجزائر "

257

الأستاذ الناصر بناني - جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر

مفهوم الصورة الفنية في النقد الأدبي الحديث

281

الأستاذ عبد الحميد قاوي - جامعة عمار ثليجي - الأغواط - الجزائر

### مقالات في الفكر والعلوم الإنسانية

الخطاب الصوفي الطرقي في الجزائر بعد 1920 إلى 1954 ؛ موقعه ودوره في المجتمع

305

الدكتور بكاي رشيد - قسم العلوم الاجتماعية - جامعة الأغواط

الفلسفة العملية والمشروع الحضاري لطفه عبد الرحمن

323

الدكتورة درقام نادية - قسم الفلسفة - جامعة وهران - الجزائر

النظرية العربية الدولية للتقييم : دراسة نقدية في ضوء تداخل الاختصاص.

339

الأستاذ عثمان لخضر - جامعة الجزائر 2 - الجزائر

## بلاغة الخفة والنقل في مفردات القرآن الكريم

الأستاذ حمزة بوجمل - جامعة عمار ثليجي - الأغواط - الجزائر

ملخص :

يتطرق هذا البحث إلى بعض المفردات القرآنية التي ظهرت في الاستعمال العربي بنطقين أو تأديتين مختلفتين، إذ يمثل أحد النطقين الأصل، ثم يصيبه تغير تاريخي أو سياقي فتحدثت له تأدية أخرى تجسّد في الغالب الميل نحو السهولة واليسر، والاقتصاد في الجهد العضلي. وهذه التغيرات التي تصيب ألفاظ اللغة تحكّمها قوانين صوتية كالمماثلة والمخالفة وما ينضوي تحتها من مظاهر كالإبدال والإعلاّل والإدغام والحذف والتقصير وغير ذلك. والكلام العادي يستعمل هذه التغيرات دون فارق دلالي، لكنّ الكلام البليغ، - والذي يعدّ القرآن الكريم في أعلى طبقاته - يضعها وضعاً فنياً مقصوداً في مكانها المناسب، فإنّ الحذف من المفردة مقصود، كما أنّ الذكر مقصود، وإنّ الإبدال مقصود، كما أنّ الأصل مقصود، وكلّ تغيير في المفردة أو إقرار على الأصل مقصودٌ له غرضه.

سنحاول في هذه الصفحات رصد بعض المفردات القرآنية في شكل تقابلات، والكشف عن الفروق البيانية والقيم التعبيرية بينها:

## أ/ الإدغام وفك الإدغام:

هناك ألفاظ وردت في القرآن الكريم بالإدغام في سياق، وبفك الإدغام في سياق آخر، ونورد أمثلة لها على شكل متقابلات فيما يلي<sup>(1)</sup>:

(يشاقق - يشاق)، (يحادّ - يحادد)، (يرتدّ - يرتدد).

بتتبع ورود هذه الألفاظ وكيفيةها وجد أنّ الذي وقع مجزوماً منها جاز فيه الإدغام والفك، وأنّ الذي وقع مرفوعاً أو منصوباً لم يرد فيه غير الإدغام<sup>(2)</sup>.

ووجد المتبعون لهذه الظاهرة قديماً وحديثاً أنّ معنى المفردة وهي مدغمة يتناسب مع المعنى اللغوي للإدغام الذي يقوم على المسطرة والخفاء والإضمار، ومعناها في حالة فك الإدغام يتناسب مع الإظهار والجلاء والجاهرة<sup>(3)</sup>، ونذكر عيّنة على ذلك:

يشاقق / يشاق:

وردت مفردة "يشاقق" في القرآن مرة واحدة في قوله تعالى: (ذلك بأنهم شاققوا الله ورسوله ومن يُشاقق الله فإنّ الله شديد العقاب)<sup>(4)</sup>، ووردت بدون إدغام

<sup>1</sup> بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب،

(القاهرة)، مصر، ط2، 2006م، ص: 4.

<sup>2</sup> دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، د خالد قاسم بني دومي، عالم الكتب

الحديث، (إربد)، الأردن، ط1، 2006م، ص: 169.

<sup>3</sup> دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 180.

<sup>4</sup> الآية 4 من الحشر.

مرتين؛ الأولى في قوله تعالى: (ومن يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (5)، والأخرى في قوله: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (6).

لقد استطاع البقاعي (ت885) أن يصل إلى الدلالات الصوتية الدقيقة للإدغام ونكته لاستعانتة بسياق الحال، في قوله: «وأظهر الإدغام في المضارع لأن القصة للعرب، وأمرهم في عداوتهم كان بعد الهجرة شديداً ومجاهرة... وأدغم في الحشر.... لأن القصة لليهود وأمرهم كان ضعيفاً ومساورة في مذاكرة» (7)، وقال عن الفك في سورة النساء: «وأظهر القاف إشارة إلى تعليقه بالمجاهرة، ولأن السياق لأهل الأوثان وهم مجاهرون، وقد جاهر سارق الدرعين الذي كان سبباً لتناول الآية في آخر قصته» (8).

كما نلاحظ أن الفك في هذه المفردة كآته مرتبط بذكر الرسول، تناسباً مع طبيعة علم البشر المتعلق بالظاهر من الأمور؛ إضافة إلى تناسبه مع المشاققة التي تقتضي التفرقة ووضع كل فئة في شق، والأمر عكسه مع الله تعالى فلا يستطيع من شاقه أن يخرج من كونه، كما أنه يعلم السر وأخفى فناسبه الإدغام، ويدعم ما

<sup>5</sup> الآية 115 من النساء.

<sup>6</sup> الآية 13 من الأنفال.

<sup>7</sup> نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم البقاعي، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة)، مصر (د. ت. ط)، ص: 238/8-239.

<sup>8</sup> نفسه، ص: 401/5.

ذهبنا إليه آتته لما ذكر الله وحده أدغم، ولما أتبع بذكر الرسول، أو ذكر الرسول وحده فك الإدغام.

يُحَادِّدُ/ يُحَادِّدُ: لقد ورد لفظ "يُحَادِّدُ" مرتين: الأولى في قوله تعالى: ( إن الذين يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُتِبُوا كَمَا كُتِبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ. )<sup>(9)</sup>، والأخرى في قوله: ( إن الذين يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذْلِينَ )<sup>(10)</sup>. وورد لفظ "يُحَادِّدُ" مرة واحدة، وذلك في قوله: ( ألم يعلموا أنه من يُحَادِّدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا )<sup>(11)</sup>.

الحاذة<sup>(12)</sup>: المعادة والمخالفة، ولها صورتان: الأولى صورة المعادة الباطنة المضمرة المخفية وهي التي يتمثلها المنافق في العادة، والثانية صورة المعادة الظاهرة الصريحة المعلنة، ويمثلها العدو اللدود الجاهر بالعداوة<sup>(13)</sup>. وقد تناسب الإدغام مع الصورة الأولى، كما تناسب فك الإدغام مع الصورة الثانية التي تتخذ من الجاهرة وسيلة لها.

<sup>9</sup> الآية 5 من المجادلة.

<sup>10</sup> الآية 20 من المجادلة.

<sup>11</sup> الآية 63 من التوبة.

<sup>12</sup> تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م،

ص: 246/10.

<sup>13</sup> دلالات الظاهرة الصوتية، ص: 176.

بالرغم من أن الإدغام في آيَيِ الجادلة إدغام لازم أي: لا يجوز فيه الفك؛ لأنَّ الفعل قد ورد مرفوعاً، إلا أنه تناسب مع سياق السورة الذي تحدّث كثيراً عن لائقين، فجاء الإدغام موحياً بعداوة هؤلاء القائمة على الخفاء والمساورة.

أما عن آية التوبة، فقد ورد الفعل فيها مجزوماً، ولذلك يجوز فيه الإدغام والفك، وقال ابن عاشور في هذا: «فكّ الدالان من "يجادد" ولم يُدغمَا لأنه وقع مجزوماً، فحاز فيه الفكّ والإدغام، والفكّ أشهر وأكثر في القرآن، وهو لغة أهل الحجاز، وقد ورد فيه الإدغام، نحو قوله: (ومن يشاقق الله) في سورة الحشر في قراءة جميع العشرة، وهو لغة تميم»<sup>(14)</sup>، والفكّ في هذه الآية تناسب مع الجاهرة في معادة الله تعالى ومعادة رسوله صلى الله عليه وسلم، وفي ذلك يقول البقاعي: «ولما كان ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً أضخم، أضمر للشأن فقال: "آته" أي الشأن العظيم من يجادد الله" وهو الملك الأعظم، ويظهر المحادة بما أشار إليه الفكّ "ورسوله" أي الذي عظّمته من عظّمته، بأن يفعل معهما فعل من يخاصم في حدّ أرض فيريد أن يغلب على حدّ خصمه، ويلزمه أن يكون في حدّ غير حدّه "فإن له نار جهنّم" أي فكونها جزءاً له على ذلك حتى لا ريب فيه»<sup>(15)</sup>، ونعيد ما قلناه سابقاً بأنَّ عادة ذكر الرسول بعد ذكر الله تعالى في موضع الجواز يختار فيه الفكّ على الإدغام.

تفسير التحرير والتنوير، ص: 246/10.

نظم الدرر، ص: 514-515.

يرتدّ/ يرتدد:

ورد لفظ "يرتدّ" بالإدغام مرّة واحدة، في قوله تعالى: ( يا أيها الذين ءامنوا من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقومٍ يُجهّمُ ويُحبّونه ) (16) وبالفتح مرّة واحدة أيضاً "يرتدد"، في قوله: ( ومن يرتدّد منكم عن دينه فيمت وهو كافرٌ فأولئك حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) (17). والارتداد عن الدّين يتخذ طريقين: طريق السّريّة والخفاء، ويناسبها الإدغام لأنّه في حقيقة إخفاء للصوت، وطريق الجاهرة والإظهار، ويناسبها الفكّ لأنّه في حقيقة إظهار للصّوت (18). ويربط اللفظين في الآيتين بسياق الحال نجد تناسباً فنياً معجزاً، إذ وردت "يرتدّ" في سياق الحديث عن المنافقين، وسبقت بقوله تعالى: ( فترى الذين الذين في قلوبهم مرضٌ يُسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعمى الله أن يأتي بالفتح أو أمرٍ من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين ) (19)، وهذا السّياق يناسبه الإدغام إشارةً إلى أن الارتداد يتخذ لدى المنافقين جانباً سريّاً، في حين جاءت الصّيغة الثّانية في سياق الحديث عن الكفّار وقاتلهم للمسلمين ومحاولة ردّهم عن دينهم في نفس الآية: ( يسألونك

<sup>16</sup> الآية 54 من المائدة.

<sup>17</sup> الآية 217 من البقرة.

<sup>18</sup> دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 178.

<sup>19</sup> الآية 52 من المائدة.

عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلٌّ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ  
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا  
يُرْوَاهُ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا ﴿٢٠﴾ ، وهذا السياق  
يتناسب مع فكِّ الإدغام؛ لأنه يعبر عن ارتداد الكفار المتسم بالجاهرة،  
تَوَكَّدَهُ صَيغَةً الْفَعْلُ يَرْتَدُّ، "وهي صيغة مطاوعة إشارة إلى أن رجوعهم عن  
الإسلام إن قُدِّرَ حصوله لا يكون إلا عن محاولة من المشركين، فإن من ذاق  
حلاوة الإيمان لا يسهل عليه رجوعه عنه، ومن عرف الحق لا يرجع عنه إلا  
عناء" (21)، ويعلق البقاعي عن فكِّ الإدغام في هذه الصيغة بقوله: «إجماع القراء  
على الفكِّ هنا للإشارة إلى أن الجبوت مشروط بالكفر ظاهراً باللسان وباطناً  
لقلب. فهو مليح بالعفو عن نطق اللسان مع طمأنينة القلب، وأشارت قراءة  
الإدغام في المائدة إلى أن الصبر أرفع درجة من الإجابة باللسان وإن كان القلب  
لممتناً» (22)، ونلاحظ أن فكِّ الإدغام تناسب مع الارتداد والانفصال عن الدين  
الذي يجازى صاحبه بالخلود في النار.

وقد استعمل القرآن الكريم الإدغام استعمالاً اقتصادياً، إذ تُكثَّفُ به المعاني  
تعمال صيغة واحدة، فتؤدي بذلك الجملة مؤدىً جملتين، ويدخل هذا العمل  
من ما يسمى بالتوسُّع في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: (لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِهَا

آية 217 من البقرة.

سير التحرير والتنوير، ص: 2/332.

م الدرر، ص: 3/232-233.

ولا مولودٌ له بولده ( <sup>23</sup> ) ، فالفعل "تضارٌ" يحتفل أن يكون مبنياً للفاعل (تضارٌ) ، وأن يكون مبنياً للمفعول (تضارٌ) ، فإذا اعتبرناه "مبنياً للفاعل فالمفعول محذوف تقديره: لا تضارٌ والدّة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر " <sup>24</sup> ) ، وإذا اعتبرناه مبنياً للمفعول ، كان المعنى: "لا يضارٌ مولودٌ له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة ، وأخذ ولدها مع إثارها إرضاعه ، وغير ذلك من وجوه الضرر " <sup>25</sup> ) ، والمعنيان مرادان ، والنهي موجّه للوالد والوالدة معاً في آن واحد ، ولو أريد أحدهما لفكّ الإدغام لتعين أحد المعنيين وصار النهي لأحدهما؛ لأنّ اللغة لا تعدم وسيلة لأمن اللبس ، ويدعمه سماع القراءتين بالفكّ ، فقد روي عن ابن عباس: لا تضارٌ ، بفكّ الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الثانية . وقرأ ابن مسعود: لا تضارٌ ، بفكّ الإدغام أيضاً وفتح الراء الأولى وسكون الثانية " <sup>26</sup> ) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ( ولا يضارٌ كاتبٌ ولا شهيدٌ ) <sup>27</sup> ) ، فإنّ الفعل يحتفل البناء للفاعل ، "فيكون المعنى أنّه ينهى الكاتب والشهيد أن يضاراً أحداً بأن

<sup>23</sup> الآية 233 من البقرة .

<sup>24</sup> البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر ، (بيروت) ، لبنان ، 2005م ، ص: 503/2 ، وينظر : الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت) ، لبنان ، 1 ، 2000م ، ص: 174 .

<sup>25</sup> البحر المحيط ، ص: 503/2 .

<sup>26</sup> نفسه ، ص: 502/2 .

<sup>27</sup> الآية 282 من البقرة .

لكاتب في الكتابة أو يحرف وبأن يكتم الشاهد الشهادة أو يغيرها أو يمنع من للفاعل<sup>(28)</sup>، و باعتبار الفعل مبنياً للمفعول فالنهي من أن يضارَّهما أحد بأن ما ويشقَّ عليهما في ترك أشغالهما أو بالتهديد للخروج عن الصدق في الكتابة مادة<sup>(29)</sup>. والمعنيان مرادان فهو ينهى عن وقوع الضرر عنهما، أو صدوره ، ولو أريد أحد المعنيين لفك الإدغام، وفي ذلك يقول الزركشي: «قد يكون مشتركا بين حقيقتين أو حقيقة وحجاز ويصحَّ حمله عليهما جميعاً كقوله ( ولا يُضارُّ كاتبٌ ولا شهيدٌ). قيل: المراد (يضارُّ) وقيل (يضارُّ) أي ب والشهيد لا يضارُّ فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر، ويحتمل أن من دعا ب والشهيد لا يضارُّه فيطلبه في وقت فيه ضرر وكذلك قوله: (لا تُضارُّ بولدها) فعلى هذا يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على «(30)».

ما سبق تتضح لنا دقة الأسلوب القرآني في تحيُّر الدلالات الصوتية الدقيقة لا بطريقة فنية مقصودة تتناسب مع نوع السياق، وبشكل اقتصادي عجيب.

1. لغة العربية والمعنى، ص: 173.

2. نفسه، ص: 173 والبحر المحيط، ص: 725 - 726.

3. ان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل مكتبة دار التراث، (القاهرة)، مصر، (د. ت. د. ط)، ص: 207/2 - 208.

## ب - الإبدال:

يبدل أحد الصوتين إلى جنس مجاوره ثم يُدغمُ فيه، محدثاً ما يسمّى بالمماثلة التامة، ليعمل اللسان في اتجاه بعينه عملاً واحداً. وقد يكون التقريب بلا إدغام أي بالإبدال فقط. والقرآن الكريم يستعمل هذه المفردات التي يجوز فيها الوجهان أي الإبدال وعدمه بشكل فني بديع، سنذكر منه نماذج في شكل مقابلات على سبيل المثال لا الحصر. ومن المقابلات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم: (31) (يد كـرون - يتذكرون)، (يضرعون - يتضرعون)، (المصدقين، المتصدقين)، (يدبروا، يتدبروا)، (يزكّي، يتركّي)، (الطهّرين، المتطهّرين)، (اطيّرنا، تطيّرنا)، (يخصّمون، يختصمون)، (يهدي، يهتدي). ونبدأ بذكر حقائق لغوية تتعلق بالبنائين وكيفية استعمالهما:

إن البناء "يتفعل" أطول من بناء "يفعل" في النطق، فـ(يتذكّر) أطول من (يدكّر). بمقطع واحد، فـ(يتذكّر) متكون من خمسة مقاطع: (يـ / تـ / ذـ / كـ / ر) في حين أن (يدكّر) متكون من أربعة مقاطع: (يـ / ذـ / كـ / ر) (32)، والقرآن الكريم يستعمل الصيغة الأطول "يتفعل" لما هو أطول زمناً، وقد يستعمله في مقام الإطالة والتفصيل (33)، كما يؤتى بهذه الصيغة في اللغة

<sup>31</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 182.

<sup>32</sup> بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 37.

<sup>33</sup> نفسه، ص: 39.

في الغالب للدلالة على التدرج الذي يقتضي بدوره الاستمرار في الحدث، في حين  
يكتفي في البناء الآخر بوقوع الحدث ولو في أدنى المراتب (34).

إن البناء **يفـتعل** فيه تضعيف زائد على **يتفعل**، ففي **يفـتعل** تضعيفان وفي  
**يتفعل** تضعيف واحد، وهذا التضعيف الزائد يستعمله القرآن للمبالغة في الحدث  
والإكثار منه (35). وقد جاء في كتب اللغة ما يدعم ذلك، كقول ابن جني: « ومن  
ذلك أنهم جعلوا تكرر العين في المثال دليلاً على تكرر الفعل فقالوا: كسرّ  
وقطعّ وفتحّ وغلّقّ » (36)، ومن ذلك في غير الأفعال نونا التوكيد الثقيلة  
والخفيفة فإن الثقيلة أكد من الخفيفة (37). ومن نماذج المتقابلات التي يسري عليها  
هذا التفسير:

**يَضْرَعُونَ/يَضْرَعُونَ:**

وردت كلمة "يَضْرَعُونَ" في قوله تعالى: ( وما أرسلنا في قريةٍ من نبيٍّ إلَّا  
أخذنا أهلها بالبأساءِ والضراءِ لعلهم يَضْرَعُونَ ) (38)، ووردت كلمة  
"يَضْرَعُونَ" في قوله تعالى: ( ولقد أرسلنا إلى أممٍ من قبلك فأخذناهم بالبأساءِ

<sup>34</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 184.

<sup>35</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 39.

<sup>36</sup> الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة  
والنشر، (بيروت)، لبنان، ط2، (د.ت)، ص: 155/2.

<sup>37</sup> بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 38.

<sup>38</sup> الآية 94 من الأعراف.

والضَّرَاءَ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ<sup>(39)</sup> . حيث حدث في الكلمة الأولى إبدال ثم إدغام أي ما يسمى بالمماثلة التامة، والثانية بقيت على أصلها. وإضافة إلى ما حققته التحول الطارئ على الكلمة من تسهيل في النطق واقتصاد في الجهد العضلي، فإننا نريد أن نعرف سبب ارتباط كل صيغة بموضع دون آخر، إذ لا يجوز استبدال إحداهما بالأخرى.

اختصاص آية الأنعام بـ "يتضرعون" يؤيده السياق الذي يتحدث عن قضية عقديّة أساسية وهي التوحيد التي تستدعي الاستمرار في التضرع والتدلل والتخضع لله عزّ وجلّ، وهذا الطول في الحدّث يتناسب مع طول البناء<sup>(40)</sup> .

أمّا آية الأعراف فاختارت الصيغة المشدّدة "يُضَرَّعُونَ" تناسباً مع مقام الإنذار من العذاب الذي يستدعي وجود التضرع ولو في أقلّ مراتبه لتخليصهم من العذاب<sup>(41)</sup> .

لقد توافقت كلّ من الصيغتين مع ما قبلهما؛ فالصيغة الأطول سبقت بذكر الإرسال إلى الأمم، والأخرى سبقت بذكر الإرسال إلى القرية، "والأمم أكثر من القرية، وهذا يعني تطاول الإرسال على مدار التاريخ، فلما طال الحدّث واستمرّ وجاء بما هو أطول بناء "يتضرعون"، ولما كان الإرسال في الأعراف إلى قرية

<sup>39</sup> الآية 42 من الأنعام.

<sup>40</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 184 .

<sup>41</sup> ينظر: نفسه، ص: 185 .

"يَضْرَعُونَ" فجاء بما هو أقصر من البناء"<sup>(42)</sup>، كما استعمل في آية الأنعام (أرسلنا إلى) وهذا يقتضي التبليغ دون المكث، وفي آية الأعراف (أرسلنا في) وهذا يقتضي التبليغ والمكث؛ لأنّ (في) تفيد الظرفية، "وهذا يعني بقاء النبي بينهم يبلغهم ويدكرهم بالله ويربهم آياته المؤيدة، ولا شكّ هذا يدعوهم إلى زيادة التضرع والمبالغة فيه، فجاء بالصيغة الدالة على المبالغة في الحدث والإكثار منه فقال: (لعلهم يَضْرَعُونَ)"<sup>(43)</sup>. كما أن هناك تناسبا بين الجهد المبذول في نطق الصيغتين وما تدلّ عليه كل صيغة في الخارج؛ وذلك لأنّ الدلالة على الاستمرار في التضرع وما يتطلبه من جهد ومثابرة، قد اختير لها الصيغة الأصلية المسماة بالثقل، عكس الدلالة على التضرع، وإن كان في أدنى مراتبه، التي اختصت بالصيغة المسهّلة<sup>(44)</sup>.

### المصدّقين/ المتصدّقين:

ورد لفظ "المصدّقين" في القرآن الكريم مرّة واحدة في قوله تعالى: (إنّ المصدّقين والمصدّقاتِ أقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجرٌ كريمٌ)<sup>(45)</sup>، وورد لفظ "المتصدّقين" مرتين: الأولى في قوله تعالى: ( فأوف لنا الكيل

<sup>42</sup> بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 39.

<sup>43</sup> نفسه، ص: 39.

<sup>44</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 186.

<sup>45</sup> الآية 18 من الحديد.

وتصدق علينا، إنَّ اللهَ يجزي المتصدقين<sup>(46)</sup>، والثانية في قوله تعالى: ( والمتصدقين والمتصدقات )<sup>(47)</sup>.

ما يلاحظ أنَّ صيغة "المصدقين" في سورة الحديد قد حققت عدة دلالات. فهي تدلُّ على الإكثار من الصدقة، وإخفائها والسرية فيها، وربما تدلُّ أيضاً على لصوق هذه الصفة بهم حتى صاروا يعرفون بها<sup>(48)</sup>، وهذا تناسباً مع سياق السورة الذي ورد فيه ذكر المبالغين في الصدقة وتكرَّر فيه ذكر الإنفاق والنهي عن البخل.

فقد قال تعالى: ( وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجرٌ كبيرٌ )<sup>(49)</sup>، وقال: ( وما لكم ألا تُنفقوا في سبيلِ اللهِ واللهِ ميراثُ السمواتِ والأرضِ، لا يستوي منكم من أنفق من قبلِ الفتحِ وقاتلَ أولئك أعظمُ درجةً من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا وكلاً وعدَّ اللهُ الحسنى )<sup>(50)</sup>، وقال: ( من ذا الذي يقرضُ اللهُ قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجرٌ كريمٌ )<sup>(51)</sup>، وقال: ( الذين يبخلون ويأمرون الناسَ بالبخلِ ومن يتولَّ فإنَّ اللهُ هو الغنيُّ الحميدُ )<sup>(52)</sup>، فنلاحظ أنَّه تكرَّر ذكر النفقات مع المفاضلة بينها من حيث السبق وحاجة المتصدق

<sup>46</sup> الآية 88 من يوسف.

<sup>47</sup> الآية 35 من الأحزاب.

<sup>48</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 187.

<sup>49</sup> الآية 7 من الحديد.

<sup>50</sup> الآية 10 من الحديد.

<sup>51</sup> الآية 11 من الحديد.

<sup>52</sup> الآية 24 من الحديد.

لها ومضاعفة أجرها عند الله تعالى، وهذا يقتضي ذكر صيغة المفاضلة أو المبالغة. في حين لم يرد ذكر الإنفاق والصدقات في سورة الأحزاب على طولها، عدا ما ورد في هذه الآية التي جمعت عدداً من صفات أهل الإيمان، والآية التي خاطب فيها الله تعالى نساء النبي: (وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَءَاتِينَ الزَّكَاةَ) (53)، فجاءت الصيغة في سورة الأحزاب على الأصل، وذلك للتفصيل في الصفات وتعدادها والإطالة في ذكرها، تناسباً مع الفكّ (البناء الأطول)، وتشمل عموم أصحاب النفقة<sup>(54)</sup>.

أما في آية يوسف فقال: (إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ). ولم يقل (المُتَصَدِّقِينَ) لأكثر من سبب، منها أنه مناسب لقوله: (وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا)، ومنها أنهم طلبوا التصدّق ولم يطلبوا المبالغة في الصدقة، وذلك من حسن أدبهم. ومنها أنه لو قال: (إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ) لأفاد بذلك أن الله يجزي المبالغين في الصدقة دون من لم يبلغ، وهذا غير مراد؛ لأنّ الله يجزي على القليل والكثير<sup>(55)</sup>.

يهدي / يهتدي:

ورد لفظ "يهدي" في القرآن الكريم في موضع واحد، هو قوله تعالى: (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى) (56). وورد لفظ "يهتدي" في ثلاثة مواضع: الأول قوله تعالى: (فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي

<sup>53</sup> الآية 33 من الأحزاب.

<sup>54</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 41.

<sup>55</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 40.

<sup>56</sup> الآية 35 من يونس.

لنفسه<sup>(57)</sup>، والثاني قوله: ( من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه<sup>(58)</sup>، والثالث قوله: ( فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه<sup>(59)</sup>).

لقد خضعت لفظة "يهتدي" لمئات تامة حيث أبدلت التاء دالاً، لتقارب المخرجين، وأدغمت في الدال، ثم حركت الهاء بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين<sup>(60)</sup>. ومعنى الذي لا يهتدي: هو الذي لا يهتدي بنفسه فضلاً عن هدايته لغيره إلا أن يهديه الله، يقول البقاعي في ذلك: «أمّن لا يهتدي، أي لا يهتدي فضلاً عن أن يهدي غيره إلى شيء من الأشياء أصلاً ورأساً؛ وإدغام تاء الافتعال للإيماء إلى انتفاء جميع أسباب الهداية حتى أدانيها»<sup>(61)</sup>، وتكلم تمام حسان عن دلالة التشديد في هذه اللفظة: «... أن هذا الشخص المشار إليه لا يهتدي بنفسه، وأنه إذا جاء من يقوده إلى الطريق السوي لم يسلس قياده له، فكأن وصوله إلى الهداية آخر الأمر يأتي بعد أخذ وردّ وكان الذي ندب نفسه لهدايته يأخذ بيده جذباً إلى الغاية المرجوة، لكنه يحاول الإفلات منه، فما يصل به إلى الغاية إلا بعد مشتقة هذا ما يوحي به السكون الذي يسبق الحركة في التشديد»<sup>(62)</sup>.

<sup>57</sup> الآية 108 من يونس.

<sup>58</sup> الآية 15 من يونس.

<sup>59</sup> الآية 92 من النمل.

<sup>60</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 190.

<sup>61</sup> نظم الدرر، ص: 118/9.

<sup>62</sup> البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني - د تمام حسان، عالم الكتب،

(القاهرة)، مصر، ط2، 2000م، ص: 203/1-204.

إن لفظ "يهدي" متمكنة في سياقها؛ لأنها وردت في مقام ينفي عن الأصنام نفيًا قاطعاً ففكرة الاهتداء، فما ظنك إذن بالهداية" (63) . وقد ورد في القرآن قول إبراهيم لأبيه: (إذ قال لأبيه يا أبتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً) (64).

يتركّي / يتركّي:

وورد لفظ "يتركّي" في قوله تعالى: (وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتركّي) (65)، وورد لفظ "يتركّي" في قوله تعالى: (وما يدريك لعله يتركّي) (66)، فالآية الأولى في إيتاء المال وهو مستمر متطاوّل، فغير عنه بالصيغة الطويلة للدلالة على الطول في الزمن، والثانية في الأعمى الذي جاء يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومدة هذا الفعل أقصر من مدة إيتاء المال، فناسبها البناء الأقصر.

ومن جهة أخرى فالتركّي في الآية الأولى مقرون بإيتاء المال الذي يحتاج إلى التدرج، فاستعمل له "يتركّي"، والتركّي الثاني مقرون بالخشية من الله، وهذا

<sup>63</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 191.

<sup>64</sup> الآية 42 من مريم.

<sup>65</sup> الآية 17-18 من الليل.

<sup>66</sup> الآية 3 من عبس.

أمر قلبي، فاستعمل له الصيغة التي بها إخفاء وإدغام<sup>(67)</sup>. ومن صور المتقابلات التي يفرق بينها بالإبدال فقط:

### مكة/بكة:

ورد لفظ "مكة" في القرآن مرة واحدة، وذلك في قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ)<sup>(68)</sup>.  
وورد لفظ "بكة" مرة واحدة أيضاً، وذلك في قوله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ)<sup>(69)</sup>، وبكّة "اسم بمعنى البلدة ووضعه إبراهيم عليه السلام علماً على المكان الذي عينه لسكنى ولده بنية أن يكون بلداً، فيكون أصله من اللغة الكلدانية، لغة إبراهيم. ألا ترى أنهم سمو مدينة (بعلبك) أي بلد بعل، وهو معبود الكلدانيين، ومن إعجاز القرآن اختيار هذا اللفظ عند ذكر كونه أول بيت"<sup>(70)</sup>، وقيل "بكة" لغة في مكة اختصت بموضع البيت، ومكة تدل على سائر البلد الحرام<sup>(71)</sup>. وقال البقاعي فيها: «لِلَّذِي بِبَكَّةَ أَي الْبَلَدَةِ الَّتِي تَدُقُّ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ، وَيُرَدِّحُمُ النَّاسَ فِيهَا أَزْدَحَاماً لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا مِثْلُهُ وَلَا قَرِيبَ مِنْهُ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَدُقَّ هَذَا النَّبِيُّ الَّذِي أَظْهَرْتَهُ مِنْهَا الْأَعْنَاقَ مِنْ كُلِّ مَنْ نَاوَاهُ،

<sup>67</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 45.

<sup>68</sup> الآية 24 من الفتح.

<sup>69</sup> الآية 96 من آل عمران.

<sup>70</sup> تفسير التحرير والتنوير، ص: 12/4-13.

<sup>71</sup> ينظر: نفسه، ص: 12/4.

ويزدحم الناس على الدخول في دينه ازدحاماً لم يعهد مثله»<sup>(72)</sup>، ويبدو أن سياق الحج قد اختير له "بكة" تناسباً مع بكّ الناس لبعضهم البعض وازدحامهم عكس آية الفتح التي اختير لها الاسم المشهور<sup>(73)</sup>. وقد حقق مجيئها بالباء تسهياً للنطق نظراً لصعوبة الانتقال نسبياً من الباء إلى الميم لقرب مخرج الصوتين<sup>(74)</sup>، إذ هما صوتان شفويان. ويزيد من صعوبة النطق تشديد الكاف الذي يتبع الميم، وهذا لا يوجد فيما أتبعته فيه الميم الباء، نحو قوله: "بما أنزل إليك"، وقوله: "فبما رحمة من الله"، وقوله: "بمفازة" لانتفاء شرط التشديد في الصوت الذي يتبع الميم.

### يبسط/ يبسط:

ورد لفظ "يبسط" بالضاد في قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)<sup>(75)</sup>، وسائر ما في القرآن (يبسط) بالسين في أكثر من عشرة مواضع، وذلك أن البسط في آية البقرة مطلق عام لا يخص شيئاً دون شيء وفي غيرها مقيد، ولا شك أن البسط المطلق أقوى من المقيد، فهو يحتل البسط في الرزق والأنفس وفي الملك وغيرها، فجاء في الأقوى بالضاد وفي المقيد بالسين<sup>(76)</sup>. ويقول في ذلك الزركشي: «فبالسين السعة الجزئية كذلك علة التقييد، وبالضاد السعة الكلية بدليل

<sup>72</sup> نظم الدرر، ص: 6/5.

<sup>73</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 52.

<sup>74</sup> ينظر: دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 194.

<sup>75</sup> الآية 45 من البقرة.

<sup>76</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 54.

علوّ معنى الإطلاق وعلوّ الصاد مع الجهارة والإطباق»<sup>(77)</sup>، إن البسط كما نرى في غير البقرة مقيد فناسبته السين، وفي البقرة مطلق وأعمّ فناسبته الصاد لأنها أقوى وهي تفوق السين بالإطباق.

بسطة/ بصطة:

ورد لفظ "بسطة" بالسين في قوله تعالى: (قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطةً في العلم والجسم)<sup>(78)</sup>، وورد لفظها بالصاد في وصف قبيلة عاد قوم هود، في قوله تعالى: (واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح وزادكم في الخلق بصطةً)<sup>(79)</sup>. وقد تناسب الاختيار مع السياقين، فطالوت شخص واحد وهو أقلّ من القبيلة، فقد اختير له السين الذي هو أضعف، في حين اختير الصاد الأقوى والأظهر مع القبيلة<sup>(80)</sup>.

ج/ الحذف والإثبات:

لقد قلنا فيما سبق إن الحذف في القرآن مقصود، كما أن عدم الحذف مقصود، ومن القيم البيانية للحذف على سبيل المثال<sup>(81)</sup>:

<sup>77</sup> البرهان في علوم القرآن، ص: 430-429/1.

<sup>78</sup> الآية 247 من البقرة.

<sup>79</sup> الآية 69 من الأعراف.

<sup>80</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 54.

<sup>81</sup> ينظر: نفسه، ص: 9.

- عدم اكتمال الحدث وقصر زمنه، مقارنة مع ما لم يحذف منه.

- التناسب مع مقام الإيجاز والاختصار، وفي المقابل يحافظ على اللفظ

بأوفى صورة في مقام الإطالة والتفصيل.

وما يدل على أن القرآن الكريم لا يستعمل الحذف بمجرد الاقتصاد في الجهد العضلي، إبقاؤه على نون كان الجزومة مع إمكان الحذف في سبعة وخمسين موطناً، وحذفها سبع عشرة مرة فقط<sup>82</sup>. ومن أمثلتها قوله تعالى: (يا بُنَيَّ إِنِّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ) (83). فقد حذف النون لآته في الأول لم يعين مكانها، فهي أبعد في الوجود أي: هباءة تائهة لا مكان لها، ولم يحذف لماً عين مكانها بقوله (في صخرة)<sup>(84)</sup>.

ومن دلالات حذف النون التنبيه على صغر مبدأ الشيء وحقارته مثل قوله تعالى: (أَلَمْ يَكُ نَظْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمَنَّى) (85)، حذف النون تنبيهاً على مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين<sup>(86)</sup>.

<sup>82</sup> ينظر: معاني النحو، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، (القاهرة)، مصر، ط2، 2003م، ص: 209/1.

<sup>83</sup> الآية 16 من لقمان.

<sup>84</sup> ينظر: معاني النحو(السامرائي)، ص: 213/1.

<sup>85</sup> الآية 37 من القيامة.

<sup>86</sup> البرهان في علوم القرآن، ص: 408-407/1 وينظر: معاني النحو(السامرائي)، ص:

وقد يدلّ الحذف على أن المتكلم لا يقدر على إتمام الكلام بسبب الضعف، أو لرغبته عن الحديث، ولعلّ من ذلك قوله تعالى: (قالوا لم نكُ من المصلّين ولم نكُ نطعمُ المسكينَ) (87).

كما يحقق الحذف النهي عن حدوث الفعل بالكلية بحيث لا يحصل منه شيء (88)، وذلك نحو قوله تعالى: (ولا تحزنْ عليهم ولا تكُ في ضيقٍ ممّا يذكرونَ) (89).

وقد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء، منبهاً على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟<sup>(90)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: (إن إبراهيمَ كان أمةً قانتاً لله حنيفاً ولم يكُ من المشركينَ) (91)، أي لم يكن البتة، وكذلك قوله تعالى: (ولم أكُ بغيّاً) (92)، وقد يكون الحذف هنا مناسباً لمقام الحياء، لأنها لا تريد أن تتبسّط في الحديث مع رجل غريب في خلوة<sup>(93)</sup>.

<sup>87</sup> الآية 43-44 من المدثر.

<sup>88</sup> ينظر: معاني النحو (السامرائي)، ص: 211/1.

<sup>89</sup> الآية 127 من النحل.

<sup>90</sup> ينظر: معاني النحو (السامرائي)، ص: 212/1.

<sup>91</sup> الآية 120 من النحل.

<sup>92</sup> الآية 20 من مريم.

<sup>93</sup> ينظر: معاني النحو (السامرائي)، ص: 212/1.

ومن صور حذف تاء المضارعة على سبيل المثال قوله تعالى: (تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ)<sup>(94)</sup>، وقوله: (هَلْ أَنْبَأَكُمْ عَلَىٰ مِنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ)<sup>(95)</sup>. فقال في هذه الآيات (تَنْزَلُ) بحذف إحدى التائين، في حين قال: (إِنَّ الَّذِينَ رُبُّوا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)<sup>(96)</sup>.

إن ورود (تَنْزَلُ) بدون حذف في هذه الآية الأخيرة يعود لأن التَنْزَلُ فيها أكثر منه في الآيات الأخرى، وذلك لأن الملائكة تنزل في كل لحظة وحين لبشر المؤمنين عند الموت بالجنة. أما آية الشعراء فإن التَنْزَلُ فيها أقل لأن الشياطين تنزل على الكهنة أو على قسم منهم فقط، فاقطع من الفعل إشارة إلى أنهم قلة<sup>(97)</sup>. وكذلك الحال في سورة القدر، فإن تَنْزَلُ الملائكة في ليلة واحدة في العام، وهي ليلة القدر، وهو أقل من التَنْزَلُ الذي يحدث باستمرار على من يحضره الموت، فحذف من اللفظ إشارة إلى الاقتران من الحدث<sup>(98)</sup>.

ومنه أيضا قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ)<sup>(99)</sup>، وقوله: (الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ

<sup>94</sup> الآية 4 من القدر.

<sup>95</sup> الآية 221-222 من الشعراء.

<sup>96</sup> الآية 30 من فصلت.

<sup>97</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 10.

<sup>98</sup> ينظر: نفسه، ص: 11.

<sup>99</sup> الآية 97 من النساء.

ظالمٍ أنفسهم (100). فحذفت التاء في آية النساء لأنّ المتوفّين فيها هم جزء من المذكورين في النحل؛ فالذين في النحل هم الذين ظلّموا أنفسهم من الكافرين على وجه العموم، والذين في النساء هم المستضعفون منهم، فحذفت من الفعل الذي يمثل القلّة إشارةً إلى الاقتران من الحدث وإلى قلته بالنسبة للآخرين (101).

ومن ذلك أيضاً، حذف التاء من (استفعل) في الماضي والمضارع، كما في الفعل استطاع في قوله تعالى: (فما استطاعوا أن يظهروهُ وما استطاعوا له نقياً) (102)، وقوله: (هالم تسطع) (103).

فقد حُذفت التاء تخفيفاً للفظ من الفعلين: (استطاعوا)، و(سطع)، وذلك لأشتراك التاء والطاء في مخرج واحد (104)، وقرب بعضهم السين من الطاء بعد الحذف ففخمها فصار اللفظ (تسطع)، وقرأ به أحمد بن صالح عن ورش وقالوا عن نافع (105).

---

<sup>100</sup> الآية 28 من النحل.

<sup>101</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 11.

<sup>102</sup> الآية 97 من الكهف.

<sup>103</sup> الآية 82 من الكهف.

<sup>104</sup> ينظر: معاني القرآن، الأخصش سعيد بن مسعدة البلخي الجاشعي، دراسة وتحقيق: د عبد

الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ط1، 2003م، ص: 525.

<sup>105</sup> ينظر: معجم القراءات، د عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،

(القاهرة)، مصر، ط1، 2002م، ص: 288/5.

ويتساءل علماء البيان عن سر الاستعمال القرآني لهذه الظاهرة الصوتية، الذي في نفس السورة ونفس القراءة يستعمل اللفظ تارة محافظاً على الأصل وتارة أخرى مخففاً. ليكشفوا لنا عن تناسبها المعجز مع مقدار الحدث وزمنه، وكذا مع مقامها إطناباً وإيجازاً أو توكيداً. فقد ذكر أهل التفسير أن الخضر عليه السلام لما كان في بداية الأمر، ووعد موسى أن يفسر له تلك الأمور التي رآها ولم يستطع الصبر والسكوت عليها، بعد ما أمره أن لا يسأله عن شيء حتى يكون الخضر هو المخبر والمفسر لما يرى موسى، جاءت الصيغة بـ (تستطع) في قوله تعالى : (سَأْنَيْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)<sup>(106)</sup>، فكان الإشكال وانتظار حله ثقیلاً فناسب التعبير عنه بـ (تستطع)، ولما فسّر له ما أشكل عليه ووضّحه كان التعبير بـ (تسطع) أخفّ ليقابل الأخفّ بالأخفّ والأثقل بالأثقل، كما يقول علماء اللغة: الزيادة في المبنى زيادة في المعنى. وقد تناسب الحذف مع الحالة النفسية لموسى عليه السلام، التي تخفف فيها من ذلك الثقل النفسي الذي عاشه والهّم الذي سيطر عليه<sup>(107)</sup>.

وفي ذلك يقول ابن كثير: «ولما أن فسره له وبينه، ووضّحه وأزال المشكل، قال: (تسطع)، وقبل ذلك كان الإشكال قوياً ثقیلاً، فقال: (سَأْنَيْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا). فقابل الأثقل بالأثقل والأخفّ بالأخفّ. كما قال: (فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وهو الصعود إلى أعلاه، (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا) وهو أشقّ

<sup>106</sup> الآية 78 من الكهف.

<sup>107</sup> دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 206.

من ذلك، فقابل كلاً بما يناسبه لفظاً ومعنى»<sup>(108)</sup>، فنلاحظ أنّه ناسب بين الفعل الشاقّ (النقب) الذي يحتاج إلى زمن أطول فحقّقه بالصيغة التامة والأطول، وبين الفعل الأخفّ (الصعود) الذي يتطلب جهداً أقلّ وزمناً أقصر فحقّقه بالصيغة المخفّفة والأقصر<sup>(109)</sup>، مجانساً بذلك بين الجهد الذي يتطلبه النطق وزمنه وبين مقدار الحدث وزمنه في الخارج.

كما ناسب حذف التاء من اللفظ خفة المتسلق؛ لأنّ تسلق جدار السدّ العالي الأملس، الخالي من النتوءات والمقابض، يحتاج إلى خفة ورشاقة ومهارة؛ فتخفف اللفظ من أحد أصواته كما يتخفف المتسلق من بعض أحماله، وهذا عكس ما يعاينه الذي يحدثه النقب من أثقال مادية ونفسية و زمانية، تتناسب مع ثقل اللفظ بلا حذف<sup>(110)</sup>.

هذا ما سمح به المقام من ذكر لبعض صور توظيف مظاهر الخفة والثقل في التناسب البياني والدلالات الصوتية الدقيقة، التي تكشف عن الإعجاز الصوتي للقرآن الكريم، فقد رأينا كيف تناسب اللفظ مع كمية الحدث وزمنه، ومع رغبة المتكلم في الحديث أو عنده، ومراعاة السياق إيجازاً وتفصيلاً، اختياراً وتوكيداً، بل

---

<sup>108</sup> تفسير القرآن العظيم، الحافظ ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد و محمد السيد رشاد

وآخرين، مؤسسة قرطبة للطبع والنشر والتوزيع، (جيزة)، مصر، ط1، 2000م، ص: 181/9.

<sup>109</sup> ينظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ص: 9-10.

<sup>110</sup> دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم، ص: 208.

أكثر من ذلك فقد يتعدى القرآن الكريم توظيف مظاهر السهولة واليسر في حشد دلالات جديدة، إلى اختيار ألفاظ غريبة مستقلة فيضعها في موضع يزيد روناً وجمالاً، إذ لا يصلح غيرها في ذلك الموضع، ومن ذلك قوله تعالى: (تلك إذا قسمةٌ ضيّزى) <sup>(111)</sup>، حيث أشارت كلمة "ضيّزى" بغرابة لفظها واستقلاله إلى غرابة القسمة التي أنكرها الله تعالى <sup>(112)</sup>، إضافة إلى رعايتها للفاصلة التي غلبت فيها الألف المقصورة.

#### المصادر والمراجع :

- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، (بيروت)، لبنان، (د. ط)، 2004م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، 2005م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (القاهرة)، مصر، (د. ت، د. ط).
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، (القاهرة)، مصر، ط2، 2006م.
- البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني - د تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط2، 2000م.

---

<sup>111</sup> الآية 22 من النجم.

<sup>112</sup> ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، (بيروت)، لبنان، (د. ط)، 2004م، ص: 183 والبيان في روائع القرآن، ص: 204/1.



رقم الايداع الدولي : 2170-1490-ISSN

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية اللغات والآداب

جامعة  
ابن خلدون  
تيارت

جامعة ابن خلدون

# مجلة الباء والحاء

دورية أكاديمية محكمة تصدر عن مختبر الدراسات النحوية واللغوية  
بين التراث والحداثة

العدد الثامن

جانفي 2014



## محتويات العدد

رقم	عنوان المقال	اسم الباحث
1	قراءة التراث عند عبد الله إبراهيم كتاب "التلقي و السياقات الثقافية" أنموذجا	أ. محمد بلعزوقي-جامعة البليدة
8	التشهير اللغوي في مواقف "النفري" ومخاطباته -قراءة في دلالة الرمز الصوفي-	أ. زهيرة بولفوس - جامعة قسنطينة
28	تجليات الرمز الصوفي في الشعر الجزائري المعاصر " أنطق عن الهوى " لـ: عبد الله حمّادي أنموذجا	أ. لمياء بوعددية
42	بين النص الأول والممارسة النقدية كنص ثان	أ. لزهرة مساعديّة - المرطز الجامعي ميلية
46	قراءات التأويل (قراءة في المعطيات و الواقع).	أ. بوعرعارة محمد- المركز الجامعي
56	قراءة في حدود التأويل-منظور أمبرتو إيكو-	أ. حفيظ ملواني- جامعة البليدة
67	أثر الزخافات في التنوع الإيقاعي دراسة تطبيقية في شعر أبي القاسم الشابي من خلال	أ. عبد القادر رحامي- جامعة الجزائر 2
77	أسلوب التكرار أنموذجا - دراسة تطبيقية من خلال نماذج	أ. عبد القادر رحامي- جامعة الجزائر 2
90	التأويل وسلطة العلامات في النصدراسة سيميائية	د. بشير محمودي-جامعة تيارت
105	القراءة بين الوفاء والحرية	أ.منصور مهدي - جامعة الشلف -
126	شعرية النثر ... تعالق أم تفصل ؟	أ. خيرة مسلم -جامعة سعيدة
135	الخطاب الثوري في شعر عثمان لوصيف- مقارنة أسلوبية.	أ. بن الدين بخولة. جامعة وهران
149	تأويل الخطاب بين النسق والدلالة قراءة في المنجز التراثي	أ.د منقور عبد الجليل -م ج - عين
156	معالم من التنظير النقدي في تراثنا الأدبي القديم	د.بلوافي حليلة المركز الجامعي لعين
168	مظاهر الاقتصاد في صوائت اللغة العربية	أ. حمزة بوجمل - جامعة- الأغواط-
180	البنية الدرامية في " تغريبة جعفر الطيار " ليوسف وغليسي.	أ. نورالدين سعيدياني- جامعة جيجل

188	المربع النبوية في الشعر الأندلسي على عهد الموحدين	أحمد صفيير - جامعة جيبجل
200	القراءات القرآنية بين اللهجات العربية والأحرف السبعة	أ/ حورية مرتاض - المملحة الجامعة
209	الاستنزاحات التخاطبية في الخطاب الشعري	مختار حسيني - الملحق الجامعي - افلو

8	الخطبة	خطبة
85	خطبة	خطبة
94	خطبة	خطبة
96	خطبة	خطبة
98	خطبة	خطبة
102	خطبة	خطبة
150	خطبة	خطبة
132	خطبة	خطبة
140	خطبة	خطبة
136	خطبة	خطبة
109	خطبة	خطبة
180	خطبة	خطبة

## مظاهر الاقتصاد في صوائت اللغة العربية

## أ. حمزة بوجمل - جامعة عمار ثلجي - الأغواط-

يعدّ الاقتصاد اللغوي من أهمّ الظواهر التي تميز اللغة الطبيعية عن بقية الأنظمة التواصلية الأخرى، فهي بفضلها أداة التواصل الأنجع القابلة للاستعمال العام، والقادرة بجهد زهيد على إيصال معلومات كثيرة؛ وذلك لأنّ اللغة أصوات محدودة يعبر بها عن معانٍ وأغراض لا محدودة. والاقتصاد لغة لا يخرج عن الاستقامة والتوسط، والعدل والاعتدال، والسهولة، والقلّة والإصابة<sup>(1)</sup>. أمّا في اصطلاح دارسي اللغة فهو: "أن تُعبر بالقليل المتناهي عن الكثير غير المتناهي"<sup>(2)</sup>، أو هو: "أن يبلغ المتكلم أكبر عدد ممكن من الفوائد، بأقلّ كمية من الجهود الذهنية والعلاجية لآلة الخطاب"<sup>(3)</sup>. ويعبر عنه أحياناً بقانون الجهد الأدنى، أو قانون السهولة والتيسير بالاختزال لبعض الأصوات أو الاقتضاب أو الإدماج أو التخفيف مع المحافظة على الأنماط والمعاني المقصودة. وللصوائت دور فاعل في تحقيق هذه الظاهرة بسلوكها الاقتصادي داخل التشكيل، وما تضرطع به من وظائف عبر المستويات اللغوية، غير أنها لم تنل ما نالته الصوائت من الاهتمام في جلّ الدراسات القديمة، وقد بدأت الدراسات الحديثة تحاول الكشف عن مكوناتها وميزاتها، وتجمع شتاتها في ظل ما تلميه مناهجها، مستفيدة من النتائج الخبيرة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

## أولاً: مفهوم الصوائت:

إنّ الأصوات اللغوية التي يصدرها الإنسان تنقسم إلى قسمين رئيسيين، هما: الصوائت consonnes، و الصوائت voyelles، وأهم صفة فاصلة بين القسمين هي ما يعترض الهواء المندفع في الحلق والقم عند النطق بالأصوات فالصوائت "إمّا ينحبس معها الهواء انحباساً محكماً فلا يُسمح له بالمرور لحظة من الزمن يتبعها ذلك الصوت الانفجاري، أو يضيق مجراه فيحدث التثقب نوعاً من الضفير أو الحفيف"<sup>(4)</sup>، في حين أنّ الصوائت تتميز بنطق مفتوح ولا يعترض هواءها أي عائق<sup>(5)</sup>، والصوائت في اللغة العربية هي ما اصطلاح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة وكسرة وضمّة، وكذلك ما سمّوه بآلف المدّ، وباء المدّ، وواو المدّ، وما عدا ذلك فصوائت. وما يدلّ على أنّ الحركات وأصوات المدّ شيء واحد (صوائت) قول ابن يعيش: «الحركات والحروف (المدّية) أصوات وإثما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسّموا العظيم حرفاً والضعيف حركة وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً»<sup>(6)</sup>.



تُعرف هذه الصوائت في الدراسات الصوتية العربية بعدة مصطلحات، فقد أطلق الخليل على الصوائت القصيرة اسم الحركات، والطويلة اسم الحروف الهوائية أو حروف الجوف<sup>(7)</sup>. وأطلق سيبويه عليها مصطلح حروف المد واللين<sup>(8)</sup> وفي مواضع أخرى حروف المد، واصطلح آخرون منهم الفخر الرازي<sup>(9)</sup> عليها بمصطلح المصوتات للدلالة على أصوات المد والحركات جميعاً. أما من المحدثين فقد أطلق عليها إبراهيم أنيس أصوات اللين في مقابل الأصوات الساكنة<sup>(10)</sup>، وعُرفت بالعلل في مقابل الصّاح لدى تمام حستان<sup>(11)</sup>، أما أحمد مختار عمر فأطلق عليها اسم العلل أيضاً ولكن في مقابل السواكن<sup>(12)</sup>، وعُرفت بمصطلح أصوات المد مع غالب فاضل المطلي<sup>(13)</sup>، كما ظهرت تحت مصطلح الحركات ولكنها تشمل القصيرة والطويلة في مقابل الصوائت مع سمير شريف استينية<sup>(14)</sup>، أما محمد الأنطاكي فوصفها بالظليقة في مقابل الجيسة<sup>(15)</sup>.

ثانياً: خصائصها النطقية والأوستيكية (الفيزيائية)  
 1/ خصائصها النطقية:

إنّ أغلب التعريفات التي فُرت بين الصوائت والصوائت بُنيت على الأساس الفسيولوجي، ومنها<sup>(16)</sup>:

- قول هنري سويت: إنّ التفريق الأساسي بين العلل وبين الصّاح يتمثل في أنّ تشكلات الفم مع العلل إنّما تعدّل الهواء المجهور فحسب. وهو فيما عدا هذا عنصر جوهري فيها، ولكن تضيق مجرى الهواء أو إقفاله هو أساس الصوت الصّحيح، على حين تكون حالة الحنجرة شيئاً ثانوياً.

- قول تروبتسكوي: إنّ خاصية الصّحيح، بعبارة أخرى، هي إنشاء عقبة في طريق الهواء، أو فتح هذه العقبة، على حين تبدو خاصية العلة في صورة انعدام أية عقبة أو تعويق.

- قول فندريس: كلّ العلل يقتضي أن يكون الفم مفتوحاً، ولو اختلف هذا الفتح في الحجم، ولكنه دائماً أكبر مما هو مع الصّاح.

- قول دانيال جونز: صوت مجهور ينبعث الهواء أثناء تشكليه في تيار متتابع خلال الحلق والفم ولا يوجد معه إعاقة أو تضيق يسمح بوجود احتكاك...

وقد تمكن علماء العربية القدماء من معرفة الكثير من خصائص الصوائت على الرغم من افتقارهم لوسائل البحث الصوتي التي يحظى بها المحدثون، فقد وصفها الخليل بأنها هوائية وجوفية وقال: «...إنّما هي هوائية في الهواء فلم يكن لها حيزٌ تنسب إليه إلا الجوف»<sup>(17)</sup>، ونسبها إلى الجوف لأنّه آخر انقطاع مخزجها،

وأشار سيويه لها في قوله: «وهذه الحروف غير مهموسات وهي حروف لين ومدّ، ومخارجها ممتعة لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها؛ ولا أمدّ للصوت؛ فإذا وقفت عندها، لم تضمّمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها؛ فهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة» (18). وذكر سيويه عن الخليل أنّ الفتحه والضمّة والكسرة أجزاء من الألف والواو والياء (19). وقال ابن جني في مخارجها: «فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقطع الصوت عن امتداده واستطالته، استمرّ الصوت ممتداً حتى ينفد، فيفضى حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها. والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو وأوسعها وأليناها الألف» (20).

وقد تمكن علماء الأصوات المحذون وفي مقدمتهم العالم دانيال جونز من تحديد الأوضاع الأساسية التي يمكن أن يتخذها اللسان في داخل فراخ الفم في أثناء نطق الصوائت، فوضع ثنائي صوائت رئيسة في لغات العالم على وفق ثلاثة معايير هي (21):

-الوضع العمودي للسان: النظر في ذلك الجزء من اللسان الذي يفوق غيره في الارتفاع عند نطق صائت ما (أعلى - أسفل).

-الوضع الأفقي للسان: النظر في الدرجة التي يتقدّم بها اللسان أو يتخلف (أمام - خلف).

-أوضاع الشفتين: النظر في كون الشفتين مدوّرتين عند نطق الصائت أم لا. وإذا لم تكونا مدوّرتين فهل هما منبسطتان أو في وضع محايد.

ب / خصائصها الأكوستية:

لقد قرّر علماء الفيزياء "أنّ الصوت الإنساني ناتج عن إحداث نوع خاص من الموجات المركبة" (22)، واستطاعوا بفضل اختراع جهاز الراسم الطيفي وأجهزة أخرى التفريق بين الأصوات في الشدّة والتردد والعلو. وعرفوا الصائت من التاحية الأكوستية بأنه ظاهرة ناجمة عن تغير طولي في معدل سرعة الصوت. وكون التغير طويلاً يعني أنّ التغير ناجم عن طريقة منشأ الصوت، إذ تكون سرعة التردد في الصوائت مغايرة لسرعة التردد في الصوامت. وبذلك لم تعد صفات الصوت اللغوي بعد إتمام الدراسات الفيزيائية والسماعية في حقل الدراسات اللغوية مجرد انطباعات إدراكية، بل أصبحت باستعمال الأجهزة أموراً مادية يمكن قياسها بدقة، إذ باستعمال أجهزة التحليل الطيفي تمكنوا من تحديد الصفات السماعية للأصوات اللغوية، وانتهوا إلى أنّ الصائت نغمة مركبة تتكون من عدد من الحزم وأنّ الحزمتين الأولى والثانية أهمّ هذه الحزم حيث يمكن أن يحدّد نوع الصائت بواسطة درجة تردد هاتين الحزمتين، وقد طبقوا ذلك على الصوائت المعيارية كما نطقها دانيال جونز.

إنَّ صَوائت اللغة العربية الفصحى أصواتٌ مجهورة كما أوردها إبراهيم أنيس: « والأصوات الساكنة (consonnes) المجهورة في اللغة العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة هي ثلاثة عشر: ب ح د ذ ر ز س ط ظ ع ل م ن. يضاف إليها كلُّ أصوات اللين (voyelles) ، بما فيها الواو والياء»<sup>(23)</sup> ، وترددها أو تواترها (la fréquence) أعلى بكثير من تواتر الصوامت، وهذا ما يجعلها تقطع مسافات أطول ولها قوة إسماع أكبر.

ثالثاً: وظائف الصوائت:

للصوائت وظائف متعددة بحسب المستوى اللغوي، فهي في المستوى الصوتي تساعد على تحقيق الأصوات الصامتة، وتقوم بدور الوصل بينها ، كما تقوم بوظائف دلالية في بنية الكلمة في المستوى الصرفي؛ إذ تمثل الصوامت الجانب الثابت الذي يؤلف هيكل الكلمة، وتمثل هي الجانب المتغير الذي يحدّد صيغتها ويمنحها معناها، وبذلك تزداد قيمتها باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية<sup>(24)</sup>. إضافة إلى قيامها بوظائف نحوية كعلامات إعرابية في آخر الكلمة في المستوى التركيبي. وقد فطن القدماء إلى الدور الذي تؤديه الصوائت في تشكيل العربية، بأنَّ "الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصلن إلى التكلّم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"<sup>(25)</sup>. و يقول الروماني: « يتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف»<sup>(26)</sup>، ويقابل الحركة بالسكون مبيتاً: "أنَّ الحركة تمكّن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك"<sup>(26)</sup>، ويقول أيضاً: «إذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر»<sup>(26)</sup>. ويعقب الدكتور الحاج صالح على الأقوال السابقة قائلاً: «من هذا الكلام نفهم أنّ للحركة (الصائت القصير) دورين هامين جداً تتفرد بهما هي وحدها دون الحروف التوأم (الجامدة منها واللينّة) وهو تمكين الناطق من إحداث الحرف أولاً، وتمكينه ثانياً من الانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر»<sup>(26)</sup>، وهو يبيّن أنّ المقصود بالحركة (الصائت القصير) الحركة العضوية الهوائية التي تمكّن من إخراج الصامت والانتقال منه إلى صامت آخر.

إلا أنّ قطرب قد أخذ فكرة الوصل هذه ونفى بها الوظائف التحوية للصوائت، لأنّها دخلت الكلام في زعمه للوصل أو تخفيفاً على اللسان<sup>(27)</sup>، ونقل الزجاجي رأيه فقال: «قال قطرب: وإتّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يطئون عند الإدراج، فلنّما وصلوا وأمكّنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام...»<sup>(28)</sup>. وأيد إبراهيم أنيس من المحدثين هذا المذهب، حيث



قصر مجيء الحركة الإعرابية على التخلّص من التثاء الساكنين، وبسط رأيه في حديث طويل أسماه (قصة الإعراب)<sup>(29)</sup>، انتهى فيه إلى أنّ صوائت أواخر الكلمة لم تكن تفيد تلك المعاني التي ذكرها التثاء من فاعلية ومفعولية وغير ذلك، وإنّما هي صوائت دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول.

ويبدو أنّه لا تعارض في قيام هذه الصوائت بدور الوصل بين صوامت الكلمة الواحدة، أو بين صوامت الكلمتين سواء كانت حركة إعراب أو بناء، وفي نفس الوقت تتكفل بالتفريق بين الأبنية المختلفة، وتكون علامة إعرابية لها وظائف نحوية في التركيب، على أن يقدم الإعراب (المعنى) أولاً؛ لأنّ المتكلم لو كان مخيراً فيها لأجزأه أيّ صائت يختاره.

تسند للصوائت وظائف في غاية الأهمية، إذ تقوم بتجميع الصوامت مع بعضها البعض لتأليف الكلام أولاً، ثم تقوم بإعطائها قوة على الإسماع؛ فهي موجودة في كلّ مقطع من المقاطع المؤلفة للكلمة في العربية حيث تمثل النواة، وأنّ عددها يكفيك لمعرفة عدد المقاطع، إضافة إلى الوظائف الصرفية والتحويلية التي تضطلع بها، كلّ هذا جعلها أشيع الأصوات اللغوية في العربية. والذي ساعد على هذا الشيوع وتحتمل كلّ هذه الوظائف هو تناسبها مع قانون السهولة والبسر، لأنّ نطق الصائت أسهل من نطق الصامت، حيث لا يحتاج الصائت إلى حبس تيار النفس أو إعاقته كما لا يحتاج إلى مكان نطق محدد، وهو ما يفهم من قول القراء بأنّها تسمى بحروف المد واللين، "لأنّها تخرج بامتداد و لين من غير كلفة على اللسان لاتّساع مخرجها، فإنّ المخرج إذا اتّسع انتشر الصوت فيه وامتدّ ولان، وإذا ضاق انضبط فيه الصوت وصلب، وكل حرف مساوٍ لمخرجه إلا هي فلذلك قبلت الزيادة وأمكن فيها التطويل والتوسط بخلاف غيرها من الحروف"<sup>(30)</sup>.

وقد فاضل القدماء بين الصوائت اعتماداً على معيار الجهد العضليّ، أو ما يسمى بالخفة والثقل أثناء النطق، ومن ذلك قول الخليل: «...وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل ممّا عمل فيه عضو واحد»<sup>(31)</sup>. ويقول إبراهيم أنيس: «على أنّه حين تتساءل عن أيّ الصوتين أيسر في النطق أو أيّهما الذي يحتاج إلى جهد عضليّ أكثر، نجد الضمة هي التي تحتاج إلى جهد عضليّ أكثر، لأنّها تتكون بتحريك أقصى اللسان، في حين أنّ الكسرة تتكوّن بتحريك أدنى اللسان، و تحرك أدنى اللسان أيسر من تحريك أقصاه»<sup>(32)</sup>، ويتضمّن ترتيب الصوائت وفق معيار الجهد العضلي أن توضع الضمة في المقدّمة لشغلها في النطق بالكسرة ثمّ الفتحة التي تعدّ أقلّ الصوائت كلفةً، وأكثرها شيوعاً في أبنية الكلام وتراكيبه لخفتها وسهولة لفظها.



كما أشار سيويه إلى هذا الترتيب في أثناء كلامه على تخفيف ما أصله التحريك بالسكون، بأن الفتحة تخفّ رغم خفتها إذا كان ما بعدها مضموماً أو مكسوراً، لأنهم كرهوا الانتقال من الأخرق إلى الأثقل<sup>(33)</sup>. وقال ابن جني: «أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون»<sup>(34)</sup>، كما استقرى النحاة علامات الإعراب والبناء، فوجدوا الفتحة أكثرها لأن المنصوبات أكثر من المجرورات والمرفوعات، وكذلك ما بني على الفتح أكثر من غيره، وعللوا ذلك باختبار "الأثقل للأقل" لغةً ودوراناً، والأخفّ للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل"<sup>(35)</sup>، ويؤيد هذا الإحصاءات التي قام بها المحدثون، فقد أجري إحصاء للصوائت في سورة الضحى فكانت نسبة ورود الفتحة (99 مرة) والكسرة (15 مرة) والضمة (7 مرات)<sup>(36)</sup>، وهذا يؤكد صحة تصور القدماء لنسب ورود هذه الصوائت في الأبنية والتركيب العربية، وكذلك قام الخولي بوضع قائمة تمثل شيوخ الأصوات اللغوية في العربية، وقد احتلت الفتحة والكسرة الموقعين الأولين على التوالي وتأخرت الضمة للمرتبة السادسة في هذه القائمة<sup>(37)</sup>.

وما قيل على الصوائت القصيرة ينطبق تماماً على الصوائت الطويلة فالواو أثقلها تليها الياء ثم الألف أخفها، إذ الفرق بينها فرق في الكمية لا في الكيفية، بمعنى أنّ وضع اللسان في كليهما واحد، ولكن الزمن يقصر ويطول في كلّ صوت، فإذا قصر كان الصوت قصيراً وإذا طال كان الصوت طويلاً، وفي ذلك يقول ابن يعيش: «علم أنّ الواو أثقل من الياء والألف، والمعني بالثقل أنّ الكلفة عند النطق بها تكون أكثر، والياء أخف من الواو وأثقل من الألف وإذا تدرّبت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحاً»<sup>(38)</sup>. يتبين لنا مما سبق أن لا فرق في الجهد العضلي المبذول في الصوائت القصيرة والطويلة إلا في الزمن الذي إذا تلبس بالصائت القصير مدة أطول من حقه، يصبح صائتاً طويلاً، حيث يُستخدم لأغراض دلالية وموسيقية.

إنّ اللغة العربية الفصحى تستعمل الصوائت بطريقة اقتصادية عجيبة، لأنها حققت بأقلّ وأسهل الأصوات فوائد عدّة، فاختارت أقلّ عدد يحويه نظام الصوائت في اللغات المعروفة، وهو ثلاثة صوائت (i, a, u)، في حين أنّ اللغات الأخرى قد أوغلت في استخدامها، ابتداءً من خمسة صوائت إلى ما يفوق التسعة<sup>(39)</sup>، ويقول كمال بشر في الصوائت العربية: «هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة تستحقّ النظر والتأمل إذا قيست بما ينظرها في اللغات الأخرى»<sup>(40)</sup>، ثمّ بين لنا أنّ قلة الصوائت "في لغة ما حسنة من حسنات هذه اللغة في النطق والأداء الفعلي للكلام. ذلك أنّ الحركات - في

عموماً- أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرّضاً للتغير والتبدل. ومن الطبيعي أنّه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوى احتمالاً وظاهرة التغير والتحوّل أكثر وقوعاً.<sup>(41)</sup> لا شك أنّ الصوائت أقلّ كلفةً على جهاز النطق من الصوامت لما ذكرنا سابقاً في وضعها الحر أثناء إنتاج الصوت لانتساع المخرج وعدم وجود التعويق، ولكنّ المشقة تكمن في القرب الشديد بينها إذ يؤدي أيّ انحراف إلى سوء الفهم، خاصة مع كثرة دورانها ووضوحها السمعي الذي تمتلكه قياساً بالأصوات الصامتة ما يجعل الانحراف في نطقها واضحاً ومستكرهاً، وهذا ما يجعل كثرة عدد الصوائت تنهك الناطق والسماع في تمييزها عن بعضها البعض، خصوصاً في تعلّم اللغات الأجنبية.

وما يزيد من صعوبة الصوائت هو عدم ارتكازها على موضع محدد (مخرج) أثناء صدورها، ما يجعلها كثيرة التغير مع مرور الزمن واختلاف البيئات والعادات.

والعربية الفصحى تجنبت هذه التعقيدات باختيار ثلاثة صوائت فقط اثنان متقابلان أحدهما في مقدّمة اللسان والآخر في أقصاه والثالث في الوسط، وتضاف لها ثلاثة أخرى إذا أخذ الطول والقصر في الحسبان، "وعلى الرّغم من هذه القلة النسبية في عدد الحركات العربية، فإنّ لهذه الحركات دوراً خطيراً في المادّة اللغوية على كلّ المستويات. فهي - بالإضافة إلى دورها الصوتي المتمثّل في كونها لبنات أساسية في البناء الصوتي للغة - تؤدي وظائف ذات أهمية فائقة على المستوى الصّرفي والمعجمي والدلالي والتحويلي جميعاً"<sup>(42)</sup>، وكلّ ما عدا هذه الصوائت لا يدخل إلا ضمن التغيرات التركيبية التي تفرزها التوازنات الصوتية داخل التشكيل، أو التنوع اللفظي، وقد تؤدي هذه الانحرافات إلى معرفة لكنة المتكلّم أو بيئته ومدى أصالته في اللغة ولكن لا تصل إلى سوء الفهم والإخلال بالمعنى، ولعلّ هذه القلة العديدة للصوائت العربية هي التي ساهمت في ثباتها واستقرارها، وضمنت بقاء لغتها محتفظةً بخواصّها الصوتية الأساسية على مرّ الزمن.

#### رابعاً: مظاهر اقتصاد الصوائت داخل التشكيل:

إنّ الأصوات اللغوية في تنابها واثلافاً في التسلسلة الكلامية ترتبط مع بعضها البعض مكوّنة نظاماً بديعاً يسوده الانسجام والتوافق في ظلّ سلسلة من الحركات النطقية المعقّدة<sup>(43)</sup>، غير أنّ هذا النظام قد يتصدّع ويختلّ توازنه نتيجة التضارب القائم بين الأصوات في التسلسلة الكلامية<sup>(44)</sup>. وهذا التضارب والتعارض الذي يطرّ الأصوات في تجمعاتها مرّة إلى الصلّات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في بنائها التركيبية؛ وهذا لما تؤديه المزاوجة بين بعض الأصوات في التسلسلة الكلامية، كتوالي المئين والمتقارين والمتعارضين<sup>(45)</sup> حيث تنسب في إثقال العملية النطقية، فيتدخل جهاز النطق على

سوى الخارج والصفات لبعث التوافق والانسجام عن طريق إجراء بعض التعديلات التي تختلف باختلاف الإشكال الصوتي الذي ألمّ بالصيغة، فيقرب صوت ويُبعد ثان ويُدخف آخر، وثلبس صفة وتخلج أخرى، حتى تروال التصدّعات الصوتية ويُبعث التوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للتلق وتصاداً في الجهد المبذول.

تسمى هذه الظواهر التي تتوسل إليها اللغة في معالجة أنواع التصدّعات التي تحلّ بأصوات التّركيب بالظواهر التوازنية، لأنّ وظيفتها تمكين اللغة من تجاوز تلك الاختلافات الصوتية بغية تحقيق التوازن بين عناصرها ليعمّ التوافق والانسجام بين أصوات التّركيب، وتنتج في سهولة ويسر وبأقلّ جهد ممكن.

ومن هذه الظواهر التوازنية أو الإجراءات التكييفية ظاهرة المماثلة الصوتية التي تعمل على إعادة التوافق والانسجام لعناصر النظام الصوتي المتنافرة، وتحقيقها بأيسر الطرق الممكنة اقتصاداً في الجهد المبذول. ويبرح ضمنها كلّ الظواهر التي تقوم على تقريب الصوت من الصوت على مستوى الصوائت والصوامت، وهو إجراء تلجأ إليه اللغات لدرء كلّ تصدّع يلحق بالجميع الصوتية في رحلتها التواصلية. والعربية من جملة اللغات الحية التي توظف الظواهر التوازنية على أوسع نطاق، وبأنواعها المختلفة للقضاء على الاختلافات التي وُجدت في الاستعمال أو فرضها الصوغ القياسي. ولعلّ المماثلة الصوتية بأضربها وأشكالها المختلفة من أكثرها استخداماً.

نقصد بالمماثلة الصوتية ما استقرّ في الدراسات اللسانية الحديثة أو ما يكاد يجمع عليه الدارسون المحذثون على أنّها شاملة "لكلّ تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما كان مبلغه" (46)، وهي تلك التعديلات التكييفية للصوت حين مجاورته لأصوات أخرى، أوهي: "تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً" (47). فالمماثلة بهذا المفهوم تستغرق كلّ التقلّبات الصوتية التي تنتج في معرض استقرارها صوب التقارب والتماثل. وهي تستوعب ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام لأنها تعمل على التقريب بين الأصوات صوامت وصوائت كما تصوّره القدماء أمثال سيويه وابن جني، فقد أطلق الأول مصطلح الإدغام والتقريب على إشمام الصاد صوت الزاي في (صدر) وعلى إمالة صوت الفتنحة نحو الكسرة كما في قولك: (عابد وعالم، ومساجد ومفاتيح) والإعلال في نحو: (ميزان وميعاد). وقد عرّف

ابن جني الإدغام بأنّه: "تقريب صوت من صوت" (48)، وجعله شاملاً للصوامت والصوائت، معيّراً عن مطلق التآثر بين الأصوات، وسواء أفضى هذا الإدغام إلى فناء أحدهما في الآخر أم كان جزئياً تنازل فيه أحد الصوتين عن صفته ليأثّل الآخر (49).

- أ/ المائلة بين الصوائت:  
 ب/ المخالفة بين الصوائت:  
 ج/ الحذف والتقصير:

وفي الختام نوجز ما بسطنا القول فيه من قبل، ونخلص إلى أنّ مظاهر الاقتصاد في الصوائت العربية تكاد لا تنتهي، لأتھا سهولة الإنتاج، قوينة الإسماع، قليلة العدد، متعددة الوظائف من وصل الصوائت بعضها ببعض، إلى التفريق بين الأبنية والصيغ في المستوى الصرفي، إلى الوظائف التي تقوم بها كعلامات إعرابية تميّز بين الأبواب التحوية والأساليب، فضلاً عن شيوعها وكثرة ترددها تناسباً مع مبدأ السهولة واليسر، ودورها الفعال في بعث الانسجام في التسلسلة الكلامية، وتخفيف النطق والاقتصاد في الجهد العضلي والذهني، لما تقوم به من إجراءات توازنية كالمائلة، والمخالفة، والحذف، والتقصير.

#### الهوامش:

- 1 لسان العرب، ابن منظور جمال الدين بن مكرم، دار صادر، (بيروت)، لبنان، ط4، 2005م، مادة (قصد)، ص: 353-354.
- 2 مقالات في اللغة والأدب، دتمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط1، 2006م، ص: 292/1.
- 3 الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت)، لبنان، ط1، 2001م، ص: 31.
- 4 الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م، ص 26.
- 5 ينظر: دراسة الصوت اللغوي، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، (د.ت.د.ط)، ص: 135.
- 6 شرح المنصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، (د.ت.د.ط)، ص: 64/9.
- 7 العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: محمدي الخزرجي - إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والنهارس، (د.ت.د.ط)، ص: 57/1.
- 8 الكتاب، سيبويه، تعليق: د إميل بدع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م، ص: 289/4.
- 9 ينظر: التفسير الكبير، محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ط1، 1981م، ص: 37/1-38.
- 10 الأصوات اللغوية، ص: 26.
- 11 مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، (الدار البيضاء)، المغرب، (د.ط)، 1986م، ص: 139.
- 12 دراسة الصوت اللغوي، ص: 135.
- 13 في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، 1984م، (د.ط)، ص: 17.
- 14 الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م، ص: 203.
- 15 المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكلي، دار الشرق العربي، (بيروت)، لبنان، ط4، ص: 14/1.
- 16 مناهج البحث في اللغة، ص: 141-142. و دراسة الصوت اللغوي، ص: 137.
- 17 العين، ص: 57/1.
- 18 الكتاب، ص: 289/4.

363/4. ص: 19

- 20/1. ص: 19  
 21. ص: 19  
 22. ص: 19  
 23. ص: 19  
 24. ص: 19  
 25. ص: 19  
 26. ص: 19  
 27. ص: 19  
 28. ص: 19  
 29. ص: 19  
 30. ص: 19  
 31. ص: 19  
 32. ص: 19  
 33. ص: 19  
 34. ص: 19  
 35. ص: 19  
 36. ص: 19  
 37. ص: 19  
 1989م، ص: 147.  
 38. ص: 104  
 39. ص: 157-156  
 40. ص: 37  
 41. ص: 39  
 42. ص: 39  
 43. ص: 84  
 44. ص: 47-46  
 45. ص: 77/2  
 46. ص: 235  
 47. ص: 378

48 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حقيقه: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، (بيروت)، لبنان، ط2، (د.ت، د.ط)، ص: 139/2.

49 ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 125.

#### مصادر البحث ومراجعته:

1. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م.
2. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، المكتبة المصرية، (بيروت)، لبنان، (د.ط)، 2006م.
3. الأصوات اللغوية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م.
4. الأصوات اللغوية رؤية عضوية ووظيفية وظيفية، د سمير شريف استيتية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003م.
5. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضياع، المكتبة الأزهرية للتراث، (القاهرة)، مصر، ط1، 1999م.
6. الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، د فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت)، لبنان، ط3، 1979م.
7. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفاثس، (بيروت)، لبنان، ط3، 1979م.
8. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، د عبد الرحمن الحاج صالح، موف للنشر، الجزائر، 2007م.
9. البيان في روائع القرآن- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط2، 2000م.
10. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، (بيروت)، لبنان، ط1، 1406هـ.
11. التطور اللغوي - مظاهره وعلله وقوانينه- د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
12. التطور النحوي للغة العربية، برأجستراسر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
13. التفسير الكبير، محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، (بيروت)، لبنان، ط1، 1981م.
14. التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو الداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2005م.
15. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حقيقه: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، (بيروت)، لبنان، ط2، (د.ت).
16. دراسة الصوت اللغوي، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، (د.ت، د.ط).
17. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، حقيقه وعلق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، (القاهرة)، مصر.
18. شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الأسترآبادي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
19. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، (د.ت، د.ط).
20. طلب الخفة في الاستعمال العربي، مخطوط رسالة ماجستير في علم اللغة، ردة الله ردة الطلحي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، 1989م.
21. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: همدى الخزومي- إبراهيم السامرائي، سلسلة الماج والفهارس، (د.ت، د.ط).
22. في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، 1984م.
23. في اللهجات العربية، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 2003م.

24. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر، د سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، (الاردن)، الأردن، 2005م.
25. الكتاب، سيبويه، تعليق: د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1999م.
26. كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، ط1، 1985م.
27. الكلام إنتاجه وتحليله، د عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984م.
28. لسان العرب، ابن منظور جمال الدين بن مكرم، دار صادر، (بيروت)، لبنان، ط4، 2005م.
29. اللغة، فندريس، تع: عبد الحميد الدواخلي- محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، 1950م.
30. اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط.)، 1979م.
31. اللهجات العربية في التراث، د أحمد علم الدين الجندبي، الدار العربية للكتاب، تونس، (د.ط.)، 1983م.
32. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م.
33. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، (بيروت)، لبنان، ط4.
34. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.
35. معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، (بيروت)، لبنان، ط3، 1983م.
36. مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، د محمد يحيى سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 2006م.
37. المنتصب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام، (القاهرة)، 1994م.
38. مقالات في اللغة والأدب، د تمام حسان، عالم الكتب، (القاهرة)، مصر، ط1، 2006م.
39. من أسرار اللغة، د إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1966م.
40. مناهج البحث في اللغة، د تمام حسان، دار الثقافة، (الدار البيضاء)، المغرب، (د.ط.)، 1986م.
41. المنهج الصوتي للبنية العربية، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، 1980م، (د.ط.).
42. النشر في القراءات العشر، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 2002م.
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.